جامـــــــــعة باتـــــنة 1
كليـة الحقوق والعلــوم السياسية
قســـــــم العلوم السياسية

البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن
دراسة في المضامين والأبعاد

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب الباحث
عمر سعداوي

إشراف الأستاذة الدكتورة
طروب بحري

لجنـــة المناقشـــة

الرقم	الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
01	حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
02	طروب بحري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
03	طلال لموشي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
04	فوزي نور الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
05	جمال درويش	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا
06	السعيد ملاح	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنـــــة الجامعيـــــة
2019 ـ 2020

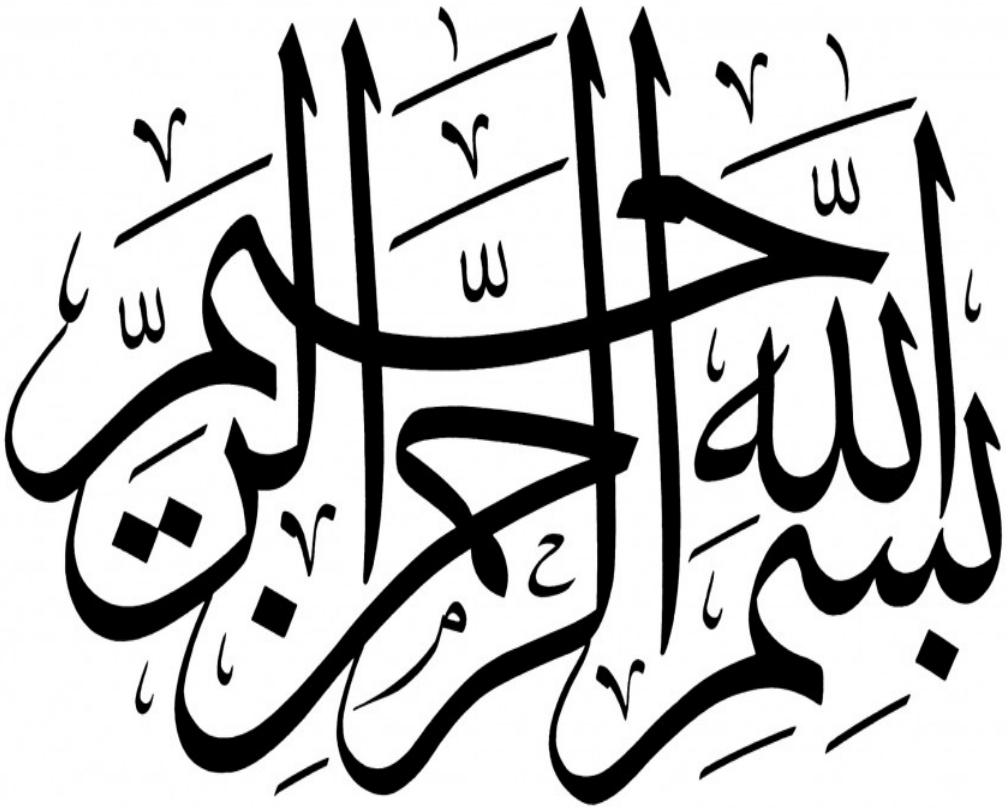
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى كل العائلة والأهل

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى شباب الحراك الذي خرج في سبيل الحفاظ على

الوطن والوطنية

شكر وتقدير

الحمد للّه الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على آداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر ووافر الامتنان على ما وجدت وما أوتيت وما كان لي من نصح وتوجيه وإرشاد لمن يستحق الشكر بمعنى عبارة الشكر والتقدير، فإني أبدأ وأضع بصمة الشكر والتقدير للمشرف على هذه الأطروحة **الأستاذة الدكتورة طروب بحري**

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل أساتذتي بجامعة باتنة وجامعة بسكرة وجامعة الجزائر وإلى كل الزملاء بجامعة بومرداس

في قمة التوتر بين روما وقرطاج كان القائد الشهير ماركوس بورسيوس كاتو (Marcus Porcius Cato) ينهي خطابه في مجلس شيوخ روما مهما كان موضوع الخطاب بعبارة "يجب تدمير قرطاج" (Carthago delenda est)، في حين كان القائد بابليوس سكيبيو ناسيكا (Publius Scipio Nasica) يعارض تلك المقولة ويرى بضرورة الحفاظ على قرطاج، لأن "الخوف" الناجم عن "التهديد" هو الشئ الوحيد الذي منع النبلاء والعوام من الناس من الدخول في حرب أهلية، نصيحة "ناسيكا" الخالدة دونت لدى "القديس أوغسطينوس" في كتابه "مدينة الله"، والتي تبين كيف يمكن تكوين هوية موحدة ليس بالطرق الايجابية فحسب بل حتى بطرق تغذي اختلافاتهم الهوياتية.

FEAR OF ENEMIES END COLLECTIVE ACTION

IOANNIS D. EVRIGENIS

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الأمن الوطني والإشكالات المنهجية: نحو تصور جيوبولتيكي للأمن الوطني

المبحث الأول: الأمن والأمن الوطني: الإشكالات المنهجية

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الأمن الوطني

المطلب الثاني: الأمن الوطني وبعض المفاهيم ذات الصلة

المطلب الثالث: الأمن الإقليمي: نحو تصور وجودي للأمن الوطني

المبحث الثاني: الوضع الجيوبولتيكي للأمن الوطني

المطلب الأول: الأهداف الوظيفية للأمن الوطني

المطلب الثاني: الأمن الوطني في السياقات الجيوبولتيكية والتأسيس النظري

المطلب الثالث: السياسة العسكرية كدعامة أساسية للأمن الوطني

المبحث الثالث: الأطر النظرية لضبط مفهوم الأمن الوطني

المطلب الأول: المدرسة الواقعية والأمن

المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاجن والطروحات الموسعة للأمن

المطلب الثالث: الأمن من منظور نقدي

الفصل الثاني: أثر التحولات السياسية الإقليمية على الجزائر: من منظور التحليل الجيوسياسي

المبحث الأول: جيوسياسية الجزائر

المطلب الأول: جغرافية الدولة الجزائرية

المطلب الثاني: جيواقتصاد الجزائر

المبحث الثاني: بيئة النظام السياسي الجزائري

المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: مدخل نظري

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الجزائري

المبحث الثالث: سوسيولوجيا الحراك العربي 2011 وإشكالية الراهنية: مقاربة نقدية

المطلب الأول: من أجل مقاربة فلسفية لإشكاليات الحراك العربي

المطلب الثاني: ظاهرة الحراك العربي: مقاربة مفاهيمية

الفصل الثالث: الرهانات الأمنية للجزائر 2011: من منظور جيواستراتيجي

المبحث الأول: الحراك الشعبي في منطقة المغرب العربي من منظور بنائي

المطلب الأول: الحراك الشعبي في تونس: مدخل سوسيو-سياسي

المطلب الثاني: الحراك الشعبي في ليبيا: مدخل سوسيو-أمني

المبحث الثاني: إشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل الافريقي: التداعيات والمحاذير

المطلب الأول: الساحل الافريقي والإشكاليات البنيوية: مقاربة الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: المسألة التارقية/ الطوارقية والصراع الهووي: تصور انثروبولوجي

المبحث الثالث: الفراغ الاستراتيجي في منطقة الساحل الافريقي وإشكالية الإرهاب

المطلب الأول: الأزمة في مالي 2012 والإشكالات البنيوية

المطلب الثاني: الإرهاب والتهديد العابر للفضاءات في منطقة الساحل والصحراء

المطلب الثالث: التنافس بين تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة في الساحل والصحراء

الفصل الرابع: تصور الجزائر للأمن بين الترتيبات الإقليمية والدولية

المبحث الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية بين المستلزمات الأخلاقية والمصلحة

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية بين الثابت والمتغير

المطلب الثاني: الجيش الوطني الشعبي ونهج الاحترافية

المبحث الثاني: التصورات الغربية للأمن في منطقة الساحل: جدلية الأمن والاقتصاد

المطلب الأول: التصور الأوروبي للأمن في الساحل الافريقي

المطلب الثاني: التصور الأمريكي للأمن في الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: الجزائر ومركب الأمن الإقليمي

المطلب الأول: البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري

المطلب الثاني: الإعتماد الأمني المتبادل في المغرب العربي: مدخل لبناء الأمن الإقليمي

الخاتمة

مقدمـــــــة

طالما شكل موضوع الأمن المحور الرئيس في اهتمامات الدولة والفرد على حد سواء من منطلق أنه مقترن بالبقاء، وهو ما جعله يتحول إلى ميدان جذب للباحثين والمفكرين المشتغلين في حقل العلاقات الدولية، وبالرغم من أنه –أي الأمن- كظاهرة تاريخية مرتبط بالوجود البشري وكظاهرة فلسفية ليست بالأمر الجديد، إلا أن صوره كما تتمظهر اليوم ومداه وأساليبه ووسائله شهدت تحولات عميقة، الأمر الذي جعلنا نتساءل حول نمط اشتغال مفهوم الأمن على الصعيد المسألي والبنيوي.

وهو الأمر الذي تتمفصل حوله الفلسفة السياسية المعاصرة والمقترن أساساً بمبدأ كيفية وضع حد لحالة اللأمن، أين أضحى مفهوم الأمن بمثابة النموذج بالنسبة إلى النظريات السياسية المعاصرة، إذ يتنزل اشتغال المفهوم في محلين رئيسيين: المحل الفلسفي والمحل الاستراتيجي، فيدور الأمن في المحل الأول حول نواة النظرية، بينما يكون في المحل الثاني معطى كنظام نسقي وكخطاب علمي عن الاستراتيجيا.

هذا الأمر أفرز نوعاً من الاعتقاد المضمر بأن الانسان بات يستبطن داخله الشعور بالخوف الدائم لذلك يظل في سعي مستمر للبحث عن الأمن، ولعل فلسفة "توماس هوبز" (Thomas Hobbes) لم تبارح هذه الترسيمة حينما انطلقت من أن الدافع الانطولوجي للخوف الذي كان بين الأفراد هو الذي أسس للعقد الاجتماعي، وبالتالي لظهور الدولة كتجسيد لحالة الهروب من الخوف، من هنا يعسر علينا اختيار مقاربة ما دون أخرى للبحث في موضوع الأمن خاصة أنه كظاهرة وليس كفعل/ برنامج، كما يخضع لقانون التطور والتغير الدائم لارتباطه بعوامل كثيرة ومعقدة لا يمكن حصرها.

ومن منطلق أن المفاهيم ترتبط بالأفكار ظل مفهوم الأمن يعرف نقاشات مستفيضة بين الباحثين والمفكرين، أين ترجم هذا النقاش في حوارات نظرية كبرى شكل الأمن محورها الرئيس، أين تراوحت هذه النقاشات بين أمن الدولة وأمن الفرد، وهو الأمر الذي أضفى على الموضوع طابع الغموض واللبس خاصة في ظل التحول في طبيعة الفاعلين في العلاقات الدولية، فأصبح الأمن ظاهرة علائقية إذ لا يمكن الحديث عن أمن الدولة بمعزل عن أمن جيرانها على حد تعبير "باري بوزان" (Barry Buzan)، فليس هناك أمة مكتفية ذاتياً من الأمن.

ولعل ما تشهده بعض الدول المغاربية من تحديات مصاحبة للحراك الذي وقع فيها نهاية 2010 عميق الأثر على أهمية البعد الإقليمي في دراسة موضوع الأمن، هذه الأوضاع التي سادت كانت لها تداعيات على الأمن الوطني الجزائري موضوع دراستنا، ولعل ما زاد من التحديات والتهديدات التي تواجهها الجزائر في ظل التحولات الإقليمية بعد 2010 هو التوتر بين مفهومي الدولة والمجتمع بمكوناته المختلفة، وهو الأمر الذي خلق حالة من

الفوضى الأمنية والسياسية والاجتماعية شكلت بيئة جاذبة لتغلغل الجماعات الإرهابية والإجرامية وكذلك بعض الأطراف الدولية الباحثة عن مصالحها.

أسباب اختيار الموضوع

من منطلق مكانة موضوع الأمن الذي تحول إلى ميدان مهم للباحثين والأكاديميين في حقل العلاقات الدولية، وهي الحاجة التي دفعت بنا في هذه الأطروحة إلى "تشريح" بنية الأمن من أجل فهم وظيفة الدولة في ظل التحولات الدولية والإقليمية المصاحبة لظاهرة الحراك العربي 2011، ومن جهة أخرى يثير موضوع الأمن الكثير من الإحراجات، وهذه الإحراجات لا تقتصر على موضوع الأمن في حد ذاته وإنما هي مبثوثة في داخل الخطاب الذي موضوعه الأمن، الأمر الذي زاد في الثراء النظري لحقل الدراسات الأمنية.

ومن منطلق أن الأمن ظاهرة علائقية –على حد تعبير باري بوزان- كنا بحاجة إلى اعتماد المستوى الإقليمي باعتباره مستوى تحليل وسط بين المستوى الدولي ومستوى السياسة الخارجية للدولة، خاصة أن الأمن الوطني الجزائري تأثر ويتأثر بالبيئة المحيطة بعد 2010.

الأمر الذي يجعلنا نتبنى ما أشار إليه –كوهيري/Koyré- في حديثه حول التحقيب الزمني (الكرونولوجي) على أن التاريخ لا ينشأ بقفزات عنيفة، فلا يوجد قطع فض في تاريخ تطور المعرفة والفكر، من هنا كانت هذه الأطروحة مواصلة لجهود سبقت من البحث في موضوع الأمن الوطني الجزائري، كما تعد بداية لبحوث ستأتي من بعدها، لأن المعرفة العلمية هي إعادة بناء مستمرة.

أهمية الموضوع

في ظل طبيعة التهديدات والتحديات التي أضحت تواجهها الدول، والتي تنوعت بين التماثلية واللاتماثلية وفي ظل تماهي الحدود السياسية أصبحت مشكلات الأمن الوطني لا تقتصر على التهديد الداخلي فحسب، بل أصبح ما يعتبر شأناً داخلياً للدول ذو تداعيات اقليمية وحتى دولية، من هنا تكمن أهمية التركيز على التفاعلات التي تحدث داخل الإقليم الواحد من تأثر وتأثير، ومحاولة التعرف على محددات تلك التفاعلات وخصائصها وأنماطها، ولمعرفة كل ذلك نحن بحاجة إلى منهجية علمية لتحليل هذه التفاعلات، فتحول مستوى التحليل الإقليمي هدفاً مرغوباً للباحثين في العلاقات الدولية.

وهو ما درجت هذه الأطروحة التركيز عليه من خلال التطرق لموضوع البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري، كون حجم/طبيعة التهديدات والتحديات التي أضحت تواجهها الجزائر بعد أحداث 2011 المصاحبة لظاهرة الحراك الشعبي في تونس وليبيا وتداعيات ذلك في الإقليم المغاربي والساحل الإفريقي أكثر تعقيداً، لذلك نحتاج إلى نهج "أركولوجي" للحفر في طبقات الظواهر يمكننا من تفسير وفهم وتحليل كل هذه التحولات الإقليمية وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، من منطلق أن الأمن ظاهرة علائقية لا يمكن فصله على "أمون" دول الإقليم ومنه نحن بحاجة إلى مقاربة تكون كفيلة بضمان تحقيق الأمن الوطني الشامل في ظل هذا الوضع.

إشكالية الدراسة

في ظل طبيعة مشكلات الأمن الوطني التي أضحت أكثر تعقيداً، وفي ظل الطبيعة العلائقية للظاهرة الأمنية، أين لا يمكن الحديث عن الأمن الوطني للدول بمعزل عن أمن باقي دول الإقليم نتيجة التفاعلات التي تحدث داخل الإقليم الواحد من تأثر وتأثير، وفي ظل البيئة الأمنية للجزائر المصاحبة لظاهرة الحراك الشعبي في دول الجوار وتداعيات ذلك على الأمن الإقليمي، من خلال ما سبق تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول:

مدى تأثير التفاعلات/ التحولات (Interactions/ Transformations) في الجوار الإقليمي على الأمن الوطني الجزائري، وماهي المتغيرات (Variables) المتحكمة في التصور الجزائري تجاه هذا الجوار الإقليمي؟.

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة ببعض التساؤلات الفرعية:

- كيف يمكن للتحولات المصاحبة للحراك الشعبي في تونس وليبيا أن تؤثر على الأمن الإقليمي؟
- ماهي تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري؟
- ما العلاقة بين مستوى التحديث ومفهوم الدولة الوطنية؟
- هل هناك ازدواجية بين الأمن والتهديد نتيجة المشاريع الدولية للأمن في الجوار الإقليمي للجزائر؟
- ماهي المقاربة الكفيلة بضمان الأمن الوطني الجزائري في ظل جوار إقليمي غير مستقر؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فكرة أساسية مفادها أن الأمن ظاهرة علائقية خاصة في ظل طبيعة التهديدات والتحديات الراهنة التي تنوعت بين التماثلية واللاتماثلية، الأمر الذي لا يمكن من خلاله فصل أمن الدولة عن أمن باقي دول الجوار الإقليمي، من هنا جاءت فرضية الدراسة على النحو التالي:

- **تشكل منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي عمقاً استراتيجياً للجزائر، وأي تحولات أو تفاعلات في هذه المنطقة تكون له تأثيرات على الأمن الوطني الجزائري.**

وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية فرضيتين فرعيتين هما:

- الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات التي تواجهها الجزائر يستدعي اعتماد مقاربة متعددة المداخل.
- نظراً لمكانتها الإقليمية فإن الجزائر لا يمكن الاستغناء عنها في أي معادلة للأمن الإقليمي.

مراجعة الأدبيات

من خلال المراجعة لأدبيات الدراسة تبين أن هناك قدر لا بأس به من الدراسات التي تناولت موضوع الأمن، خاصة من حيث الجوانب النظرية، كما أن هناك العديد من الدراسات في السنوات الأخيرة التي تناولت موضوع الأمن الوطني الجزائري، وأغلب تلك الدراسات تتناول الأمن الوطني الجزائري من جانب التهديدات والتحديات العابرة للحدود، فكل تركيزها كان على طبيعة التهديد في حد ذاته في حين أنها أهملت الأسباب التي أدت لنشوء ذلك التهديد، كما أنها أهملت الجوانب السوسيولوجية والأبعاد الفلسفية لظاهرة الأمن والتهديد على حد سواء، ويبقى أنه من خلال مسح شامل لأهم أدبيات الحقل كان له الأثر الايجابي على هذه الدراسة من منطلق أن تراكم المعرفة العلمية يسهم في بناءها، كما أن إعادة البناء تسهم في تطوير المعرفة العلمية.

من خلال ذلك لفت انتباهنا بعض الدراسات التي تناولت موضوع الأمن الوطني الجزائري وكانت قيمتها العلمية إضافية باعتبارها دراسات أصيلة وتتسم بالجدة، حاولنا أن نختار بعضاً منها كمرجعية في دراستنا هذه.

دراسة للباحث "عبد النور بن عنتر" (Abdennour Benantar) بعنوان (The State and the Dilemma of Security Policy) (الدولة ومعضلة سياسة الأمن)، وقد جاءت في كتاب بعنوان

(Algeria Modern: From Opacity to complexity) (الجزائر الحديثة: من الغموض إلى التعقيد) وهي دراسة صدرت سنة 2016.

أين انطلق من المفهوم الشامل للسياسة الأمنية خاصة في التصور الليبرالي الغربي ليصل إلى إدارة وتنفيذ السياسات الأمنية الجزائرية، في وقت يتكيف فيه الجهاز الأمني للبلاد مع المشهد السياسي والأمني الإقليمي المتغير، إذ يوضح كيف أن الأوضاع الأمنية المتقلبة/ غير مستقرة في مالي وليبيا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في سياسة الأمن الجزائرية التقليدية القائمة على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، وهو الأمر الذي يحتاج إلى إعادة نظر في رسم خريطة للعناصر الفاعلة الرئيسية وإعادة الهيكلة السياسية لبعض الأجهزة الأمنية التنفيذية في المستويات العليا لإدارة الدولة التي تتناول الأمن.

وعلاوة على ذلك تلقي هذه الدراسة الضوء على التغييرات الإضافية في العلاقة بين التحالفات الإقليمية الجزائرية وخيارات التسليح والتخطيط العسكري فيما يتعلق بأمن الحدود، وذلك من خلال استخدام الوسائل الحديثة المتطورة في مراقبة الحدود، إلا أن الكاتب يستطرد بالقول أن هناك اختلالات بين دول الساحل والصحراء والجزائر حول دور الجهات الفاعلة الإقليمية والخارجية، أي من خارج الإقليم والتي ستستمر في عرقلة الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وفي نهاية الدراسة يؤكد الكاتب على ضرورة أن يكون هناك وعي بأن حماية المصالح الأمنية لا يحدث من داخل الدولة فحسب بل يجب أن يبدأ من خارج الحدود الوطنية، حيث انطلق في ذلك من أن الجزائر تتبنى ثلاث مبادئ هي أنه لا يجب التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم خروج قواتها خارج الحدود وعدم التدخل الأجنبي في المنطقة، ولكن –يتساءل عبد النور بن عنتر- هذه المبادئ سيكون من الصعب التمسك بها في ظل انهيار الدولة في ليبيا والنسب العالية لعدم الاستقرار في مالي، باعتبار أن ضعف هذه الدول هو مصدر انعدام الأمن للجزائر التي تتواجد سياستها الأمنية في اختبار شديد بسبب انعدام الأمن في الساحل والمنطقة عموماً، وهو ما يضع الضرورات الأمنية والقانونية في توتر.

وترى الدراسة أنه وكوسيلة للخروج من هذه المعضلة فإن الحكومة تسعى إلى تطوير التعاون مع جيرانها كبديل للتدخل (من طرف الجزائر أو غيرها) إلى جانب اتخاذ تدابير أمنية على المستوى الوطني، وتشجيع التعاون الثنائي على غرار ما يحدث مع تونس، وحتى التعاون متعدد الجنسيات من دول الإقليم بدل التدخل، وذلك يتم

من خلال مساعدة دول الجوار في إداق أمنها بدلاً من اضطلاعها هي –أي الجزائر- للقيام بذلك، ومع ذلك هذه الاستراتيجية تواجه عقبات في ظل الفشل الدولاتي في ليبيا ومالي.

إضافة إلى ذلك يتطرق الكاتب إلى ما سماه "عقيدة الأمن الإقليمي للجزائر" والتي تنطلق من مبدأين: بناء القدرات من قبل الدول نفسها، وإدارة مشاكل الأمن الإقليمي من قبل الفاعلين المحليين دون اللجوء إلى القوى الخارجية، لكن العقبة هنا هو تدخل بعض الأطراف الخارجية على غرار التدخل الفرنسي في مالي، الأمر الذي جعل وزير الدولة "عبد القادر مساهل" (الأسبق) للتأكيد على أن دور القوى الخارجية يجب أن يكون مكملاً وليس بديلاً عن الدور الذي تضطلع به دول الإقليم، من منطلق أن الازدواجية في المبادرات غير مفيدة.

وفي الخاتمة يقول "عبد النور بن عنتر" أنه على الرغم من تصور الجزائر للأمن الإقليمي إلا أن "المعضلة" هو أن هذا التصور يتعارض مع تصور دول أخرى من خارج الاقليم وهي دول فاعلة في الإقليم، الأمر الذي يجعل بعض الدول في الإقليم تستعين بهذه الأطراف الخارجية في ظل ضعف مواردها الأمر الذي يخلق حلقة مفرغة.

تركيز الباحث في هذه الدراسة على الواقعية الجديدة في شقها الهجومي قد تزيد من الوضع تعقيداً أين لم يدرك الباحث ها حجم المنافسة الأمنية بين التصورات الدولية من منطلق أن منطقة الساحل الإفريقي تحديداً وليبيا تعد مناطق مهمة في العقل الاستراتيجي الغربي، وهو الأمر الذي يجعل الجزائر في دوامة التنافس الدولي في حين أن الإمكانات السياسية والأمنية لا تسمح لها بالتأثير في النظم السياسية للأطراف المحلية الأخرى، كون أغلب النظم السياسية المحلية الأخرى في الساحل الإفريقي تحديداً لها علاقات سياسية وطيدة مع أطراف خارجية،

هناك دراسة أخرى مهمة للباحث "جليل الوناس" (Djallil Lounnas) بعنوان (Al-Qaïda au Maghreb islamique et la crise malienne) (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والأزمة المالية) صدرت في العدد 20 من مجلة "SÉCURITÉ GLOBALE" سنة 2012، أين ركز المقال على ثلاثة عناصر هي: انتشار القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الساحل، كما تطرق لهيكل التنظيم، وركز كذلك على نقطة مهمة وهي العلاقة بين تنظيم القاعدة والمجتمع المحلي، إذ يجادل المقال بأن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي يخضع لنموذج معقد ليس كباقي التنظيمات، وذلك يعمل على الاندماج تماماً مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية في الساحل الإفريقي، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب مكافحته.

ويشير الباحث إلى أنه منذ بداية الألفية الجديدة أقامت كتائب القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي روابط عائلية مع القبائل المحلية من خلال المصاهرة، كما شاركت في جميع أنواع الاتجار في المنطقة، الأمر الذي سمح لها في تثبيت قواعدها الخلفية في شمال مالي تحديداً.

ولمواجهة هذا الوضع اتبعت الجزائر –القوة الإقليمية المهمة في المنطقة- في وقت ما استراتيجية احتواء بدلاً من التدخل المباشر، وذلك لتجنب الوقوع في مستنقع الصراع مع قطاع كبير من القبائل المحلية، إلى جانب اعتمادها على دعم الجهات الفاعلة محلياً ضد تنظيم القاعدة والجماعات المتحالفة معه، إلا أن الكاتب في نهاية مقله يرى بأن الوضع اليوم أكبر تعقيداً ، فعواقب انهيار نظام القذافي في ليبيا وكذلك النظام المالي في الشمال تجعل من الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر –أي الاحتواء- غير مستدامة، الأمر الذي يجعل هناك حاجة ملحة إلى تعاون إقليمي حقيقي ودولي من أجل وضع حد للقدرة المتصاعدة للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والفروع التابعة لها.

في هذه الدراسة كان النظر إلى التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة وفروعه في الصحراء والساحل من الفرق، في حين أن المقال لم يشر إلى الجهود السياسية المبذولة في سبيل مواجهة هذه التنظيمات على غرار الجهود الدبلوماسية في تجريم الفدية مثلاً، إلى جانب أن الكاتب أغفل حالة الضعف التي تتسم بها النظم السياسية المحلية وهو الأمر الذي تتخوف منه الجزائر في تبادل المعلومات الأمنية خاصة، أي غياب الثقة بين الأطراف الإقليمية من جهة أخرى أغفل المقال دور العامل الخارجي في الإقليم والذي يعد حاسماً في تبني التصورات الأمنية للجزائر في موضوع التدخل أو التعاون.

في نفس السياق هناك دراسة للباحث "بوحنية قوي" موسومة بـ "الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن" والصادرة سنة 2017، أين تطرق الكاتب من خلالها إلى كيفية تعاطي الجزائر إلى التهديدات الإقليمية من خلال مدخلي الضبط ألعملياتي والرقابة الحدودية، كما تحدث الباحث على الهواجس الأمنية وضرورة البحث عن مقاربة جماعية، إلا أن الباحث لم يركز من خلال هذه الدراسة على الجوانب المختلفة لظاهرة التهديد، وبالأخص العمق السوسيو أمني والاقتصادي، كما أنه لم يتطرق إلى الجوانب التدخلية التي قد تكون كفيلة بضمان الأمن.

وكما سبق الإشارة إليه أن هناك دراسات تناولت موضوع الأمن الوطني الجزائري من زوايا مختلفة، ولكنها لم تتطرق للعمق السوسيولوجي والسوسيو-اقتصادي للظاهرة الأمنية، والعديد من الدراسات ركزت على الأمن كأداة من أدوات السياسة الخارجية الجزائرية في حين أنها ربما لم تبدي اهتماماً بمستويات أخرى للأمن، ونذكر على سبيل

المثال لا الحصر دراسة "سمير قط" الموسومة بـ "البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري" وهي أطروحة دكتوراه علوم من جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2016-2017، والتي تناول من خلالها الباحث مرتكزات الأمن القومي الجزائري من خلال مهدداته وعقيدته وتصوره، أين ركزت الدراسة على جانب الوصف للتهديدات وطبيعتها، ولم تبدي اهتماماً بأسباب نشوء مثل هذه التهديدات والتحديات.

خطة البحث

من أجل معالجة إشكالية الدراسة والإجابة على فرضياتها تم اعتماد خطة منهجية تضمنت مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، أين جاء الفصل الأول تحت عنوان "الأمن الوطني والاشكالات المنهجية: نحو تصور جيوبولتيكي للأمن الوطني"، والذي بدوره ضم ثلاث مباحث ومجموعة من المطالب المنضوية تحتها، إذ حاولنا في المبحث الأول التعرض للأمن والأمن الوطني مقاربة منهجية، حاولنا من خلالها تتبع التطور التاريخي لمفهوم الأمن الوطني، كما تطرقنا إلى بعض المفاهيم ذات الصلة بالمفهوم على غرار مفهوم المساس بأمن الدولة والاستراتيجية القومية والمستقبلية والسياسة الوطنية العليا والقوة الشاملة للدولة، وجلها مفاهيم تتقاطع مع مفهوم الأمن الوطني، أما في المطلب الثالث فحاولنا من خلاله التركيز أكثر على مفهوم الأمن الإقليمي، وذلك من خلال سياقاته الفلسفية والانطولوجية خاصة من خلال طروحات "باري بوزان".

في المبحث الثاني حاولنا وضع موضوع الدراسة في سياقه الجيوبولتيكي إذ أنه لا يمكننا الحديث عن الأمن الوطني بعيدا عن الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، لذلك تم التركيز هنا على الأهداف الوظيفية للأمن الوطني وبالأخص في دوائره السياسية الداخلية منها والخارجية، في حين تم التركيز في المطلب الثاني على المدارس الجيوبولتيكية، من منطلق أن النظرية الجيوبولتيكية مهمة في تفسير الحالة الأمنية للجزائر سواء بنية القوة العسكرية المتعلقة بالقطاعات المختلفة (برية، جوية، بحرية) أو من خلال التركيز على الثروات الباطنية وأهمية العامل الاقتصادي في ضمان الأمن الوطني، وكان التركيز كبيرا في المطلب الثالث على السياسة العسكرية كدعامة أساسية للأمن الوطني، خاصة في ظل تطور الوسائل القتالية والعامل التكنولوجي الذي أضحى مهماً.

أما في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل فكان التركيز على الأطر النظرية، أين تم وضع الإطار المفاهيمي في سياقاته النظرية، من منطلق أن الأدوات النظرية تمكننا من تفسير وفهم وتحليل الظاهرة محل الدراسة والتنبؤ بها، وهنا ركزنا على الانزياح الابستمولوجي للأمن الوطني من أمن الدولة إلى أمن الفرد والتوسع في مفهوم

الأمن، فكان التركيز على طروحات المدرسة الواقعية بفروعها وكذلك طروحات مدرسة كوبنهاجن، كما تم التطرق إلى الأمن من منظور نقدي.

في الفصل الثاني والذي جاء بعنوان "أثر التحولات السياسية الإقليمية على الجزائر: من منظور التحليل الجيوسياسي"، كان التركيز على بيئة الأمن الوطني الجزائري في ظل التحولات الإقليمية وذلك بالتركيز على الجوانب السياسية، وهنا تضمن الفصل ثلاث مباحث بدوره، حاولنا من خلال المبحث الأول التركيز على جيوسياسية الدولة الجزائرية من خلال التركيز على ثنائية الجغرافية والاقتصاد ودورهما في تحقيق الأمن الوطني بمفهومه الشامل.

أما المبحث الثاني فتم التركيز من خلاله على بيئة النظام السياسي الجزائري، من منطلق أن التطرق للأمن الوطني الجزائري يستدعي منا الغوص أكثر في طبيعة تشكل بنية النظام، وهنا تم وضع النظام السياسي في إطاره النظري قبل تحليله، إذ تم التركيز على المدرسة الدستورية والسلوكية من جهة وعلى أهم المناهج والمقاربات التي تمكننا من فهم عمل النظام السياسي، على غرار المنهج الاتصالي والمنهج الوظيفي وكذلك الاتجاه النسقي، ومن خلال هذه الأدوات رجعنا إلى بداية تشكل الدولة الجزائرية منذ العهد العثماني مرورا بأهم المحطات التاريخية وبالأخص الثورة التحريرية وأهمية العامل السياسي فيها وصولا إلى اليوم، أين تم التركيز على البيئة المحيطة بالنظام السياسي الجزائري بعد 2010 وكيفية تفاعل النظام الجزائري مع هذه التحولات المصاحبة للحراك الشعبي.

في المبحث الثالث حاولنا الربط بين بيئة النظام السياسي الجزائري والبيئة المحيطة، أي تلك التحولات المصاحبة للحراك الشعبي في بعض الدول العربية، ولفهم هذه التحولات كنا بحاجة إلى تأصيل لظاهرة الحراك فلسفيا ومفاهيمياً حتى نتمكن من استحضار مدلولاتها أثناء تحليل تلك التفاعلات بين البيئتين.

فإذا كان الفصل الثاني ركز على التحديات الجيوسياسية فإن الفصل الثالث ركز على التحديات الجيواستراتيجية، أين جاء بعنوان الرهانات الأمنية للجزائر 2011: من منظور جيواستراتيجي، والذي تضمن ثلاث مباحث، إذ تضمن المبحث الأول الحراك في المنطقة المغاربية من منظور بنائي، والذي بدوره تضمن مطلبين، الأول تحدث على الحراك في تونس من منظور سوسيو-سياسي، أين تم التركيز عن الإفرازات السياسية التي جاءت بها مرحلة ما بعد سقوط "زين العابدين بن علي" وخاصة صعود الاسلام السياسي الممثل في حركة النهضة، إلا أن الملفت للانتباه في هذه المرحلة هو الصعود المطرد للسلفية الجهادية، كما كان التركيز عن العلاقة بين هذه المكونات جميعها والوضع الأمني وتأثيره على الجزائر.

في حين ركز المطلب الثاني على الحالة الليبية والتي كانت أكثر تعقيداً من كل المناطق التي شهدت حالات الحراك الشعبي، خاصة أن الوضع في ليبيا اتجه نحو الاحتراب وهو الوضع الذي لا يزال يرمي بتداعياته على المنطقة إلى هذه اللحظة، كما تم التركيز على التفكك المجتمعي وتحالفه مع الآلة العسكرية لأطراف الصراع، وهنا تم التركيز على مقاربة "المنصف الوناس" في حديثه عن مستوى التحديث بين السطحي والعميق، الأزمة الليبية كانت لها تداعيات كبيرة على الأمن الوطني الجزائري، خاصة إذا ما تم الربط بين انفجار الوضع في مالي 2012 وبين الهجوم الإرهابي على حقل تيقنتورين.

المبحث الثاني من الفصل الثالث هذا ركز على اشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل، بحيث تم التركيز هنا في مطلبين على الدولة الفاشلة في الساحل وكيفية تأثير ذلك على الأمن الوطني الجزائري، خاصة وأن الحدود السياسية بين الجزائر وبعض هذه الدول طويلة جداً الأمر الذي أثقل كاهل الجزائر في مراقبتها، كما تم التركيز في هذا المبحث على المسألة التارقية وكيف يؤثر النزاعات الاثنية على الأمن الإقليمي، خاصة وأن أغلب النزاعات في منطقة الساحل عموما مرتبطة بالإثنية.

في المبحث الأخير من هذا الفصل تم التركيز على الفراغ الاستراتيجي في منطقة الساحل الافريقي، وهو الأمر الذي شكل منطقة جذب للجماعات الارهابية والإجرامية المختلفة، خاصة بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا وانتشار السلاح بشكل كبير، وهو الأمر الذي يشكل تهديد مباشر للأمن الوطني الجزائري، وهنا تم التركيز على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والجماعات المتحالفة معه من جهة، وتنظيم الدولة الوافد الجديد لمنطقة ليبيا والساحل في السنوات الأخيرة، كما تم التركيز هنا على إيديولوجية التنظيمين التي تبدو شكليا أنها واحدة إلا أن هناك صراع وصل حد الاحتراب بين الطرفين في مناطق عديدة، هذه الوضعية شكلت تحدي كبير للجزائر وهو الأمر الذي حاولنا التركيز عليه هنا.

أما في الفصل الرابع والأخير من هذه الأطروحة فركزنا من خلاله على تصور الجزائر للأمن بين الترتيبات الإقليمية والدولية، إذ حاولنا في هذا الفصل التركيز على المقاربة الأمنية الجزائرية بين المستلزمات الأخلاقية والمصلحة، وذلك من خلال التركيز على العقيدة الأمنية الجزائرية والتي ترتكز على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، وحاولنا من خلال ذلك اثارة هذا الموضوع من خلال ربطه ببعض المتغيرات الحاصلة فكيف مثلا الحديث عن عدم التدخل في شؤون الدول في حين أن هذه الدول منهارة أصلاً وكيف تحولت هذه الدول إلى قاعدة خلفية للجماعات الارهابية التي تهدد الأمن الوطني الجزائري، كما تم التركيز في هذا المبحث من خلال المطلب الثاني على

منهج الاحترافية الذي تبنته المؤسسة العسكرية ممثلة في الجيش الشعبي الوطني من حيث بناء جيش قوي قادر على مواجهة التحديات التي تواجهها الجزائر على كافة الصعد.

التصور الذي تقدمه الجزائر رافض لكل أشكال التدخل في شؤون الدول، الأمر الذي جعلها –أي الجزائر- تدعو إلى ضرورة تبني الحلول السياسية لمشاكل الجوار الإقليمي، وهو الأمر الذي يتناقض مع سياسية تتبناها جهات دولية وحتى من داخل الاقليم نفسه في تحالفها مع جهات دولية، وهنا تم التركيز على التصورات الغربية عموما وخاصة التصور الأوروبي والأمريكي من خلال الحديث عن جدلية الأمن والاقتصاد، فمنطقة الساحل والمغرب العربي هي مناطق استراتيجية، وهو ما يجعلها منطقة تنافس بين القوى العالمية لذلك تسعى للتدخل في هذه المناطق وهو الأمر الذي يتعارض والمقاربة الجزائرية.

في ظل هذا الوضع المعقد وفي ظل طبيعة التهديدات الأمنية المختلفة في الجوار الإقليمي ارتأينا في المبحث الثالث من هذا الفصل الأخير التركيز على نقطتين: الأولى وهي اعتماد الجزائر على البعد العسكري من خلال تطويره وجعله في حالة تأهب لمواجهة كل هذه التهديدات والتحديات من منطلق أن أغلب دول الساحل الافريقي مصدر التهديد إما دولا فاشلة أو منهارة، أضف إلى انعدام الثقة في الاعتماد عليها في مواجهة هذه التهديدات، لذلك توجهت الجزائر نحو الاعتماد على الذات.

والنقطة الثانية وهي أن طبيعة التهديدات والتحديات اللاتماثلية تجعل من الصعوبة بمكان على الدولة مواجهتها منفردة وهو الأمر الذي يجعل "أمون" الدول ترتبط مع بعضها البعض كما أشار "باري بوزان"، لذلك هناك فرصة لزيادة حجم التعاون بين الدول المغاربية لتحقيق أمنها مجتمعة سواءا من حيث اعادة بعث المغرب العربي ككيان موحد أو التنسيق فيما بين أعضاءه كما هو حاصل بين الجزائر وتونس الأمر الذي يجعل الحديث عن اعتماد أمني متبادل ضروري في ظل طبيعة التهديدات والتحديات الراهنة.

أما بالنسبة إلى الخاتمة فهي كانت عبارة عن مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها في نهاية هذه الأطروحة، والتي استمدت صدقيتها من التحليل الذي تم تبنيه في فصول الدراسة، وهو ما جعلها أكثر شمولية أين حاولنا الوصول إلى حلول قد تكون كفيلة ببناء مقاربة شاملة للأمن الوطني الجزائري.

الفصل الأول

الأمن الوطني والاشكالات المنهجية: نحو تصور جيوبولتيكي للأمن الوطني

تمهيد

طالما شكل موضوع الأمن المحور الأساسي في اهتمامات الدولة والفرد على حد سواء، إذ لا يمكن الحديث عن التطور والبقاء دون الحديث عن موضوع الأمن، ومن الناحية العلمية ظل موضوع الأمن يشكلميداناً مهماً للباحثين والأكاديميين في حقل العلاقات الدولية، وذلك رغم اختلاف زوايا النظر التي يلقيها الباحث على الظاهرة الأمنية، خاصة وأنها تخضع لمنطق التطور والتبدل نتيجة تأثرها وتأثيرها بمحيطها القريب والبعيد.

والحديث عن موضوع الأمن لا يمكن فصله عن ظاهرة لا تقل أهمية عليه، بل ظلت الظاهرة التاريخية الأولى وهي ظاهرة الحرب والصراع في النظام الدولي، لذلك نجد أن الدول تسعى لتحقيق أهدافها الوظيفية من منطلق بناء استراتيجيات شاملة تحفظ بقاءها، بل وحتى هيمنتها في المنتظم الدولي، ولتلبية هذه المتطلبات تسعى إلى الربط بين حدود سياستها الداخلية والخارجية.

هذا التشابك العلائقي لا يمكن فهمه دون التعرض إلى الوضع الجيوبولتيكي للدولة الوطنية، كون السياسة والجغرافيا ثنائية تحدد قيمة الدولة في المنتظم العالمي، لذلك ظلت المقاربة الجيوبولتيكية الأقدر على التبرير الموضوعي لسلوكيات الدولة خاصة في ظل التحولات العالمية الراهنة وبروز تحديات وتهديدات جديدة، وللتحكم في موضوع الظاهرة المتحولة – الأمن- يجب وضعها في إطارها النظري، كون النظريات والنماذج النظرية التي تم تصميمها بهدف المقاربة للظواهر الدولية، تزودنا بأدوات تحليلية تمكننا من اختزال المادة الخام (الظواهر الدولية) في مفاهيم وتصورات مفتاحية كخطوة نحو الفهم والتفسير والتنبؤ.

المبحث الأول: الأمن والأمن الوطني: الإشكالات المنهجية

تعتبر المفاهيم مفاتيح اللغة واللغة وعاء الفكر، ومن أهم ركائز البحث العلمي إشكالية تكوين المفاهيم concept formation، ففي دراستنا وتحليلنا للعلوم الاجتماعية بصفة عامة "تبنِّي" مجموعة من المفاهيم والأفكار التي عادة ما تحمل معاني –وحتى انحيازات- كون المفهوم الذي يستخدمه الباحث هو عنصر محدد لفكره، وبالتالي فإن استخدام/ تبني مفهوم ما ليس مجرد مسألة لغوية أو لفظية فحسب بقدر ما هو اختيار فكري يعبر به الباحث على تصور وتوجه ما.

يتجلى هذا الأمر بصورة أكثر وضوحاً في إطار التقديم لمقاربة تعريفية لمفهوم الأمن، هذا الأخير (أي الأمن) يعد من المفاهيم التي تتسم بالغموض واللبس رغم حضوره الدائم في الاهتمامات اليومية والعامة لكافة الأفراد، ويمكن اعتباره من بين المحددات التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات والوحدات السياسية على حد سواء وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على مفهوم الأمن والأمن الوطني، كما سنحاول أن نوضح الفرق بينه وبين بعض المفاهيم القريبة منه، كل ذلك في إطار منهجي مرتبط أساساً بمستويات البحث.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الأمن الوطني

يعد الأمن من المفاهيم التي من الصعوبة بمكان الاتفاق حولها شأنها في ذلك شأن الكثير من المفاهيم المتداولة في الأدبيات السياسية والتي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع، [1]ويرجع التباين في وضع تعريف محدد للأمن إلى المقاربة التي استخدمت لتحليل المصطلح، وكذلك إلى شخصية ونفسية الباحث التي تتداخل مع محيطه الجغرافي والسياسي والاجتماعي، فالظاهرة الأمنية كغيرها من الظواهر تخضع لقانون التطور والتغير والتأثير المتبادل مع غيرها من الظواهر،[2]فنحن إذا أمام ظاهرة اجتماعية مركبة مرتبطة بعوامل كثيرة ومعقدة، وهناك من يعتقد أن هذا الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن يرجع للاختلاف في هوية التهديدات الموجهة إليه وهوية أولئك المقصود أن يردعهم الأمن بأدواته واستراتيجياته.

---

[1]: سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة في المفاهيم والأطر)". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. صيف 2008، ص09

[2]: هيثم الكيلاني، "مفهوم الأمن القومي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري". ندوة **الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**. باريس: مركز الدراسات العربي – الأوروبي، 1996، ص70

وهناك من يرجع الغموض الذي يكتنف مفهوم الأمن إلى كون الدراسات الأمنية لا تزال جزء من تخصص علم العلاقات الدولية الذي تتقاسمه العديد من المقاربات والنماذج الأكاديمية المتنافسة على تناوله، كما أن الطبيعة المفهومية بالغة التعقيد للأمن تحوي في طياتها بعض العناصر المعيارية التي لا يمكن الاتفاق على تعريفها من الناحية النظرية بالاعتماد على البيانات والدراسات الامبريقية التجريبية كأداة للفهم والتحليل والتنظير،[1]فالأمن كمفهوم وكظاهرة يخضع لمنطق التطور انسجاما مع العوامل والمتغيرات التي أثرت وتؤثر في بروزه لمسرح التداول.

هذا الخلاف –والتناقض حتى- بين التعريفات المقدمة للأمن دفعت بـ "روني ليبشتر"[(*)] Ronnie Lipschutz للقول بوجود (ليس فقط صراع على الأمن بين الأمم، بل أيضا صراع حول الأمن بين المفاهيم) وعموما ومن أجل الإلمام بمضامين الأمن من الناحية المفهوماتية سنستعين بـ "التحليل النظري المقارن" الذي سيمكننا من التفحص الجيد لمضمونه كون الخلاف لا يزال قائماً حول وحدة التحليل المعتمدة لبناء المقاربات الأمنية، ولكن قبل هذا سنحاول أن نتعرف على المضمون اللغوي للفظ الأمن قبل التطرق للجانب الموضوعي وتبولوجيا المفهوم كونه ظاهرة تخضع لقانون التطور.

لقد ارتبطت كلمة أمن أول ما ارتبطت بالفرد لتعني الإحساس بالطمأنينة التي تعني بدورها التحرر من القلق والتوجس المرتبط بالخوف، لذلك نجد في اللغة أن الأمن بمعنى الآمان، والأمانة، فالأمن ضد الخوف،[2]فالأمن هنا مرادف للطمأنينة، ويشير مدلول كلمة "أمن" على أنَّ مصدرها مشتق من أَمِنَ يأْمَنُ أَمناً وأماناً، وأَمنَةً، اطَمأنَّ ولم يخف فهو آمِن، واستأمنه أي استجاره، وطلب حمايته،[3]أن تكون آمِنًا يعني أن تكون سليماً من الأذى فالأمن نقيض الخوف ويعني "السلامة" وكلمة "الأمن" هي مصدر الفعل أمِنَ وأمناً وأمنة أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، ويقال أمن من الشر أي سلم منه، وكذلك يقال أَمَّن فلان على كذا أي وثق فيه وجعله أمينا عليه، وهنا تعني الاطمئنان بأن الشئ في حرز وحماية من الخطر.

---

[1]: عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية" في: http:www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahram/2005 (14/03/2015)

[(*)]: إلى غاية نهاية الأطروحة فإننا سنكتب أسماء الباحثين والمفكرين باللغة الأجنبية تحاشيا للنطق الخاطئ لأسمائهم، وعليه فإذا تصادف وجود اسم بالعربية فقط فمعنى ذلك أنه سبق وأن كتب بالأجنبية في موضع سابق.

[2]: أبي الفضل محمد جمال الدين بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**. المجلد13، بيروت: دار الفكر، 1979، ص ص21-22

[3]: أحسن العايب، " الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2000". (رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر، 2008)، ص 13

في أصوله اللاتينية اشتق مصطلح "الأمن" من "Securitas"، المتكونة من "Sine" (بمعنى غير، Sans بالفرنسية)، وفكرة "cura" (السلامة/ Sain)، أي غياب السلامة، عكس ما يجري تداوله بشأن الأمن،[1] فالأمن من منظور "فافر دي فوجلاس" (Faver de Vaugelas)، هو "شيء مختلف عن اليقين والضمان والثقة، ويمكن أن يقال أنَّ الأمن هو ثقة يقينية أو مضمونة أو أنه الثقة التي نعتقد أنها كذلك".[2]

من خلال المدلول اللغوي إذاً كلمة أمن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول أن يعني الأمن عند الفرد العادي معنى موافقا وهو غياب العنف والمخاطر التي تهدد الشخص وحقوقه، أو بعبارة أخرى عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والأذى الحسي.

فالخوف كحالة تنتاب الإنسان عندما يشعر أحيانا أن جانبا من حياته أو حياته كلها أصبحت في لحظة معينة عرضة للتهديد، وهذا ما يؤكده فلاسفة العقد الاجتماعي، وعلى رأسهم توماس هوبز (Thomas Hobbes) الذي توسع في تشخيص واقع الخوف والتهديد الذي أحاط بالإنسان، وفي تشخيصه للواقع البشري يرى هوبز "أنّ الإنسان كما هو وليس كما يجب أن يكون ذئب لأخيه الإنسان، وأنّ الكل في حرب ضد الكل"،[3] حالة الخوف هذه هي من تدفع بالفرد للتنازل عن بعض حقوقه في سبيل ضمان أمنه.

أما ميكائييل ديلان (Michael Dillon) فطرحه لم يختلف كثيراً عن سابقيه، فقد نظر إلى الأمن كتعبير مزدوج المعنى واقترح ضرورة البحث عن ايتمولوجيا وجينيالوجيا المصطلح، أي النظر في نظام الخطاب والتساؤل حول دخول الأمن في الخطاب، فحسب ديلان "الأمن ليس مجرد وسيلة للتحرر من الخطر ولكن أيضا وسيلة للحد منه على اعتباره ناجماً عن الخوف، فالأمن يتطلب مكافحة مضادة للسيطرة وكبح وتحييد هذا الخوف"،[4] وعليه فهو يبحث على نحو ما يهددنا ويجعلنا في خطر.

وإذا ما حاولنا تقليب صفحات التاريخ للوقوف على أهمية الظاهرة الأمنية لدى الفرد والمجتمع على حد سواء سنجد شواهد عديدة على ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تم تشييد الأسوار وحفر الخنادق لضمان الأمن والحفاظ على البقاء ومواجهة الأعداء، فصور الصين العظيم يعتبر من أكبر التدابير الأمنية في التاريخ

---

[1]: Ays Ceyhan, " Analyser la Sécurité: Dillan, Waever, Williams et les autres". **Cultures et Conflits**. Hiver 1998, Avalable at :http// WWW.Conflites.Org/index541.html (11/11/ 2015)

[2]: Thierry Balzacq, " Qu'est Ce que la Sécurité Nationale?". **La revue International et Stratégique**. Hiver nº52, 2003-2004, p35

[3]: يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة الحديثة**. بيروت: دار القلم، [د.ت.ن]، ص55

[4]: Ays Ceyhan, **Op. Cit**

العسكري والخنادق التي حفرها اليونان والرومان لحماية الإمبراطورية من الخطر،[*]فهذه بعض الشواهد التاريخية التي تؤكد على أهمية الأمن ومكانته في تفكير الأفراد والمجتمعات –كيف لا –وموضوع الأمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع البقاء.

وليس هناك أدل وأوضح من القرآن الكريم الذي وردت فيه لفظة الأمن في أكثر من خمسين موضع، وهذا يدلل على أهمية الأمن ومكانته في حياة الفرد، لأن الله سبحانه وتعالى خلق الكائنات وفيها غريزة الخوف –والتي نقيضها الأمن- ومن بين الكائنات هذه نجد الكائن البشري، فبقاءه مربوط بما يتعرض له من خوف وتهديد وهو الأمر الذي يجعل منه دائم البحث على الأمن.

من بين المواضع التي ورد فيها مفهوم الأمن نجد قوله تعالى((وإِذْ قَالَ إِبْراهِيم ربِّ اجعَلْ هذَا بلداً آمنا وارزق أهله من الثمرات من َامَن منُهمبالله ِ واليوم الآخر قَالَ وَمن كَفَر فَأُمتِّعُه قَليلًا ثُمَّ أَضْطَرُّه إِلى عَذَابِ النَّارِ وبِيس المصِير))،[1]ودليل على أهمية الأمن هو أن الله عز وجل في هذه الآية قدمه على المأكل والمشرب في قوله (اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات)، وقوله تعالى((ولَنَبلُوَنَّكُم بِشيءٍ من الخَوْف والجُوعِ ونقصٍ مِن الأموال والأنفسوالثَّمراتِ وبَشِّر الصَّابِرِين))،[2]وقوله تعالى ((الذِين امنُوا ولم يلبِسُوا إيمانهُم بظلمٍ أولئك لهم الأمن وهُم مُهتدُون))،[3]وقوله تعالى ((وإِذْ قَالَ إِبَراهِيم ربِّ اجعلْ هذا البلَد آمنا واجنبُنِي وبنِيَّ أن نَّعبدُ الأصنام))،[4]ففي هذه الآية قدم الله عز وجل الأمن على العبادة ليبين لنا نعمة الأمن وأهميته وحتى مدى مساهمته في توطيد صلة العبد بربه، وقوله تعالى ((الذي أَطْعمهُم من جُوعٍ وامنُهم من خَوفٍ))،[5]ففي هذه الآية من سورة قريش يقترن الأمن بالخوف وربطت الآية الكريمة ذلك بالبعد الغذائي/الاقتصادي وهذا في حد ذاته يعبر على البقاء فالكائن البشري دون غذاء مصيره الموت الحتمي.

---

[*]: هذه الخنادق كان يطلق عليها في زمن الرومان "الليمات"،التي كانت عبارة عن مركز دفاعي تتوفر فيه جميع الظروف الحياتية لصد أي هجوم مباغت، وقد لعبت دور مهم في الحفاظ على مكانة وقوة الإمبراطورية الرومانية. للمزيد حول هذا الموضوع راجع: **الموسوعة العسكرية**. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 116

[1]: الآية 126 من سورة البقرة

[2]: الآية 155 من سورة البقرة

[3]: الآية 82 من سورة الانعام

[4]: الآية 36 من سورة إبراهيم

[5]: الآية 04 من سورة قريش

ما يمكن التوصل إليه أنه لا أحد آمن بالكامل ولا يمكنه أن يكون كذلك، لكن الأكيد يبدو أنّ الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطاً مسبقاً لنتمكن من العيش بشكل محترم، فهو أحد الحاجات الأساسية للانسان والتي لا يستطيع العيش بدونها ولا يقل أهمية عن الطعام والشراب، بل قد يتفوق عليهما في كثير من الأحيان، لأن الانسان لا يهنئ بلقمة العيش دون أن تتوفر له أجواء الأمان والطمأنينة لتناولها.

وبحكم الخصائص الاجتماعية للحياة الإنسانية –بما في ذلك الأمن- كان من الواجب أن تكتسب طابعاً مركباً متنوع الأبعاد، وبحكم اقتران الحياة الاجتماعية للإنسان بالحياة السياسية لما تعرضه الحاجة للتنظيم، فإن الأمن سينحو منحى الحياة الاجتماعية ويستساغ بمسوغ سياسي يجعل منه أمناً للسلطة ومؤسساتها، فيصبح الأمن موازياً لوجود الدولة.

وكأي مفهوم فإن الأمن لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق الزمان والمكان الذي يتحرك فيه انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي أثَّرت وتؤثر في بروزه إلى مسرح التداول، فالطبيعة المفهومية البالغة التعقيد للأمن تحوي في طيَّاتها بعض العناصر المعيارية التي لا يمكن الاتفاق حول تعريفها من الناحية النظرية بالاعتماد على البيانات والدراسات الامبريقية التجريبية كأداة رئيسية للفهم والتحليل والتنظير، وهو الأمر الذي صبغ مفهوم الأمن بصبغة الغموض والتعقيد.

هذا الغموض والتعقيد الذي يكتنف مفهوم الأمن دفع "باري بوزان" (Barry Buzan) بالقول" أنَّ مفهوم الأمن يبقى عصياً على الصياغة الدقيقة غامضة التعريف ولكنه يبقى مفهوماً بالغ الدلالة، لأن غياب التحديد الدقيق يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشاً واسعاً للتنظير الاستراتيجي واستخدام القوة"،[1] وهو الأمر الذي دفع بالدول الكبرى للتدخل في العديد من مناطق العالم تحت مبرر حماية أمنها، نجد ذلك في الحجة التي قدمها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في الحرب على افغانستان والعراق 2003 وكذلك التدخل العسكري الفرنسي في مالي 2012، أي أنه تم توظيف مفهوم "مطاطي" يضمن المصالح الشخصية ولو على حساب أمن الآخرين خاصة في زمن العولمة أين أصبح مفهوم الأمن أكثر تعقيداً.

(1): Barry Buzan, **People states and Fear**. 2nd ed, New York: Lynne Rienner publishes, 1991, p4

وعلى سبيل المثال لا الحصر أحصى بوزان في كتابه " الإنسان الدول والخوف" (People States and Fear) اثني عشر تعريفاً متضارباً حول مفهوم الأمن،[1]لذلك فما يمكن أن نتبناه هنا هو تعريفات تتراوح بين القيم المجردة أو الإعتبارات الإستراتيجية المحددة أو المفاهيم المجتمعية ذات الطبيعة الشمولية.

يقول جاك دريدا (Jacques Derrida) "إن العالم المتسم بالتعددية، التشتت والفوضى يستحيل التعبير عنه أو معرفته خارج نطاق الخطاب المستخدم والمرتبط بالواقع"،[2]إذا كانت كل القواميس تتحدث على أن الأمن هو التحرر من الخوف والقلق هنا نتساءل لمن يجب توفير الأمن؟ وما هو مصدر الخوف؟ ولماذا الخوف من هذا المصدر؟ وكيف يثير الخوف؟ ومتى؟ وكيف السبيل للتخلص من هذا الخوف والقلق؟ وما هو المستوى المرجو لتحقيقه حتى يتسنى لنا ضمان الأمن؟، وبالحديث عن مقولة "جاك دريدا" من هو الكفيل بالحديث عن الأمن؟.

ربما الإجابة على هذه التساؤلات اختصرها فلاسفة العقد الاجتماعي في "الدولة/ السلطة" لأن الفرد يتنازل عن جزء من حقوقه لصالح سلطة عليا هي الدولة حتى تضمن هي أمنه وبقاءه[*]، وبالتالي فإن الحديث هنا عن أمن الدولة، إذ لا يمكن الحديث عن أمن المواطنين بحسب "ممدوح شوقي كامل" في معزل عن –أو في غياب- أمن الدولة فلا وجود لأمن المواطنين في إطار تهديد ولا استقرار الدولة،[3]إذ لا بد من وجود سلطة تنظم شؤون المجتمع وتضمن أمن المواطنين وامن ممتلكاتهم.

من خلال هذا التفكيك الابستمولوجي لموضوع الدولة يمكننا أن نتطرق إلى الجانب الانطولوجي للمقاربة المفهومية للأمن الوطني.

---

[1]: معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص14

[2]: عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة.** دمشق: دار الفكر، 2003، ص89

[*]: خلاصة هذه النظرية أن وجود الدولة (السلطة) يرجع لإرادة الأفراد المشتركة، أي أن الأفراد اجتمعوا واتفقوا على انشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا، لذلك فإن الدولة ما هي إلا نتيجة لعقد أبرمته الجماعة/ الأفراد، ومن تبنى هذه النظرية وإن كان من زوايا مختلفة هم كل من هوبز ولوك وروسو وللتوسع أكثر في مضمون نظرية العقد الاجتماعي **انظر:** جون لوك، **الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجون جاك روسو.** (ترجمود شوقي الكيال)، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د.ت.ن]. ص(13-21) **وانظر:** سيدي محمد ولد يب، **الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية.** عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2011، ص(29-47)

[3]: ممدوح شوقي كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي.** القاهرة: دار النهضة العربية، 1985، ص35

الدلالة الموضوعية لمفهوم "الأمن الوطني"[*] تستدعي منا أولاً توضيح المقصود "بالوطن"، فكلمة "وطني" هي صفة للأمن، والوطن لغة هو مكان الانسان ومقره، فيصبح البقاء في المكان هو استيطان له واتخاذه موطناً وبذلك يكون مفهوم "الأمن الوطني" لغة هو سلامة المكان، وهو المكان الذي يستقر فيه جمع من الناس في سلام دون خوف،[1] وبهذا يصبح مفهوم الأمن الوطني معناه كل ما يبعد الأخطار عن مكان وسبل العيش.

يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة الأمن الوطني كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل،[2] حيث قامت تلك الدراسات بالتزامن مع الظروف السياسية والعسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتوازنات التي أفرزتها بين القوى الدولية وبروز قوى جديدة ومن تغير في هيكل النظام الدولي ومستوى القوة في قيادته، فقد تم توظيفه لإيجاد نوع من التوازن بين تحقيق الأمن وتلافي الحرب.

بيد أنَّ الاهتمام الفكري بتلك الظاهرة قد ارتبط بظاهرة العنف على المستويين الدولي والقومي، وقد كان الاستخدام الأول لمصطلح "الأمن الوطني" في الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء "مجلس الأمن الوطني" سنة 1947، وأفردت له العديد من النظريات والاستراتيجيات، حيث أصبح تعبير الأمن الوطني متداولاً في الخطابات السياسية وأصبحت كل الاستراتيجيات المرتبطة بالقطاعات الأخرى تدور حول مضمون الأمن الوطني.[3]

أما "ارنست ماي" (Ernest May) يرى أن استخدام الأمن الوطني في العقائد السياسية هو محصلة لفكرة حماية سيادة الدولة التي تطورت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.[4]

---

[*]: في الأدبيات العربية يتم الحديث عن فرق في التوظيف بين مفهوم "الأمن الوطني" والأمن القومي" في حين نجد الدراسات الأمنية المتخصصة لا تشير إلى مفهوم "أمن" قائم على أساس انتماء قومي وولاء مشترك مثلما تتبناه الأدبيات العربية في مفهومها للأمن القومي، وهو الأمر الذي سيلاقي عدم موضوعية حينما نتحدث عن "الأمن الإقليمي" و"الأمن القومي" في الأدبيات العربية، ويبقى أساس الاختلاف في ترجمة كلمة (National)، لذلك سنتبنى في هذه الأطروحة مفهوم الوطن أي الأمن الوطني كون الوطن يشمل جميع القوميات وحتى لا نقع في الخطأ المنهجي في توظيف المفاهيم.

[1]: للتوسع أكثر في الدلالة اللغوية للفظة وطن/ وطني انظر: ابن منظور، **مرجع سابق.** وللتوسع أكثر في الدلالة اللغوية للفظة الأمن الوطني انظر: هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد.** عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص21

[2]: كمال محمد الأسطل، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.** الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1999، ص35

[3]: سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق.** ص13

[4]: Ernest May, " National Security in American History". **In** Graham Allison & Gregory Trevertion (eds), Rothinking Americas Security: Beyand cold War to New World Order, New York, Northan, 1992, p235

وبالرغم من حداثة مصطلح "الأمن الوطني/ القومي" إلاَّ أنَّ جذوره تعود إلى القرن السابع عشر بعد إبرام معاهدة "واستفاليا" عام 1648، والتي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة-الأمة (Nation State)،[1] وبما أنَّ الدولة هي الفاعل الوحيد الذي يقوم عليها النظام الدولي آنذاك لم يكن فهم ديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية/ القومية، لذلك ارتبطت ظاهرة الأمن الوطني بخصائص هذا النظام من جهة ومقومات أطرافه من جهة ثانية.

ومع ميلاد هذه الدولة/ الأمة بموجب اتفاقية واستفاليا 1648 كما سبقت الاشارة إليه امتزجت في هذه الدولة وتفاعلت عناصر الجماعة القومية + الإقليم القومي + السلطة السياسية القومية، نتج عن ذلك الدولة القومية، وحين امتزجت المتطلبات الأمنية لهذه العناصر: أمن الجماعة القومية + أمن الإقليم القومي + أمن السلطة السياسية القومية وتفاعلت نتج أمن الدولة القومية.[2]

إنَّ موضوع الأمن الوطني كان -ولا يزال- الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسة سواء تم تناوله على أساس الدفاع أو المصلحة القومية أو السيادة أو غيرها من المصطلحات، وعليه يجب أنْ يحظى بأولوية التفكير الإستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات، وذلك كونه محوراً للسياسة الخارجية لأي دولة، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسة.[3]

فالأمن الوطني ارتبط بالتهديد والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعاً ضدها فهو أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنَّ أي بلورة جديدة لإستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفترض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن الوطني أو تسعى إلى تحقيقه.[4]

---

[1]: منذر سليمان، "نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته". **مجلة كنعان**، العدد 1544، ماي 2008، ص03

[2]: علي عباس مراد، **مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح**. الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2005، ص21

[3]: محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989، ص51

[4]: علي الدين هلال، **العرب والعالم: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص137

والأمن الوطني ارتبط بالدولة بحسب "محمد سعيد" لأنَّه يتطلب أربعة أمور وهي:[1]

- تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها
- تحديد التحديات التي تواجه الدولة
- رسم السياسات وتحديد الأدوات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح
- بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ السياسات

ما يمكن قراءته في هذه النقاط هو أنها تدخل ضمن وحدوية التحليل الإستراتيجي وذلك ما يستلزم الدولة –الفاعل الوحيد- القيام به، لأنَّ تحقيق هذه المتطلبات يستلزم وجود سلطة سياسية تملك حق الحسم والتوجيه وتعبئة الموارد.

في هذا السياق يرى "باري بوزان" أن مفهوم الأمن الوطني من المفاهيم المعقدة ويشتمل على ثلاثة أمور وهي: السياق السياسي للمفهوم، وأبعاده المختلفة، والغموض والاختلاف الذي يربط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية،[2]فهذه الطبيعة الديناميكية الغير ثابتة لمفهوم الأمن الوطني تجعل من الظروف بمكان أخذ الحيز الزماني والمكاني له بعين الاعتبار عند تعريفه وكذلك الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية.

الأستاذ "الغنيمي" يرى أن المفهوم الواسع للأمن يمثل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، لذا يمسه أي اجراء أو تدبير من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة"،[3]فهذا التعريف ربط الأمن بأمن الاقليم السياسي/ الدولة، كما أنه لم يوضح لنا طبيعة التهديد الذي قد تتعرض له الوحدة السياسية/ الدولة وكيف يمكن مجابهته.

ويعرفه البعض –أي الأمن الوطني- على أنه "سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي"،[4]أي أنه تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها القومية التي تعبر عن الاتفاق العام في المجتمع، فهذا التعريف ربط الأمن فعل الدولة الذي تعبر عنه من خلال سياستها الداخلية والخارجية.

---

[1]: محمد سعيد آل عياش الشهراني، **أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني.** الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص61

[2]: Barry Buzan, **Op. Cit**. p31

[3]: معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، [د.ت.ن]، ص16

[4]: **نفس المرجع.** ص18

الأمن بمفهومه الضيق استُخدِم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول، بدءاً بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية، إلى حد قيام الدولة بإجراءات ايجابية لتحقيق أمنها القومي.

والتر ليبمان (Walter Lippman) قدم مقاربة تعريفية للأمن يقول فيها "أنَّ الدولة تبقى في وضع آمِن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"،[1]من خلال هذا التعريف يتضح لنا أنَّ مفهوم الأمن الوطني يحمل الصفة العسكرية بعد أن حصر التهديد الأمني خارج الحدود.

ويفهم من هذا التعريف الذي ساقه "ليبمان" بأنَّ القوة العسكرية هي الضامن الوحيد للأمن، ويظهر ذلك في قدرتها على المواجهة العسكرية التي تتعرض لها من قبل الوحدات الدولتية الأخرى، فهو ربط حماية المصالح الوطنية بتوفر الإمكانات العسكرية، ويعد حصر "ليبمان" التهديدات الأمنية في الطابع العسكري جعل الأمن مجرد مرادف للدفاع.

حين نعيد قراءة تعريف "والتر ليبمان" نقف على مايلي:

- أنَّ جوهر الأمن الوطني هو تحقيق الاستقرار والطمأنينة للشعب والحفاظ على مصالح الأمة وترسيب الاحترام لقيم هذا الشعب لدى الأمم الأخرى.
- أنَّ الأداة القادرة على تحقيق ذلك هي القوة العسكرية، حيث يرى أنَّ الطمأنينة والاستقرار تتحقق بتناسب طردي مع القدرة العسكرية، فالأمن لابد أن يقترن بالإمكانات المتاحة بغية إحراز النصر.
- أنَّ ذلك يؤدي إلى رفاه الأمة وتمتعها بحريتها واستقلالها وتفرغها لبناء ذاتها وتحقيق طموح أبناءها في استثمار الأمن لطرد حالة عدم الاستقرار، وتتويج ذلك "بالرسو في ميناء" المصلحة الوطنية حيث إدامة القيم الجوهرية.

بهذه الخطوات الإجرائية التي أفضت بها حركة الأمة جعلت سلوكها مبنياً على فكرة "ردع التحدي" أياً كان مصدره، إذ يكون هذا بعمل احترازي كرد فعل عكسي يواجه مصدر أي فعل يستهدف أمن الأمة.

---

[1]: جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. (تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص414

هذا الطرح الذي قدمه "ليبمان" كان مضمون النقاش التاريخي الذي يدور حول أفضل الطرق لتحقيق الأمن الوطني، فقد سعى كتاب مثل هوبز Hobbes وماكيافيلي Machiavelli وروسو Rousseau إلى رسم صورة أكثر تشاؤماً لمضامين سيادة الدولة، وكان النظام الدولي يعتبر أنه ميدان صراع وحشي تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها،[1] وقد كان ينظر للعلاقات بين الدول على أنها صراع على السلطة حيث تحاول الدول بشكل مستمر بعضها استغلال بعض.

يمكن فهم هذه المعادلة من خلال الحديث عن حالة الحرب باعتبارها حالة خوف وهو ضد الأمن وبالتالي الانطلاق من قاعدة تعريف الشئ بنقيضه، من هنا يطرح هوبز ضرورة ألا يعود تفسير حالة الحرب إلى إبراز العلاقات القائمة بين مختلف أعضاء المجتمع ومن هنا بالذات إبراز الحركة الداخلية التي تنشط الشعب، إن الشعب الذي يرفض سلطة السيد (أي مبدأ السيادة) يكون شعباً مرّسخاً للحرب، لكن كيف تكون الحرب ممكنة؟، يجيب هوبز على هذا السؤال أنه تتولد حالة تجانس الشعب بصورة طبيعية حرب الفرد ضد الفرد، فما ينشط المجال الاجتماعي إذن ليس اختلاف المجهود القائم بين القوى وإنما تعادلها.

من هنا تأسست السيادة المرتبطة بالأمن أي أمن الدولة، فحسب هوبز "أن الطريقة الوحيدة لأقامة قوة مشتركة كهذه، قوة يمكنها الدفاع عن الناس من الغزو الخارجي ومن الأذى الذي يسببه أحدهم للآخر، وتوفير الأمن الذي يمكنهم من العيش المريح من كدّهم ومن ثمار الأرض، هي أن يمنحوا كل قوتهم لشخص واحد أو لمجلس من النواب يكون بإمكانه اختزال ارادتهم عن طريق التصويت بالأغلبية إلى ارادة واحدة".[2]

ما يمكن فهمه هنا أن هذا الذي يمتلك السيادة ممثلاً في الدولة ضمان أمنه هو بالأساس ضمان أمن الأفراد، كما شخّص هوبز من خلال هذا التهديد في خارج هذا الكيان، فهو لم يتطرق في مفهوم الأمن الذي قد يتعرض للتهديد من داخل هذا الكيان/ الدولة.

---

[1]: **نفس المرجع**. ص414

[2]: هذا التصور حاول روسو دحضه ببيان أن هوبز لم يفكر فعلياً إلا في أصل مغلوط فقد ظل بصورة جوهرية في الخطأ نظراً لأنه نقل ما هو موجود حقيقة في الحالة الاجتماعية إلى حالة الطبيعة، لذلك يتنزل روسو في فضاء اشكالي بين طروحات هوبز ولوك، فبالنسبة إليه تكون صورة التفكير هي التفكير في الأصل، ففي حالة الأمن يكون الخوف من تهديد البقاء هو الدافع نحو البحث عن الأمن، وقد وردة لفظة السلام كمرادفة للأمن فطروحات كل من هوبز ولوك وروسو، فالسياسة عند هوبز هي فن تحويل الحرب إلى سلام، أما عند لوك Locke فهي فن الحفاظ على السلام ضد الحرب وللتفصيل أكثر في طروحات الفلسفة السياسية لكل من هوبز وروسو ولوك **انظر:** فتحي التريكي، **الفلاسفة والحرب**. (تر: زهير المدنيني)، بيروت: دار الروافد الثقافية- ناشرون، 2015، ص(61-76)

فجل هذه الطروحات التي سبقت تتحدث عن أمن يركز على الدولة الوطنية/ القومية، أمن حدودها، سيادتها واستقرارها، وذلك باعتبارها الفاعل المركزي –إن لم تكن الوحيد- في السياسة الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن، فالدول قد تبنت وجهة النظر القائلة أنه لا بديل عن البحث عن حماية نفسها في عالم يمكن وصفه بأنه "عالم الاعتماد على الذات".

ويعتقد "سبيكمان" أنَّ الدول تبقى إمَّا لأنها قوية، أو لأنَّ دولاً أخرى تضمن حمايتها، وهو يرى بأن العلاقات بين الدول تمر عبر اتجاهات ثلاثة شأنها في ذلك شأن العلاقات بين الجماعات الاجتماعية، وهذه الاتجاهات هي:[1]التعاون، وتسوية الخلافات بينها، والمعارضة لبعضها البعض.

ولكي تضمن الدولة بقاءها عليها أن تجعل هدفها الأول في سياستها الخارجية هو الحفاظ على قوتها أو زيادة هذه القوة، لأنَّ القوة في معناها الأخير تعني القدرة على خوض غمار الحرب، فالدول تؤكد دائماً على أهمية بناء مؤسساتها العسكرية، فحسب "سبيكمان" أن الدول القوية عسكرياً هي القادرة على ضمان أمنها ومصالحها، حيث جعل من القوة والحرب والأمن القومي كل متكامل لا يمكن الفصل بينها.

هذه التعريفات التي سبقت ربطت أغلبها عنصر الأمن بعنصر القوة -في شقها العسكري- ومنه تصبح العلاقة ايجابية بين قوة الدولة ونطاقها الأمني، وسبب ذلك أنَّ بناء القوة الوطنية للدولة يكمن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديد الخارجي القائم والمحتمل.

ما يفهم من هذه الفرضية التي تبناها الواقعيون –وذلك بربط القوة بالأمن- أن طبيعة التهديدات تكون خارجية وصلبة/ خشنة (أي تتمثل في التهديد العسكري) لذلك على الدول لضمان بقاءها السعي لامتلاك القوة فهي الوحيدة الكفيلة بضمان بقاءها، في هذا السياق يقول هانس مورغنثو (Hans Morgenthau) في عمله الشهير "السياسة بين الأمم" (Politics Among Nations) 1948 الذي أحدث ثورة في الدراسات الأكاديمية للسياسات الدولية والذي تحدث فيه على ما أسماه "الواقعية الدولتية"، "بأنَّ القوة ليست فقط لتحقيق الأمن، وإنما هي أساس مبتغى لكل الدول فالبحث عنها من شأنه إحداث فوضى ".[2]

---

[1]: جيمس داورتي، روبرت بلستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. (تر: وليد عبد الحي)، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة التوزيع، 1985، ص66

[2]: Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**. 3emeed, New York: Alfred A. knopt, 1967, p83

ربط الواقعيين وعلى رأسهم "هانس مورغنثو" الأمن بالقوة يجعل من العسير تقبله في بعض الحالات، خاصة في ظل طبيعة نظام دولي يتسم بالفوضى/ الشك، وهو الأمر الذي سيجعل من امتلاك هذه القوة سيف ذو حدين فهي قادرة على اثارة الصراع مثلما هي قادرة على منعه، وخاصة ونحن في عالم بليونكسيا (Pleonexia) كما يصفه الإغريق.(*)

ومن بين الانتقادات لـ "مورغنثو" والواقعيين الكلاسيكيين عموماً نجد المثال الذي قدمه ريتشارد ندِ ليبو (Richard Ned Lebow) في كتاب (International Relations Theories: Discipline and Diversity)، إذ يقول "ريتشارد" " إن الجوقة الغنائية في انتيغون (Antigone)(**)تشيد بالبشر لكونهم أكثر المخلوقات ابداعاً لأنهم يغيرون شكل الآلهة الأرض بمحاريثهم وخيولهم المروضة وثيرانهم ويوقعون العصافير والأسماك في فخاخ شباكهم ملتوية الخيوط، ويشقون بنفسهم طرقاً في البحار المضطربة، لكنهم يهدمون ما يبنون ويقتلون من يكنون لهم أعظم الحب، ويبدون غير قادرين على العيش بتناغم مع أنفسهم ومع محيطهم"(1)

ففي هذه المقولة يبرز "ريتشارد ند ليبو" الوجه السلبي لهذه القوة التي تسعى لها الدول، لأن تعاظمها يهدد الأمن ولا يحفظه لأن ما يمكن أن يكون هدفاً وغاية لأحد الأطراف قد يكون كذلك لأطراف أخرى.

وفي نفس السياق يرى "دومنيك دافيد" (Dominique David) أن "الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفير الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمراً واقعاً". (2)

وقد اشترك كل من "هنري كيسنجر" (Hanry Kissinger) ودائرة المعارف البريطانية في كيفية تحديد مفهوم الأمن، حيث يؤكد "كيسنجر" أن الأمن "هو أي تصرف يسعى من خلاله المجتمع إلى حفظ حقه في البقاء" وهو ما تدعمه دائرة المعارف البريطانية أين يكون الأمن "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة

(*): **بليونكسيا** مفهوم اغريقي فلسفي يعني الرغبة الجشعة في الحصول على ما هو حق للآخرين.

(**): **انتيغون** هي المسرحية التراجيدية التي كتبها سوفولكس Sophocles، وقد كان صديقاً لـ ثيوسديديس الذي يعتبر الرافد المهم للطروحات الواقعية الكلاسيكية.

(1): تيم دان وأخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**. (تر: ديما الخظرا)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 204

(2): Charles Philippe David & Jean- Jacques Roche, **Théories de la Sécurité**. Paris: Montchrestien, 2002, p 85

أجنبية"،[1]وكلها تعاريف تربط الأمن بالحفاظ على البقاء الذي تضمنه القوة، لذلك نجد "بوث وويلر" (Booth Wheeler) يقول "أنه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه وبتحقيق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر".[2]

فالمحللين الذين تصرفوا بواقعية تجاه مفهوم الأمن الوطني يدركون بأنَّ أيَّة دولة ليس بمقدورها أن تحقق وتحفظ أمنها الوطني دون أن تملك القوة العسكرية القادرة على القيام بذلك الدور، فالأمن حسب أصحاب النظرة التقليدية يرادف حماية المصالح الحيوية للدولة وقيمها الأساسية من التهديدات الخارجية، ووسيلتهم في ذلك هي الحرب والدبلوماسية بإعتبارهما الوسيلتين المفضلتين لضبط علاقات القوى، بمعنى أنهم عندما يتحدثون عن الأمن إنما يتحدثون إما عن:[3]

الأمن بالقوة (la sécurité par la force) حسب كلاوزفيتز (Karl Van Klousewitz)، أو الأمن المتفاوض عليه (la sécurité negociaé)، حسب ريمون آرون (Raymond Aron).

وفي مقال له بعنوان "الأمن الوطني كرمز غامض" (National Security As An Ambiguous Symbol) يرى "أرنولد وولفرز" (Arnold Wolfers) أنَّ "الأمن من وجهة النظر الموضوعية يقصد به عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"،[4]إن وجهة النظر هذه تركز هي الأخرى على استخدام القوة العسكرية لضمان الأمن، إلاَّ أنه يشير إلى إمكانية الردع دون الدخول في صراع مسلح، كما أعطى لمفهوم الأمن الوطني حركية أكثر وذلك لربطه بقدرة الدولة على الأداء.

إنَّ حديث "وولفرز" على القيم التي يجب حمايتها، بقاء الدولة، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي والحريات الأساسية، يدفعنا للتساؤل حول موضوع الأمن؟ ووحدته المرجعية: الدولة – الأمة، الإنسانية، الفرد؟ وما هي

---

[1]: زكريا حسين، مفهوم الأمن الوطني. **متحصل عليه**: www.islamonline.net/arabic/mafaheem/index/htm(2016 /09/07)

[2]: جون بيليس، ستيف سميث، **مرجع سابق**. ص 414

[3]: Charles Philippe David & Jean- Jacques Roche, **Op. Cit**, p18

[4]: محمد سعيد آل عياش الشهراني، **مرجع سابق**. ص62

تهديداته عسكرية أم غير عسكرية؟ وهل هذه التهديدات موجودة موضوعياً أم ذاتياً؟ وعبر أي عملية سياسية وخطاب يصبح التهديد رهاناً أمنياً؟.[1]

ما يمكن التوصل إليه من خلال التعاريف السابقة للأمن الوطني هو اختزالها للأمن في الخيار العسكري فالقوة العسكرية هي الكفيلة بضمان الأمن وردع مصادر التهديد القائمة والمحتملة، لذلك كانت الإستراتيجية الأمنية تبنى على القوة العسكرية، ومنه فإن أمن الدول يفهم على أنه أمنها العسكري، وهذا ليس غريباً لأن مجال العلاقات الدولية عرف سيطرة كبيرة للاتجاه التقليدي على "الدراسات الإستراتيجية"،[*]والذي يركز على المفهوم العسكري للأمن من خلال تفسير الواقع الأمني الدولي، فإن مفكري الاتجاه التقليدي يجمعون كلهم على أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل.

بعد نهاية الحرب الباردة تصاعدت حدة الجدل الأكاديمي حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن الوطني حيث تأثر المفهوم بالتحول في طبيعة التهديدات للدولة ومصادرها وأنواعها ونوعيتها ومداها ونطاقها، فلم يعد مفهوم الأمن الوطني بسيطاً ضيقاًكما في التحديد السابق، بل أصبح مفهوماً مركباً متعدد الأبعاد والمستويات، ويرجع ذلك إلى التحولات الكبرى التي حدثت في تلك الفترة:[2]فكانت نهاية الحرب الباردة على المستوى الإستراتيجي والعولمة على المستوى الإقتصادي، ومكافحة الإرهاب على المستوى الأمني.

هذه التحولات الأساسية في المشهد الدولي استدعت إعادة النظر في العديد من المفاهيم التي كانت سائدة قبل هذا التاريخ، وبدورها الظاهرة الأمنية أخذت ملامح جديدة نتيجة هذا التحول ما وضع المقتربات المفاهيمية التي كانت سائدة في حرج نتيجة عجزها على تفسير هذه الظاهرة المتحولة.

من هنا احتدم النقاش حول تبني تصور معين لمفهوم الأمن، وكان الانتقال من المستوى الدولاتي/ الوطني إلى مستوى الفرد في فترة التسعينات، وهو ما مهد لبروز الدراسات النقدية (C.S.S) (Critical Security Studies) أين تبنت طرحاً مغايراً لمفهوم وطبيعة الأمن، كانت في بعض الجوانب من طروحاتها مناقضة للطروحات التقليدية للأمن، ولم يعد إطار الظاهرة الأمنية المعاصرة بأبعادها المختلفة محدًدا بنطاق الحدود الإقليمية للدولة بل تعدى هذا الإطار الحدود ليشمل دول الجوار الجغرافي المباشر ويمتد للإطار الإقليمي وحتى الدولي.

---

[1]: Dario Battistella, **Théories des Relations Internationales**. 2nd ed. Paris : Presses de Siences Politiques, 2006, pp 461-462

[*]: تم استخدام تعبير الدراسات الإستراتيجية لأنها كانت مرادفة للدراسات الأمنية في فترة الحرب الباردة.

[2]: مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط". **متحصل عليه**: www.Siyassa.Org (03/12/2012)

ويمكن أن نجمل الملامح الجديدة للظاهرة الأمنية في مايلي:[1]

- ✓ الظاهرة الأمنية المتعدية لحدود الدولة القومية.
- ✓ اتساع نطاق التهديد.
- ✓ ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية التي لم تكن معروفة من قبل.
- ✓ تغير مضمون التهديدات الأمنية "التقليدية" وتغير الوزن النسبي لأهميتها.

فمصادر التهديد تعددت وتنوعت فمنها مصادر تهديد داخلية (سوء الأوضاع المعيشية، أو الخلافات الاثنية والعرقية)، ومنها مصادر تهديد خارجية (سواء من دول الجوار الجغرافي المباشر (كأن تحدث تطورات داخلية تحدث أثاراً تهدد أمن الدول الأخرى كما سنفصل في محطات قادمة من هذا البحث) أو تهديد في إطار إقليمي (كأن يختل ميزان القوى الإقليمي))، أو التفاعلات التي تحدث على المستوى الدولي وما يمكن أن تفعله، فأصبحنا اليوم نتحدث عن تهديدات لنظم المعلومات وإمكانية ممارسة أعمال القرصنة المعلوماتية بأبعادها المختلفة.

هذه التبدلات على المستويين الانطولوجي وحتى الابستمولوجي دفعت بالحديث على مفهوم أمن وطني أكثر تعقيدًا وأكثر شمولية وأكثر عمقاً من المفهوم في مرحلة الحرب الباردة، وهذا حسب تيري بلزاك (Thierry Balzac) نتيجة:[2]

- تراجع مؤشر السيادة الوطنية.
- التنامي الغير مسبوق لعوامل التفاعل المكثف على الصعيد العبر_وطني.
- الانفجار النزاعي للبيئة الدولية اعتمادًا على ديناميكية محورية لمتغير "الهوية".

هذا التبدل في البعد الانطولوجي والابستمولوجي لمفهوم الأمن الوطني كظاهرة وكحالة يمكن أن نلتمسه في بعض الطروحات، فقد سعى "باري بوزان" في دراسته المعنونة "الشعوب الدول والخوف" (People States and Fear)، لإيجاد رؤية حول الأمن تشمل الجوانب السياسية والإقتصادية والمجتمعية والبيئية والعسكرية، ويعبر عنها من منطلقات دولية أكثر اتساعاً حسب "بوزان"، فهي الأمن يكون النقاش دائراً على السعي للتحرر من

---

[1]: محمد سعيد آل عياش الشهراني، **مرجع سابق**. ص62

[2]: Thierry Balzac, " Qu'est ce que la Sécurité Nationale". **La revue Internationale est Stratégique**, (Hiver, nº52, 2003-2004), p33

التهديد أمَّا إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي".[1]

حسب تعريف "باري بوزان"، فإنه يدفع نحو إخراج مفهوم الأمن الوطني من دائرة التهديد العسكري محاولاً تقديم تعريف متعدد الأبعاد والجوانب، وما يؤكد توجه بوزان نحو توسيع مفهوم الأمن الوطني، هو تفسيره سقوط الإتحاد السوفيتي الذي أرجعه إلى الفشل الاقتصادي.[2]

هذا الطرح الذي قدمه "بوزان" يعد تغييراً لآرائه فيما يتعلق بأهمية العامل العسكري دون غيره كمؤشر لقوة الدولة، فالأمن الوطني بمفهومه الحديث أصبح يتصف بالشمولية، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية اقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إنه يتعدى هذه الأمور إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة.

مفهوم الأمن لم يعد مقتصراً على الدفاع عن أراضي الدولة ضد الغزو الخارجي وحماية الحدود والدفاع عن السيادة الوطنية، لقد تشعب المفهوم ليطاول/ يشمل أمن المواطن وأمن الجماعات والشعوب، وعليه يمكن الحديث عن صنفين/ نوعين للأمن: الأمن الصلب/ التقليدي Hard Security والأمن اللين/ الناعم[*] Soft Security الذي يعني الناس في حاضرهم وغدهم.

في هذا السياق يرى"ديفيد بن غريون" أنَّ أمن الدولة ليس قضية حماية استقلال الأراضي أو الحدود أو السيادة، إنما هو قضية البقاء على قيد الحياة،[3]وهو تصور شامل بما فيه الأبعاد الأخرى المرتبطة ببقاء العنصر البشري، وبتغير طبيعة أنظمة الحكم والتحولات التي طرأت عليها لتأخذ طابعاً يناسب المستجد من هذه الخصائص وما يعبر عنها ويرتبط بها من متطلبات الأمن واشتراطاته.

---

[1]: جون بيليس، ستيف سميث، **مرجع سابق**. ص ص 412-413

[2]: خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني المفهوم التطبيق في الواقع العربي والدولي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص19

[*]: الأمن الناعم تندرج فيه كل التحديات الغير عسكرية التي تواجه الدول مثل التحديات الصحية وجرائم غسيل الأموال، القتل، التهريب، المخدرات، ظاهرة اللجوء والمشاكل العرقية، والتطرف والإرهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع، وهي ظاهرة عابرة للحدود يتعدى تأثيرها الى أقاليم أخرى بل قد تكون عالمية. ويمكن أن يتحول الأمن الناعم إلى أمن خشن إذا عولج بأدوات عسكرية، وقد يتحول الأمن الخشن إلى ناعم إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر، وسنتطرق لهذا التماهي والتداخل بين المفهومين في محطات لاحقة من البحث

[3]: أمين هويدي، **العسكرة والأمن القومي في الشرق الأوسط**. القاهرة: دار الشروق، 1991، ص55

أما "فرانك تراجر" (Frank N. Trager)، وكرونينبورغ (P.S.Kronenberg) فيقولان "أنَّ سياسة الأمن الوطني هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق شروط سياسية محلية ودولية ملائمة لحماية أو توسيع القيم الحيوية ضد الأعداء القائمين أو المحتملين"،[1] ويرى "جيرالد هويلر" (Gerald F. Waeler) أنَّ "الأمن الوطني هو حماية الدولة ضد جميع الأخطار الداخلية والخارجية"،[2] وهي تعريفات تتطرق للأمن الوطني بصورة أكثر شمولية لا تقتصر فقط على الشق العسكري بل تتناول كل الجوانب الأخرى.

ويربط "جون سبانير" (John Spanire) بين الأمن الوطني وشروط البقاء العضوي وحماية وحدة اقليم الدولة والاستقلال السياسي لها،[3] وهذا بمجمله يعني حماية النظام السياسي والاقتصادي وطريقة تسيير الحياة في الدولة، بينما ربط "ريتشارد أولمان" (Richard Ulman) بين مفهوم الأمن الوطني والأفعال التي تؤدي إلى تهديد خطير على مدى زمني قصير نسبيا،[4] أما "هارولد كليم" (Harold Clym)، وستانلي فولك (Stanley Volk) فالأمن بالنسبة لهما، "هو معيار لانعدام التهديدات الحقيقية للقيم المكتسبة وانعدام الحقوق عندما تكون تلك القيم معرضة للتهديد".[5]

في كتابه "جوهر الأمن" (The Essence of Security)، قدم روبرت ماكنمارا (Robert McNamara)[*]، تعريفاً للأمن الوطني ربط فيه بين ثنائية الأمن/التنمية، وذلك بقوله، "الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، إنَّ الأمن يعني التنمية وبدون تنمية لا يمكن أنْ يكون هناك أمن، فإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإنَّ النظام والاستقرار يصبحان أمراً صعباً، والسبب في أنَّ الطبيعة الإنسانية لا يمكن أن تستمر إلى مالا نهاية خاضعة، إنَّ رد الفعل نتيجة حتمية نابعة من هذه الطبيعة، وهذا مالا نفهمه دائما ومالا تفهمه حكومات الدول".[6]

---

[1]: Frank N . Trager & Kronenberg (eds), **National Security & American Society :Theory Process & Policy**. (Kanses: Press of Kansas university, 1973, p4

[2]: أحمد شوقي الحنفي، "الأمن القومي: دراسة نظرية في الأصول والمفاهيم". **مجلة المنار**، العدد 40، باريس: 1985، ص34

[3]: غازي صالح نهار، **الأمن القومي العربي**. عمان: دار الأمل ودار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993، ص13

[4]: Richard Ulman, "Redefining Security". **International Security**. Vol 08, nº01, Summer 1983, p133

[5]: غازي صالح نهار، **مرجع سابق**. ص13

[*]: روبرت ماكنامارا Robert Strange McNamara من مواليد 09 جوان 1916 حتى وفاته في 06 جويلية 2009، شغل منصب لوزير الدفاع من فترة الرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي عام 1961 حتى فترة الرئيس ليندون جونسون عام 1968، ويعد المهندس الأول للغزو الأمريكي لفيتنام بعد تصاعد تهديد الحزب الشيوعي لجمهورية فيتنام الشمالية لضم جمهورية فيتنام الجنوبية التابعة لقوات التحالف.

[6]: روبرت ماكنمار، **جوهر الأمن**. (تر: يوسف شاهين)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص125

من خلال هذا التعريف يوضح "ماكنمارا" دور التنمية في إرساء الأمن، فحسبه هناك ضرورة ملحّة يفرضها الواقع التنموي للدولة من أجل بناء منظومة أمنية شاملة، فلم يعد هناك خياراً أمام الدول سوى وضع استراتيجية اقتصادية، وإتباع سياسة تنموية موسعة لضمان أكثر أمناً للدولة، فهي وجهة نظر ترى المصالح الاقتصادية والأمنية مرتبطة بشكل لا ينفصل، فالتعريف الذي قدَّمه وزير الدفاع الأمريكي السابق، يدفعنا للقول بأنَّه من غير الممكن تفسير القوى المحركة لشؤون الأمن العالمي بدون الاعتراف بالأهمية المحورية للمنافسة عن الموارد.

فالعامل الاقتصادي أصبح يزاحم العامل العسكري في تحقيق معادلة الأمن الوطني من خلال مزاحمة الشركة للقاعدة العسكرية، التي تتجلى مؤشراتها مثلما أشار إليه "وليد عبد الحي" "من خلال ظاهرة الانفصال النسبي بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية"،[1] ففي العصور السابقة كانت الدول الأقوى عسكرياً هي الدول الأقوى اقتصادياً، خاصة الدول المهيمنة في النظام الدولي، غير أنَّنا نلاحظ مزاحمة الشركة للقاعدة العسكرية وبناء الدولة للقوة الاقتصادية بمعزل عن البناء الموازي لقدرتها العسكرية.

وبالموازاة مع الحديث عن المتغير الاقتصادي ودوره في الأمن نجد أن "جاكبسون" (Jacobson) يعرف الأمن على أنه "عدم خوف الانسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها على سبيل المثال حصول الأفراد على فرص متكافئة للنمو والتطور وتوافر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم".[2]

ولكن إذا تفحصنا تعريف "جاكبسون" نجد يشوبه نوع من النقص، إذ يبرز فقط مفردات تركز على ضرورة الاستجابة للاحتياجات المادية والجسدية للانسان ليتحقق له الشعور بالأمن، بينما ترتبط كثير من مشاعر الاطمئنان أو عدمه عند الانسان باحتياجاته الروحية والمعنوية أيضا، وهو الجزء الذي أهملته أغلب التعريفات التي تم التطرق لها من قبل، لذلك نجد ممن يرى في الأمن على أنه حالة وليست احساساً أو شعوراً، وما الإحساس أو الشعور إلا انعكاس لتلك الحالة على صفحة النفس.

وفي مركزية العامل الإقتصادي ودوره في بناء منظومة الأمن القومي عوَّت "كارولين توماس" (Caroline Thomas) هذا الأخير بمعنى "الأمن الداخلي للدولة وحده، ولكن في معاني تأمين نظم الغذاء والصحة

---

[1]: وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية.** الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، 1991، ص116

[2]: فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني: تصور شامل.** الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص 14

والتجارة"، كما يدعو "جسيكا" (Jessika) إلى "الأمن الذي يشمل المصادر البيئية والقضايا الديمغرافية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان".[1]

وليس بعيدا عن هذا التصور الأكثر شمولية للأمن الوطني يعرفه بترسون (Peterson) على أنه "الإدراك الجمعي للإحساس بالأمن"،[2]أما ولتمان وناشت وكويستر يعرفون الأمن على انه "مجموعة من التهديدات الفيزيقية (Physical) والتي ربما تواجه الدولة، وتدفع بالبنى والعقائد والسياسات العسكرية للتأهب لمواجهة هذه التهديدات... وهذه عوامل داخلية وخارجية، مثل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ربما تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتنقص أو تزيد من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الفيزيقية".[3]

يثير هذا المفهوم نقطة مهمة وهي دور المعلومات في بناء الأمن، وحينما نتحدث عن المعلومات فإننا اليوم نتحدث عن التهديد الذي تشكله المعلومة، ذلك أن البناء التحتي الاجتماعي والاقتصادي والعسكري والاتصالات مبني عليها، ونظرا لأن المعلومات مكشوفة فإن ذلك يسهل مهاجمتها، فوضع فيروس في شبكة الحاسب الوطني قد يؤدي إلى شل حركة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية (التواصل بين الأفراد)، فأي تعدي على أي موقع من مواقع البناء التحتي المعلوماتي من شأنه أن يجعل المجتمع والدولة لا ترى ولا تسمع ولا تتكلم وتسهل السيطرة عليها، وفي هذا السياق نستحضر التقارير الأمريكية التي تتحدث عن فوز الرئيس الأمريكي "دونالد ترمب" في انتخابات نهاية 2016 على نظيرته الديمقراطية "هيلاري كلينتون"، وكيف تدخلت المخابرات الروسية في توجيه الانتخابات الأمريكية.

من خلال هذا يمكن الحديث عن ما يسمى الأمن الوطني من المنظور المعلوماتي، فيعرف على أنه "الإحساس الجمعي الفعلي والتخيلي بعدم وجود/ أو تأثير التهديدات الفيزيقية والتخيلية لبنى المجتمع المعلوماتية (وخاصة الحساسة منها) في جوانبها العسكرية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية...الخ) المختلفة أياً كان مصدرها داخلي (مشكلات اجتماعية) أو خارجي (صراعات وحروب)، وتستدعي التأهب /أو الفعل الاجتماعي و/أو التأهب والفعل الرسمي لمواجهتها".[4]

---

[1]: محمد شلبي، " الأمن في ظل التحولات الأمنية الراهنة". (من أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، منشورات الكلية. الجزائر: دار هومة، 2004)، ص157

[2]: ذياب البداينة، **الأمن وحرب المعلومات**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص 21

[3]: Devost, M. G, "**National Security in the information age**". In the: http://www.terrorism.com./documents/htm1

[4]: ذياب البداينة، **مرجع سابق**. ص 23

ما يمكن فهمه من هذا التعريف على أنه يشتمل على العناصر التالية:

- الإحساس الجمعي الفعلي والتخيلي، ويشمل الإحساس الرسمي و/أو الاجتماع لمؤسسات المجتمع بوجود خطر/تهديد قد يكون هذا التهديد موجود فعلياً أو تخيلياً (شيوع مخاوف بتهديد ما)وقد يكون هذا الإحساس مبرراً منطقياً وواقعياً، وقد لا يكون.
- التأثير: إذ قد يتواجد التهديد ولكن دون تأثير فوجود التهديد لوحده غير كاف إن لم يكن على درجة من التأثير كافية لإثارة الإحساس الجمعي بتهديد الأمن.

وقد يكون البحث على الأمن منتجا للأمن وهو ما أشار إليه التقرير على جودة القطاع الأمني اللازمة لتحقيق الأمن فذكر "أن القطاع الأمني المسؤول والمدرب جيدا ومحكم البناء يمكن أن يقدم ويساعد في تقديم بيئة آمنة وحامية للفقراء والمجتمعات المحلية، ولكن العكس عندما يكون القطاع الأمني غير متماسك وضعيف الإعداد وقمعياً فإنه يمكن أن يكون مصدرا رئيسيا للأمن بفعل العنف ذاته بدلا من حماية الناس من العنف".[1]

هذا الاختلال بين الوسائل (الآلة/ الوسيلة الأمنية) والأهداف والغايات (تحقيق الأمن) يمكن أن نفهمه في الوضع الذي تعيشه دول العالم الثالث بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، إذ سعت الدول العربية حديثة الاستقلال إلى بناء قدرة عسكرية تؤمن أنظمتها السياسية ضد مصادر التهديد الداخلي أولاً ثم ضد التهديدات الخارجية ثانياً، وكانت هذه الانظمة في كثير من دولنا العربية محكومة في سلوكها –في هذا الشأن- بحقيقة أنها كانت في مرحلة ما قبل الاستقلال حركات تحرر وطني مارست العمل النضالي المسلح، الأمر الذي عزز لديها أهمية البعد العسكري للأمن.

وكان البعض من تلك الأنظمة من تلك الأنظمة قد وصل للحكم عن طريق انقلاب عسكري على السلطة،[*]فأدت أصولها العسكرية إلى قدر من الاهتمام يتناسب مع وضعية دولتها السياسية والجيواستراتيجية في المنطقة، ولكن في كل الأحوال كانت الأصول العسكرية لقضية الأمن الوطني التي تحولت لدى البعض منهم على الأقل إلى هاجس مسيطر يتعلق بتفكيرهم المضخم في إمكان الانقلاب عليهم بواسطة مجموعة من ضباط الجيش، وهو الأمر الذي أدى إلى انحراف سياسات الأمن الوطني لتصبح سياسات لحماية "أمن النظام".

---

[1]: **نفس المرجع.** ص 19

[*]: وكمثال على هذه الانقلابات في الوطن العربي نجد أنها تمتد منذ ستينيات القرن الماضي إلى اليوم، الجزائر 1965، موريتانيا 1978، 1979، 1980، 2005، 2008، ليبيا 1969، مصر 2013.

وفي الأخير يمكن القول أن مفهوم الأمن الوطني أكثر تعقيدا وأكبر من أن يتم تناوله من زاوية واحدة وعلى الرغم من ذلك يمكن القول أن هناك ثلاثة اتجاهات واضحة لتعريف الأمن الوطني: الاتجاه الأول يركز على الأمن الوطني كقيمة مجردة مرتبطة بالاستقلال الوطني وسيادة الدولة الوطنية، ويهتم الاتجاه الثاني بالجانب التنموي لحيويته في اطاره الاقتصادي والاستراتيجي، أما الاتجاه الثالث –وهو الأحدث بالنسبة للاتجاهات السابقة- يؤمن بالأبعاد المتكاملة الشاملة للأمن الوطني.

فالأمن متعدد الجوانب والأبعاد ومحصناته ومهدداته الداخلية منها والخارجية متنوعة ومتغيرة عبر التاريخ التطوري للمجتمع الواحد وللمجتمعات البشرية، وهي نتيجة لنمط البنى المختلفة الثقافية منها والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فالأمن ضرورة اجتماعية لابد من توافره واستتبابه ليتمكن الفرد والمجتمع من أداء الوظائف المناطة بهم، وبالنسبة للدول العربية خاصة لابد أن تكون قوى أمنها فاعلة وفعالة وخالية من الفساد، إنهم الفقراء الذين يدفعون الثمن إذا وضعت الدولة كل مقدراتها في الجيش وتركت القليل للصحة والتعليم.

فالأمن الوطني إذن هو أولوية في إستراتيجيات الدول، فمن خلاله تستطيع هذه الأخيرة تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والمنعة للدولة، ومن إفرازات منعتها الداخلية تستطيع أن ترسم سياستها الخارجية.

وفي ظل الواقع الدولي الراهن بكل معطياته ومتغيراته أصبحت مشكلة الأمن الوطني هاجساً ليس للحكومات فقط وإنما للشعوب أيضا، وهذا ما يعكس الاهتمام المتزايد بموضوع الأمن الوطني، فلا نكاد نسمع تحليلاً لموقف، أو سياسات إحدى الدول، إلاّ ونجد مفهوم الأمن الوطني يغلّف الأفكار الرئيسية لها، خاصة في مرحلة ما أصبح يعرف بالحراك العربي الراهن.

المطلب الثاني: الأمن الوطني وبعض المفاهيم ذات الصلة

يرتبط مفهوم الأمن الوطني بالعديد من المفاهيم النظرية التي تعد بمثابة مفاهيم استراتيجية ترتبط بالمفهوم النظري للأمن الوطني، ومن بين هذه المفاهيم –وليست كلها- نجد:

1/- المساس بأمن الدولة والأمن الوطني (Atteinte a la surete de L'Etat)

يعد مفهوم المساس بأمن الدولة من المفاهيم النظرية المرتبطة بمفهوم الأمن القومي، والمساس بأمن الدولة يعد بمثابة الجريمة السياسية، فهو من القضايا التي تخلخل مفهوم الأمن القومي كالخيانة العظمى مثلا، والتي تضم في نطاقها النيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي كالتجسس بجميع أنواعه والادعاءات الرامية إلى اضعاف الشعور القومي أو ايقاظ العنصرية.[1]

وبما يشكله المساس بأمن الدولة من تهديد فعلي ومباشر للأمن القومي، إلا أنه كثيرا ما يستخدم هذا المفهوم من قبل النظم السلطوية كمبرر لبعض التصرفات المنافية للممارسات الديمقراطية بأشكال الاضطهاد المختلفة، وخاصة في عالمنا العربي أين أصبح مفهوم المساس بأمن الدولة تهمة جاهزة لكل أشكال المعارضة للنظام وتحت هذا التبرير يتم السجن والتعذيب وربما النفي والاقامات الجبرية وحتى الإعدام والقتل.

2/- الإستراتيجية القومية والأمن الوطني

أصبح مصطلح الإستراتيجيةمصطلحاً مألوفاً وموضوعاً مشاعاً تعودنا أن نسمعه ونردده ونقرأه في حياتنا اليومية، وانتشر في شتى المجالات العلمية والسياسية والإقتصادية والعسكرية والمعلوماتية وغيرها، بل امتد استخدامه إلى الأشخاص والأماكن والمواقع والأفكار والمفاهيم والإمكانيات، فأصبحنا نتحدث عن أن هذا الشخص يمتلك رؤية إستراتيجية وهذا المكان إستراتيجي وهذا مفهوم إستراتيجي، وكثير من المستهلكين لهذا المصطلح لا يدركون بعده العلمي والمعرفي الهام.

هناك العديد من التعاريف التي قدمت للإستراتيجية ولكن يمكن حصرها في اتجاهين: **الأول:** يقتصر على الجانب العسكري من الإستراتيجية، ونما مفهومه في كنف العسكرية والحروب، و**الثاني:** كان أوسع إدراكاً وأشمل تحديدًا يتضمن كل القدرات التي يمكن استغلالها.

[1]: الموسوعة السياسية، "المساس بأمن الدولة". ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص 330

انطلاقاً من التحليل الكلاسيكي للمصطلحات نجد أنَّ مفهوم الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات الإغريقية/اللاتينية، فمصطلح الإستراتيجية مُقسم إلى جزأين (Stratas agein)، ويعني "الجيش الذي ندفع به إلى الأمام"، وبوصل طرفي المصطلح (Stratas) و(Agein) نحصل على (Strategos) وهذا يعني الجنرال وفعل (Stratego) يعني قاد أو أمر، أما الصفة منها (Strategikos)، تعني وظائف الجنرال،[1]إذن الإستراتيجية هي فن قيادة الجيوش، وبشكل أشمل هي "فن القيادة".

ومن مشتقات الإستراتيجية (Strategy) أيضا نجد (Stratagem) التي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو، وقد ألَّف القائد الروماني " سيكستوس أليونيس فرو نتسينوس"كتاباً عام 100م بإسم (Strategematon) جمع فيه عمليات الخدع العسكرية الناجحة التي قام بها القادة السابقون.[2]

ومصطلح الإستراتيجية لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريبا وكان اللفظ المستخدم لوصف إدارة الحرب هو " فن الفروسية"، وهو مستمد من مرجع يحمل نفس الإسم ألَّفه "كرستن دي بزات" في القرن الرابع عشر،[3]وفي الفترة 1500 وحتى 1750م استبعدت كلمة "فروسية" وأصبح المشاهير وعلى رأسهم "ميكيافلي" يستخدمون وصف "فن الحرب".

في أواخر القرن الثامن عشر ومع إضفاء الصبغة العقلانية على كل المجالات تراجع استخدام لفظ "فن" بصفته لفظاً مبهماً وحدسياً، وبدأ الاتجاه إلى اعتبار "إدارة الحرب" علماً له مبادئ يمكن اكتشافها وتدريسها، وقد كان أول من استخدم لفظ "إستراتيجية"، الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون العسكرية "جولي دي ميزروا" قبل الثورة الفرنسية عام 1789.[4]

ترجع بداية الدراسة العلمية لموضوع الإستراتيجية إلى منتصف القرن الثامن عشر رغم أنَّ "ميزروا" الفرنسي استخدم اللفظ أولاً، وقام "هنري لويد" الإنكليزي في مقدمة كتابه "عن تاريخ حرب السنوات السبع" بتدوين عدد من النظريات العسكرية العامة وأسَّس "الإستراتيجية الحربية"(*).

---

(1): إبراهيم إسماعيل كاخيا، "الإستراتيجية العسكرية المعاصرة والمذاهب العسكرية العالمية"، **مجلة الطيران والدفاع**. العدد 51، سبتمبر 2012، ص 12

(2): مارتن فان كرفلد، **حرب المستقبل**. (تر: السيد عطا)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص122

(3): **نفس المرجع**. ص123

(4): عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص18

(*): جهود هنري لويد كانت بمثابة تأسيس للفن والعلم العسكري، حيث ربط الإستراتيجية بالدلالة العسكرية في الميدان.

عُرِّفت الإستراتيجية بأنها "فن استخدام المعارك للوصول إلى هدف الحرب"، كما تعرف بأنها "الإجراءات الملائمة للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب"،[1] كما عرفت أيضا بأنها "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة".

الجنرال كلاوزفيتز (Karl Van Klauswitz) يُعرِّف الإستراتيجية على أنها "فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف حددتها السياسة"،[2] بمعنى الإعتماد على الاشتباك العسكري المباشر لتحقيق التفوق في المعركة وبالتالي دفع القوة المعادية وإرغامها على التكيف مع الأهداف المنشودة من الحرب من طرف القوة المتفوقة.

وفي كتابه (On War) يرى كلاوزفيتز "في الحرب كل شيء ممكن وسهل ولكن أكثر الأشياء سهولة هي صعبة، الصعوبات تتراكم وتنتهي بإنتاج نوع من المواجهة، هذه الأخيرة هي الوحيدة التي تميز الفرق بين الحرب الحقيقية والحرب على الورق، القوة العسكرية هي الأسهل والأبسط في الاستعمال"،[3] فالإستراتيجية حسب كلاوزفيتز يجب أن تحدد العمل الحربي هدفاً يتلاءم مع غرض الحرب، وهذا يفرض على الإستراتيجية أنْ تضع خطة الحرب وأنْ تُحَدِد وفقاً لهدفها (أي هدف الحرب).

إنَّ اغلب التعاريف السابقة توظف "الحرب" كأداة لإنجاز وظيفة غايتها تحقيق الهدف السياسي، وإذا اعتبرنا الهدف السياسي هو الهدف الإستراتيجي للنشاط العسكري الميداني (أي الحرب)، فإن هناك حالات لا يتحقق فيها الهدف السياسي بمعناه الإستراتيجي عندما تكون الحرب وسيلة لتحقيقه، أي أنَّه إذا كانت الإستراتيجية تعرف بدلالة القدرات العسكرية الموظفة ميدانياً في مسرح العمليات العسكرية وصولا إلى الهدف السياسي لها، وأنَّ الهدف السياسي هو هدف إستراتيجي بمعناه العسكري الضيِّق، فليس بالضرورة أن يؤدي النصر العسكري إلى تحقيق الهدف السياسي بمضمونه الإستراتيجي الواسع.

إنَّ العالم اليوم يقترن بمخاطر غير مسبوقة أصبح يتطلب قوامها ليس تأمين الحاضر فحسب، وإنما كذلك ترتيب الظروف لمستقبل آمن،[4] مما يبين أنَّ الإستراتيجية التي تنصرف لتوفير هذه الحاجة ليست فقط نتيجة تطورات تسبق الحرب وإنما هي نتيجة لظروف مستمرة لاحقة بها وتجري مراجعتها باستمرار لتأمين كيفية التعامل الأمثل معها، وهي تنصرف لتضيف —وبصورة مفيدة- نطاق الافتراضات المتسمة بدرجة عالية من الثقة وتفسير

---

[1]: محمود شاكر سعيد، خالد عبد العزيز حرفش، **مفاهيم أمنية**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص07

[2]: Luc Mathieu, "Qualités d'un bon Stratège". **CESA**, Nº 08, Juin 2006, p75

[3]: K. Van Clausewitz, **On War**. Reprinted, London: Rotledge, 1966, p165

[4]: صالح سعود، **الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر، منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبلية)**. الجزائر: طاكسج. كوم، 2009، ص5

هيكل التهديدات النوعية القائمة واستشفاف مستقبلها، وتحديد الإشكالات التي ينبغي التفكير فيها لمواجهة الاحتمالات،[1]ومن أبرز من عرَّف الإستراتيجية تعريفاً يقترب من الواقع هو الجنرال الفرنسي " أندرو بوفر" (Andre Peaufre) الذي عرفها على أنها "فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة"،[2]فالإستراتيجية حسب "بوفر" فن جدلية إرادتين متناقضتين تستعمل القوة العسكرية لحل الخلاف القائم بينهما.

فحسب "بوفر" القوة العسكرية ليست وحدها القادرة على تحقيق أهداف السياسة، وإنما قصد بالقوة جميع العناصر التي تتشكل منها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...) فالقوة حسبه هي قدرة الدولة على انجاز الفعل المؤثر خارجياً عن طريق تضافر كل العوامل التي تسهم في بنائها مادية كانت أم معنوية.

رغم تعدد التعاريف السابقة واختلاف وجهات النظر فيها يمكن القول أنَّ خيطاً ناظماً يجمع بينها قوامه أنَّ الإستراتيجية فن وعلم، وهي تعالج الوضع الكلي الشامل للصراع الذي يستخدم فيه القوى، القدرات، والإرادات المختلفة، بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة.

فالإستراتيجية علم لأنها تنبني على نظريات العلوم الاجتماعية والرياضية والعسكرية، وهي فن لأنها تختلف من إنسان إلى أخر سواءاًكان ذلك الذي يستخدمها سياسياً أو عسكرياً.

وبالحديث على مفهوم أكثر شمولية للإستراتيجية يجرنا هذا للحديث على مفهوم الإستراتيجية القومية/العليا/الشاملة، فهذه لطالما وقع الخلط بينها وبين مفهوم الإستراتيجية العسكرية.

إن مفهوم الاستراتيجية القومية من المفاهيم النظرية الهامة لكيان مفهوم الأمن الوطني، لأن الاستراتيجية القومية/ الوطنية ينبع منها التخطيط القومي/ الوطني العام للدولة الذي ينبثق منه التخطيط السياسي العسكري والأمني الشامل، والتخطيط السياسي المتخصص أي كافة السياسات المتخصصة في الدولة، فهذان التخطيطان يتجمعان في نقطة ارتكاز واحدة لتحقيق مفهوم الغاية القومية للدولة، وهي التي تعتبر بمثابة هيكلية لمفهوم الأمن الوطني للدولة.

---

[1]: **نفس المرجع**. ص5

[2]: كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في الإستراتيجة.** بغداد: شركة أياد للطباعة، 1988، ص70

ويميز الإستراتيجي الشهير بين "صن تزو" بين مفهومي الإستراتيجية القومية وبين الإستراتيجية العسكرية بقوله:[1]

- ❖ الإستراتيجية القومية تعتمد على العامل البشري من معنويات وقيادة وظروف طبيعية كالتضاريس والمناخ والعامل العقائدي.
- ❖ الإستراتيجية العسكرية (الحربية)، فهي تتعلق بنوعية الجيوش والإنضباط والعدالة في منح المكافآت وتطبيق العقوبات والتكوين.

فالإستراتيجية القومية تكون وظيفتها حماية مصالح الدولة وتحقيق أهدافها في الوجود والاستمرار، أي أنها تعمل على حماية أمن الدولة وأمن المواطنين المتواجدين ضمن حدودها، في حين تكون وظيفة الإستراتيجية العسكرية استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها عندما تقتضي الضرورة لذلك لحماية مصالح الدولة وتحقيق أهدافها، وبذلك تكون الإستراتيجية العسكرية فرع من فروع الإستراتجية القومية، حيث يكون غرضها ومسعاها غير أغراض ومساعي الإستراتيجية القومية.

وإذا كانت الإستراتيجية القومية/العليا/الشاملة توظف كل الإستراتيجيات الأخرى بما فيها الإستراتيجية العسكرية وفقاً للظروف التي يقتضيها مثل هذا التوظيف، فإن الإستراتيجية العسكرية تقتصر على توظيف الأداة العسكرية أولاً وقبل كل شيء، وبذلك يكون العنف أو التهديد به "سمة" من سماتها،[2]وحتى في حالة الحرب عندما تنشط الإستراتيجية العسكرية بأقصى دراجاتها وتوظف الأدوات والوسائل الأخرى السياسية والإقتصادية والصناعية خدمة لأهداف الحرب -والتي هي بدون شك أهداف سياسية- فإن كل ذلك يكون خدمة لأغراض الإستراتيجية القومية.

لذلك كان "راوول كاستيه" أقرب عندما عرَّف الإستراتيجية القومية على أنها "فن السيطرة على المجموع الكلي لقوى الأمة في أوقات السلم والحرب"،[3]ويشير "بوفر" إلى أنَّ الإستراتيجية الكلية (أي القومية) "هي التي تقود الصراع سواء كان عنيفاً مباشراً أو غير عنيف أو غير مباشر، سواءاً دار في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو

---

[1]: علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والإستراتيجية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص185

[2]: محمد نعمان جلال، **الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص117

[3]: منير شفيق، **علم الحرب**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972، ص45

الدبلوماسية أو العسكرية، أو فيها كلها في وقت واحد، لأنَّ المسألة في الواقع كلية لا يمكن رؤية الإستراتيجية من وجهة نظر عسكرية صَرفْ، لأنَّ ذلك سيغفل مجموعة من العوامل".[1]

ويضيف "بوفر" في سياق الحديث عن الإستراتيجية القومية بقوله "هي استخدام الإمكانيات القومية المتاحة تحت جميع الظروف من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات بهدف تحقيق مصالح الأمن القومي للدولة"،[2]وتكمن أهمية هذا التعريف في كونه يبرز مدى التوافق بين مفهومي الإستراتيجية القومية والأمن القومي/ الوطني، حيث يشمل كل منه عدة قوى، فكلا المفهومين يستخدم الأدوات نفسها وهي الإمكانيات القومية المتاحة سياسية، عسكرية، اقتصادية، اجتماعية، معنوية.

فالإستراتجية القومية تستخدم أبعاد الأمن القومي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ثم تعكس مكونات الأمن القومي/ الوطني في استراتيجيات تخصصية للأبعاد نفسها، أي أنَّ الإستراتيجية القومية هي تطبيق عملي لنظرية الأمن القومي/ الوطني.

على ضوء ما تقدم يمكن القول أنَّ الإستراتيجية القومية تقع في مقدمة الإستراتيجيات، حيث أنَّ الأخيرة وباختلاف مضامينها العسكرية والإقتصادية والسياسية تتفرع عنها، والإستراتيجية القومية هي محصلة القوة القومية لمجتمع ما لتحقيق أهداف الأمن القومي في ظل كل الظروف الحاضرة أو المتوقعة، ومن ثم فإن الإستراتيجية القومية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الأمن القومي، وهي أداة لتحقيق أهدافه، ويقصد بذلك الأهداف الرئيسية للدولة وفي مقدمتها البقاء في إطار الإستقلال والكرامة الوطنية وصيانة المؤسسات والقيم والمبادئ الرئيسية للمجتمع.

3/- المستقبلية والأمن الوطني (Futurology)

يعتبر مفهوم المستقبلية من المفاهيم النظرية الحديثة المرتبطة بمستقبل الأمن الوطني للدولة، ومفهوم المستقبلية مرتبط بدراسة المستقبل وتطور الأفكار الاستراتيجية المتجهة إلى التخطيط الشامل مع فرض التوقعات للتطور المحتمل لوصول الدولة إليه بعد مرحلة زمنية معينة.[3]

ومفهوم المستقبلية مرتبط بالأمن الوطني للدولة من قبيل دراسة الدولة والتوقعات لمسائل لها صلة بواقع الدولة، كمستوى معيشة الأفراد ومشاكله مثل نفاذ الموارد الطبيعية، المخزون من الموارد الطاقوية ومستوى الناتج

---

[1]: علاء أبو عامر، **مرجع سابق**. ص185

[2]: **نفس المرجع**. ص186

[3]: الموسوعة السياسية، "المستقبلية". ج 6، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 172

الوطني منها، خاصة بالنسبة للدول الريعية مثل الجزائر التي تتركز صادراتها في المواد الطاقوية الخام (غاز ونفط) وعلاقة ذلك بسوق الأسعار وتأثير ذلك على مستوى التنمية والموازنة العامة للدولة. فكل هذه التوقعات المستقبلية هي احدى دعائم مفهوم الأمن الوطني/ القومي، ولا يقتصر التصور المستقبلي والدراسات المستقبلية على المستوى الوطني فحسب بل يتعداه للمستوى الإقليمي والدولي، من قبيل التوقع لحدوث أزمات اقليمية مما سيكون له تأثير على الأمن القومي للدولة، ومثال ذلك توقعات تفجر الأزمة في شمال مالي نتيجة عدة معطيات سابقة مرتبطة بمعدلات التنمية والمتغيرات الهوياتية وغيرها من الأسباب، وهنا نتساءل هل كان لصانع القرار الجزائري رؤية مستقبلية حول ذلك أم لا؟

4/- السياسة الوطنية العليا والأمن الوطني

يعد مفهوم السياسة الوطنية العليا من المفاهيم النظرية التي تعبر عن طبيعة مفهوم الأمن الوطني، فالسياسة الوطنية العليا تعني مجموع السياسات التخصصية داخل الدولة لتحقيق الأهداف المختلفة مثل الهدف السياسي العسكري، والهدف السياسي الخارجي، الهدف السياسي التنموي...الخ، من الأهداف السياسية المتخصصة التي تنبع جميعها من الهدف القومي للدولة في حدود المنهج الذي يعبر عنه بالإستراتيجية القومية التي تتخذها الدولة معياراً لها.

وتُعرف السياسة الوطنية العليا على أنها "الموائمة بين الغايات والأهداف الوطنية وبين الإمكانات والقدرات الفعلية بما يحقق توجه قوى الدولة لتحقيق أمنها القومي".[1]

فصانع القرار عندما يضع السياسة الوطنية العليا يراعي الأهداف والغايات الوطنية خلال فترة معينة التي تشملها السياسة الوطنية، فالسياسة الوطنية العليا تقوم على نمط من العلاقة التي تقوم بين الهدف والوسيلة في سبيل ترجمة الأهداف العليا بإعتبار أنهما شكلان جوهريان للممارسة السياسة العامة.

إنَّ السياسة الوطنية العليا تتشابك مع الأمن الوطني من خلال السياسات التخصصية في المجالات المختلفة والتي تشمل مجالات الأمن القومي وأبعاد، ومن تلك السياسات تتفرع الإستراتيجيات التخصصية المرتبطة بالإستراتيجية الوطنية ولتحقيق هذا كله يتحقق الأمن القومي.

[1]: "أسس ومبادئ الأمن الوطني"، **نقلا عن:** www.moqatel.com (23/06/2015)

5/- القوة الشاملة للدولة والأمن الوطني

يعد موضوع تحديد القوى الشاملة للدولة وتقييمها من الموضوعات المهمة التي اهتم بها الفكر الإستراتيجي منذ زمن بعيد، نظراً لارتباطها الوثيق بالأمن القومي للدولة من حيث حماية قدرة الدولة على البقاء والاستمرارية والمحافظة على قيم المجتمع الذي لن يتأتى إلاَّ من خلال استخدام الدولة لكل عناصر قوتها الشاملة.

قام العديد من الكتاب و المفكرينبدء ً ا من القرن العشرين بتناول مفهوم القوى الشاملة للدولة في مجال العلوم السياسية والاجتماعية والإقتصادية والعسكرية، باعتبارها عاملاً حاسماً في تحديد مكانة الدولة بالمقارنة بمثيلاتها من الدولة الأخرى.

وبالرجوع إلى الأصول التاريخية في الفكر الإغريقي الأثيني من الناحية السياسية كان ينظر إلى قوة الدولة على أنها علاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية،[1]فهم كانوا يربطون بين نوعية الحكام وانتماءاتهم الطبقية من جهة، وعلاقات الدولة الخارجية وقوتها في البحار من جهة أخرى.

من هنا يمكن القول أنَّ قوة الدولة تحسب بتجميع كافة الإمكانات وتأثيراتها الإيجابية والسلبية وهو ما تعارف عليه بأنها "ناتج القوى المختلفة للدولة"،[2](السياسية والإقتصادية والاجتماعية، الجيوبولتيكية، بكل سماتها وخصائصها).

وهناك عدة معايير للقياس والاختلاف بينها هو اختلاف العناصر الأساسية في القياس –نوعا وعددا- مثلاً جيرمان (German) يضع مصفوفة رياضية من ستة وعشرون (26) متغير في أربعة عناصر أساسية هي: السكان، الموارد، المساحة، قوة العمل.[3]

واعتمد العالم الأمريكي "كلاين" (Cline) على خمسة متغيرات هي: الكتلة الحيوية، القدرة الاقتصادية، القدرة العسكرية، الهدف الإستراتيجي، الإرادة القومية، ويضيف البعض متغير الدبلوماسية ومتغير ممارسة النفوذ.[4]

---

[1]: نعمة عباس الخفاجي، **الفكر الإستراتيجي قراءات معاصرة**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص79

[2]: **نفس المرجع**. ص79

[3]: **نفس المرجع**. ص80

[4]: محمد أزهر السماك، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص74

ويتضمن النموذج المصري الأكاديمي سبعة عناصر أساسية متغيرة يشتمل كل منها على العديد من التفاصيل الدقيقة يمكن قياسها كمياً قبل أن توضع القيم في النموذج الرياضي التالي:[1]

P.P = (C+E+M+I) x (S+W+D)

- P.P = قوة الدولة المدركة (Total Percived Power)
- C = الكتلة الحيوية (Critial Mass)
- E = القدرة الاقتصادية (Economic Capability)
- M = القدرة العسكرية (Military Capability)
- I = قدرة ممارسة النفوذ دوليا وإقليميا (Influence)
- S = الهدف الاستراتيجي للدولة (Strategic Purpose)
- W = الإرادة القومية (Will to Puruse National Strategic)
- D = القدرة الدبلوماسية (Diplomacy Capability)

وفي قراءة لمجمل المتغيرات الموضوعة في المصفوفة ما هي إلاّ أبعاد الأمن الوطني وهي بذلك تحول الأمن القومي/ الوطني إلى قيمة حسابية، وهنا تكمن قيمة التداخل بين الأمن الوطني والقوى الشاملة للدولة، فمن خلال تجنيد وحشد كل هذه القوى يتحقق المفهوم الموسع لمفهوم الأمن الوطني.

ولفهم أكثر عمقاً لما سبق التطرق له في سياق الحديث عن ذلك الترابط الوثيق بين الأمن الوطني والسياسات الوطنية العليا والقوى الشاملة للدولة يمكن اجمال هذه العلائقية من خلال الشكل التالي:

[1]: **نفس المرجع**. ص75

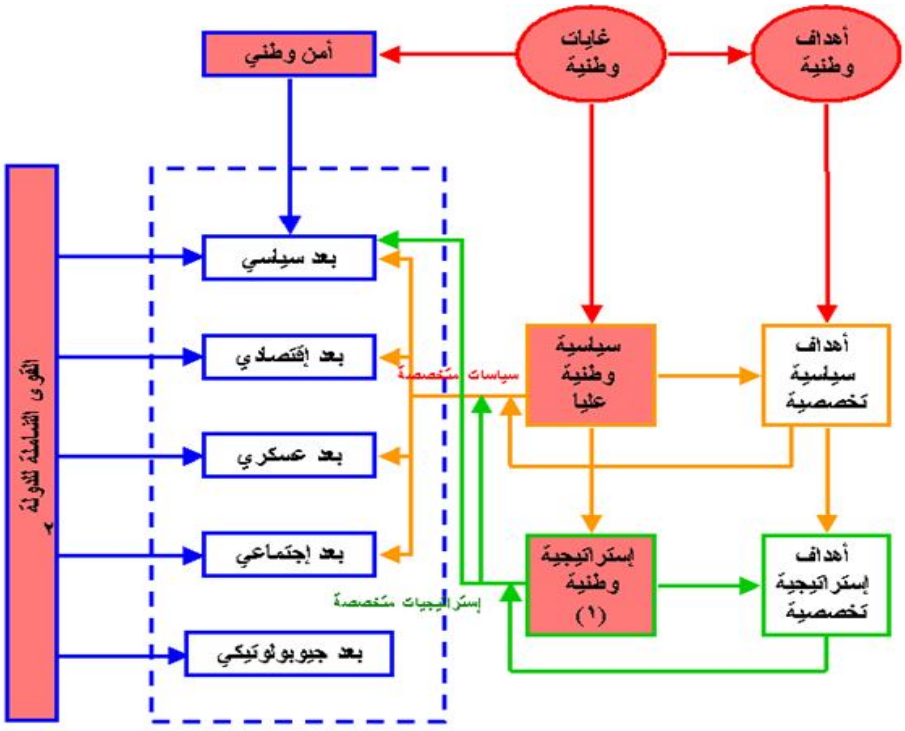

مخطط يوضح العلاقة الترابطية بين الأمن الوطني
والسياسات الوطنية العليا والقوى الشاملة للدولة

Source:http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/fig02.GIF_cvt.htm

الشكل رقم 01

من خلال هذا الشكل نلحظ أن الأمن الوطني بأبعاده المختلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الوطنية العليا والتي بدورها تتفرع إلى سياسات تخصصية ومنه إلى استراتيجيات تخصصية، والأبعاد المختلفة للأمن الوطني بدورها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقوى الشاملة للدولة، أي أن الدولة تسهم بكل قواها المختلفة في تحقيق أمنها الوطني الذي يمكن التعبير عنه من خلال السياسات الوطنية العليا، والتي بدورها تعبر عنها الأهداف والغايات الوطنية.

وما دام الأمن يرتبط بالبقاء سواءاً على مستوى الكائنات أو الدولة فإن مشكلاته تبقى حاضرة في عقل الدولة دوما، لذلك فإن ضمان الأمن يعني ضرورة معالجة مشكلاته وهذا بدوره يستدعي توفر شرطين: [1]

- إدراك طبيعة التهديدات والمخاطر المرتبطة بمشكلات الأمن الوطني ومصادرها وأسبابها.
- تحديد الأولويات الوطنية المتمثلة في القيم والاحتياجات والمصالح والأهداف التي تتوجب حمايتها أو الاستجابة لها أو تحقيقها وفق سلم تراتبي لهذه الأولويات تبعا لأهميتها وضرورتها.

[1]: علي عباس مراد، **مرجع سابق**. ص128

هذا التصور يجرنا للحديث عن المستويات الوجودية للدولة في صورها الجزئية الخاصة Micro والكلية العامة Macro على جميع الظواهر الناجمة عن هذه المستويات الوجودية ذاتها، كونها تنعكس على مفاهيم الأمن الوطني وتشمل هذه المستويات كلا من:[1]

- مستوى الدولة
- المستوى الإقليمي
- مستوى النظام الدولي

والشيء الملاحظ في هذه المستويات الوجودية أن محورها الرئيس هو الدولة رغم أنه يضعها ضمن نطاق تفاعلي خاص، كما أن كل مستوى من هذه المستويات يعتبر مستوى كلياً بالنسبة للمستوى الذي يليه، أي أن كل لاحق من هذه المستويات (وبهذا الترتيب) شامل للسابق ويحتويه، أي أن الأمن الإقليمي يحتوي الأمن الوطني (مستوى الدولة) والأمن الدولي يحتوي الأمن/ المستوى الإقليمي، فالأمن الإقليمي هو أمون مجموعة من الدول والأمن/ المستوى الدولي هو أمون مجموعة من الأقاليم.

وباعتبار الدولة كيانا اجتماعيا سياسيا كليا فوفقا لذلك فإن المستوى الجودي الخاص بالدولة يمثل نطاقا تفاعليا لأركانها وهذا كله في إطار طبيعة هذه الدولة وظروفها وخصائصها، أما المستوى الإقليمي تكون الدولة جزءا من المستوى "الجغراسي" الإقليمي الذي تنتمي إليه، وهذه الدولة تتأثر بخصائص هذا المستوى الإقليمي تأثرا وتأثيرا، وبالتالي فإن أمنها الوطني لا يمكن أن ينبني بمعزل عن هذا الاقليم الذي تنتمي إليه كون مشكلات أمنها الوطني ستكون حتما مرتبطة في مصادرها ومسبباتها بهذا الاقليم، وهذا حال الجزائر اليوم أين لا يمكن أن تبني أمنها الوطني بمعزل عن التحديات والتهديدات التي تواجهها نتيجة التحولات الإقليمية.

كما لا يمكن فصل المستوى الإقليمي على المستوى الدولي، ولا على مستوى الدولة، فالدول اليوم تتأثر بما يحدث على مستوى العالم من تبدلات وأحداث، وهو ما توقفنا عنه في حال الأزمات الاقتصادية من صعود وهبوط لأسعار النفط مثلا أين نجد الدول الريعية –والجزائر واحدة منها- قد تأثر في العام 2016 وبداية العام 2017 بتهاوي أسعار النفط، الأمر الذي أثر على توزيع ميزانيتها على القطاعات المختلفة وأدى بها إلى إلغاء مشاريع عديدة مما ولد حالة من الاحتجاجات وارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يؤثر على القدرة الشرائية للفرد.

[1]: بالنسبة لمستوى الدولة قد تم التفصيل في مواضع مختلفة من قبل، وهنا سيتم التركيز على المستوى الإقليمي موضوع دراستنا هذه وللتوسع أكثر في هذه المستويات راجع كل من: هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق**. وعلي عباس مراد، **نفس المرجع**.

ولمحاولة فهم ذلك المركب الأمني الإقليمي/ من حيث مهدداته،[*]نحاول أن نفصل في مستوى الأمن الإقليمي وكيف تؤثر التحولات الإقليمية في مستوى الدولة/ الأمن الوطني.

المطلب الثالث: الأمن الإقليمي: نحو تصور وجودي للأمن الوطني[**]

لم تحظى دراسة النظم الإقليمية بصفة عامة باعتبارها مستوى تحليلياً متوسطاً بين تحليل النظام الدولي وتحليل السياسة الخارجية للدولة الوطنية، وباعتبارها نظماً فرعية للنظام الدولي بالاهتمام الواجب، حيث ركز منظرو العلاقات الدولية على دراسة القوى الكبرى وتفاعلاتها التي تحدث في قمة النظام الدولي وتعاملوا مع الإقليمية كما يقول "كانتوري وشبيجل" "كجزء من دراسة المناطق" (Area Studies) دون مقارنة بعضها ببعض، وهناك من اهتم بدراسة النظم الإقليمية من منظور دراسة المنظمات الإقليمية كما فعل "جوزيف ناي".

وقد انتعشت الدراسات الإقليمية مع ثمانينات وتسعينات القرن الماضي على حد تعبير "مايرز"، ومن ثم ظهر ما سماه باري سوشتيز بـ **"نظرية الاقليم"** Region Theoryالتي طورها كل من كرازنر Krasner وجيرفز Jervis واسلر هامبسون Osler Hampson، والتي وضعوا من خلالها الأسس النظرية للنظم الإقليمية التي طورها كل من "لويس كانتوري" و"ستيفن شبيجل" في مؤلفهما "السياسة الدولية في الإقليم".[1]

وزاد الإهتمام بالدراسات الإقليمية وبالذات العلاقات الدولية الإقليمية مع ظهور الموجة الجديدة من الإقليمية أو ما يعرف بالإقليمية الجديدة New Regionalism، أين لم يعد الأمر يقتصر على معرفة العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام العالمي فحسب، بل أصبحت أهمية الدراسات تركز على تلك التفاعلات التي تحدث داخل الإقليم الواحد من تأثر وتأثير ومحاولة التعرف على محددات تلك التفاعلات وخصائصها وأنماطها، ولمعرفة

---

[*]: وذلك من خلال التعرف على تداخل المستويين الإقليمي ومستوى الدولة وكيف يؤثر كل واحد منهم في الأخر، وهو الوضع الذي يشكل محور دراستنا هذه، من خلال فهم التصور النظري والحيز الابستمولوجي العام للأمن الوطني الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الراهنة.

[**]: استخدمنا عبارة "تصور" بدلاً من "مستويات" لأنها أكثر أناقة ودقة، فهي أدق لأن من يفكر بلغة المستويات ينزلق بسهولة إلى التفكير بأن اختيار أحد المستويات مجرد مسألة تتصل بما يعدو أنه يناسب موضوع البحث، وبالرغم من أن التفكير التحليلي المناسب لبعض المشكلات السياسية الدولية إلا أن "التصور" عبارة أفضل لأن الفهم الأشمل للسياسة الدولية يتطلب مقاربة نسقيه من شأنها أن تقوم في وقت واحد بلفت الانتباه لتأثيرات التصور الثالث (أي الأمن الدولي) وتمكين القارئ من استيعاب "المستويات" الثلاثة جميعها، كما أن لفظة "تصور" تلمح إلى أن القارئ يشكل صورة ذهنية وأنه يشاهد العالم بطريقة محددة، ولأن تطوير نظرية ما يتطلب وصف حقل نشاط وثيق الصلة بالموضوع لأنه على المرء كي يفسر المخرجات الدولية أن يتخلص من بعض العناصر بتصفيتها من مشهده ليتمكن من التركيز على عناصر أخرى يفترض أنها أساسية، وفي هذا الموضوع نتحدث عن تشابك بين مستويين للأمن هو المستوى الوطني والإقليمي وذلك من حيث التأثر والتأثير، وللتوسع أكثر في الموضوع **انظر:** كينيث والتز، **الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري**. تر: عمر سليم التل، أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، 2013، ص11

[1]: محمد السعيد ادريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص 08

كل ذلك فنحن بحاجة إلى منهجية علمية لتحليل هذه التفاعلات، ومن هنا أصبح هذا المستوى من مستويات التحليل هدفاً مرغوباً للباحثين في العلاقات الدولية.

وإذا كان النظام الإقليمي(*)هو مستوى تحليلي وسط بين تحليل النظام العالمي وتحليل السياسة الخارجية للدولة، فإن النظام الإقليمي في أبسط معانيه هو نمط منتظم من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية داخل اقليم معين،[1]أي أنه اطار تفاعلي بين مجموعة من الدول يفترض أنه يتم بنمطية مما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء.

فاليوم نتحدث عن شبكية معقدة من العلاقات الدولية تتداخل فيها الفواعل ما تحت وما فوق دولتية مع الدولة في حد ذاتها، وفي ظل تماهي للحدود السياسية أصبحت مشكلات الأمن الوطني لا تقتصر على التهديد الداخلي فحسب بل أصبح ما يعتبر شأناً داخلياً للدول ذو تداعيات اقليمية وربما دولية، وهو حال الهزات الارتدادية للزلزال الليبي الذي شكلت افرازاته تحدي لدول المنطقة ككل وعلى رأسهم الجزائر.

من خلال هذا التوصيف النظري يمكن القول أن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه هو تكافل مجموعة من الدول التي تنتمي لإقليم واحد والتي تجمع بينها مصالح مشتركة لضمان أمنها، كما يعرف على أنه عبارة على سياسة مجموعة من الدول تنتمي لإقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم تمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية.(**)

ولكن هذا التعريف يحمل في طياته نوع من الانغلاق كون التهديدات اليوم لم تعد تقتصر على الدولة كفاعل فحسب، وحتى يتسنى لنا الحديث عن التدخل الدولي في هذا الإقليم قد يكون التهديد نابعاً من داخل الإقليم في حد ذاته، كما أن هذا التعريف لم يأخذ عامل التنسيق الدولي في سبيل ضمان الأمن الإقليمي بعين الاعتبار، وهو ما يمكن ملاحظته في العالم اليوم مثل التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة ودول الساحل الافريقي وبين فرنسا ودول الايكواس مثلا.

(*): مصطلح نظام لا يقتصر على مجال العلاقات الدولية فحسب أو حتى على العلوم السياسية، ولا يغالي **مورتن كابلان** كثيرا حين يقول "نستطيع تقنيا أن نعتبر كل سلسلة من المتغيرات Variables نظاما".

(1): **نفس المرجع**. ص09

(**): قد تسعى بعض الدول للدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى قد تكون غير مجاورة لها ويبقى أساس هذه الاتفاقيات مصلحي بالأساس وقد يأخذ مسميات أخرى مثل الشراكة الأمنية.

.

الركيزة الأساسية التي ينبني عنها هذا المستوى الأمني هو أنه مركب جغرافي-سياسي في آن واحد، ذو مضمون جغرافي كونه يرتبط بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي واحد محدد الخصائص والعناصر، ومضمون سياسي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الدول أي الوحدات السياسية، ويجري ذلك ضمن دائرتين.[1]

- الدائرة الداخلية المتعلقة بالدول الموجودة في نطاق اقليم معين
- الدائرة الخارجية المتعلقة بالدول الموجودة خارج نطاق اقليم معين

بالنسبة للدائرة الداخلية من منظور مفهوم الأمن الموحد بين الدول أعضاء الإقليم الواحد، وقد يكون هناك اختلاف في هذا المفهوم بين الدول الأعضاء في الإقليم، ولاحظنا ذلك في حالة دول الساحل الافريقي والجزائر أين تحرص الجزائر على ضرورة ضمان الأمن في هذا الاقليم من طرف الدول الأعضاء، في حين تسعى بعض دول الاقليم مثل مالي وتشاد على التعاون والتنسيق الأمني الكامل مع دول من خارج الإقليم مثل فرنسا.

وهنا يكون الحديث عن الدائرة الخارجية للأمن الإقليمي، أين يكون الاقليم يتمتع بأهمية استراتيجية مما يدفع الدول الكبرى خصوصاً للمساهمة في أمن هذا الإقليم وقد يكون ذلك من باب ضمان مصالحها في هذا الإقليم، فحين نتحدث مثلاً عن التدخل الفرنسي في مالي وقبل ذلك في تشاد فنحن نتحدث عن شركة اريفا الفرنسية التي تستغل حقول اليورانيوم في شمال النيجر وهو ما يوفر ما مقداره 17% من الطاقة الكهربائية لفرنسا.

ويمكن فهم هذا الترابط بين المستويات سابقة الذكر من خلال الشكل التالي الذي نحاول من خلاله ترجمة ما سبق التطرق له:

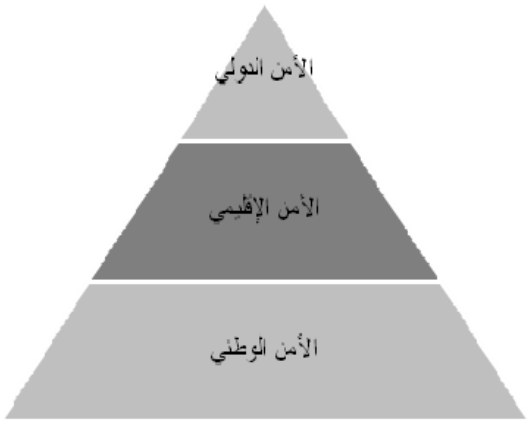

الشكل رقم 02 مخطط يوضح مستويات الأمن

المصدر: من إعداد الباحث

[1]: علي عباس مراد، **مرجع سابق.** ص 57

المبحث الثاني: الوضع الجيوبولتيكي للأمن الوطني

يرى الكثير من الباحثين أن الهدف والغاية من السياسة الخارجية هو ضمان الأمن القومي للدولة وذلك من خلال تحقيق مصالحها العليا، والتي بدورها مرتبطة بالسياسات العليا للدولة التي يمكن تقسيمها إلى سياسة داخلية وأخرى خارجية.

وفي ظل التحولات الدولية الجديدة من تقدم في وسائل الاتصال وزيادة عوامل الإعتماد المتبادل زادت حدة السياسة الخارجية تنوعاً وتعقيدًا، فبعد أن كانت السياسة الخارجية وفق المنهج التقليدي مجرد ظاهرة بسيطة تتمحور أساساً حول فكرة الأمن القومي والبحث عن الوسائل الكفيلة بحفظه ودعمه، أصبحت السياسة الخارجية متعددة الأبعاد والمظاهر ومرتبطة في غالب الأحيان بكافة مجالات حياة المجتمع.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرض للأهداف الوظيفية للأمن الوطني وذلك من خلال توضيح العلاقة الترابطية بين كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وعلاقتهما بالأمن القومي، وذلك في سياق الإستراتيجية العليا للدولة في حالة السلم والحرب، ولا يمكن الحديث عن كل هذا تجريديا دون الأخذ بعين الاعتبار الإطار الجغرافي الذي توجد فيه الدولة، وهو الأمر الذي يدفعنا للحديث عن النظريات الجيوبولتيكية باعتبارها القاعدة الصلبة التي تبني من خلالها الدولة الوطنية قوتها العسكرية التي تحفظ بقاءها.

المطلب الأول: الأهداف الوظيفية للأمن الوطني

في هذا السياق يقدم بعض الباحثين نظرة جزئية للعلاقة الارتباطية بين السياسة الخارجية وموضوع الأمن فنجد مثلا "اسماعيل صبري مقلد" يرى أن "الأمن القومي للدولة هدفاً من أهداف السياسة الخارجية"،[1] هنا يعتقد أصحاب هذا الرأي أن الأمن القومي ما هو إلا مجرد فرع تابع للسياسة الخارجية، وهو ما يوحي لنا بأن الأمن القومي مرتبط فقط بالتهديدات الخارجية.

وهناك من يعتقد أن الأمن القومي مرتبط أساساً "بالسياسة العليا" للدولة، أي ينظرون إلى هذه العلاقة الارتباطية نظرة كلية وليست جزئية، فالأمن القومي حسب هذا الرأي مرتبط بالبيئتين الداخلية والخارجية (رغم اختلاف الخصوصية بين البيئتين) وهو الأمن الذي يضمن شروط استمرارية ووجود هذه الوحدة السياسية، أي أن الأمن مرتبط أساساً بأهداف وظيفية عملية، وهو الهدف الذي تمليه وتقتضيه متطلبات السياسة العليا.

---

[1]: اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات.** الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985، ص89

وكدعامة لهذا التوجه يرى "ممدوح شوقي" أن وضع الدولة الأهداف/الوظائف الخاصة بأمنها القومي في إطار مخطط إستراتيجي شامل يضمن تكاملها وتناسق السياسات التنفيذية المتخصصة المسؤولة عن انجازها، ليأخذ هذا الإطار بالنسبة للدولة صورة "السياسة العليا" التي تتفرع منها تطبيقياً سياستان تنفيذيتان هما: السياسة الداخلية والسياسة الخارجية،[1] بفعل ارتباط هذه الأهداف/الوظائف وتكاملها وتفاعلها من حيث هي عناصر في بناء كلي موحد وبحكم أبعادها الداخلية والخارجية التي تعكس طبيعة الدولة ككيان له استقلاليته وبيئته الداخلية مثلما أنَّ له بيئاته الخارجية والإقليمية والدولية التي ينتمي إليها ويتفاعل معها يؤثر فيها ويتأثر بها.

وفي محاولة للتعمق أكثر في موضوع العلاقة الترابطية بين الأمن القومي والسياسة الخارجية نحاول أن نتعرف على موضوع هذه الأخيرة، كون الحديث عن موضوع السياسة الخارجية يجعل منها أكثر وضوحاً في سلم السياسة العليا للدولة، عموما يمكن الحديث عن صنفين أو توجهين في تعريف السياسية الخارجية:

1. الصنف الأول يركز على موضوع التصرف أو النشاط، أي أن كل ما تمارسه الدولة خارج حدودها يدخل في السياسة الخارجية، وهو ما يدعونا للتساؤل هناك تصرفات تمارسها الدولة خارج نطاقها مع أطراف لا تتمتع بالسيادة، بل هناك تصرفات تدخل في اطار السياسة الداخلية، لذلك نجد أن هذا الصنف له رؤية قانونية لمفهوم السياسة الخارجية كونه يربط التصرفات والنشاطات التي تقوم بها الدولة مع الأطراف التي تتمتع بالشخصية القانونية فهي برنامج يقوم به الرسميون.
2. الصنف الثاني يتطرق لموضوع السياسة الخارجية بعيداً عن أي قيد أو شرط موضوعي، فهم ينظرون للسياسة الخارجية على أساس النشاط المتمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل بين الفواعل.

من خلال هاذين التصنيفين نلاحظ أن هناك اختلاف عميق في ضبط مفهوم السياسة الخارجية، وهذا أساساً راجع إلى طبيعة الظاهرة المتحولة الذي يجعل موضوع ضبطها أمراًعسيراً وربما مستحيلاً، وذلك نتيجة ارتباطها بالاعتبارات الفكرية والمذهبية المختلفة أساساً، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى محدودية الفرضيات والنظريات التي تراكمت في هذا الميدان، فالسياسة الخارجية تمارس كغيرها من العلوم الإنسانية في اطار من الضبابية وعدم الوضوح.

[1]: ممدوح شوقي، "الأمن القومي والعلاقات الدولية". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 127، القاهرة: جانفي 1997، ص35

ولفهم السياق الوظيفي للسياسة الخارجية يمكن وضعه في مختبر النظرية حتى يتسنى تشريحه علمياً بناءاً على أطر منهجية مضبوطة، كون نظرية السياسة الخارجية تفسر ذلك الاختلاف بين السياسات الخارجية للدول، بل حتى اختلاف السياسة الخارجية لدولة واحدة من فترة تاريخية لأخرى من حيث الأولوية والمبدأ أو الهدف.(*)

لقد حاول الباحثون والمنظرون في حقل السياسة الخارجية دوماً الإجابة على سؤال أساسي: لماذا تتخذ الدول سلوكاً معيناً؟ أي ما هو الدافع أو المحفز الذي يحرك سلوك الدول؟ وقد كانت النظريات والنماذج التحليلية التي أثْرت هذا الحقل بمثابة استجابة متنوعة لهذا السؤال.

هناك اعتقاد مؤداه أن الطرق التقليدية لتقييم السياسة الخارجية كما لو أنها موجهة فقط لإنجاز هدف واحد أو موجهة لإنتاج "سلعة واحد"وهو الحفاظ على أمن الدولة،(**)ولكن هناك عدد لا نهائي تقريباً من المصالح التي يمكن للدولة أن تتبعها من خلال سياساتها الخارجية، وبالتالي من يفترض أن الدولة لديها هدف واحد وحسب يعد افتراضاً غير منتج، لأنه يحول دون رؤية التوازنات التي يواجهها صانعو القرار، وحتى الافتراض أن الدولة لديها أهداف عديدة هو افتراض غير منتج أيضا لأنه يعوق القدرة على التعميم.

وإذا حاولنا أن نستكشف كيف يتأتى لهذا الأمر أن يؤثر على فهمنا لدور السياسات الداخلية في صنع السياسة الخارجية، فعلى الفور ندرك أن فهم الكيفية التي تؤثر بها السياسات الداخلية على السياسة الخارجية يقتضي أن يكون لدينا قاعدة ننطلق منها، أي نموذج نمط مثالي لما ينبغي أن تكون عليه السياسة الخارجية بدون ذلك الشد والجذب الناجمين عن الفاعلين المحليين.

(*): هناك من يعتقد أن هناك اختلاف جوهري بين نظريات السياسة الدولية ونظرية السياسة الخارجية، ومن بين هاؤلاء نجد كينث والتز Kenneth Waltz يقر بهذا الاختلاف، فحسبه "كل منها تخبرنا عن بعض الأمور ولكنها لا تخبرنا عن نفس الأمور"، غير أن بعض المنظرين يرى عكس ذلك رغم اعترافهم بالاختلاف على مستوى المتغير التابع أي نوع الحقائق التي يتعامل معها المحلل، فالسياسة الخارجية حسبهم ليست نشاطاً مستقلاً عن العلاقات الدولية وما العلاقات الدولية إلا مجرد مجموعة السياسات الخارجية، وإذا لم يكن هناك سياسة خارجية لن يكون هناك علاقات دولية، فحسب فريد زكريا أدبيات العلاقات الدولية مفعمة بنظريات ضمنية للسياسة الخارجية. **أنظر:** فريد زكريا، **من الثورة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي.** (تر: رضا خليفة)، القاهرة: شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990، ص24

(**): هو تعبير تمت استعارته من علم الاقتصاد، وقد تم توظيفه فيما يعرف بنظرية السلعتين التي تفترض أن الدول تسعى وراء شيئين في سلوكها الدولي وسياساتها الخارجية المركبة وهما: تغيير وضع ما Change، أو الحفاظ على وضع ما Maintenance، ومن خلاله توزع موارد السياسة الخارجية بأقصى كفاءة ممكنة لتعظيم منفعتها، وهو التحليل الذي تم اعتماده في هذا الطرح، أي أنه لا يمكن حصر السياسة الخارجية في هدف منتج واحد هو الأمن ولا يمكن جعل الأهداف مطلقة أين لا يمكن لنا تعميم نتائج التحليل المتوصل إليها، وللتوسع أكثر في الموضوع **أنظر:** جلين بالمر، كليفتون مورجان، **نظرية السياسة الخارجية.** (تر: عبد السلام علي نوير)، الرياض: جامعة الملك سعود، 2010، ص10

من هنا يمكن فهم لماذا غالبية نظريات السياسة الخارجية تعزو سلوك الدولة الخارجي إلى السياسة الداخلية أو الثقافة القومية، ولكن النظرية الجيدة حسب "فريد زكريا" "هي التي تبدأ أولاً بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية"،[1]أي أن أهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية، وهو ما يدفعنا للقول والتأكيد عليه- كما ما سبق الاشارة إليه- أن الأمن القومي لأي دولة مرتبط أساساً بسياستها العليا، أي بالمستويين الداخلي والخارجي.

ولتوضيح هذه العلاقة الارتباطية بين الأمن القومي والسياسة العليا والسياستين المتفرعتين عنها (السياسة الداخلية والخارجية) يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

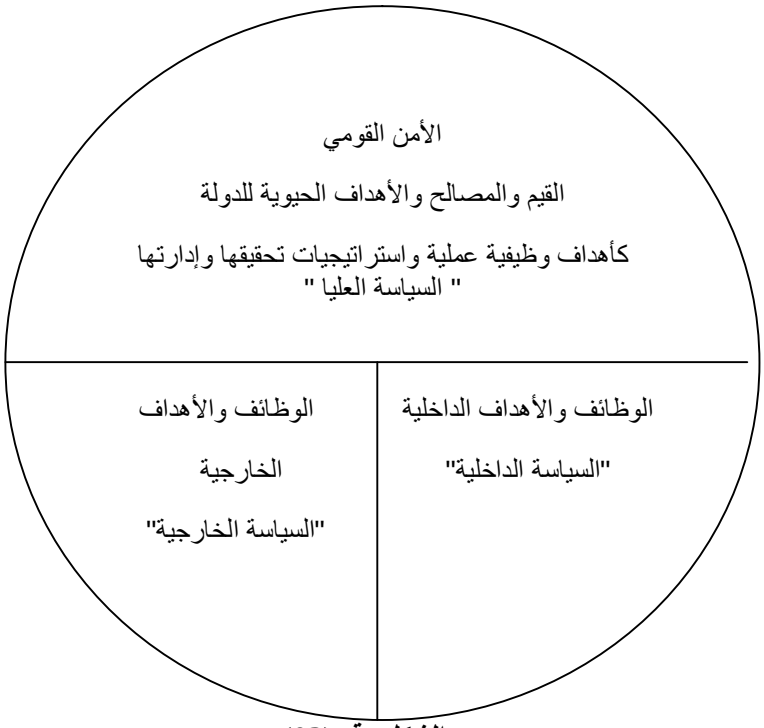

الشكل رقم (03)
العلاقة الإرتباطية بين الأمن القومي والسياسة العليا والسياستين الداخلية والخارجية
المصدر: علي عباس مراد، مرجع سابق. ص75

ما يمكن قراءته في هذا الشكل هو أنَّ هذا الكل المتكامل يتميز بالعلاقة التأثيرية بين أطرافه، فمفهوم الدولة للأمن القومي يحدد طبيعة السياسة العليا، التي بدورها تحدد طبيعة السياستين الداخلية والخارجية، ومن ثم فإنَّ

[1]: فريد زكريا، **مرجع سابق**. ص24

اتساع مفهوم الأمن القومي وتزايد متطلباته وشروطه سيقتضي توسعاً وتزايدًا في متطلبات السياسة العليا وشروطها يستتبعان بدورهما اتساع أهداف السياستين الداخلية والخارجية.

وفي المقابل فإن طبيعة السياستين الداخلية والخارجية في أية دولة وقدراتهما والمستوى الكمي والنوعي لإنجازاتهما أمور تؤثر بدورها طردياً في مفهوم الأمن القومي ومبادئه وأهدافه، وبذلك تكون معادلة العلاقة بين مفهوم الأمن القومي وطبيعة السياستين الداخلية والخارجية معادلة تأثيرية طردية متبادلة وبنسب متساوية.

استرشادًا بما سبق والمعادلة المستمدة منه بشأن العلاقة بين الأمن القومي والسياسة العليا وفرعيها (الداخلية والخارجية)، فإنَّ الأهداف الوظيفية للأمن القومي في أية دولة هي:[1]

- حماية أركان الدولة والدفاع عن استمراريتها واستقرارها وضمان قيمها ومصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها.
- امتلاك القدرات والوسائل والأساليب اللازمة لذلك وزيادتها وتطويرها والإرادة الفاعلة القادرة على استخدامها استخداما أمثل.
- إدراك موضوعي وتقدير واقعي لـ:
  - ✓ الأهداف/الوظائف الواجبة الإنجاز وسلم أولوياتها
  - ✓ القدرات اللازمة لإنجاز الأهداف/الوظائف
  - ✓ الوسائل اللازمة لإنجاز الأهداف والمناسبة للقدرات
  - ✓ المعالجة المناسبة للمشكلات في ضوء الفرص المتاحة والقيود المفروضة
  - ✓ الاحتمالات المتوقعة بشأن الأهداف والقدرات والوسائل والأساليب والمعالجات وردود الأفعال عليها وفقا لمبادئ العمل الإستراتيجي (أسوأ الاحتمالات، وأعلى ربح، وأقل كلفة).

من خلال سعي الدولة إلى تحقيق مطالبها الأمنية وذلك بوضعها في صورة الأهداف/الوظائف الأمن القومي والتي تتولى السياسة العليا تنفيذها بواسطة السياستين الداخلية والخارجية، وباستخدام كل منهما للقدرات والوسائل والأساليب المتاحة، فالدولة لا تطبق مفهومها للأمن القومي في فراغ بل في مواجهة الدول الأخرى ومفاهيمها الأمنية أولاً، وفي مواجهة وحدات النظام الدولي الأخرى ومبادئها وأهدافها وسياستها ثانيا، فالدولة

[1]: نيتاسي، كرا وفورد، "دراسات الأمن: ماضيها وحاضرها ومستقبلها". **مجلة الفكر الإستراتيجي العربي**، العدد 42، القاهرة: أكتوبر 1992، ص ص 112-113

تواجه مشكلات شتى على المستويين الداخلي والخارجي هو ما يفرض عليها ضرورة التصدي لهذه المشكلات بما تنطوي عليه من تهديدات جزئية أو كلية، فهذا يعد ضرورة ملحة لتحقيق أمنها القومي وضمانه.

المطلب الثاني: الأمن الوطني في السياقات الجيوبولتيكية والتأسيس النظري

تتفق الاستراتيجيات الدولية على اختلافها على أهمية ومحورية العامل الجغرافي-السياسي في تحقيق أهداف الدولة وطموحاتها وتثبيت مكانتها في سلم توزيع القوى الدولية واظهار الدور الأكثر تميزاً، بل والسعي إلى تحسين تلك المكانة وذلك الدور.

وتتأتى أهمية دراسة الجيوبولتيك كونه يشكل جزءاً مهماً وحيوياً من العلاقات الدولية والاستراتيجية، فلا يكتمل البحث فيهما ودراستهما من دون دراسة الناحية الجيوبولتيكية لهما، وذلك من خلال معرفة الآثار السياسية على الجوانب الجغرافية أو على المكان أو الاقليم، والتي توضح مكانة الدولة قوة أو ضعفاً وبما يخدم سياسات الدول واستراتيجياتها وما تحمله من أهداف تسعى إلى تحقيقها.

كما سبق الحديث عنه فإن جغرافية الدولة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي، ومن هنا جاء الاهتمام بهذا العامل في إستراتيجية الدولة الكبرى، ومن منظور البناء الكلي لأمن الدول تسعى هذه الأخيرة إلى توظيف قيمتها الجغرافية في تحقيق استراتيجياتها الأمنية في السياسة الدولية، ويتضح ذلك جلياً من خلال التطرق للنظرية الجيوبولتيكية للأمن القومي، وحتى يتسنى لنا تفكيك هذه المعادلة الأمنية نحاول أولاً فهم معنى الجيوبولتيك وعطفاً عليه الجغرافيا السياسية للتعرف على مكانتها في سلم الأهمية بالنسبة للدول.

بحكم الدور الكبير الذي يؤديه "عامل المكان" في حياة الدولة وتحديداً قوتها وفي مسار العلاقات الدولية بوجه عام جاء ميلاد الجغرافيا السياسية في أواخر القرن التاسع عشر،(*)ولكن كان لمولدها إرهاصات منذ القرون

(*): هنالك وجهة نظر ترى أن التطورات التكنولوجية في مختلف المجالات دفعت باتجاه ترجيح أو تغليب العديد من العوامل المؤثرة في السياسة الدولية والعلاقات الدولية على العامل الجغرافي/ المكاني أو العامل السياسي الجغرافي/ الجيوبولتيكي، وجعلت العامل الجغرافي يتراجع إلى مرتبة متأخرة بالشكل الذي ينحسر معه تأثيرالجيوبولتيك، إلا أن ذلك ليس بالضرورة أن يكون رأياً صائباً أو مثالياً، إذ أن العامل الجغرافي يبقى يحمل الأهمية ذاتها على مر الأزمنة والمتغيرات والتطورات ويحظى بالاهتمام الواضح والكبير، بل والأكثر من ذلك فإن كل العوامل الأخرى مهما كانت متطورة ومهما كانت تحمل في طياتها من التأثيرات الكبيرة على سياسات الدول وعلاقاتها الدولية فإنها لا تعمل من دون وجود العامل الجغرافي أو الأرض، فبذلك يمكن أن تكون تلك العوامل مسخرة لخدمة العامل الجغرافي.

القديمة والوسطى، فنجد المؤرخ اليوناني القديم "هيرودوت" يذكر أنَّ "سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها"، واعتبر أنَّ حياة المصريين رهينة مياه النيل فقال مقولته الشهيرة "مصر هبة النيل".[1]

ولم يتوانى مونتسكيو (Montesquie) في توضيح العلاقة بين الظروف المناخية والقدرة على التنظيم أو القدرة على العدوان أو بينها وبين التشريعات التي تخضع لها الجماعات البشرية، وشرح العالم الكبير عبد الرحمان ابن خلدون (1332م-1404م) في كتابه الشهير "المقدمة" التفاعل بين الجغرافيا والسياسة.[*]

وبالرغم من اختلاف تعريفات الجغرافيا السياسية كعلم بين المدارس الفكرية إلا أنَّ الجغرافيين على الرغم من ذلك اتفقوا على إطار عام لمفهوم الجغرافيا السياسية، يتلخص في أنَّ الجغرافيا السياسية على مقدار ما تسهم به العوامل الجغرافية ومعطياتها الطبيعية والبشرية في قيمة الدولة وفي اتجاهات وأسلوب السلوك السياسي لها، حيث تبين أنَّ عوامل الجغرافيا تلعب دوراً لا يمكن تجاهله في تشكيل الكيان السياسي للدولة.

وبالرجوع إلى ظهور فكرة أول دولة يتبين بأن هناك علاقة مباشرة بين النشاط السياسي والحربي للإنسان من جهة والعوامل الجغرافية المساعدة أو المناوئة له من جهة أخرى، وقد يبدو من الغريب أن لا يظهر ومنذ وقت مبكر علم منظم يهتم ويقيم ويستخدم الظواهر الجغرافية لأغراض سياسية، لذلك نجد أن "محمد ربيع الخيري" يرى "أن تأسيس الدولة وتكوين المستعمرات وبناء القوة الوطنية والإعداد للحرب والحفاظ على السلم يعتمد كله على العوامل الجغرافية كالمجال والموقع الأرض والمناخ والموارد".[2]

في هذا السياق أوضح "فريدريك راتزل" (Fredrish Ratzel) (1844-1904) العالم الألماني أب الجغرافيا السياسية والمؤسس الحقيقي لها في هذه المرحلة التاريخية المبكرة في كتابه "الجغرافيا السياسية" (Politishe Geographie) "أنَّ العوامل الجغرافية تتحكم في نمو الدولة وتكوينها، وأنَّ حدود الدول قابلة للنمو والزحزحة حتى تبلغ حدودها الطبيعية وتتعداها إنْ لم تجد مقاومة من الجيران".[3]

---

[1]: حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008، ص18

[*]: اسم الكتاب هو " **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أحوال من ذهب من أخبار العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**"، وفي هذا الكتاب سبق ابن خلدون الكثيرين في تبيان أهمية العامل الجغرافي للعاصمة –المركز- متوقفا عند دور العاصمة في السلم والحرب كما أورد تفاصيل عن الدولة ونشؤها وأعمارها وطبقة الحكم، وتطرق إلى قوة الدولة واتساعها في المستقبل ثم بين كيف أن تعدد القبائل وتشعبها وكثرتها ممكن أن يعيقان قيام الدولة.

[2]: نوار محمد ربيع الخيري، **مبادئ الجيوبولتيك**. بغداد: دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص20

[3]: يسري الجوهري، **الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية**. الإسكندرية (مصر): مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص09

وبذلك كان مفهوم "المجال الحيوي" (Lebensraum) من وضْع راتزل أيضا، وهو ما ذهب إليه العديد من المفكرين من أمثال "إسحاق بمان" (Isaac Bowman) في كتابه "العالم الجديد" (The New World) و"ديرونت وتيسلي" (Derwent Whittessley) في كتابه "الأرض والدولة" (The Earth and State).[1]

رغم هذه الأهمية إلا أنَّ البعض ذهب إلى التقليل من قيمة الجغرافيا السياسية كعلم من أمثال "كارل ساور" في عبارته المشهورة أنّ "الجغرافيا السياسية هي الطفل الغير شرعي لمجموعة العلوم الجغرافية"،[2] ومهما تحمله هذه العبارة من تقليل لمكانة هذا الفرع من فروع الجغرافيا إلاَّ أنَّ الجغرافيا السياسية قدمت للجغرافيا بلا شك الكثير من الأفكار والمفكرين.

ويعد أشهر تعريف للجغرافيا السياسية ذلك الذي قدمه "هارسهورن" (R. Hartshorne)، حيث عرفها بأنها "العلم الذي يهتم بدراسة التشابه والاختلاف بين الشخصية السياسية للدولة والإقليم السياسي وبين نظيراتها من الدول والأقاليم السياسية الأخرى في العالم، ولكي نفسر الاختلافات الإقليمية في صورة الملامح السياسية لا بد من دراسة علاقاتها المترابطة مع جميع الاختلافات الإقليمية الأخرى المتصلة بها، سواء كانت ذات أصل طبيعي أم حيوي أم ثقافي".[3]

ويعرف "كريسي" (Cressey) الجغرافيا السياسية بأنها "تطبيق المبادئ الجغرافية على المشكلات السياسية الداخلية للدولة، فهي بذلك تبحث في الحقائق المتعلقة بالموقع والحدود والمساحة والتماسك، أو التجانس الداخلي من حيث علاقاتها برخاء الأمم وتقدمها".[4]

وقد أدخل العالم السويدي "رودلف كيلين" (Rudalf Kiellen) (1864-1922) بعض التعديلات على الفكرة التي تقول "أنَّ الدولة كائن حي"، حيث يرى "كيلين" "أنَّ الدولة ليست كائن حي وحسب، بل هي أيضاً كائناً ذا شعور مزدوج بقدرات فكرية وأخلاقية عظيمة، وتمثل الأرض الذي يعيش عليها هذا الكائن بالجسد وتكون العاصمة القلب والرئتين وتمثل الطرق والأنهار الأوردة والشرايين ومناطق التعدين والإنتاج الزراعي هي بمثابة الأطراف".[5]

---

[1]: **نفس المرجع**. ص10

[2]: محمد حجازي محمد، **دراسات في أسس ومفاهيم الجغرافيا السياسية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1973، ص18

[3]: فتحي أبو عيانة، **الجغرافيا السياسية**. الإسكندرية (مصر): دار المعرفة الجامعية، 1995، ص08

[4]: حسام الدين جاد الرب، **مرجع سابق**. ص28

[5]: أمين محمود عبد الله، **دراسات في الجغرافيا السياسية المعاصرة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2003، ص 03

وبالرغم أنه حاول تقديم تعريف موسع على ما قدمه "راتزل"، إلاَّ أنه يتفق معه بأنَّ الهدف النهائي الذي تسعى الدولة لتحقيقه هو أن تكون دولة قوية يهابها الجميع، ويعد "رودلف كيلين" (Rudalf Kiellen) أول من استخدم مصطلح "الجيوبولتيك" (Geopolitik) والتي عرفها "بأنها البيئة الطبيعية للدولة وأنَّ أهم ما تعنى به الدولة هو القوة كما أن حياة الدولة تعتمد على التربية والثقافة والاقتصاد والحكم وقوة السلطان"،[1]إنَّ الجغرافيا تعني أن تسخر لخدمة الدولة وذلك هو الغرض الأسمى للدراسة، وبذلك تتحول الجغرافيا إلى جيوبولتيك.

وقد ساهمت أفكار الجيوبولتيكي الألماني "هاوسهوفر" (K. Haushofer) (1869-1946) في مزيد من دراسة عوامل قوة الدولة وارتباط ذلك بالموقع الجغرافي، وبذلك طوَّع الجغرافيون الألمان علم الجيوبولتيكا لخدمة الحزب النازي الألماني تحت زعامة هتلر والتخطيط الإستراتيجي للحرب التوسعية.

"الجيوبولتيك" هو مصطلح مكون في الأصل من كلمتين إغريقيتين هما (Geo) وتعني "الأرض"، و(Politique) وتعني "السياسة"،[2]وإذا كانت الجغرافيا السياسية علماً وصفي تحليلي يعالج العلاقات المكانية المتصلة بالوحدة السياسية، فإن الجيوبولتيكا يعالج هذا الموضوع ولكن في إطار المصالح القومية العليا، وفي إطار السياسة الدولية.

من هذا المنطلق يعرف "جون كيفير" (John E. Kieffer) الجيوبولتيكا في كتابه "الحقائق والقوى العالمية" (Facts and World Power) بأنها "تتكون من عدة أشياء ولكنها في الأساس عبارة عن نهاية السلوك الأولي الذي يعتبر فيه الدولة الأم الحقيقة الأساسية، لذا فهي تكون قاعدة تقوم عليها السياسة الخارجية أو قد تكون السياسة الخارجية بذاتها"،[3]إنَّ هذه النظرة ما هي إلا نمو طبيعي نابع من حضارة صناعية على مستوى عالي، وعليه يمكن القول أنَّ الجيوبولتيكا ما هي إلا السياسة الخارجية للدولة من وجهة النظر الوطنية.

فإذا كانت الجيوبولتيكا كما ذكر "كيلين" تتناول حيوية الدولة وحركيتها في مجالها الإقليمي وفي المجتمع الدولي في ضوء الحقائق الجغرافية، فإنَّ الجغرافيا السياسية تدرس الحقائق الجغرافية التي تسهم في تكوين سياسة الدولة وشخصيتها، بتعبير أخر أنَّ الجغرافيا السياسية تهتم بتحليل بيئة الدولة تحليلاً موضوعياً، أما الجيوبولتيكا فتقوم على دراسة الدولة من ناحية مطالبها وأهدافها على مستوى السياسة الدولية، لذلك فإنَّ دارسي الجغرافيا

---

(1): Gérard Dussay, **Quelle Géopolitique au XXI^e siècle?.** Paris: Les Edition complexe, 2001, p92

(2): نصري ذياب خاطر، **الجغرافيا السياسية الجيوبولتيكا**. عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2010، ص15

(3): محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية الجيوبولتيكا**. بيروت: دار النهضة العربية، 1974، ص89

السياسية هم "معتدلون" في دراسة التأثيرات الجغرافية، أمَّا دارسو الجيوبولتيكا فهم "متطرفون" ويرون أنَّ التأثيرات الجغرافية هي الأساس في قوة الدولة وعلاقاتها الخارجية في مجريات السياسة الدولية.

فالجغرافيا والمجال الزماني يلعبان في الجيوبولتيكا دور كبير، فالأهمية التي اكتسبها علم الجيوبولتيك تكمن في علاقته بالقوى الكبرى المتحكمة في مسار العلاقات الدولية، أو تلك التي تطمح للسيطرة أو الهيمنة على المجالات الحيوية في الكرة الأرضية لبسط النفوذ والقوة من أجل تمدد وتوسع القوى الكبرى لكسب المزيد من عناصر الاستقرار والاستمرار في بناء الإمبراطوريات.

وتكمن الصعوبة التي طغت على علم الجيوبولتيكا في تعلقها برسم تصورات مستقبلية على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والشكل السائد في الإستراتيجية العسكرية، ولهذا يتردد دائماً مصطلح القول " البرية، البحرية، الجوية"، وبما أنَّ الجيوبولتيكا في أساسها خطة للمستقبل السياسي لإقليم أو قارة أو العالم كله فإنها أقل موضوعية من الجغرافيا السياسية، لكنها ضرورة متلازمة مع الفكر السياسي للسيطرة على العالم.

بإعتبار الجيوبولتيكا منظومة معرفية قائمة بذاتها واقتصارها على القوى الفاعلة في العلاقات الدولية واعتبارها علم في خدمة السلطة ومن أجل السلطة، سوف نجد هذا كله في التطور التاريخي لهذا العلم في المدارس الغربية الكبرى التي وضعت المشهد الدولي، فكل الطروحات التي قدمت في هذه المدارس تهدف إلى تحقيق الأمن القومي للدولة في ظل نظام عالمي هيمنت عليه الصراعات.

أولا: المدرسة الألمانية للجيوبولتيك

ترتكز هذه المدرسة على كتابات "فريدريك راتزل" الذي يعد مؤسس مدرسة برلين للجيوبولتيك حيث قدَّم "راتزل" نظريته الأولى والتي ظهرت متأثرة بجملة الظروف السياسية ومشبعة بما انطوت عليه الدولة الألمانية ذاتها من ثوابت وحيوية واندفاع،[1] بقدر ما عكست النظرية فلسفة القوة والتفوق الجرماني بقدر ما طوَّعت من الفروض التطورية لمصلحتها وأبرزت فكرة الدولة "كائن حي" باعتبارها الأساس لما عرف "الجيوبولتيكا العضوية"،[2] وهي التي تبرز حسب "رتزل" الصراع والتوسع وفق مقولة "البقاء للأقوى"،[*] والفكرة الأساسية التي ينطلق منها "راتزل"

---

[1]: محمد رياض، **مرجع سابق**. ص 93

[2]: عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**. ص 87

[*]: في هذا الطرح يعكس "راتزل" مدى تأثره بفلسفة داروين ((نظرية النشوء والارتقاء والبقاء للأصلح)).

في صياغة فروضه مفادها: أنَّ ثمة مقاربة عضوية بين دراسة الدولة كوحدة سياسية ودراستها باعتبارها كائناً حياً، بين هاذين النموذجين تشكل مسألة "النمو" القاسم المشترك بينهما.[1]

فالدولة كائن حي وطالما أنَّ الكائن الحي ينمو ويكبر فإن الدولة هي كذلك تنمو وتتوسع،[2]بعبارة أخرى طالما أنَّ النمو ظاهرة طبيعية بالنسبة للكائن الحي فلا يجوز -والحالة هذه- اعتراض عملية نمو الدولة، إلاَّ أنَّ عملية النمو هذه لا تكتمل شروطها إلا بتأمين قدر مقبول من القوة فهي المحفز لعملية النمو.

إنَّ هذه الفروض التي صاغها "رتزل" تعتمد فلسفة القوة أساساً لها ومرتكزاً لبناءها كما سبق الإشارة إليه وبالتالي تكون القوة العامل المحرك بل الأساس الوحيد لحركة الدولة، وحسب منطق الصراع "البقاء للأقوى" فالتوسع لا ينتهي إلاَّ بسيادة دولة واحدة قوية تمتلك زمام السيطرة العالمية.

إلى جانب "راتزل" (f. Ratzel) في الفكر الجيوبولتيكي الألماني هناك "كارل هاوسهوفر" (karl Haushofer) (1869-1946)، ولد في ميونيخ ودرس في أكاديمية الحرب حتى سنة 1909 أوفدته هيئة الأركان إلى اليابان كمراقب عسكري في سنة 1908 عندما كان ضابطاً في الجيش، فدرس النظم اليابانية وصار خبيراً في شؤون الشرق الأقصى والمحيط الهادي، من بين مؤلفاته (Geopolitika)، أسَّس معهد ميونيخ للجيوبولتيكا سنة 1924.[3]وتحتل فكرة المجال الحيوي (Lebensraum) حيِّزا واسعاً في دراسات " كارل هاوسهوفر" إلى الحد الذي اعتبر فيه المجال الحيوي بمثابة العامل الذي يتحكم في تاريخ البشرية.[4]

ويركز "هاوسهوفر" على فكرة بسيطة مفادها أنه إذا كانت الدول الضعيفة تعمل على الحفاظ على حدودها وتدافع بكل ما أوتيت من قوة لبقائها الإقليمي، فإنَّ الدول القوية تسعى بالمقابل إلى تنمية قدراتها الجغرافية لضمان نموها الطبيعي في مجالها الحيوي، تدفعها دينامكيتها الحيوية لذلك،[5]فالحدود بالسبة إليه غير مقدسة وإنما هي رهان معركة من أجل الوجود.

---

[1]: Silva Costach, "German School of Geopolitics, Evolution, Idias, Prospects". **Revist Rômânâ de Géographie Politica**.Year XIII, 2 Novembre 2011, p266

[2]: نصر ذياب خاطر، **مرجع سابق**. ص 51

[3]: فهد عبد الرحمان آل ثاني، **دراسات في الجغرافيا السياسية الجيوبولتيكا**. عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص27

[4]: Silva Costachie, Op. Cit. p269

[5]: Gérard Dussay, **Les Théories Géopolitique Traité de Relations Internationales**. Bordeous: Université Montesquieu,2003, p 178

وأشار "هاوسهوفر" في عقيدته الجيوبولتيكية إلى العمل على إقامة حلف قاري يضم برلين – طوكيو – موسكو للرد على الحلف القائم في غرب أوروبا إلى الأطلسي، والذي يضم الولايات المتحدة – بريطانيا – فرنسا، ووظف في هذا الصدد مفهوم الثنائية الجيوبولتيكية " القوة البرية في مواجهة القوة البحرية،.[1]حيث علق أهمية إستراتيجية على الحلف القاري مستشهدا بمقولة الأمريكي "هومبرلي" "ستدق الساعة الأخيرة للسياسة الأنجلو-ساكسونية عندما يتحد الألمان والروس واليابانيون".[2]

وينصرف "هاوسهوفر" إلى تحليل الأوضاع الجيواستراتيجية للعالم وينتهي إلى أنَّ العالم لا يمكنه أنْ يستوعب أكثر من ثلاث قوى رئيسية وفقاً لأساسها الجغرافي ومقومات بنائها الاقتصادية والعسكرية، ويحدد هذه القوى كما يلي:.[3]

- ❖ الدولة الألمانية فوق أوربا وأفريقيا
- ❖ الدولة اليابانية فوق آسيا وأستراليا
- ❖ الدولة الأمريكية فوق الأمريكيتين

وقد كانت الحرب العالمية الثانية فرصة لتطبيق أفكار "هاوسهوفر" بعد اقتناع "هتلر" بأفكاره، فبدأ تطبيقها عملياً سنة 1934 فعمد إلى تدعيم القوة الاقتصادية لألمانيا، ثم توجه إلى ضم الوحدات السياسية المباشرة (بولندا، تشيكوسلوفاكيا، النمسا)، باعتبارها أقرب دوائر المجال الحيوي، متخذاً من انتشار الجنس الألماني والثقافة الجرمانية ستاراً "لشرعنة" ضمها، مع بداية الحرب سيطرت قواته على أجزاء من أوربا في وقت واحد قريباً بدأ الالتفاف نحو أفريقيا، وهو المسار الذي رسمه "هاوسهوفر" لنمو الدولة الألمانية.

ثانيا: المدرسة الإنجليزية للجيوبولتيك

تقوم دعائم هذه المدرسة على ما قدمه "هالفورد جون ماكندر" (Halford John Macknder) حول تأثير القوة البحرية من خلال الهيمنة على البحار والمحيطات، وتعرف بنظرية الإمبراطورية البحرية.[4]

---

[1]: Silva Costachie, Op. Cit. p269

[2]: Ibid, p 269

[3]: نصر ذياب خاطر، **مرجع سابق**. ص 53

[4]: عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010، ص312

وتتميز طريقة "ج. ماكندر" في التحليل الجيوبولتيكي –الذي هو في الأصل تحليل جيواستراتيجي- باهتمامه بالإقليم في تحليل عناصره ونظرته للمشاكل الجغرافية على نطاق عالمي،[1]الأمر الذي جعل من النتائج التي توصل إليها ذات خاصية إستراتيجية، وهو ما يمكن القول فيه أن "ماكندر" بدأ "جيوبولتيكي وانتهى جيواستراتيجي".

سلط "ماكندر" الضوء عن المنظور السياسي للتوزيع الجغرافي لكتل اليابسة والماء وكانت نظرته إلى التاريخ تتمثل في اعتباره صراعاً بين قوى البر والبحر،[2]وقد ظهر أول تفسير لهذا الصراع في محاضرة له بعنوان "الارتكاز الجغرافي للتاريخ" (Geographicol Pivot of History) عام 1904.

تضمنت صياغة النظرية لفكرة "قلب الأرض" (Heartland) و"الجزيرة العالمية"(World Island) فحسب "ماكندر" قارات العالم القديم (أوروبا، أفريقيا، آسيا) تشكل كتلة أرضية ضخمة ومتصلة اتصالاً برياً هذه الكتلة أطلق عليها اسم "جزيرة العالم".[3]

من بين الفروض التي قدمها "ماكندر" في نظريته تقسيمه للعالم الذي يجمع ما بين اليابسة والماء، هذا التقسيم الثلاثي يضم المناطق التالية:[4]

- ❖ منطقة القلب (أو قلب الأرض/ Heartland)
- ❖ منطقة الهلال الداخلي
- ❖ منطقة الهلال الخارجي

وتضمن هذا التقسيم الثلاثي تحديد الخصائص الجيواستراتيجية لكل منها في تتابعها الحلقي تبعاً لتوزيعها الجغرافي.

لاحظ "ماكندر" أنَّ "الجزيرة العالمية" تكون ثلثي مساحة اليابسة كلية وأنَّ الكتل اليابسة الأخرى تكون الثلث الباقي وتحيط "بالجزيرة العالمية" ممثلة في أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا، كما لاحظ أنَّ جميع اليابس يحتل ربع مساحة العالم بينما تحتل ثلاثة أرباعها البحار والمحيطات التي تكون بدورها كتلة مائية متصلة أطلق عليها اسم

---

[1]: محمد رياض، **مرجع سابق**. ص105

[2]: Gérard Dussay, **Les Théories Géopolitique Traité de Relations Internationales**. Op. Cit. p191

[3]: Ibid. p191

[4]: عباس غالي الحديثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004، ص45

"المحيط العالمي" (World Ocean)، وأطلق على المنطقة الوسطى"منطقة الارتكاز" (Pivot Area)، ثم عدَّل هذا المصطلح إلى "قلب الأرض" (Heartland)، الذي يمثل مفتاح "الجزيرة العالمية".[1]

من هذا التقسيم وضع "ماكندر" نظريته الشهيرة القائمة على ثلاث فروض:[2]

- من يحكم منطقة شرق أوربا يسيطر على قلب الأرض
- من يحكم منطقة قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية.
- من يحكم منطقة جزيرة العالم يسيطر على العالم كله.

انطلاقاً من هذه المفاهيم قدَّم "ماكندر" تحليله لمسار التاريخ على أنه ينطلق من المركز الجغرافي باتجاه الأطراف انطلاقاً من مقولته المشهورة السابقة "من يسيطر على أوربا الشرقية "منطقة القلب" يسيطر على "الجزيرة العالمية" ومن يسيطر على "الجزيرة العالمية" يسيطر على العالم كله"، بهذا التحليل يعزز "ماكندر" الجيوبولتيكا الأنجلو-ساكسونية ويحذر صناع القرار في العالم الأنجلو-ساكسوني بضرورة تفكيك الاتحاد السوفيتي الذي قد يشكل المحور الجغرافي للتاريخ بين روسيا وألمانيا.

ثالثا: المدرسة الأمريكية للجيوبولتيك

ترجع جذور هذه المدرسة إلى أفكار "ألفريد ماهان"و "نيكولاس جون سبيكمان"و "صامويل هنتغتون".

يعتبر الأدميرال الأمريكي "ألفريد ماهان" (Alfred Thoyer Mahan) (1840-1914) من أبرز المنظرين الذين درسوا أهمية الموقع الجغرافي البحري للدولة وأثره على الأمن القومي، وكان نموذجه في بناء اطاره النظري حول القوة البحرية ينطلق من "بريطانيا"، والسؤال الذي يطرحه "ماهان" يدور حول الأسباب التي جعلت من بريطانيا قوة عظمى في الوقت الذي كانت تعيش عزلة بحرية؟.[3]

حسب استنتاج "ماهان" فإن بريطانيا اعتمدت إستراتيجية بحرية قوامها مبدأ "تركيز القوة" (Constration of Power)،[4]أي حشد أكبر قدر ممكن من السفن والأساطيل الحربية تؤمن لها فرصاً وافرة

---

[1] : عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**. ص89

[2]: عباس غالي الحديثي، **مرجع سابق**. ص 46

[3]: كاظم هاشم نعمة، **الوجيز في الإستراتيجية**. طرابلس (ليبيا): أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 2000، ص38

[4]: عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**. ص 75

من النجاح في أية منازلة بحرية مع العدو، ومثل هذا التقدير الإستراتيجي يوكل للأساطيل البحرية أنْ تنجز وظيفة عسكرية نظامية بعيدة عن حرب العصابات أو عمليات الغزو التجارية، كما أنَّ هذه الوظيفة العسكرية التي تضطلع بها الأساطيل البحرية لا تقتصر على تأمين أوضاع دفاعية فحسب، وإنما تحوِّل نمط المجابهة من أوضاع دفاعية إلى التعرض للهجوم.

من خلال طروحاته التي ربطت بين ثنائية القوة/ البحر طالب "ماهان" من الولايات المتحدة ضرورة إقامة تحالف مع بريطانيا العظمى من أجل محاصرة ألمانيا من جهة وصد الطموحات الآسيوية من جهة ثانية.

ولم يتوقف "ماهان" عند هذا الحد بل أكد أنه إلى جانب القوة البحرية يجب أن يكون للدولة قوات برية لتدعيم القوات البحرية، ولا تكون هذه القوات البرية داخل الدولة فحسب، بل وفي قواعد خارج حدودها حتى يمكنها أن تدفع الخطر قبل أن يصل إلى سواحلها.[1]

وهذا ما سعت الولايات المتحدة الأمريكية اليوم لتطبيقه، فهي تحوز على قواعد عسكرية تحوي قوات من النخبة (المارينز) في العديد من المناطق من العالم إلى جانب نشر أساطيلها في أغلب البحار، من البحر الأصفر شرقا إلى المتوسط جنوبا، ويمكن فهم طروحات "ماهان" من خلال الخريطة التالية:

الخريطة رقم 01

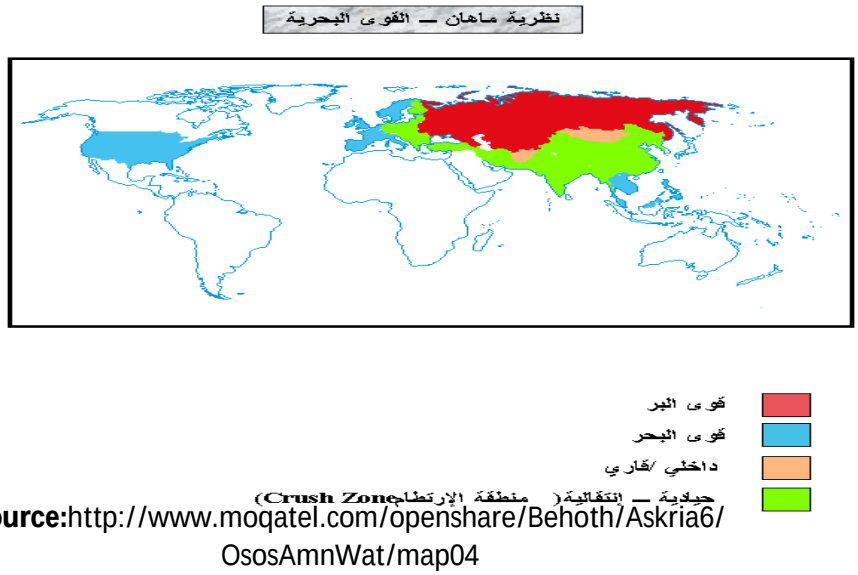

source:http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/map04

[1]: نصري ذياب خاطر، **مرجع سابق**. ص 59

إلى جانب "ماهان" عرفت الجيوبولتيكا الأمريكية اسم أخر هو "نيكولاس جون سبيكمان" (Nicholas John Spykman)، من أشهر مؤلفاته كتاب "جغرافيا السلام" (The Geography of Peace) والذي نشر بعد وفاته عام 1944.[1]

الفكرة الأساسية التي جاء بها "سبيكمان" في بناء افتراضاته تدور حول مسألة أمن الدولة وأمن المجتمع الدولي، ويؤكد أن أمن الدولة وسلامتها يرتبط إلى حد بعيد بالعوامل الجغرافية، وأن العامل الجغرافي يسهم في صياغة السلوك السياسي الخارجي للدولة، وبالتالي لا يمكن فهم السياسة الخارجية لأية دولة إلا من خلال دراسة موقعها الجغرافي.

إلا أنَّ مركز الدول وفي إطار السياسة الدولية –لا يتوقف- من الناحية الجيوبولتيكية على موقعها الجغرافي الثابت، وإنما يعتمد أيضا على –وإلى حد بعيد- علاقة هذا الموقع بمراكز القوى المؤثرة في السياسة الدولية،[2]وما دامت مراكز القوى هذه في حالة تغير لأسباب عديدة فإن قيمة الموقع الجغرافي للدولة هو الأخر يتغير، ليس من الناحية الجغرافية وإنما من حيث طبيعة التفاعلات السياسية، بعبارة أخرى أنَّ التفاعلات السياسية وتغير مراكز القوى الدولية تؤثر على القيمة السياسية للموقع الجغرافي، أو لنقل على قيمة الأداء السياسي للدولة في إطار موقعها الجغرافي وفي علاقاتها مع غيرها من القوى السياسية الدولية، لذلك يرى "سبيكمان" أنه لضمان أمن الدولة هناك ثلاث طرائق وهي:[3]طريقة فردية، طريقة التعاون الثنائي، طريقة الأمن الجماعي.

ومثله مثل "ماكندر" يرى "سبيكمان" بأن للعالم مركز ومحور (Pivot) ولكن مركز العالم ليس "Heartland" (روسيا كما يعتقد ماكندر)، وإنما المركز بالنسبة "لسبيكمان" يتشكل من السواحل، أي الأطراف أو حافة الأرض (Rimland)،[4]بحيث تتشكل من هذه الأطراف حواجز وعقبات مانعة ما بين القلب (أوراسيا وألمانيا) والقوة البحرية (بريطانيا).

وفي جداله لأفكار "ماكندر" حول "قلب الأرض" توصل "سبيكمان" إلى قناعة مفادها أنَّ "Heartland" يحتل إقليماً جغرافياً لا يتمتع بأي صفات تؤهله لهذه القيادة، فمن الناحية الواقعية هو إقليم ميت

---

[1]: **نفس المرجع**. ص 61

[2]: علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1998، ص217

[3]: عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**. ص94

[4]: **نفس المرجع**. ص94

لا ينبض بالحياة،[1] فحسب "سبيكمان" فإن منطقة "Rimland" ذات أهمية عالية من "Heartland"، فهي تمثل منطقة التقاء وتصادم (Cruch Zone) بين القوى البرية والبحرية في زمن الحرب، وهي مناطق عازلة (Buffer Zone) بين هذه القوى في زمن السلم.

من هنا جاءت فرضية "سبيكمان" بناءً على هذه المزايا والخصائص الإستراتيجية وهي:[2]

- ❖ من يتحكم في Rimland (حافة الأرض) يتحكم في أوراسيا
- ❖ من يتحكم في أوراسيا يتحكم في مصير العالم

وقد قدم "سبيكمان" عشر عناصر لتقييم القوة الجيوبولتيكية للدولة وردت في كتابه "الإستراتيجية الأمريكية في السياسة العالمية" بحسب "محمد محمود إبراهيم الديب"، هذه العناصر هي:[3] سطح الأرض، طبيعة الحدود، عدد السكان، توفر أو عدم توفر الثروات الطبيعية، التطور الإقتصادي والتقني، القوة المالية، التجانس الإثني، مستوى التكامل الاجتماعي، الاستقرار السياسي، الروح الوطنية.

ومن خلال الخريطة التالية يمكننا ترجمة طروحات "سبيكمان" حتى يتسنى لنا الفهم بأكثر وضوح:

الخريطة رقم 02

source:http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/map05

[1]: نصري ذياب خاطر، **مرجع سابق**. ص 59

[2]: عباس غالي الحديثي، **مرجع سابق**. ص 50

[3]: محمد محمود إبراهيم الديب، **الجغرافيا السياسية من منظور معاصر**. القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1995، ص 269

وتعززت المدرسة الأمريكية بأفكار "صامويل هنتغتون" (Samuel P. Hantington) الذي أشتهر بمقاله المنشور في مجلة (Foreign Affairs) في صيف 1993 بعنوان (The Clash of Civilization) نتاج مشروع معهد "جون .أم. أوليني" المعنون بـ " البيئة الأمنية المتغيرة والمصالح القومية الأمريكية" (The Chonging Security Environnement and American National Interests).[1]

وقد طور "هنتغتون" مقاله السابق وأصدره على شكل كتاب نشر سنة 1996 تحت عنوان (The Clash of Civilization: Rebuilding of International Order) "صدام الحضارات: وإعادة بناء النظام الدولي"، وقد تناول الحضارة كمتغير أو كمحرك أساسي للتاريخ السياسي،[2]فتاريخ البشرية حسبه هو تاريخ الحضارات فالوحيد الذي لا يزول حسب "هنتغتون" هو الحضارات لذلك فهي جديرة بالإهتمام، ويضيف أنه خلال الحرب الباردة كان العالم منقسماً إلى عالم أول وثاني وثالث ولم تعد هذه الانقسامات ذات معنى،[3]والأجدى حاليا ليس تصنيف البلدان في مجموعات من حيث نضمها السياسية أو الاقتصادية أو من حيث مستوى تطورها، وإنما من حيث ثقافتها وحضارتها حسب صامويل هنتغتون.

رابعاً: المدرسة الفرنسية للجيوبولتيك

بنت المدرسة الفرنسية أسسها على أفكار كل من "جاك أنسل" (Jacques Ancel)[*]و"ايف لاكوست" (Yues Lacoste) حيث قدما إضافات مهمة للمدرسة الفرنسية للجيوبولتيك.[4]

تنظر المدرسة الفرنسية إلى الجيوبولتيك على أنها تمس العلاقات القائمة بين الجماعات البشرية والإقليم الذي يعيشون فيه ويطورونه عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وتجارياً انطلاقا من الثوابت الجغرافية، ولكن دون أن تكون هذه الثوابت الغير متحركة عوامل طبيعية مطلقة، أي أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن الطبيعة

---

[1]: عباس غالي الحديثي، **مرجع سابق**. ص 68

[2]: صامويل هنتغتون، **صدام الحضارات: إعادة بناء النظام العالمي**. (تر: مالك عبيد شهيوة، محمود محمد خليف)، طرابلس (ليبيا): مكتبة الدار الجماهيرية للنشر، 1999، ص 59

[3]: **نفس المرجع**. ص62

[*]: جاك انسل (Jacques Ancel) من بين الجيوبولتيكيين الأوائل الذين دافعوا عن المكتسبات الأيديولوجية للثورة الفرنسية، من بين مؤلفاته "جغرافية الحدود"، وكتاب أخر بعنوان "الدليل الجغرافي للسياسة الأوربية ".

[4]: Mahdi Taje, "**Introduction à la Géopolitique**". University Virtuelle de Tunis, 2008, p13. In: http//: www. Ebookbrause.com (07/02/2013)

الجغرافية كعائق يحد من إرادة الإنسان، فالرغبة في العيش المشترك والجماعي هي التي تبني الأسس الأمنية ومقوماتها للدول ولا تخضع إلى المعايير الاثنية أو الدينية أو اللغوية.

وقد سعى مؤسس الجيوبولتيكا الفرنسية "ايف لاكوست" (Yves Lacoste) إلى معارضة طروحات النظرية العضوية (التي ترى في الدولة كائن حي) التي تتبناها المدرسة الألمانية، ويضيف مؤسس مجلة "هيرودوت" (Hérodote) 1976 "ايف لاكوست" أنَّ التنافس على الأقاليم والإرادات الوطنية بحيث يكون التنافس قائماً على تمثيل الأفكار التي يقيمها الشعب لدولتهم في علاقاتها مع الإقليم.[1]

ولا يستبعد "ايف لاكوست" التأريخ في التحليل الجيوبولتيكي من منطلق أن التاريخ والمنهج التحليلي الجيو سياسي لا ينفصلان، أي حسبه لا يمكن فهم وضع جيوبولتيكي ما دون الرجوع للتاريخ، فكل ما يتم تصويره على الخرائط المختلفة وعلى كل مستويات تحليل الحيز المكاني، كل هذا ينتج عن صراعات نفوذ قديمة إلى حد ما جرت خلال أزمنة طويلة وفترات قصيرة.[2]

من هنا يمكننا فهم تلك الأحداث الدائرة في إفريقيا المتعلقة بالصراعات الاثنية المتعددة، وأهمها الأزمة في مالي أين نجد جذورها تمتد إلى عمق تاريخ مضى، وذلك من خلال العمل على الربط بين الأماكن التي تحتلها هذه الصراعات على الخرائط وبين النتائج التي خلفتها في الحاضر أحداث حصلت في الماضي، فليس بالإمكان أن نفهم حتى الخطوط العريضة لوضع جيوسياسي من دون أن نعرف كيف وصلت الأمور إلى هذا الحد، أي بدون ان تتوفر لنا معرفة إجمالية بالصراعات على النفوذ التي تلاحقت عبر التاريخ في الأماكن الجغرافية المعنية.

خامساً: المدرسة الروسية للجيوبولتيك

ارتبطت هذه المدرسة بعديد الطروحات الجيوبولتيكية نذكر منها "ألكسندر دي سفرسكي" (Alexander de Seversky).

لقد ارتبط اسم "ألكسندر دي سفرسكي" (Alexander de Seversky) بنظرية القوة الجوية التي تستمد صياغتها الفكرية من افتراض مفاده "أنَّ السيطرة على الجو تتيح إمكانية عالية للسيطرة على الأرض" ورغم إيجازها المبسط بالطريقة التي طرحتها إلا أنه سيكون لها شأن كبير في صياغة العلاقات العسكرية، كما ستغير

---

(1): François Thwalt, "Méthodes de la Géopolitique". **Observatoire Stratégique**. 1997, p07

(2): إيف لاكوست، **الجغرافيا السياسية للمتوسط.** (تر: زهيدة درويش جبور)، أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2010، ص29

الكثير من المفاهيم في السوق العسكري ومحاور القوة الجيوبولتيكية الجيواستراتيجية، ذلك أن الخصائص الإستراتيجية للمجال الحيوي تعالج في الواقع المضمون الجيواستراتيجي.

نظرية القوة الجوية جاءت نتيجة التطور المذهل لعصر الطيران مقروناً بولوج الفضاء والإقامة فيه، حيث كان لهم الدور البارز في تشكيل مفاهيم إستراتيجية جديدة لجغرافية العلاقات الدولية، فنظرية القوة الجوية تتميز بنوع من الحداثة مقارنة بالتجربة التاريخية الطويلة للقوة البرية والبحرية، إلا أنه وإلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية كان يُنظر للقوة الجوية على أنها مجرد قوة تكميلية أو قوة إسناد تكتيكية للقوات البرية والبحرية وليس باعتبارها أداة حسم إستراتيجية يتقرر على ضوئها مصير المعارك.

وتعتبر أكثر أفكار "دي سفرسكي"تأثيراً على الفكر الإستراتيجي اقتراحه إنشاء قوة جوية متطورة تكنولوجياً للسيطرة على أجواء منطقة القطب الشمالي، والتي تمثل المجال الشمالي للأمن القومي الأمريكي،[1] وتطورت هذه النظرية بعد أن تم تعميمها كنظرية في الحروب الحديثة، والتي تقضي بضرورة السيطرة الجوية على جبهات القتال من أجل حسم الحرب في فترة قصيرة.

وفي سياق السيطرة الجوية والقوة النيرانية نجد أن موازين القوى بعد التدخل الروسي في الأزمة السورية قد انقلبت بعد تقهقر قوات النظام السوري نتيجة الحظر والتضييق على القطع المستخدمة في الصناعات العسكرية الجوية، إلا أن التدخل الروسي واستخدامه لقوة نيرانية كثيفة جوية حاصر حركة الجماعات المقاتلة لنظام بشار الأسد، كما تظهر أهمية القوة الجوية في الحظر الذي واجهه العراق من تسعينيات القرن الماضي وكيف أثر ذلك على آداء القوة الجوية العراقية في حرب 2003.

ولم تعد السيطرة الجوية تقتصر على الحروب التقليدية فحسب، بل تعدتها إلى الحروب اللاتماثلية أين نجد أنه حتى الجماعات المتطرفة اليوم تسعى للسيطرة الجوية من أجل الرقابة والمتابعة أو تنفيذ بعض العمليات من خلال طائرات بدون طيار مسيرة، خاصة وأنه يمكن الحصول عليها بتكاليف زهيدة.

وفي محاولة لتلخيص طروحات "دي سفرسكي" يمكن الاستعانة بالخريطة التالية التي يوضح من خلالها مناطق الانتشار بين القوات السوفيتية الجوية والقوة الجوية الأمريكية المنافسة في سبيل الصراع من أجل الهيمنة:

[1]: صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص196

الخريطة رقم 03

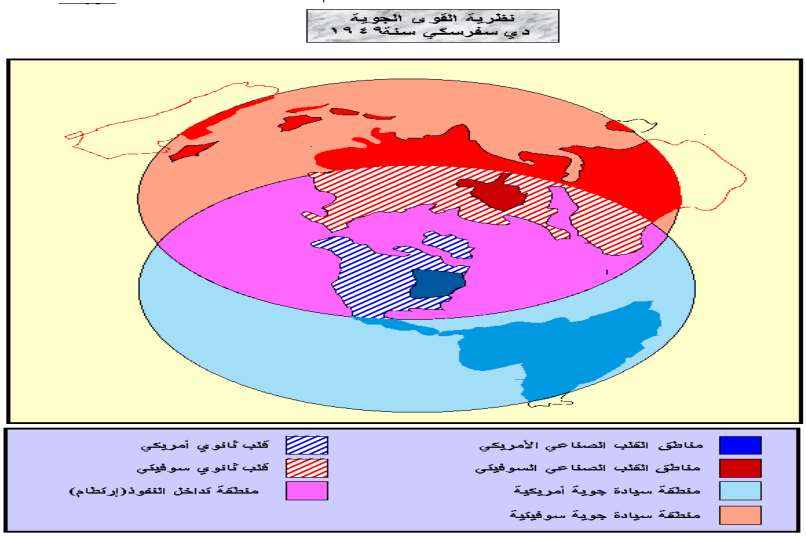

source:http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/map03

على ضوء ما تقدم من طروحات لمدارس مختلفة يأخذ التحليل الجيوبولتيكي كأحد المداخل النظرية التي تسلك منحى خاص في تحليلها لسلوك الدولة الصراعي، فيقدم تحليلاً يمكن الاستفادة منه لأغراض عسكرية وسياسية، وهو ما يساعد القادة السياسيين والعسكريين على اتخاذ قراراتهم بشأن إقحام القوة أو التراجع أو الانسحاب، الأمر الذي يمكننا من فهم العديد من السلوكات التي تنحوها الدول في علاقاتها الخارجية.

وهو ما يمكن توظيفه في فهم التحديات التي تتعرض لها الجزائر في سياق التحولات الإقليمية الراهنة، إذ شكلت إفرازات هذا التحول تهديداً واضح المعالم سعت الجماعات المتطرفة لتوظيفه، لذلك في ضوء التحليل الجيوبولتيكي يمكن إعداد الخطط والذي تنطوي عليها السياسات العليا للدولة الجزائرية، هذه الارتباطات التي تجمع بين الأمن وطبيعة التهديدات تستدعي فهم عميق لواقع الدولة الجيوبولتيكي من أجل ضمان تحقيق أهداف الدولة الوظيفية والتي يأتي على رأسها الأمن لكيان الدولة من أجل الإستمرار من جهة، وضمان أمن الفرد الذي يمثل الحلقة الأساسية من جهة ثانية.

المطلب الثالث: السياسة العسكرية كدعامة أساسية للأمن الوطني

ترتبط السياسة العسكرية بالفكر السياسي ونظم الحكم وذلك من خلال ارتباطها أساساً بمفهوم القوة في شقها العسكري، والتي بدورها تعتبر مقوم من مقومات قوة الدولة، بل أنها من يحفظ بقاءها وهو مبدأ الوجود الأساسي في ظل الطروحات الوضعية، وما يميز القوة العسكرية أنها غير ثابتة وتتسم بالتغير المستمر وهو الأمر الذي أثر على مفهوم السياسة العسكرية عموما.

يمكننا التعرض لمفهوم السياسة العسكرية من خلال ارتباطه بالمجتمع الدولي والمحلي، لأن معايير السياسة العسكرية تنبع أساساً من اندماج السياسة بالقوة العسكرية وذلك لتحديد مسار السياسة الدفاعية للدولة،[*] هذه الأخيرة التي تستدعي ضرورة الاهتمام بالقوى الشاملة في الدولة من القوة الاقتصادية إلى السياسية والدفاعية.

من خلال ما سبق يمكن تعريف السياسة العسكرية على أنها "السياسة الهادفة إلى رسم وتطوير كل الوسائل الكفيلة بتأمين والحفاظ على الوطن وسيادته وأمنه القومي"،[1] كما تترجم سياسة الدفاع في مواجهة كل خطر يهدد الدولة ومصالحها الحيوية، أي أن السياسة العسكرية مرتبطة تحديداً بالتخطيط الذي يضمن للدولة طريقاً مناسباً تدافع من خلاله وتحفظ بقاءها وتحقيق مصالحها العليا.

ويبقى أنه لكل دولة سياسة دفاعية تؤمن مصالحها القومية وتحاول تحقيق طموحاتها سواء كانت تلك الطموحات مشروعة وعادلة أو عدوانية، ويبقى ذلك مرهون بقوة الدولة وقدراتها السياسة والاقتصادية والبشرية والعسكرية وخاصة العلمية منها، لأنها في هذا الإطار يجمع القادة العسكريين ورجال الاستراتيجية العسكرية على أنه "لا يمكن حل مشكلة واحدة من مشاكل البناء العسكري بدون السيطرة على الطرق العلمية السلمية للعمل في القوات المسلحة وقيادتها، وذلك من أجل أن تكون على مستوى عال من المعرفة وليس في المجال العسكري لوحده فحسب، بل في مجالات كثيرة".[2]

---

[*]: ترتبط كذلك سياسة الدفاع بسياسة التسليح التي تقوم بالخطط التي ترسمها الدولة في تزويد قواتها المسلحة في زمن السلم بأحدث الأسلحة والمعدات وتأمين الحاجات التسليحية لتلك القوات في زمن الحرب.

[1]: أشرف سليمان غبريال، **علم الإجتماع العسكري: دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010، ص276

[2]: محمد يوسف عمرو العملة، **الأمن القومي العربي عقيدة الجهاد والاستراتيجية العسكرية في الإسلام**. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009، ص202

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ذلك التداخل بين الجوانب السياسية والجوانب العسكرية كدعامتين أساسيتين للسياسة العليا للدولة، وهو الأمر الذي أشار إليه ريمون آرون (R. Aron) بقوله "أن كل من يعتقد في استقلالية الحساب العسكري، وكل من يرفض تدخل السياسة في قيادة العمليات، وكل من يجمع بين الحرب المطلقة والحرب الشاملة، وكل من يقدم الحرب المطلقة على أنها المثال المطلوب، لا يكون مؤولا بل هو مزور".[1]

يمكن فهم ذلك من خلال الاستعدادات التي تبديها الدول لقواتها المسلحة في زمن السلم سواء من خلال المناورات العسكرية التي تقوم بها الجيوش أو التكوين العلمي المستمر لقواتها ومحاولة تعريفهم بالتطورات الحاصلة في مجال التسليح، كما يمكن ملاحظة ذلك من خلال علاقة المؤسسات العسكرية بالمجتمع في مجال التصنيع مثلا فكثيرا ما تنتج المؤسسة العسكرية صناعات مدنية مثل منتجات الجيش المصري مثلا، أو الجيش الكوري الشمالي والياباني وغيرهم من الجيوش.

[1]: فتحي التريكي، **مرجع سابق**. ص137

المبحث الثالث: الأطر النظرية لضبط مفهوم الأمن الوطني

تزودنا النظرية والنماذج النظرية التي تم تصميمها بهدف المقاربة للظواهر الدولية دارسي العلاقات الدولية بأدوات تحليلية تمكنهم من اختزال المادة الخام (الأحداث والظواهر الدولية) في مفاهيم وتصورات مفتاحية كخطوة نحو التفسير والفهم والاستشراف، وهذا ما يجعلنا نشغل أنفسنا بالنظرية -على حد قول تيم دان- سواء أردنا ذلك أم لم نريد، فالنظرية تظل حاضرة في كل تفسير للظواهر الدولية.

بهذا تشكل النظرية الإطار الأمثل لفهم الظاهرة الأمنية وتطورها، لذلك يتوجب علينا التطرق إلى تطور مفهوم الأمن في سياقه النظري، وبعيداً عن النقاش حول ما إذا كان هناك نظرية أمنية أم أنه مجرد فرع من فروع نظرية العلاقات الدولية ودون الخوض في هذا النقاش، نحاول التركيز في هذا المبحث على تطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية للعلاقات الدولية بشقيها الوضعية وما بعد الوضعية.

المطلب الأول: المدرسة الواقعية والأمن

يصنف "ميكائييل دويل" (Michael W. Doyle) اتجاهات الرواد الأوائل للواقعية إلى أربعة اتجاهات وهي:[1]الواقعية المركبة أو المعقدة (complex) "ثيوسيديدس" (Thyecydides)، والواقعية الأصولية (Fundamentalist) "ميكيافيلي" (Niccoló Machiavelli) (1469-1527)، والواقعية البنيوية أو الهيكلية (structuralist) "هوبز" (Thomas Hobbes) (1588-1679)، والواقعية الدستورية (Constitutionalist) "روسو" (Jean Jacque Rousseau) (1712-1778).

وبغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع "دويل" فإن الأسماء المذكورة يمكن اعتبارها بمثابة آباء مؤسسة لما يمكن أن نسميه جذور رؤية النموذج المعرفي الواقعي لعالم السياسة، والخلفية الفكرية لأهم العناصر المفاهيمية التي أسست بدورها لافتراضات نظرية تركز على علاقات القوة والصراع والمصلحة القومية.

وعلى الرغم من أن الفكر الواقعي قد مر بمراحل تاريخية مختلفة وعدد هائل من المفكرين إلا أنَّ هناك درجة هامة من الاستمرارية بين الواقعيين القدامى والمعاصرين، فالمنطلقات الأساسية للفكر الواقعي هي نفسها تقريباً في

[1]: أحمد محمد فرح، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**. العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 386

أعمال "ثيوسديديس" و"والتز" على حد سواء، مع أنَّ الباحثين درجوا على تقسيم الواقعية "كنظرية علمية" إلى كلاسيكية وجديدة.

1/- الواقعية الكلاسيكية (Classicol Realism)

هي أول محاولة نظرية في العلاقات الدولية، حيث برزت هذه المحاولات في الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كرد فعل "مزدوج" على المثالية التدخلية (الويلسونية) وعلى النزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين.[1]

وتعتمد الواقعية الكلاسيكية في صياغة افتراضاتها على أفكار الأوائل من أمثال المفكر الهندي "كوتيليا" (Kautilya) الذي بحث في أسباب توسع الدول، سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم، وهو يرى في دول الجوار الجغرافي مشاريع أعداء، حيث سعى إلى تقسيم الدول إلى دول محاربة وأخرى محايدة بقوله "إنْ شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن الحرب، أمَّا إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك التزام الحياد".[2]

أما "ثوسيديديس" في كتابه "تاريخ الحرب البلوبونزية" (History of the Peloponnesian) يرى "أن ترسيخ معالم العدالة مرتبط بنزع القوة التي تسندها"،[3]فالقوي هو الذي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فهو الذي يتقبل ما لا يمكن رفضه، مرسخاً أساساً لعلاقات القوة.

وهو نفس التوجه الذي انتهجه "نيكولا مكيافيللي" في كتابه "الأمير" (The Prince)، والذي فصل فيه بين الأخلاق السياسة،[4]أما "هوبز" في كتابه (Léviathan) يقول "أنَّ الإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، والعهود والمواثيق التي لا تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة

---

(1): Jean-Jacques Roche, **Théories des Relations Internationales**. 2eme ed, Paris: Montchrestien, 1997, p19

(2): وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994، ص24

(3): Jack Donnelly, **Realism and International Relations**. Cambridge: Cambridge University Press, 2000, p03

(4): نيكولا مكيافيللي، **الأمير**. (تر: أكرم مؤمن)، القاهرة: مكتبة الساعي للنشر والتوزيع، 2004، ص14

لها على حماية الإنسان"،[1]وهو ما ذهب إليه "هيغوغروتيوس" (Higo-Grotuis) (1583-1645) في مؤلفه (Law Prize and Booty).

وقد بدا تأثير الفكر الاستراتيجي واضحاً على توجه التنظير الواقعي الكلاسيكي، وذلك من خلال إسهامات "كلاوزفيتز" (Carl Van Clausewitz) في مؤلفه (On War) إلى جانب إسهامات البريطاني "ادوارد هالت كار" (Edward Hallett Carr) من خلال بحثه (The Twenty Years Crisis 1919-1939) اقترنت "الواقعية الكلاسيكية "بهانس مورغنثو" (Hans Morgenthau) في عمله الشهير (Politics Among Nation) 1948 الذي أحدث ثورة في الدراسات الأكاديمية للسياسات الدولية والذي تحدث فيه على ما أسماه "الواقعية الدولتية" "بأنَّ القوة ليست فقط لتحقيق الأمن وإنما هي أساس مبتغى لكل الدول"،[2]فالبحث عنها من شأنه إحداث فوضى.

انطلاقاًمن هذا يفترض البرادايم الواقعي الكلاسيكي تحليلاً صراعياً للعلاقات بين الدول التي تتعارض إراداتها حتى في سياق البحث عن القوة والبقاء والحفاظ على المكانة، لذلك تشتغل الدول بأفاق الحرب معتمدة على الوسائل العسكرية من أجل تحييد التهديد وتحقيق الأمن.

فالواقعيون يجمعون على أنَّ البحث عن الأمن هو أحد الأهداف الخالدة للسياسات الخارجية للدول، ومن الخطأ القول أنَّ كل الدول تجعل كل القيم الأخرى تابعة لتعظيم أمنها، حتى وإن كانت غالبية الدول وفي معظم الأحيان مهتمة بغياب محتمل للأمن وتقبل بأن تقدم تضحيات في سبيل تقويته.

إلا أن طروحات الواقعية الكلاسيكية تعرضت لموجة انتقادات انصبت أساساً في افتقارها للمنهج الكمي الإحصائي إلى جانب غموض بعض المفاهيم، هذه الانتقادات دفعت بالواقعيين للخروج من صفتها "الكلاسيكية" إلى الصفة "الجديدة".

---

[1]: وليم رايت، **تاريخ الفلسفة الحديثة**. (تر: محمود سيد أحمد)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001، ص74

[2]: Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**. 3emeed, New York: Alfred A. knopt, 1967, p83

2/- الواقعية الجديدة (Neo-Realism)[*]

يؤمن الواقعيون بأن القوة هي عملة السياسة الدولية، وتعطي القوى العظمى –وهي الجهات الفاعلة- في تصور الواقعيين اهتماماً بالغاً لمقدار القوة الاقتصادية والعسكرية التي لدى كل منها مقارنة بغيرها، ومن المهم أن لا تكون للدول مقدار من القوة لا بأس به فقط، بل أن تتأكد أيضاً من أن لا تقوم دولة أخرى بتحويل ميزان القوى بشكل ملحوظ لمصلحتها.

ويرى الواقعيون أن السياسة الدولية هي مرادف لسياسة القوى، وعلى الرغم من ذلك ثمة اختلافات كبيرة بين الواقعيين أنفسهم، وينعكس هذا الانقسام الأساس بينهم في الإجابة على السؤال البسيط والمهم: لماذا تريد الدول القوة؟ الجواب عند الواقعية الكلاسيكية يرجع إلى الطبيعة البشرية، لأنه عملياً يولد الجميع ولديهم ارادة مزروعة فيهم لامتلاك القوة، ولكن كيف يا ترى تجيب الواقعية البنيوية عن هذا السؤال؟ هو الأمر الذي سنحاول التعرف عليه من خلال الطرح التالي.

تنطلق "الواقعية الجديدة" من مسلمة مركزية مفادها أن الحالة الفوضوية للنظام الدولي مرادفة لحالة الحرب فكينث والتز (Kennith N. Waltz) يرى أنَّ بنية النظام الدولي فوضوية، وهذا يمكن إيعازه إلى غياب حكومة مركزية عليا يحكمها مبدأ "المساعدة الذاتية" (Self-help) للحفاظ على النفس، ويعتبر "والتز" مبدأ كل لنفسه هو بالضرورة مبدأ العمل في نظام فوضوي، وأنه في الفوضى "الأمن هو الغاية الأسمى".[1]

ولا يتردد "والتز" في التأكيد على أنَّ "الأمن هو "الهدف الأول" بالنسبة للدول، وما يدفع لذلك هي الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فالدول لا تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى مثل الإستقرار والمنفعة أو القوة إلا إذا ضمنت بقائها".[2]

---

[*]: هناك من يستخدم مفهوم "الواقعية البنيوية".

[1]: عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص19

[2]: جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. (تر: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص417

بذلك تصبح الدول مطالبة بالإعتماد على قوتها الخاصة في ظل لا مركزية النظام الدولي وافتقاده لحكومة يمكن أن تضمن لها الأمن، هنا تبرز فكرة "المعضلة الأمنية" كنتيجة للمسلمة الواقعية حول حالة الفوضى الهوبزية المرادفة لحالة "حرب الكل ضد الكل".[*]

ففي نظام دولي غائبة فيه السلطة العليا تجد الدول نفسها في قفص حديدي محاصرة ليس لديها خيار سوى التنافس فيما بينها من أجل القوة، القوة التي تحفظ لها بقاءها، فإنه لا يوجد حارس ليلي يمكنه أن ينقض الدولة إذا ما تمت مهاجمتها من طرف دولة أخرى، وعندما تطلب دولة ما رقم هاتف الطوارئ طالبة المساعدة لن يكون هناك أحد في النظام الدولي ليرد على المكالمة، لذلك الدول مطالبة للبحث عن القوة التي تمكنها من حفظ بقاءها في ظل بيئة دولية فوضوية تغيب فيها السلطة العليا التي تحفظ الأمن.

وسعي الدولة للبحث عن القوة من أجل حفظ بقاءها هذا يخلق لنا ما يعرف بـ "المعضلة الأمنية" (Security Dilemma)، وقد كان "جون هيرز" (John Herz) أول من أوضح فكرة "المعضلة الأمنية" حيث يقول "أنها مفهوم بنيوي تقوم فيه محاولات الدول السهر على متطلباتها الأمنية بدافع الإعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر"،[1] حيث أنَّ كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات "دفاعية" ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها "هجومية" تشكل خطراً محتملاً.

فالمعضلة الأمنية هي سلسلة متصاعدة من حالات "عدم الأمن" كما يراها "كان بوث" (Keen Booth) تنشأ "حين تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعوراً بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية أم لأغراض هجومية".[2]

إنَّ "المعضلة الأمنية" تصف ضرفاً تبدو فيه الجهود لتحسين "الأمن القومي" كما لو أنها أعمال مهددة للدول الأخرى فتؤدي بالتالي إلى خطوات عسكرية مضادة، وهذا بدوره يقوم بانحدار واضح في الأمن بالنسبة

---

[*]: في ظل هذا النوع من الفوضى تعتبر الدولة أن الدولة الأخرى عدو لها وبالتالي فإن ما يحكم علاقاتها معها هي الحرب والسيطرة، فالحل بحسب هوبز هو الصراع حتى الموت، ولكن عمل هوبز على منع نموذج الحرب من خلال منع المواطن من حق التعبير، فصاحب السيادة وحده يتفرد بالكلام ويفرض الصمت على كل من يجرؤ على الكلام، ثمة إذن ضرورة تستدعي وجود سيد قادر يحمل الجميع على الخوف منه، أي أنه لكي يعم الصمت/ الأمن فأننا بحاجة لسيد/ سلطة عليا تحمل الجميع على الخوف منه أي جميع الدول تخضع لهذه السلطة العليا.

[1]: **نفس المرجع**. ص417

[2]: **نفس المرجع**. ص419

للدول جميعها، فيزداد هذا الأساس البنيوي حدة بسبب الميول المحافظة التي نفهمها لدى واضعي الخطط الدفاعية حيث يحظرون للأسوأ ويركزون على قدرات خصومهم بدلاً من اعتمادهم على نواياهم الحسنة فمنشأ "المعضلة الأمنية" هو حالة "اللايقين" المتولد عن حالة الفوضى الدولية.

فنحن اليوم في عالم الغالب والمغلوب (Zero-Sum) الربح الكلي يقابله خسارة كلية، أي أن كل دولة تقوم بتحسين وضعها الأمني في ميزان القوى العالمي فإنها تقوم بذلك على حساب الدول الأخرى التي تفقد قوتها النسبية وهو ما يقود إلى منافسة أمنية.

وعليه يمكن القول أن الأطروحة الجوهرية للطرح الواقعي البنيوي هي أن غياب سلطة عليا يمكن أن تلجأ الدول إليها في الأزمات،إضافة إلى رغبة الدول في البقاء لا يترك لها خياراً سوى التنافس فيما بينها من أجل القوة فهدف الدول ليس الحصول على القوة بحسب "والتز" وإنما حفظ البقاء.

لذلك يمكن أن نتلمس الفرق بين الواقعيتين من خلال مفهوم القوة، فإذا كانت القوة بالنسبة للواقعية الكلاسيكية غاية في حد ذاتها، فإنها بحسب الواقعية الجديدة وسيلة لغاية أكبر وأسمى هي البقاء.

وعلى الرغم من ذلك فإن الدول تمتلك نوعاً ثانياً من القوة وهي "القوة الكامنة" أو كما تسمى "القوة الدفينة"،[1] والتي تشير للمكونات الاقتصادية والاجتماعية التي تدخل في بناء القوة العسكرية، وهو ما تمت الاشارة إليه من قبل، فالقوى العظمى تحتاج إلى المال والتكنولوجيا والأفراد لبناء القوات العسكرية والقتال في الحروب.

ما يمكن فهمه هنا أن الواقعية عموما تركز على عامل القوة، وهو ما يفسر قول شيشرون " ما الذي يمكن عمله دون قوة في مواجهة القوة"، فبوجود كثير من الدول ذات السيادة وبغياب نظام قانوني واجب النفاذ بين تلك الدول وبقيام كل دولة بالفصل في مظالمها وطموحاتها وفي إملاءات منطقها الخاص ومشيئتها، فإن الصراع الذي يفضي أحياناً إلى الحرب لا محالة، أي أنه يمكن إيعاز سبب الحرب إلى سبل البحث عن البقاء في ظل بيئة دولية فوضوية الأمر الذي بدوره سيدفع إلى المعضلة الأمنية، وهو الأمر الذي أشار إليه "كينث والتز" نقلاً عن"ثوسيديد" بقوله "تنامي قوة الأثينيين هو الذي أرعب اللاكيديميونيين وأجبرهم على دخول الحرب".[2]

---

[1]: تيم دان وآخرون، **مرجع سابق**. ص217

[2]: كينيث والتز، **مرجع سابق**. ص309

كما أشار إلى هذه الفكرة ضمناً "جون آدامز" (Adams) عندما كتب إلى مواطني مدينة بطرسبورغ في ولاية فرجينيا "أن حرباً عادلة وضرورية ضد فرنسا يمكن أن تقطعنا عن العواطف الحمقاء والعمياء التي ينبغي ألا يشعر بها أي شعب تجاه الآخر، وهذا ما تشهد عليه تجربتنا في أكثر من حالة".[1]

إلا أن هذا الصراع لقي اعتراضاً من طرف "كارل دويتش" (Karl Deutsch)، في كتابه "المجتمع السياسي والفضاء الشمال أطلسي" (Politicol Community and the North Atlantic Area) والذي أكد فيه على فكرتين:[2]

- **الأولى:** رفضه الفصل بين الترتيب السياسي الداخلي والفضاء السياسي الدولي وإقراره بإمكانية وجود مجتمعات أمنية تبعا لكثافة الإتصالات.
- **الثانية:** تأكيده على إمكانية وجود مجتمعات أمنية تعددية محددة جغرافيا في ظل فوضوية النظام الدولي، وهنا أعطى "دويتش" بعدًا "إقليمياً" للأمن وهي إضافة جديدة وغير مسبوقة إلى ميدان الدراسات الأمنية.

ويجب الإشارة إلى أن هناك خلاف بين الواقعيين البنيويين أنفسهم، ومكمن هذا الخلاف هو الإجابة على السؤال التالي: **ما هو مقدار القوة الذي يعد كافياً؟** الإجابة عن هذا السؤال خلقت شرخاً بين الواقعيين أدخلهم في حوار واقعي– واقعي (Intra-Realist Debate) وتعكس من جهة محاولة التكيف مع الواقع الجديد، هذا الحوار الواقعي- الواقعي يدفعنا إلى التركيز على أهم اتجاهين في إطار الواقعية الكلاسيكية الجديدة وهما الاتجاه الدفاعي والاتجاه الهجومي.

- الواقعية الدفاعية (Defensive Realism)

تعتبر الواقعية الدفاعية (Defensive Realism) بالصورة التي قدمها روبرت جيرفس (Robert Jervis) جورج كويستر (George Quester) ستيفن والت (Stephen Walt) ستيفن فان افرا (Stephen Van Evera) جاك سنايدر (Jack Snyder) من الإضافات المهمة للواقعية.

---

[1]: **نفس المرجع**. ص310

[2]: Dario Battistella, **Op. Cit**, pp 567-568

يحمل أنصار الواقعية الدفاعية نظرة متفائلة نسبياً للعلاقات الدولية، حيث يجادلون أنَّ معظم القادة يدركون بأنَّ تكاليف الحرب تتخطى بشكل واضح فوائدها، و استخدام القوة العسكرية للتوسع أو الغزو يعد إستراتيجية أمنية مرفوضة في عصر يسوده الإعتماد المتبادل المعقد، فهم يردون أسباب الحرب إلى غير عقلانية للدول أو غير الوظيفية (كالنزعة العسكرية المفرطة)، ومنه فإن تفسيرهم لسلوك الدول ذات المساعي الأمنية (Security Seeking States) في مواجهتها للتهديدات الخارجية فإنها لا تخرج عن إطاره المتمثل في:[1]الموازنة لمواجهة مصدر التهديد/ سلوك توازن القوى الذي يتم اللجوء إليه لتحقيق أهداف بعيدة المدى/ التحالف مع الطرف الأقوى لتجسيد أهداف قصيرة المدى.

وأنصار الواقعية الدفاعية لا يضعون صلة مباشرة بين مضاعفة الأمن والقوة، كما يرون أنه أحياناً الزيادة في متغير القوة يحدث ضرراً بأمن الدولة في حالات معينة، وينظرون إلى توجهات الدولة دوما على أنها للحفاظ على الوضع القائم (Status-Quo) هدفها الأول هو البقاء،[2]أي الأمن وليس مضاعفة القوة واكتساب الأسلحة الهجومية الذي قد يجعل الدول أقل أمناً كما توضح الأعمال المستندة إلى "المأزق الأمني".

والسعي نحو الهيمنة بحسب الواقعية الدفاعية هو "حماقة استراتيجية"، فلا ينبغي للدول أن تحقق أقصى قدر من القوة وعليها بدلاً من ذلك أن تسعى إلى ما يسميه "كينيث والتز" بـ "القدر المناسب من القوة"،[3]فالدولة إذا قويت بشكل زائد على اللزوم فإن التوازن سيختل ويظهر، وبالتالي ستعاظم الدول الأخرى جيوشها العسكرية وتعززها وستتشكل التحالفات العسكرية، وهو الأمر الذي يجعل الدولة الطامحة للهيمنة دولة أقل أمناً، بل قد يتم تدميرها نهائيا وزوالها، والأمثلة على ذلك كثيرة مثلاً ألمانيا النازية في الحرب العالميتين الأولى والثانية، وكذا فرنسا في عهد نابليون 1792، اليابان في الحرب العالمية الثانية فهي إلى اليوم تدفع نتائج تصرفها "الساذج" بحسب تعبير الواقعية الدفاعية، فالدول التي تحقق أقصى قدر من القوة لا تعزز فرص البقاء وإنما تضعفها.

وقد جاءت الواقعية الدفاعية بمصطلح "الواقعية التعاونية" المشجع والمؤكد على "فوضى ناضجة" عوض "فوضى مطلقة"، وهذا من أجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة، إلا أنَّ تركيز الواقعية الدفاعية على جانب "الدفاع" عادة ما يساء فهمه من قبل دول أخرى على أنه استعداد أو مبادرة للهجوم، حيث تجد الدول نفسها في

---

[1]: أحمد محمد فرح، **مرجع سابق**. ص 386

[2]: Gedean Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy". **World Politics**, Vol 51, Nº01, Oct 1998, p149

[3]: تيم دان وآخرون، **مرجع سابق**. ص221

أوضاع صعبة، مثلاً حالة التنافس بين الجزائر والمغرب، فكثيرا ما اتهمت المملكة المغربية الجزائر بأنها تسعى لامتلاك القوة الهجومية للتأثير عليها، في حين أن الجزائر تقر بأن هذا ما هو إلا تعزيز للقدرات الدفاعية.

- الواقعية الهجومية (Offensive Realism)

من أبرز روادها "جون ميرشايمر"(John J. Mearsheimer) روبرت جيلبن (Robert Gelpin) راندل شويلر (Randel Shweller) فريد زكرياء.

برزت الواقعية الهجومية (Offensive Realism) كرد فعل عن الواقعية الدفاعية (Defensive Realism)، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها "أنَّ الدولة في إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها" لكن الواقعية الهجومية ترى عكس ذلك.

وتسمى الواقعية الهجومية "بالعدوانية" (Agressive Realism) لأنها تعطي الأولوية التحليلية للطبيعة العدوانية "اللا متسامحة" للنظام الدولي كسبب رئيس للحرب.[1]

في ظل الاعتقاد بحتمية الحرب ترى الواقعية الهجومية بأفضلية التمهيد لها في إطار البحث عن الأمن الخالص، فأحد الميكانيزمات الممكنة في الأمن الخالص هو التورط في هجوم احتلالي بواسطة اندفاع الدولة فقط تحت الخوف من الأعداء والاعتقاد أنه إذا كانت الحرب حتمية من الأفضل التمهيد لها.[2]

الواقعية الهجومية تسعى إلى ضمان أمنها عبر بناء قدرات ثابتة أكبر من قدرات أعدائها مجتمعة، إذْ أنَّ لها نظرة تشاؤمية تجاه التعاون الدولي، وعليه فالحديث عن تخفيض الميزانية العسكرية هو "حماقة" واضحة، لذلك يتمسك أنصار الواقعية الهجومية بفرضية مفادها أنَّ الفوضى تمنح حوافز قوية للتوسع تشجع كل الدول على تحقيق أقصى حد من قوتها النسبية، لأن الدول القوية هي فقط التي بإمكانها ضمان أمنها.

وفي هذا السياق يرى الهجوميون أن الدول الغازية قد تستفيد من اقتصادات الدول التي تحتلها، مثلاً حالة الاحتلال الفرنسي للجزائر وكيف نهبت خيرات الجزائر لمدة فاقت المائة واثنين وثلاثون سنة، علاوة على ذلك فإن

---

(1): أحمد محمد فرح، **مرجع سابق**. ص 388

(2): ستيفن والت، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة". (تر: عادل زقاغ، زيدان زياني)، **متحصل عليه**: http//: www.Geacities.com/adelZeggagh/IR (12/07/2016)

الدولة المنتصرة ليست بحاجة إلى احتلال دولة مهزومة، فقد يستولي المنتصر على جزء من أراضي الدولة المحتلة ويقسمها إلى دويلات، أو أنه يقوم بنزع سلاحها كما في الحالة الإسرائيلية-الفلسطينية ويمنعها من إعادة التسلح.

بالرغم من التباين الجدلي في التحليل الدفاعي/ الهجومي للسياسة الدولية في عدة مواضيع، إلا أنهما اتجاهات ساعدت على تكييف النهج الواقعي مع التحولات والاهتمامات الجديدة بعد الحرب الباردة لا سيما في حقل الدراسات الأمنية، ومن خلال المخطط التالي سنوضح أهم الفروقات بين كل من الواقعية الكلاسيكية والجديدة وبين الواقعية الهجومية والدفاعية:

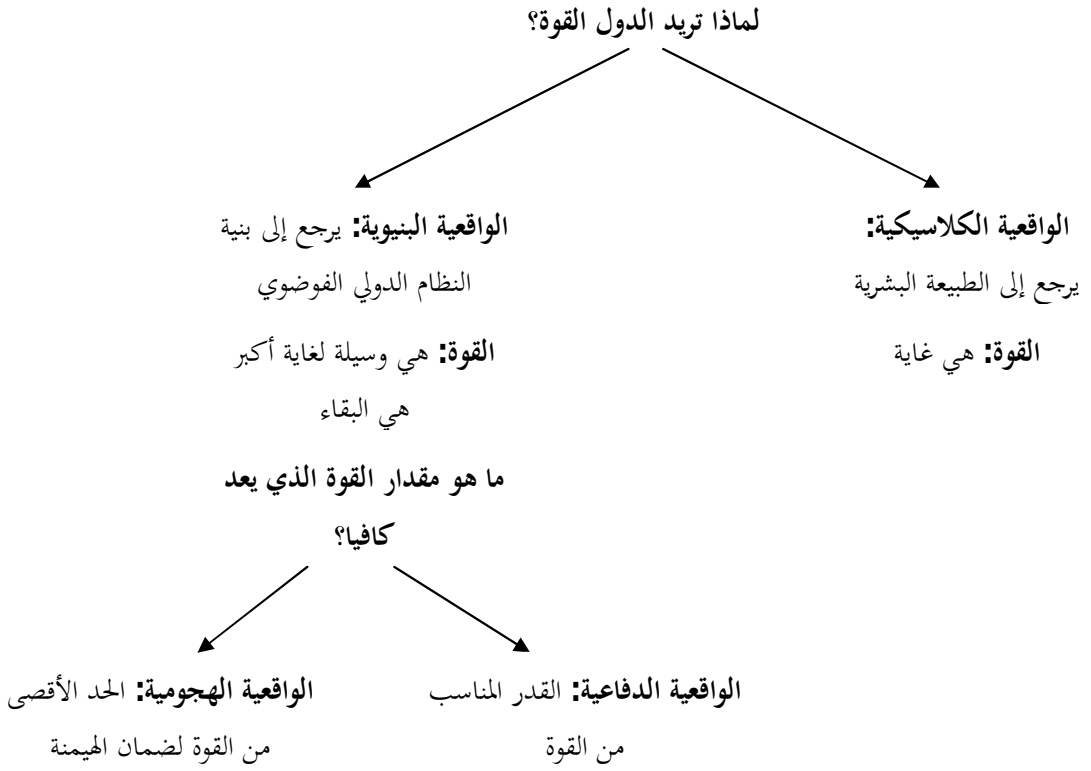

مخطط يلخص طروحات النظرية الواقعية

المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم 04

المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاجن والطروحات الموسعة للأمن

يعتبر عالم السياسة البريطاني "باري بوزان" (Barry Buzan) واحداً من أكبر المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة بفضل إسهاماته في ميدان الدراسات الأمنية، وقد ساهم في محاولته في توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة كوبنهاجن واتجاهاتها في السلام.

ولتجاوز القصور في النظريات السابقة انطلق "بوزان" من فكرة مفادها أنَّ الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل ربطت بين "أُهون" الدول نتيجة لتأثيرات جغرافية، ورأى ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والروابط فيها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافياً أو واقعة ضمن أقاليم تتميز "بفوضى ناضجة" (Anarchie mature)، ونجد هذه الفكرة في مدرسة كوبنهاجن حول مفهومي "الأمن الإقليمي والأمن المركب".

يرى "بوزان" أنَّ الأمن مصطلح خلافي بالأساس (Essentially contested concept) ليس لاندماجه في معظم مجالات الحياة اليومية، ولكن لأنه مصطلح من المرجح أن يكون ذو دلالات أيديولوجية وأخلاقية ومعيارية،[1] وترى مدرسة كوبنهاجن أنَّ البحوث حول الأمن يجب توسيعها وذلك بعدم إهمال الفواعل الأخرى الغير دولية والتركيز على قطاعات أخرى غير عسكرية تضمن مختلف أشكال التهديد،لذلك سعت هذه المدرسة إلى تقديم رؤية شاملة.[2]

جاء في كتاب "منطق الفوضى: الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية" (The logic of Anarchy: neorealism to Structural Realism) لباري بوزان و شارلز جونز (Charles Jones) وريتشارد ليتل (Richard Little) سنة 1993، تركيز مدرسة كوبنهاجن على القطاعات الأمنية في التحليل والتي قسمتها إلى القطاعات التالية:[3]

---

(1): Jean Barrea, **Théories des Relations Internationales. De L'déalisme a la Grande Stratégie**. Belgique: Erasme, 2002, p185

(2): ستيفن والت، **مرجع سابق**.

(3): Thierry Balzacq, Op. Cit. p 09

- القطاع العسكري: ويتم استخدام القوة المادية والإكراه في هذا القطاع ويدرس التهديدات التي تنشأ عن الأفعال العسكرية التي تستهدف وجود الدول ككل، لذلك وجب التفاعل بين القدرات الدفاعية والهجومية للدول.
- القطاع السياسي: يتعلق بالإسقرار المؤسساتي للدولة ونظامها الحكومي ومشروعيته الإيديولوجية.
- القطاع الإقتصادي: فالموارد التي تحوزها الدولة تساهم في بناء قوتها وقدرتها على التأثير مما يضمن بقاءها، ويرتبط قطاع الأمن بالتجارة والتمويل والإنتاج، كما قد يتعرض إلى التهديدات على شكل المقاطعة والحظر التجاري، الحصار.
- القطاع البيئي: فالإضرار بالبيئة هو في نهاية المطاف إضرار بالبشرية لذلك ارتبط هذا القطاع بالتلوث والاحتباس الحراري وندرة المياه، وقد استخدم تقرير برانتلاند (Le Rapport Boruntland) بصراحة مصطلح "الأمن البيئي".
- القطاع المجتمعي: وهو أحد الإضافات الجديدة لمدرسة كوبنهاجن بعد إدراجه في حقل الدراسات الأمنية، وهو إقرارًا بوجود مرجعية للأمن من غير الدولة، وقد تطور من طرف "أول ويفر" (Ole Woever) فحسبه أن هُويَّات المجتمعات أصبحت على المحك في ظل تصاعد وتيرة الهِجْرات وهو ما من شأنه تهديد الهوية الوطنية والدينية للمجتمع، فالأمن المجتمعي هو مرادف لـ "البقاء الهويَّتي" (Survie Identitaire).

و يمكن إجمال ما تم تناوله في سياق الحديث عن المفهوم الموسع للأمن في المخطط التالي:

توسيع / تعميق		قطاعـات الأمن				
		عسكري	سياسي	اقتصادي	بيئي	مجتمعي
مستويات التحليل	النظام الدولي					
	الدولة					
	الفرد					

الشكل رقم (05)

توسـيع وتعميق مفـهوم الأمن

Source: Thierry Balzacq, "Qu'est-a que la Sécurité Nationale?". La revue International et Stratégique. Nº 52. Hiver2003-2004, pp 10-11

لم تتجاهل مدرسة كوبنهاجن المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، بحيث عالج "بوزان" الأمن "كظاهرة علائقية" (Rational Phenomenon) فلا يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية فالأمن القومي (national Security) ليس بحد ذاته مستوى ذا مغزى للتحليل، لأن ديناميكيات الأمن علائقي بالأساس، فلا وجود لأمة مكتفية ذاتياً من الأمن، أما الأمن الشامل (Global Security) بمعناه "الكلاني" يعبر في أفضل الحالات على تطلع لأعلى الواقع، وعلى النقيض من ذلك يشير الإقليم (Region) إلى مستوى ترتبط فيه الدول، بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض.[1]

وقد أطلق "بوزان" على هذه الحالة مصطلح " مركب الأمن الإقليمي" (Regional Security Complex) للدلالة على "مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أنَّ أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض.[2]

ومن الإسهامات الأصيلة لمدرسة كوبنهاجن هو مفهوم "الأمننة" أو"إضفاء الطابع الأمني" (Sécuritisation /Securitization) والذي طوره "أول ويفر"(Ole Woëvre) بحيث عرفه بأنه" فعل

[1]: Barry Buzan & Ole Woever, **Region and Powers: The Structure of International Security.** Cambridge: Cambridge University Press, 2003, p 43

[2]: Ibid. p 44

خطابي (Speech Act) ناجح والذي عبره يتم بناء فهم تذاتاني (Intersubjective) في مجموعة سياسية لمعالجة شيء ما على أنه تهديد وجودي لقيم وحدة مرجعية معينة للتمكن من اللجوء إلى تدابير استعجاليه واستثنائية للتعامل مع هذا التهديد".[1]

فالأمننة هي ذلك البناء اللغوي البراغماتي الممارس من نخبة ما، والقائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي (أو المعنوي لمرجعية أمنية ما) قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية) بهدف شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين "الكيان/ المرجعية" محل التهديد من المخاطر المحدقة بها، إلا أنه لا يستبعد أن توظف "الأمننة" لأغراض خاصة وشخصية وقد أشار "باري بوزان" إلى ذلك، لذلك يقترح نزع الطابع الأمني (Desécuritisation /Desecuritization) كحل للمشكل السابق،[2]وبالرغم من هذه النقائص إلا أنَّ مدرسة كوبنهاجن شكلت قاعدة فكرية لدراسات لاحقة.

المطلب الثالث: الأمن من منظور نقدي

لقد أتاح النقد الذي وجهه العديد من الباحثين إلى النماذج التقليدية في العلاقات الدولية إلى بروز مقاربات نظرية جديدة على شاكلة النظريات النقدية (Critical Theories)، فقد تطورت هذه النظريات في أوساط ما يعرف بحلقة فرانكفورت،[3]والدراسات النقدية ظهرت مع بداية 1994 مركزة على الجانب الاجتماعي العملي في السلوك وتسعى جاهدة للبحث عن الطاقات الكامنة في الحرية والعدالة، فهي تحاول فهم وتشخيص الواقع الاجتماعي.[4]

---

[1]: عادل زقاغ، "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية". (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2009/2008)، ص129

[2]: **نفس المرجع**. ص130

[3]: إبراهيم الحيدري، "مدرسة فرانكفورت". **مجلة أبواب**، العدد 17، صيف 1997، ص 100

[4]: **نفس المرجع**. ص 100

تشترك الدراسات الأمنية النقدية حسب "كايت كروز" (Keith Kraus) في دراسة ثلاثة مسائل أساسية هي:[1]

- كيفية بناء التهديدات
- بناء الوحدات المرجعية للأمن (مواضيع الأمن)
- دراسة إمكانية تحول المعضلة الأمنية

نقطة الإنطلاق بالنسبة للدارسين النقديين للأمن هي البحث عن: كيف يبنى التهديد ويعرف؟ فعلى غرار الأمنيين الموسعين يرى هؤلاء أنَّ الأمن ليس واقعاً موضوعياً (كما في الطرح الواقعي)، بل هو بناء اجتماعي يصنع عبر عملية خطابية لغوية (Speech Act)، وعليه إذا كانت السياسات الأمنية نتيجة لخيارات سياسية وتدابير اجتماعية من طبيعة عارضة وغير ثابتة فهذا معناه أننا يمكن أن نغيره.

يرى النقديون أنَّ السباق نحو التسلح الناجم عن المعضلة الأمنية يشكل عبئاً على اقتصاديات الدول دون أن يؤدي إلى الرفع من حالة الأمن، لأنه مجرد الرفع من حالة القوة التدميرية "فالتهديدات المؤثرة على حياة ورفاهية أغلبية الشعوب والأمم لا تنجم غالباً عن القوات المسلحة للدول المجاورة بل من الركود الإقتصادي، ومن الجور السياسي، من ندرة الموارد، من المواجهات الإثنية، من تدمير البيئة، من الإرهاب، من الجريمة والأمراض".[2]

في ظل الحديث عن الإنعتاق ووحدوية الإنسان كمرجعية للتحليل، وعن بعض البنائيين من أمثال "نيكولا أنوف" (Nicholas Onuf) "مارتا فينمور" (Martha Finnemore) إلى جانب بعض النقديين على غرار "كان بوث"، دعوا إلى تجاوز سيادة الدول من أجل حماية الإنسان كقيمة أولية تفوق قيمة مبدأ السيادة من جهة ومن أجل تقوية حركة إنعتاق الأفراد من جهة ثانية، من هنا جاء الحديث على مفهوم "الأمن الإنساني".

ويعود الإستخدام الرسمي لمفهوم "الأمن الإنساني" إلى سنة 1994 في القرير الثاني لـ "برنامج الأمم المتحدة للتنمية"(UNDP).[3]

---

[1]: Keith Krause, "A Corticol Théory and Security Studies: The Rosearch Program of Criticol Security Studies". **Cooperation and Conflict**. Vol 33, nº03, Hiver: Septembre1998, p306

[2]: Dario Battistella, **Théories des Relations Internationale**. Op. Cit, p485

[3]: Humann Development Report 1994-new demonsion of Humann Security, New York, UNDP 1994, P23

ويعرف الأمن الإنساني وفقاً لـ "ليود اكسوارثي" (Lioyd Axwarthy) وزير الخارجية الكندي السابق على أنه "يعني حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بالعنف، إنه يتعلق بوضع أو بحالة تتميز بانتفاء المساس بالحقوق الإنسانية الأساسية للأشخاص بأمنهم وبحياتهم".[1]

فمفهوم "الأمن الإنساني" هو التجسيد الحقيقي "الإنعتاق" (Emancipation)، الأمن الإنساني يقوم على فكرة "الأمن المستدام" الذي يوفر لصالح الشعوب وليس لصالح أقاليم الدول، فهو يرتبط بإشباع الحاجيات الأولية للأفراد ويتجاوز الأولوية الممنوحة لإمكانية الدولة على حساب أمن الأفراد.

ويمكن تحليل العديد من الظواهر الدولية اليوم وفق هذا المنظور على غرار التدخل العسكري في ليبيا بعد استخدام نظام القذافي للقوة المفرطة ضد المتظاهرين، ويمكن الرجوع لأحداث 11 سبتمبر 2001 التي أكدت على حقيقة "عولمة الأمن".

إلى جانب هذه المقاربة نقف عند طرح النقديين على أنَّ الدولة قد تكون عائقاً أمام أفرادها نتيجة سياساتها المتبعة، فمثلاً التدخل الانتقائي في العديد من دول العالم الاسلامي تتخذه بعض الجماعات المتشددة مبرراً لتضفي به شرعية على أفعالها كما توظفه في استمالة المقاتلين، مثلاً عدم التدخل لحماية أقلية الروهانغيا المسلمة في مينمار وحالة عدم حماية الطائفة المسلمة في افريقا الوسطى.

[1]: محمود شاكر سعيد، خالد عبد العزيز حرفش، **مرجع سابق**. ص 11

خلاصة

في نهاية هذا الفصل الأول يمكن القول أن مفهوم الأمن الوطني أكثر تعقيداً وأكبر من أن يتم تناوله من زاوية واحدة لكونه مرتبط أساساً بالمقاربة التي تتناوله وهو مثل غيره من الظواهر التي تخضع للتغير والتطور، وما يمكن التأكيد عليه هنا هو أنه هناك من ينظر للأمن الوطني كقيمة مجردة مرتبطة بالاستقلال الوطني وسيادة الدولة، وهناك من يربط الأمن الوطني بالجوانب الجيو-اقتصادية لحيويتها، وهناك من يؤمن بالأبعاد المتكاملة الشاملة للأمن الوطني.

فالأمن متعدد الجوانب والأبعاد ومحصناته ومهدداته الداخلية منها والخارجية متنوعة ومتغيرة عبر التاريخ التطوري للمجتمع الواحد وللمجتمعات البشرية، وهي نتيجة لنمط البنى المختلفة الثقافية منها والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فالأمن ضرورة اجتماعية لابد من توافره واستتبابه ليتمكن الفرد والمجتمع من أداء الوظائف المناطة بهم، وبهذا التشابك بين القطاعات المختلفة للأمن أضحى من المهم –بل ومن الواجب- الاهتمام بكل القطاعات المختلفة ودون التركيز على قطاع دون الأخر، فاليوم نحن بحاجة إلى أمن ليس عسكري فحسب، بل السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والمعلوماتي، وهو الأمر الذي يجعل من الأمن أولوية.

ومن منطلق هذه الأولوية لمحور الأمن كثر الحديث عن علاقته بسياسة الدولة الداخلية والخارجية، أي هل الأمن كخيار مرهون بضمانه داخل أو خارج حدود الدولة، من هنا جاء الحديث عن السياسة الخارجية للدولة باعتبارها انعكاساً لسياستها الداخلية، ومن منطلق العلاقة الارتباطية بين السياسة الخارجية باعتبارها جزءاً من سياسة الدولة العليا، أصبح الحديث مقترناً بدور السياسة الخارجية في السعي لتحقيق أمن الدولة من منطلق ضمان مصالحها الخارجية ولكن دون إهمال المهددات الداخلية للأمن.

ولكن قد تتحول الدولة (بمفهوم النظام السياسي) في حد ذاتها تهديداً للفرد من خلال قمع الحريات كما سبق الاشارة إليه أو غياب العدالة التوزيعية، فالأمن الوطني إذن هو أولوية في إستراتيجيات الدول، فمن خلاله تستطيع هذه الأخيرة تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والمنعة للدولة، ومن إفرازات منعتها الداخلية تستطيع أن ترسم سياستها الخارجية.

وفي سياق بناء الدولة لإستراتيجيتها الشاملة يشكل محور الجغرافيا دوراً بارزاً في هذه الإستراتيجية وذلك من منظور التحكم في قنوات الاتصال لدى الدولة مع العالم، وتتفق الاستراتيجيات الدولية على اختلافها على أهمية

ومحورية العامل الجغرافي-السياسي في تحقيق أهداف الدولة وطموحاتها، وتثبيت مكانتها في سلم توزيع القوى الدولية واظهار الدور الأكثر تميزا، بل والسعي إلى تحسين تلك المكانة وذلك الدور، ومن هذا المنطلق الجيواستراتيجي يكون التصور الشامل لسياسة الدولة الأمنية.

كل هذه التعقيدات المرتبطة بالظاهرة الدولية لا يمكن فهمها إلا إذا تم وضعها في إطارها النظري، كون النظرية والنماذج النظرية التي تم تصميمها بهدف المقاربة للظواهر الدولية تزود الباحث بأدوات تحليلية تمكنهم من تفسير وفهم واستشراف الظاهرة الدولية.

الفصل الثاني

أثر التحولات السياسية الإقليمية على الجزائر: من منظور التحليل الجيوسياسي

تمهيد

تشكل الجغرافيا السياسية مدخلاً مهماً في تفسير/ فهم السلوك السياسي لأي دولة، ومن هذا المنطلق نحاول في هذا الفصل "فهم" بنية النظام السياسي الجزائري، كون المتغير الجغرافي يؤثر –إلى جانب الرصيد التاريخي- في السلوك السياسي للجزائر.

هذا المدخل يزيد من تعقيد الحالة المفهومية المرتبطة أساساً بمتغيرات مختلفة لذلك سنحاول أن نتعمق في طبقات تشكل النظام السياسي الجزائري، وهذا ليس من أجل فهم طبيعة النظام في حد ذاتها بل من أجل التعرف على سلوك صانع القرار الجزائري في التعامل مع التحولات الإقليمية في دول الجوار.

إلى جانب ذلك سيركز هذا الفصل على طبيعة التحولات السياسية الإقليمية المرتبطة بالحراك العربي من منظور فلسفي نقدي كون التركيب المفهوماتي السائد يحتاج إلى توضيح، فتارة نجد بعض الباحثين يرون فيما وقع من حراك بعد 2011 في دول الجوار وخاصة تونس وليبيا على أنه ثورة وتارة يرون فيه حركات احتجاجية وغيرها من المفاهيم، لذلك سنحاول أن نقارب للموضوع من منطلق تجريدي، حتى يتسنى لنا تجاوز الإشكالية المطروحة في الانتقال من حيز التنظير إلى مجال الممارسة.

المبحث الأول: جيوسياسية الجزائر

تتفق الطروحات على اختلافها حول أهمية ومحورية العامل/ المتغير الجغرافي-السياسي في تحقيق أهداف الدولة وتثبيت مكانتها في سلم توزيع القوى الدولية، وهو عامل يشجع الدولة على السعي في تحسين تلك المكانة وذلك الدور، من هذا المنطلق تحتل الجزائر مكانة جيوسياسية مهمة نحاول أن نتعرف على أهميتها من خلال هذا المبحث الذي يركز على العوامل الجيوبولتيكية للجزائر، وستقتصر دراستنا على عاملي الجغرافيا والاقتصاد بما يتواءم مع طبيعة هذا المبحث.

المطلب الأول: جغرافية الدولة الجزائرية

تشكل الجزائر همزة وصل بين الشرق والغرب، الشمال والجنوب وملتقى طرق برية وبحرية وجوية، وهو ما أكسبها مكانة جيواستراتيجية ضمن مداراتها الإقليمية والعالمية، تبلغ مساحة الجزائر2381741 كلم^2 وهو ما يعادل 8% من المساحة الكلية للقارة الإفريقية، لتحتل بذلك المرتبة الأولى في ترتيب الدول الأفريقية والعربية من حيث المساحة.(*)

وبحكم موقعها وشساعة مساحتها تتميز الجزائر بطول حدودها التي تفوق 7000كلم، فمن ناحية الشرق تتقاسم حدوداً على طول 965كلم مع تونس، و982كلم مع ليبيا، ومن ناحية الغرب يبلغ طول حدودها مع المغرب 1559كلم ، أما جنوباً تمتد حدود الجزائر على طول 956 كلم مع النيجر، وتبلغ 1376 كلم مع مالي و463 كلم مع موريتانيا و42 كلم مع الصحراء الغربية في الجنوب الغربي، في حين يمتد شريطها الساحلي على البحر الأبيض المتوسط أكثر من 1200 كلم.

بهذا الامتداد الجغرافي تشكل الجزائر شبه زاوية متوغلة وبعمق في "البصيلة" الإفريقية،(1) مما ساعدها أن تكون حلقة ترابط واتصال بين الشمال الغربي ودول الجوار ألمغاربي التي تنتشر فيها الديانة الإسلامية، والجنوب الإفريقي لا سيما في غرب القارة الإفريقية من جهة ثانية، إلى جانب حلقة تربط بين إفريقيا وأوروبا عبر المتوسط.

من حيث المدار الفلكي تقع الجزائر بين خطي طول 12° شرقاً 9°، ودائرتي عرض 37° شمالاً و19° جنوباً ، هذا الامتداد الواسع للجزائر يعد سبباً في تنوع المناخ بها بين المناطق الرطبة في الشمال، والمنطقة الصحراوية

(*): أصبحت الجزائر تحتل الترتيب الأول من حيث المساحة في أفريقيا بعد تقسيم السودان إلى جنوب السودان ودولة السودان في جويلية 2011

(1): صالح سعود، **مرجع سابق**. ص89

الجافة والمدارية في الجنوب، ينعكس هذا الامتداد كذلك على عامل الزمن إذ يصل الفرق في الزمن بين الشرق والغرب ما يفوق الساعة إذا علمنا أن الحزمة الساعية تساوي 15 خطاً.

الخريطة رقم 04

خريطة الجزائر السياسية

المصدر: www.embassy consulates.com/algeria/maps-of-algeria.hotml

وقد سعت الجزائر في مناسبات عدة إلى ترسيم حدودها مع جيرانها من أجل التحكم أكثر في أمنها من خلال تفادي الخلافات الحدودية، حيث وقعت اتفاق رسم الحدود مع الجمهورية التونسية بتاريخ 06 جانفي 1970، ألحق باتفاق لتعليمها بتاريخ 19 مارس 1983، ليلحق باتفاق لتعليم الحدود البحرية بتاريخ 11 جويلية 2011.[1]

وتم توقيع اتفاق رسم الحدود مع المملكة المغربية بتاريخ 05 جوان 1983، واتفاق تعليم الحدود مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية موقع بتاريخ 13 ديسمبر 1983،[2] لتبقى الحدود الجزائرية الليبية من دون اتفاق رسمي لرسم الحدود وتعليمها.

[1]: www.Mae.dz/ma-fr/staries.php?stary=11/1253035878 (03/12/2016)

[2]: www.algeria-un.org/default.asp?long=2&doc=barders (03/12/2016)

وحسب الديوان الوطني للجغرافيا البشرية للجزائر شهدت تطورا متسارعاً مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغ عدد السكان 41,3 مليون نسمة في 01 جانفي 2017 في حين بلغ في الأول من جويلية 2016: 40,8 مليون نسمة، وهو ما يمثل زيادة طبيعية قدرت بـ 886000 نسمة، وهذا يرجع أساساً إلى زيادة حجم الولادات الحية مع تراجع لحجم الوفيات، وفي حالة بقاء نفس وتيرة النمو الطبيعي المسجلة مؤخراً فإن إجمالي عدد السكان المقيمين سيبلغ 42,2 مليون نسمة بحلول أول جانفي 2018.[1]

المطلب الثاني: جيواقتصاد الجزائر

انه من السهل أن ترى كافة المظاهر الواضحة للعلاقات الدولية في صورتها العامة لا يمكن إدراكها إلا كجزء من الكفاح الدائم في سبيل القوة والسيطرة، وينطوي هذا الكفاح إما على الاحتفاظ بالقوة أو الزيادة فيها، ولا شك أن مثل هذه الاعتبارات ستتضمن بالضرورة العوامل الاقتصادية، بما أن التمتع بالقوة العسكرية في أضيق معانيها لابد أن تتضمن السيطرة على الموارد، ومن هنا تبرز أهمية المتغير الاقتصادي في تحليل حالات أللأمن التي ميزت العلاقات الدولية وكذا صعود ونزول الدول.

لقد أصبح الاقتصاد وسيلة سياسية للسيطرة ونقل الثقافات الحضارية بين الأمم لذلك فالأقوى اقتصادياً هو الأقوى سياسياً، وقد اقتنعت الدول الغربية بهذه الفلسفة عند مشاهدتها لآثار الرأسمالية على الشعوب الفقيرة ومن أبرز المخاطر التي تم الإشارة إليها هو انتفاء سيادة الدول على حدودها ومواطنيها، فضلاً عن عدم سيطرتها على النظام الاقتصادي الحر، الذي كان يطالب به الليبراليون الكلاسيكيون.

وقد كان لموضوع الاقتصاد أهمية بالغة في إطار التحليلات الأمنية لجملة الصراعات التي تنخر النظام الدولي، ومن بين المقاربات التي كان لها وجود واضح في هذا الإطار نجد الماركسية بروافدها، إلى جانب بعض المقاربات الأمنية الحديثة، من قبيل مدرسة كوبنهاجن وغيرها من المقاربات الأمنية التي تناولت موضوع الاقتصاد في تحليلاتها وتصوراتها لهذه الإشكالات الأمنية التي تتسم بالتعقيد والتشابك.

[1] : الديوان الوطني للإحصاء، متحصل عليه: http://www.ons.dz(27/10/2017)

وبالرجوع لمحاور جغرافية الدولة فإن الاقتصاد لا يمكن فصله عن الجغرافيا وذلك لما تتمتع به الدولة من موارد ومقومات، بل أن الاقتصاد يبقى محدد أساسي من محددات تقدم أو تخلف الدول، والذي بدوره يرتبط بالأمن الوطني للدولة وهو ما يجعل الجيواقتصاد موضوعاً لا يمكن تجاوزه في موضوع الأمن الوطني.[*]

وفي سياق الحديث عن الجيواقتصاد فإن ما سيتم التركيز عليه هو موضوع جيوبولتيك الطاقة تحديداً (النفط والغاز)، الطاقة التي تلعب -وهي الثانية من حيث الأهمية بعد الدفاع الوطني- دوراً حاسماً في البقاء والرفاهية، فهي التي تقرر ما إذا كانت مصابيحنا ستبقى مضاءة أو ستنطفئ وما إذا كانت زراعتنا ستمضي قدماً إلى الأمام أم ستتراجع، وفي الواقع ما إذا كنا نستطيع الدفاع عن أنفسنا أو لا نستطيع، فاليوم تستخدم كل الوسائل الصلبة والناعمة لضمان تدفق الطاقة.

كانت الطاقة والحاجة إلى ضمان أمن إمدادها مسألة أساسية لأي موقع قوة في العالم منذ الثورة الصناعية وقد جلب حظر النفط العربي 1973 إلى داخل العالم الصناعي احتمال التعرض لانقطاع تلك الإمدادات، وفي هذا السياق ربطت مراجعة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في عام 2008 بين الأمن والطاقة بإعتبار الطاقة إحدى التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الأوروبي في إطار الحديث عن "أمن الطاقة"،[1] وركزت الاستراتيجية في تناولها لأمن الطاقة على تأمين الوصول إلى مصادرها.

ولا يمكن الحديث عن جيوبولتيك الطاقة في المنطقة المتوسطية عموما بمعزل عن ثنائيتين هما الأمن والتهديد إذا ما علمنا أن الدول الأوروبية تحديدا تعتمد أساسا في تزودها بالنفط والغاز من الضفة الجنوبية للمتوسط

---

[*]: الجيواقتصاد (Géo-économie) حسب فيليب بومان "مزج بين مصطلحين ذوي طبيعيتين مختلفتين: الجغرافيا والاقتصاد، أي تعبيرا عن العلاقات الموجودة بين الفضاء الجغرافي والقوة والاقتصاد".

[1]: من حيث المفهوم يعد تشرشل أول من عرف أمن الطاقة حيث أشار إلى أن ((أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط))، ومنذ ذلك الوقت إلى الآن مازال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة، ففي المقترب التقليدي في تعريف أمن الطاقة ارتكز أساساً على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع وفق قاعدة أمن العرض Security of Supply، هذا التعريف كان كقاعدة لتدخل الدول الكبرى في العديد من المناطق لضمان الحصول على هذه المادة الاستراتيجية، وهناك فريق من الباحثين وسع مفهوم أمن الطاقة ليتجاوز قاعدة العرض ليشمل تأمين النقل/ التدفق، وبذلك يعرف على أن أمن الطاقة هو (تأمين تدفق طاقة كافية يمكن الاعتماد عليها وبأسعار مستقرة)، فهذا التعريف يتضمن الدخول الآمن لمناطق الطاقة والنقل الآمن، واستقرار الأسعار وهي ثلاثية الحفاظ على أمن الطاقة، للتوسع في الموضوع **انظر**: عمر سعداوي، **" أمن الطاقة في العلاقات الأورومتوسطية على ضوء الأزمة الليبية الراهنة: مقاربة القوة بالتسلل".** (مداخلة في الملتقى الدولي سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 30-31 جانفي 2017).

(الجزائر، ليبيا)، وإذا ما علمنا بالتحولات التي عرفتها المنطقة العربية المصاحبة لما يعرف بالحراك العربي في المنطقة المغاربية والساحل افريقية، من خلال هاذين المتغيرين سنحاول أن نتعرف على موقع الجزائر من هذه السوق الاستراتيجية (الطاقة) في ظل بيئة أمنية غير مستقرة في منطقة جنوب المتوسط.

تعد دول شمال إفريقيا (الجزائر وليبيا) من بين البدائل الأفضل للدول الأوروبية حتى تخفف من التبعية لروسيا في ميدان الطاقة، بل تعد الجزائر البديل الأهم في مجال الغاز الطبيعي، فالقرب الجغرافي بين ضفتي المتوسط والوضع الأمني المستقر فيها يؤهلها أن تكون المورد الأول للغاز الطبيعي لدول الاتحاد، وتحتل الجزائر الترتيب الثالث بعد كل من روسيا والنرويج في الغاز الطبيعي بنسبة 14.40%، فالجزائر توفر نصف احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي، والنسب مرشحة للارتفاع مع السعي إلى زيادة الاتحاد من طلباته الغازية من الجزائر خاصة في ظل الظروف الغير مستقرة في منطقة الشرق الأوسط والعقوبات المفروضة على ايران والتقارب التركي الروسي بعد أزمة اسقاط الطائرة الروسية من قبل الجيش التركي.

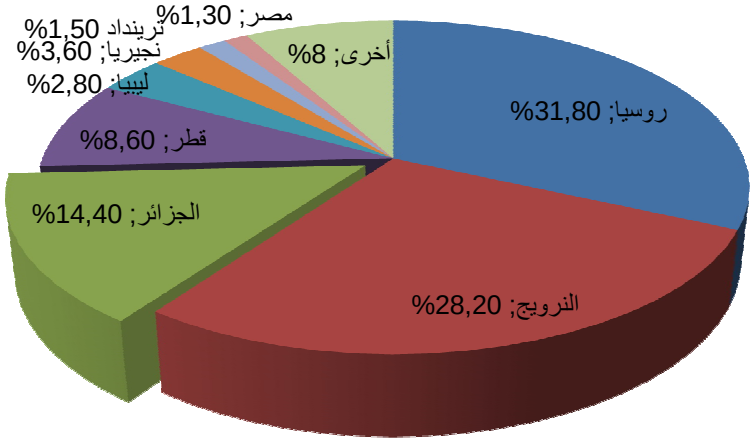

الشكل رقم 03
اجمالي استيراد دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي 2010
source: European commision, Eurostat. Energy production and import.

وفي قراءة للأرقام نجد أن الجزائر تحديداً لها مكانة مهمة في الخارطة الجيوبولتيكية للطاقة في العقل الاستراتيجي الأوروبي عموماً، وذلك راجع للارتباطات الطاقوية بينهما من جهة، والتحولات التي قد تحدث في هذه المنطقة المهمة استراتيجياً وتداعيات ذلك على الأمن الأوروبي، فالقرب الجغرافي بين ضفتي الجنوب والاستقرار الأمني نوعاً ما في البحر المتوسط -في الحوض الغربي تحديداً- وخلوه من القرصنة جعل لمناطق شمال إفريقيا مكانة أكثر أهمية، وخاصة في ظل عدم الاستقرار الذي يطبع منطقة الشرق الأوسط وإيران والعلاقات بين الاتحاد

الأوروبي وروسيا من جهة أخرى، كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت للجزائر مكانة استراتيجية في الخارطة الطاقوية العالمية عموماً والأوروبية خصوصاً.

فالجزائر توفر الغاز الطبيعي للدول الأوروبية بنسبة 27,5% من إجمالي ما تستورده هذه الدول من الغاز الطبيعي، ففي عام 2009 وفرت الجزائر حوالي 33% من واردات ايطاليا و33,7% من واردات اسبانيا من الغاز الطبيعي.[1]

كما تعد الجزائر أيضا دولة مرور للنفط والغاز القادم من إفريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا (نيجيريا تحديداً)، كما هناك سعي لتجسيد مشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء لإيصال الغاز النيجيري إلى أوروبا عبر النيجر والجزائر، هذا وتعد بعض دول جنوب المتوسط دول مرور لنفط جنوب المتوسط، كمرور الغاز الجزائري إلى ايطاليا عبر تونس من خلال خط أنابيب غاز "انريكو ماتي" (عبر المتوسط Transmed)، وخط أنابيب الغاز المغاربي الأوروبي الذي ينقل الغاز الجزائري إلى اسبانيا والبرتغال عبر المغرب، والجدير بالذكر أن 65% من استهلاك أوروبا من النفط والغاز يمر عبر المتوسط.[2]

أهمية الطاقة من جهة وأهمية جنوب المتوسط من جهة أخرى –سواء كدول منبع أو دول مرور- جعل من الصعب عدم الاهتمام بها، لذلك سارعت أوروبا إلى وضع المنطقة ذات أولوية من حيث الطاقة، لذلك نصت كل الاتفاقيات والحوارات البينية على أهمية الطاقة في العلاقات الأورومتوسطية وكمثال على ذلك ففي عام 2007 ومن أجل تقوية سياسة الجوار الأوروبية أعطت المفوضية الأوروبية أهمية للطاقة من خلال إبرام اتفاقات تتعلق بالطاقة مع بعض دول الجنوب ومن بينها الجزائر، وهي الورقة التي أكدت من خلالها أوروبا على أهمية إبرام الشراكة مع الجزائر في مجال الطاقة،[*] وفي إطار الوثائق الأوروبية تنص خطة عمل المجلس الأوروبي للطاقة من 2007 إلى 2009 وإلى اليوم على تدعيم علاقات الطاقة مع الجزائر.[3]

---

[1]: هايدي عصمت كارس، **المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016، ص 161

[2]: **نفس المرجع.** ص169

[*]: وهي الورقة التي تم التوقيع عليها في 2013.

[3]: للتوسع أكثر في موضوع الجيوبولتيك بصفة عامة وبالأخص موضوع التقارب الجغرافي والعلاقات الأورومتوسطية راجع: نوار محمد ربيع الخير، **مبادئ الجيوبولتيك.** بغداد: دار ومكتبة عدنان للنشر والتوزيع، 2014، ص (233 – 236)

هذه المكانة التي تحتلها الجزائر في امن الطاقة الأوروبي دفعت أندريس بيبالغس (Andris Piebalags) المفوض السابق لمجلس الطاقة الأوروبي التأكيد في 2010 على "ضرورة أن تصبح شمال إفريقيا بنفس قدر روسيا للاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة".

وبالرجوع لأرقام الاتحاد الأوروبي نجده يعتمد في وارداته من الطاقة على روسيا، مما يجعل الأمن الطاقوي في يد الشركات الروسية التي تحتفظ الحكومة الروسية بأغلبية الأسهم فيها وبالأخص غازبروم (Gazprom) والتي تستخدمها روسيا كأداة من أدوات السياسة الخارجية والأمنية، كما حدث في 2006، 2009، 2010 عندما أوقفت روسيا إمدادات النفط على أوكرانيا وروسيا البيضاء، لذلك نجد أمن الطاقة الأوروبي من بين أولوية أهدافه تنويع مصادر الطاقة، لذلك سارعت الدول الأوروبية في مراجعة استراتيجيات الطاقة إلى أولوية تقوية التعاون في مجال الطاقة مع الدول المنتجة في جنوب المتوسط ودول المرور وعلى رأسهم الجزائر.(*)

ولتوضيح مكانة الجزائر في سوق الطاقة سنعتمد في هذه الاحصائيات على التقرير السنوي الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول:(**)

انتاج النفط الخام	بيانات عام 2015 (ألف برميل/ يوم)	الحصة من دول أوابك	الحصة من إجمالي الدول العربية	الحصة من اجمالي العالم
الجزائر	**1157.0**	**5.12**	**4.89**	**1.48**
الغاز الطبيعي المسوق	بيانات عام 2015 (مليار متر مكعب)	الحصة من دول أوابك	الحصة من إجمالي الدول العربية	الحصة من اجمالي العالم
الجزائر	**84.6**	**16.04**	**15.13**	**2.32**

الشكل رقم 04

جدول يوضح انتاج الجزائر من الطاقة

المصدر: www.oapecorg.org

(*): فيما سبق تطرقنا للإحصائيات المتعلقة أساسا بالطاقة في المتوسط وهذا من منظور جيوبولتيكي بحت، كون الجغرافيا تلعب دورا مهما من حيث التأثير في مجال الطاقة (جيوبولتيك الطاقة).

(**): منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول يطلق عليها اختصارا (أوابك/ OAPEC) The Organization of Arab Petroleum Exporting Countries

من خلال هذا العرض نجد أن الجزائر دولة رائدة في سوق الطاقة (النفط والغاز) خاصة في مجال الغاز الطبيعي وتسويقه مقارنة بالنفط، ففي السنوات الأخيرة -هنا قدمنا الإحصائية للسنة الأخيرة التي أوردها التقرير- ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى تعديل المادة 48 وتخفيض نسبة حصة الشريك إلى 49% هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترجع أسباب التراجع بسبب انعكاسات الأزمة العالمية ابتداء من 2012 وتسجيل جمود في الاحتياطات نتيجة تواضع الاكتشافات وعدم تجدد الاحتياطات، وشكلت سنة 2013 لحظة فارقة في سوق الطاقة الجزائري وذلك راجع إلى استهداف قاعدة تيقنتورين، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المركب 25 مليون متر مكعب يومياً موجهة للتصدير، إلا أن الجزائر سرعان ما استرجعت مكانتها في 2017، حيث سجل ارتفاع في إنتاج المحروقات إذ بلغت 32.6 مليون طن أي بنسبة نمو بلغت 102%.

وفي نفس السياق كشفت حصيلة خاصة بمجمع سوناطراك أن قدرات الإنتاج الإضافية للنفط الخام بلغت 110 ألف برميل يوميا وهي حاليا متوفرة ولكن غير منتجة بالنظر للالتزامات الجزائرية بتخفيض حصتها بمقدار 50 ألف برميل يوميا.

أما بخصوص الصادرات فإن حجمها بلغ 17.9 مليون طن معادل النفط ما بين جانفي وفيفري 2017 بنسبة انجاز بلغت 117%، وبلغ إنتاج الغاز 22.4 مليار متر مكعب بنسبة انجاز بلغت 103%، وتجدر الاشارة إلى توقف بسبب الصيانة لموقع قاسي طويل بقدرة 12 مليون متر مكعب يوميا خلال 2017.

إلا أن الوفرة في مجال المحروقات أحياناً جعلت من الجزائر رهينة لهذا القطاع الحساس فأغلب صادرات الجزائر عبارة على محروقات (نفط خام وغاز) رغم ما تتوفر عليه الجزائر من أراضي فلاحية خصبة وشاسعة وسهلة للاستغلال إلى جانب وفرة اليد العاملة الشبانية، كما أن الجزائر لم تقدم استثمارات في مجال الصناعات البترولية تمكنها على الأقل من توفير احتياجاتها الوطنية، وظلت رهينة لقطاع المحروقات الذي تراجعت أسعاره في الأسواق مؤخراً نتيجة الاعتماد الأمريكي خاصة على استغلال الغاز الصخري والغاز المسال القطري المنتج بوفرة.

المبحث الثاني: بيئة النظام السياسي الجزائري

دراسة النظم السياسية يساهم في فهم السلوك السياسي للدولة كما سبق الاشارة إليه، لذلك ومن أجل فهم السلوك السياسي للجزائر لفترة ما بعد 2011، نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على طبيعة النظام السياسي الجزائري، ولكن قبل ذلك سنتعرف على المداخل النظرية والمقاربات المفاهيمية المختلفة التي تساعدنا على فهم طبيعة النظام السياسي.

المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: مدخل نظري

شهد حقل النظم السياسية تطورات ملحوظة خلال الربع الأخير من القرن الماضي، وقد تجلت هذه التطورات في ظهور وتبلور مجموعة من الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم المعنية، تمحورت أساساً حول عدد من المفاهيم والأطر النظرية والمنهاجية الرئيسية منها: التعددية السياسية والتحول الديمقراطي والمجتمع المدني والاقتصاد السياسي والعلاقة بين الإسلام والسياسة والسياسات العامة والنظام الدولي.[1]

وسنحاول خلال هذا المطلب رصد وتحليل الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية، خاصة وأن هذه الاتجاهات ليست منفصلة عن بعضها البعض بل أن هناك قدراً من التداخل في ما بينها، كما تجدر الاشارة إلى أن كل هذه الاتجاهات الحديثة ليست وليدة الثمانينات أو التسعينات فقط بل فيها من له جذوره وامتداداته السابقة سواء على صعيد المفاهيم النظرية أو المداخل المنهاجية، لذلك فإن تعبير "الجديدة" هنا يقصد به في سياق التطورات والمستجدات التي لحقت بالمفاهيم والمداخل ما أوجد نوعاً من التراكم المعرفي النسبي الذي سمح بتبلور اتجاهات حديثة في دراسة النظم المعنية.

ولكن قبل التعرض لهذه التوليفة من الاقترابات والمداخل سنحاول ابتداء التعرض لمفهوم النظام السياسي إذ أن الأصل في مفهوم النظام أنه ظهر في مجال العلوم الطبيعية، بيد أنه سرعان ما انتشر استخدامه في مختلف فروع المعرفة، حيث جرى التعامل مع مختلف وحدات التحليل في علوم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس بوصفها تعبر عن نظم وأنساق قائمة بذاتها.

---

[1]: حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها.** ط2، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2008، ص229

وبالتطبيق على المجال السياسي نجد أن النظام السياسي قد أستخدم كمرادف لنظم الحكم،[1]فالمدرسة الدستورية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، ولكن تحت تأثير المدرسة السلوكية اتخذ مفهوم النظام السياسي أبعادا جديدة، وأصبح يشير إلى شبكة التفاعلات والعلاقات والأدوات التي ترتبط بظاهرة السلطة سواء من حيث منطلقها (الجانب الأيديولوجي) أو القائمين على ممارستها (النخبة) أو الإطار المنظم لها (الجوانب المؤسسية).[2]

وفي سياق المقاربة التعريفية يشير "ثامر كامل الخزرجي" إلى معنيين للنظم السياسية: معنى ضيق وهو التعريف التقليدي، وأخر واسع وهو التعريف الحديث.[3]

المعنى الضيق أو التقليدي لتعبير النظم السياسية يراد به أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وتبعاً لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم السياسية والقانون الدستوري، ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة من القواعد التي تتصل بنظام الحكم في الدولة، فتستهدف تنظيم السلطات العامة فيها وتحديد اختصاصاتها، وفي هذا الصدد ذهب "جورج بيردو" إلى القول بأن النظام السياسي "هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة"، وفي نفس الإطار يرى "ليون دوكي" أن النظام السياسي هو "الشكل الذي تتحدد فيه التفرقة بين الحاكمين والمحكومين".[4]

أما المعنى الواسع والمعاصر لتعبير النظم السياسية فيراد به معنى أعم وأشمل من معناه الضيق، فيعني دراسة مختلف أنظمة الحكم ليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة وإنما أيضا من خلال ما يسود هذه الدول من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية وعلى هذا النحو لم يعد هناك ترادف بين تعبير النظام السياسي وتعبير القانون الدستوري، إذ يكون للأول معنى أعم وأشمل من الثاني، وهنا يرى "موريس دوفرجيه" "أنه مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة".[5]

---

[1]: علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**. القاهرة: كتب عربية، [د.ت.ن]، ص10

[2]: أشواق عباس، **أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة: مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني**. بيروت: مركز الوحدة العربية، 2016، ص59

[3]: ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص21

[4]:**نفس المرجع**. ص22

[5]: كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1985، ص39

بيد أن هاذين التصورين لم يسلما من النقد، حيث يرى "غابرييل ألموند" أن التخصص السلطوي للقيم لا يميز النظام السياسي عن النظم الاجتماعية الأخرى كالعائلة مثلا، ومن جانبه عرف النظام السياسي بأنه نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظيفيتين "التكامل والتكيف داخليا" (أي في إطار المجتمع ذاته) وخارجيا (أي بين المجتمع والمجتمعات الأخرى) عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع،[1] وبهذا يرى "ألموند" في الإكراه المادي المشروع محك التفرقة بين النظام السياسي والنظم الاجتماعية الأخرى، وأن القوة المشروعة هي التي تضمن تماسك النظام السياسي.

والنظام السياسي بهذا المعنى لا يعمل في فراغ ولكن في اطار بيئة دولية واقليمية وداخلية عليه أن يتعامل ويتفاعل معها، هذه البيئة لها طابع مزدوج فهي قد توفر فرصاً وإمكانات وموارد جديدة لاستخدامها لصالح السياسات والاختيارات التي يتبناها النظام، وقد تكون بمثابة قيود وحدود على حريته وحركته في الاختيار.

وفي هذا السياق يمكن الحديث عن ثلاث مجالات ومهام أساسية للنظم السياسية:[2]

- النظام السياسي كآلية لحل الخلافات وإقرار القانون والنظام وهذه هي الوظيفة التنظيمية القهرية للنظام، ولعلها الوظيفة الأساسية.
- النظام السياسي كآلية لتوزيع الموارد في المجتمع.
- النظام السياسي كآلية للتغيير الاجتماعي.

هذه المهام الثلاث للنظام السياسي يتم أداؤها من خلال عملية صنع القرار التي يمارسها، ففي كل نظام سياسي توجد آليات للتعبير عن المصالح وترتيب الأولويات وتحديد البدائل المتاحة والتعرف على تكلفتها ومنافعها النسبية واتخاذ القرار.

وفي الأخير يمكن القول:

✓ أن النظام السياسي لا يعدو أن يكون مفهوماً تحليلياً يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود مادي في الواقع.

---

[1]: جابرييل ايه آلموند، جي بنجهام باويل الان، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**. (تر: هشام عبد الله)، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص55

[2]: علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر 1805 – 2005**. القاهرة: القاهرة: كتب عربية، 2006، ص9

- ✓ أن النظام السياسي يعتمد وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، وبهذا لا يستطيع الباحث أن يعين حدوداً للنظم السياسية بعكس الدولة.
- ✓ النظام السياسي يتضمن درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين وحداته بحيث إن التغيير الذي يطرأ على أي منها يؤثر على باقي الوحدات الأخرى.
- ✓ يفترض في النظام السياسي العمل على حفظ ذاته من خلال مؤسسات يبنيها وقواعد يقررها وممارسات يلتزم بها وعلاقات يدخل فيها ووظائف يؤديها.
- ✓ إن كون النظام السياسي تميزه مجموعة من التفاعلات والعلاقات الارتباطية التي تختلف عن غيرها من التفاعلات والعلاقات، فإن هذا لا يعني أن النظام السياسي يوجد في فراغ، إنما يحيا في بيئة داخلية يؤثر فيها ويتأثر بها.

من جهة أخرى فإن أي نظام سياسي يتأثر بعدد من النظم السياسية الإقليمية، كما أنه يقع في إطار نظام دولي يتيح له فرصا ويفرض عليه قيوداً عبر مراحل تطوره المختلفة، ومع التسليم بقابلية النظام السياسي للتأثر بالمتغيرات الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن أهم النتائج هو دور "الثورة الاتصالية" واختزال الحدود الفاصلة بين الدول، الأمر الذي جعل ويجعل من المستحيل على أي نظام ان ينأى بنفسه عن تأثير البيئة التي يعمل فيها سواء كانت اقليمية أو دولية.

من خلال كل هذا يمكننا التطرق للنظم السياسية بصفة عامة والعربية خصوصا من زاوية المنهج والمقترب النظري حتى يتسنى لنا فهم التشابك النظمي للأنظمة السياسية، ومن هذا المنطلق عرفت مناهج البحث في النظم السياسية اختلافات متعددة وهنا سنتطرق لأهم المناهج التي تساعدنا على فهم البيئة الإقليمية والدولية للنظام السياسي الجزائري.

أهم منهج هو المنهج المؤسسي القانوني الذي يتعامل مع النظام السياسي كمرادف لنظام الحكم (كما سبق الاشارة إليه)، وذلك من خلال التركيز على المؤسسات من حيث أهدافها واختصاصاتها وتوزيع الأدوار داخلها وفي ما بينها.[1]

وهناك منهج الجماعات ومنهج النخبة السياسية، إذ ينظر الأول إلى النظام السياسي بوصفه شبكة معقدة من الجماعات بينها تفاعل مستمر يحدد حجم التغير في النظام الكلي والاتجاه الذي يمضي فيه، في حين يركز

[1]: ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**. ص47

منهج النخبة السياسية على الخلفية الاجتماعية وسمات أعضاء النخبة الحاكمة،[1] بافتراض أن الحكام في أي مجتمع هم جماعة تتميز بالتماسك والقوة وتتخذ القرارات الهامة، الأمر الذي يجعل من دراستهم بحثاً في أنماط التفاعلات الأساسية في المجتمع.

فمنهج النخبة أصبح يمثل تحدياً للمنهج القانوني كونه يبرز نفوذ وتأثير مجموعة واحدة بعينها، فدعاة هذا المنهج ينطلقون من أن كل مجتمع ينقسم إلى شريحتين: الحكام والمحكومين، أما الحكام فهم أقلية تستأثر بالقوة السياسية وتتخذ القرارات الهامة، وقد كان "سان سيمون" أول من وضع الخطوط العامة لتحليل الصفوة، إذ ينظر للمجتمع كهرم في قمته توجد صفوة سياسية، ولما كانت النخبة أو الصفوة واقعاً لا مهرب منه ذهب "سيمون" إلى أن إصلاح أي نظام لا يكون إلا بتغيير النخبة.[2]

أما منهج صنع القرار فهو يركز على عملية صنع القرار، ويعني من ثم بتحديد من هم صانعو القرار وما هي طرق اختيارهم وما هو الواقع الاجتماعي-السياسي لعملية صنع القرار ومختلف إجراءاتها وأساليبها.

هذه بعض المناهج المعتمدة في تحليل النظم السياسية الحديثة، وإلى جانب هذه المناهج سابقة الذكر هناك ثلاث اتجاهات رئيسية لها دور كبير في التحليل -وهي الأقرب إلى موضوع دراستنا- هذه الاقترابات المنهجية هي:

1/- المنهج الاتصالي:

المنهج الاتصالي[*] الذي يدرس عملية تبادل المعلومات (Information) بين الحكام والمحكومين ويحلل قنوات الاتصال وأنواع المعلومات التي تنساب فيها والإجراءات المنظمة لها وردود الأفعال المتوقعة،[3] ومنه نفهم أن الاتصال كل الاجراءات والفعاليات والأساليب التي على وفق أدائها يؤثر شخص ما على آخر، وعادة تركز الدول والمؤسسات والمجتمعات في وجودها وتكاملها على الاتصالات أي تبادل الرسائل، فالمواطنون لا بد وأن يكونوا قادرين على توصيل رغباتهم ومطالبهم إلى الحكومة، وعلى الحكام أن يكونوا قادرين على توصيل قراراتهم إلى المواطنين وتبريرها لهم بهدف نيل رضاهم.

لذا فإن دراسة النظم السياسية من منظور الاتصال هي دراسة للسلوكيات أو الأفعال التي تتعلق بتبادل المعلومات/ الرسائل أو المطالب والرغبات، بمعنى أخر الأفعال وردود الأفعال بين الفاعلين السياسيين، إذ يرى

---

[1]: حسان محمد شفيق ألعاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**. بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص23

[2]: ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**. ص49

[*]: رائد هذا الاتجاه هو كارل دويتش (Carl Deutsche)

[3]: نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي في النظرية- المنهج**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص267

"كارل دويتش" الذي يعد رائداً لمنهج الاتصال في دراسة النظم السياسية أن عملية الاتصال تمثل الجانب المحوري في أي نظام سياسي، حيث تلقي أجهزة الاستقبال المعلومات في صورة رسائل وتتولى نقلها إلى مركز القرار الذي يقوم بدوره في التعامل مع هذه المعلومات (المطالب) على وفق قيمة وما يمتلك من معلومات مؤرشفة أو مخزنة لتتوصل إلى القرار الذي يدفع إلى الأجهزة التنفيذية التي تتخذ الأفعال والإجراءات الكفيلة بتنفيذه.

2/- المنهج الوظيفي:

ويرتكز أصحاب هذا الاتجاه على مفهوم الوظيفة (Function) المستعار من علوم الأحياء (علم الفسيولوجي)،[*] حيث يتصور به علماء الأحياء الوظيفة التي يؤديها كل عنصر من عناصر الكائن الحي، وحينما تؤدي هذه الوظائف مجتمعة تمكن الكائن الحي من الاستمرار في الحياة، ومن هناك فإن مفهوم الوظيفة يعني لدى أصحاب الاتجاه الوظيفي في تحليل النظم الكشف عن وظيفة (دور) كل عنصر من عناصر النظام السياسي، على أساس أن النظام السياسي يقوم على عدة عناصر مترابطة ومتكاملة، وأن كل عنصر يقوم على أداء وظيفة معينة وأن هذه الوظائف حينما تؤدى مجتمعة تعمل على تكامل النظام السياسي واستمراره.[1]

وتبعاً لذلك فإن التحليل الوظيفي يستهدف دراسة النشاطات السياسية لعناصر النظام السياسي التي يستلزمها استمراره وبقاءه، مع التركيز على أداء الجهاز السياسي (الجهاز الحكومي) والذي هو أداة المجتمع لتحقيق أهدافه وتوازنه.[**]

إلى جانب مفهوم الوظيفة يتضمن المنهج الوظيفي عنصرين آخرين هما "التداخل والتوازن"،[2] ويقصد بالتداخل أو التفاعل أن التغير في أحد أجزاء أو مكونات النظام لا بد وأن يؤثر على النظام ككل، من ذلك مثلاً أن ظهور حزب جماهيري من شأنه التأثير على أداء المؤسسات الأخرى، أما يقصد باتجاه النظام نحو التوازن فذلك يعني إذا لحق تغيير بإحدى مؤسساته أو كان أداءها غير وظيفي أصيب النظام بحالة من الاختلال يسعى للتخلص منها والعودة إلى وضع التوازن بتغيير نمط أداءه أو الاستعانة بميكانيزمات تنظيمية.

---

[*]: يعد غابرييل ألموند (Gabriel Almond) رائد التحليل البنائي-الوظيفي للنظم السياسية وقد حدد منذ ستينات القرن الماضي على وفق رؤية وظيفية آليات مفهوم النظام السياسي.

[1]: عادل ثابت، **النظم السياسية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص29

[**]: تجدر الاشارة هنا إلى أن معظم تحليلات الغرب تجمع بين التحليلين البنيوي والوظيفي

[2]: نصر محمد عارف، **مرجع سابق**. ص266

وفي مرحلة لاحقة وفي سياق اضفاء ما يعد تطوير لهذا المنهج ركز "غابرييل ألموند" على الوظائف والأبعاد التي تؤديها النظم السياسية،[1]وتناول الأبنية السياسية باعتبارها مجموعات من الأدوار المرتبطة مع بعضها البعض فالمقعد داخل البرلمان على سبيل المثال هو عبارة عن دور، والبرلمان ككل ما هو إلا مجموعة أدوار للداخل وتتفاعل فيما بينها، وأعطى أهمية خاصة لمفهوم الثقافة السياسية، أي القيم والمعتقدات والاتجاهات السائدة لدى أفراد المجتمع وكيف تؤثر على كيفية أداء الوظائف السياسية، وكذلك دراسة تطور النظم السياسية من خلال تسليط الضوء على العلاقات المتغيرة بين الأبنية والوظائف.

3/- المنهج/ الاتجاه النسقي:

وهو أهم الاتجاهات الحديثة وأوسعها انتشاراً وأكثرها قبولا لدى المعنيين بتحليل النظم السياسية لتركيزه على الطابع الديناميكي (الحركي) للنظام السياسي.

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في تحليلهم للنظم السياسية من واقع هذه النظم على أساس أن هذا الواقع هو مجموعة من علاقات القوى، ومن ثم يعنون بالتحليل العلمي لروابط الواقع السياسي وذلك بقصد تفسيرها، وهذا الاتجاه كان في البداية من عمل الباحثين الأمريكيين ولا يزال يمثل الاتجاه الغالب في تحليل النظم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا ولا تقتصر مادة التحليل هنا على المؤسسات السياسية الرسمية، بل إن ثمة مؤسسات سياسية بحكم أهدافها أو بحكم وسائلها لكنها ليست من بين المؤسسات السياسية الرسمية، ورغم ذلك فهي تلعب دوراً فعلياً في المجتمعات الليبرالية الحديثة، وتشارك في عملية صنع القرار السياسي بها (على سبيل المثال الأحزاب السياسية، جماعات الضغط)، لذى فإن الفقه السياسي في الغرب يميل إلى تسميتها "المنظمات السياسية" (Political Organizations) وهذه المنظمات كقوى لا رسمية مؤثرة في عملية صنع القرار السياسي في مجتمعات الديمقراطيات تمثل عناصر فعالة مع غيرها من قوى مجتمعها الفعلية ومع مؤسسات الدولة الرسمية، وتشكل معها مجتمعة "النظام السياسي" (Political Regime).[2]

---

[1]: جابرييل ايه آلموند، جي بنجهام باويل الان، **مرجع سابق**. ص57

[2]: إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز الوحدة العربية، 2011، ص37

من هنا فإن مادة التحليل وهي "النسق السياسي" (Political System)[*]تعني لدى أصحاب هذا الاتجاه –مجموعة المؤسسات والمنظمات السياسية وغيرها من قوى مجتمعها الفعلية وهي تعمل في اتساق فيما بينها، أي متفاعلة في سياق تفاعل يتحقق به اتزان أدوارها في عملية صنع القرار السياسي على مستوى المجتمع الكلي،[1]وتبعاً لذلك فإن عبارة "النسق السياسي" لدى أصحاب هذا الاتجاه تقرر واقعاً معيناً وتعبر عن قيم مجتمعها الثقافية والسياسية، فلفظة "النسق"تعني تصوراً لواقع معين أو هي تصور لما عليه علاقات قوى في واقع معين، وعليه يستخدم "النسق السياسي" كأداة تحليلية لفهم النشاطات السياسية.

من خلال ما تقدم ونتيجة للتباين في استخدام المناهج والمفاهيم ونتيجة لعدم الالتقاء على مادة واحدة للتحليل في مجال النظم السياسية تعددت الاتجاهات المعاصرة بشكل صعب معه حصرها أو رصدها.

وفيما يتعلق بهذه الدراسة تعتمد إطاراً تحليلياً في تحليل النظم السياسية يستفيد من المناهج الاقترابات والمداخل السابقة وإن لم يتطابق مع أي منها، ومبعث ذلك هو ما يتميز به التحليل في السياق العربي من خصوصية، لذلك ومن أجل الفهم المستبصر لموضوع الدراسة سنركز هنا على السياق المجتمعي أو بيئة النظام خاصة وأن المنطقة العربية عموماً تشهد حالة من اللاستقرار في العديد من أنظمتها السياسية ما صعب من حالة الضبط الجيد لها، بالاضافة إلى التداعيات التي أفرزتها على قرينتها من النظم (حالة الدول المغاربية مثلاً).

فالنظام السياسي -كما سبق الاشارة إليه- لا يعيش في فراغ وإنما في بيئة اجتماعية محددة تقدم له أحياناً فرصاً وموارد جديدة يضعها في خدمة سياساته ومشروعاته الكبرى، وتصادر منه أحياناً أخرى بعضاً من حرية الحركة بما تفرضه عليه من قيود وضوابط، ويتضمن مفهوم السياق المجتمعي العناصر التالية:[2]

1- الموقع الجغرافي: من حيث الأهمية الاستراتيجية لهذا الموقع وما يرتبط بها من مشكلات الحدود ومساحة الدولة، ووضع جيرانها، ويلاحظ أن كل هذه العناصر وغيرها يمكن أن يكون له تأثيره في الاستقرار السياسي.

2- الخبرة الاستعمارية: تؤثر هذه الخبرة في طبيعة التطور السياسي للدولة من زاويتين: الأولى، وهي أن تاريخ ظهور الدولة ككيان سياسي وتمتعها بوجود سلطة مركزية قوية وراسخة يؤثر في درجة

---

[*]: التمييز بين النسق السياسي وغيره من الأنساق الاجتماعية هو تمييز ذو طبيعة تحليلية، لأن الواقع الاجتماعي لا يعرف الفصل التعسفي بين هذه الأنساق، ومن ثم فهو تمييز لتحديد إطار النسق السياسي والكشف عن متغيراته والعلاقات والتفاعلات القائمة بينها وفي نفس الوقت لا ينفي وجود علاقات تأثير وتأثر بين الأنساق الاجتماعية بعضها البعض

[1]: عادل ثابت، **مرجع سابق**. ص29

[2]: علي الدين هلال، نيفين مسعد، **مرجع سابق**. ص97

تماسكها في ما بعد، والثانية هي أن مدة الاحتلال وطبيعة سياسات المحتل وطريقة الحصول على الاستقلال (مقاومة، مساومة، حرب تحرير) تعد جميعها من العوامل التي تساهم في تشكل أيديولوجية النظام السياسي والقوى السياسية الفاعلة فيه بعد انتهاء الاستعمار.

3- التكوين الاجتماعي: فالعنصر البشري يعتبر من حيث المبدأ موردا أساسيا من موارد الدولة، إلا أن هناك بعض الظروف التي قد تتحول به إلى واحد من اعبائها، وفي هذا السياق تثار قضايا معينة مثل العلاقة بين السكان والقدرات الاقتصادية للدولة، ومثل درجة التنوع الإثني.

4- الموارد الاقتصادية: وهي تشير إلى المعلومات الأساسية المتعلقة بحجم الموارد الطبيعية للدولة ونوعيتها، وقدرة الدولة على تعبئتها وعلى تنويع هياكلها الإنتاجية، وتعد تلك من أهم محددات فعالية النظام السياسي وشرعيته.

5- الثقافة السياسية: ويقصد بها مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة.

وفي الأخير ما يمكن ملاحظته هو أن هناك علاقة وثيقة بين كل العناصر بين بعضها البعض، ومن خلال التفاعل بينها تتشكل العملية السياسية التي تهدف لتحقيق مهام ثلاث: توفير الحماية للمواطن ضد الأخطار الداخلية والخارجية، وتخصيص الموارد والقيم المادية والمعنوية، والتغيير الاجتماعي استجابة لما يفرزه المجامع من قوى ومطالب جديدة، وإن تفاوت تحقيق هذه المهام من نظام إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الجزائري

من خلال ما سبق التطرق له حول النظم السياسية تتبين لنا أهمية هذا الأخير –أي النظام السياسي- كمستوى تحليلي للتعرف على البيئة الداخلية وحتى الخارجية لهذا النظام، ومن منطلق علاقة البنية بالوظيفة (أي بنية النظام السياسي ووظيفته) فقد شهد النظام السياسي الجزائري مراحل ومحطات كان لها الأثر العميق في عقيدة الدولة ونسقها، وما أكسب النظام السياسي الجزائري خصوصية تختلف على غيره من النظم، كما كان لهذه المحطات والمتغيرات سواء الداخلية منها أو حتى الخارجية دوراً بارزاً في تفسير السلوك السياسي للنظام الجزائري وهو ما يدفعنا للتركيز على طبيعة النظام السياسي الجزائري كمدخل في فهم وتحليل الإطار العام للسلوك السياسي الجزائري في التعامل مع بيئته الداخلية والإقليمية والدولية.

طالما شكل التاريخ رافداً مهماً في بلورة النظم السياسية لما يشكله من أهمية، ومن هذا المنطلق لم يشكل التاريخ بالنسبة للجزائر عاملاً رافداً مهماً في تشكل نظامها السياسي فحسب، بل جعل من العقل الجمعي للجزائر يستحضر التاريخ في التفكير وجعل من الجزائر ككل قِبْلة لكتابة التاريخ وصناعته، وحتى قبل ثورة التحرير الجزائرية 1954 ظلت أرض الجزائر رقعة شطرنج لحقب تاريخية اختلفت أطرافها وتوحدت على أن هذه البقعة الجغرافية من خريطة العالم لتشكل رمزاً من رموز التحرر والحرية لشعوب العالم، وللفهم الجيد لطبيعة النظام السياسي الجزائري يجب الرجوع إلى التاريخ.

بسقوط غرناطة 1492 وبرغبة الانتقام من المسلمين أخذت اسبانيا في مطاردة بقايا المسلمين في الأندلس حيث سلطت عليهم شتى أنواع التعذيب والإهانة مجبرة إياهم على الاختيار بين التنصير والخروج من الإسلام أو مغادرة البلاد، فأضطر الكثير منهم التخلي عن ديارهم والهجرة نحو سواحل المغرب الإسلامي على وجه الخصوص، ولم تكتفي اسبانيا بذلك بل راحت تلاحقهم في المغرب الإسلامي قصد منعهم من التفكير حتى بالعودة إلى وطنهم السليب، الذي شنت عليهم حملات عسكرية أطلقت عليها "حروب الاسترداد" (Reconquesta)، وبالرغم من طغيان عامل الدين على هذه الحروب إلا أن هناك أسباب سياسية واقتصادية وإستراتيجية تحركها يمكننا إجمالها فيما يلي:

1/- الدوافع الدينية:

كان ملك اسبانيا فرديناند متعصب للدين يوصف بالتطرف لذى قرر مطاردة المسلمين إلى ما وراء اسبانيا ومحاربة مسلمي شمال إفريقيا لأنهم استقبلوا إخوانهم من الأندلسيين، وأمام طغيان المنظور العقدي لملك اسبانيا أصدر البابا ألكسندر السادس (Alexandre 06) مراسيم بابوية سنة 1493 يبارك فيها الملك فرديناند ويحثه على مواصلة الحرب الصليبية على إفريقيا المسلمة،[1] وبعد احتلال المرسى الكبير 1505 أقام "كزيمينيدس" صلاة جماعية بعد أن حول المساجد إلى كنائس وأوقيمت الأفراح والصلوات.

[1]: ألكسندر السادس تولى منصب البابا خلال (1492-1503) وهو الذي فرض ضريبة الصليب على المسيحيين لاستخدامها في الحرب ضد المسلمين، واشتهر بتقسيمه لمناطق النفوذ في العالم بين اسبانيا والبرتغال، **أنظر:** جلال يحي، **تاريخ المغرب الكبير**،ج3، بيروت: دار النهضة العربية، 1981، ص18

2/- الدوافع السياسية والإقتصادية:

تتمثل هذه الدوافع في رغبة اسبانيا في إقامة إمبراطورية واسعة والسيطرة من وراء ذلك على الطرق التجارية لذلك عمدت إلى احتلال سواحل المغرب الأوسط (الجزائر) وبالأخص السيطرة على وهران والاحتفاظ بإمارة تلمسان كون ذلك يمكنها من السيطرة على أهم الطرق التجارية الرابطة بين الإمارات الصحراوية جنوب الصحراء ومدخل جبل طارق الذي تمر عبره مختلف السلع من التوابل إلى الجلود وريش النعام وغيرها من السلع.[1]

3/- الدوافع الإستراتيجية:

أمام هول ما حدث لمسلمي الأندلس ونزوحهم نحو بلاد المغرب الإسلامي (المغرب الأوسط/ الجزائر) تحركت مشاعر سكان المغرب الكبير ودفعت بهم لشن غارات على سواحل اسبانيا وعلى سفنها البحرية، ومع اشتداد ضراوة المعارك بين رياس البحر (البحارة المغاربة) والقراصنة الاسبان لجأ هاؤلاء لطلب النجدة من ملك اسبانيا للقضاء على البحارة المغاربة،[*]وهو الأمر الذي اتخذه الملك الاسباني حجة وذريعة للتحرك بإتجاه المغرب الإسلامي "فكانت الحاجة إلى إزالة مخابئ القراصنة أقوى من الروح الصليبية وحافزاً للتدخل في المغرب".[2]

وفي ظل حروبها الداخلية وضعفها الاقتصادي والعسكري سقطت سواحل المغرب الأوسط/ الجزائر بسهولة في يد الاسبان، والتي اكتفت بدورها في تطبيق سياسة "الاحتلال المحدود".[3]

كل هذه الأسباب مجتمعة دفعت بإسبانيا شن المزيد من الحملات العسكرية على الجزائر لتنفيذ مشروعها الاستعماري، واستطاعت في سنة 1505 احتلال المرسى الكبير، ووهران سنة 1509، واحتلت بجاية بقيادة "بيدرو نفارو" (Pedro Navaro) سنة 1510، كما أرغمت كل من مستغانم، تنس، الجزائر، ودلس على دفع الضرائب.[4]

---

[1]: **نفس المرجع**. ص22

[*]: هناك فرق بين القرصان والبحار "القرصان (Le Pirate) يسعى في البحار لحسابه الخاص دون أن يحصل على ترخيص من حكومته، إنه ليس سوى لص مسلح، أما البحار القرصان (Le Corsaire) فهو مقاتل نظامي، قناص في البحر يهاجم أعداء أمته ليحصل منها على نصيب معلوم وعلى سفينته علم بلده".

[2]: شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية**. ج2، ط2 (تر: محمد مزالي والبشير بن سلامة)، تونس: الدار التونسية للنشر، 1983، ص322

[3]: Moulay Belhamissi, **Histoire de la marine Algérienne (1516-1830)**, Alger: Entreprise nationale de Livre, 1983,p144

[4]: عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**. الجزائر: الطباعة الشعبية للجيش، 1972، ص47

أولا: الجزائر ورقعة الشطرنج : ثنائية الصراع العسكري العثماني - الإسباني

ما ميز الوضع في البحر الأبيض المتوسط في فترة القرن 16 أن الصراع كان على أشده بين الإمبراطورية العثمانية التي كانت تتقدم نحو الغرب واسبانيا التي كانت تتقدم نحو الشرق، وهو ما رشح منطقة المغرب الإسلامي ككل، و بالأخص الجزائر، أن تتحول إلى خارطة صراع جيوبولتيكي أو "رقعة شطرنج" طرفاها الإمبراطورية العثمانية والإسبانية .

ويعد الحديث عن التواجد العثماني بالجزائر أمراً في غاية الصعوبة، وذلك راجع للظروف والمراحل المتعددة التي مرت بها الدولة العثمانية في حد ذاتها، والظروف التي كانت تمر بها الجزائر بداية القرن 16 نتيجة تفاقم الخطر الإسباني واحتلالهم للعديد من الموانئ الجزائرية من جهة، ونكبة الأندلس التي دفعت بهجرة جماعية نحو السواحل المغاربية والصراعات الداخلية التي كانت تميز هذه الأقاليم المتناحرة فيما بينها من جهة أخرى .

هذه الظروف مجتمعة دفعت بالأهالي (سكان الجزائر) الاستنجاد بالإخوة بربروس "خير الدين وعروج وإسحاق" أبناء يعقوب لتخليصهم من الإحتلال الإسباني، ويرجع السبب في الاستنجاد بالإخوة بربروس إلى بروز اسمهم كقوة مضادة للقرصنة الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط إلى جانب نضالهم المستمر في إنقاذ بواخر المسلمين الفارين من الإضطهاد الإسباني.[1]

أمام هذه الانتصارات التي حققوها في أعالي البحار دفع سكان مدينة بجاية طلب النجدة من الإخوة بربروس لتحرير مدينتهم من الاسبان، فما كان من عروج إلاّ تلبية النداء و زحفه بعمارة بحرية قوامها 12 سفينة على متنها ألف تركي،[2]كما انضم إليه الآلاف من سكان المناطق الجبلية، وبعد حصاره للمدينة قام عروج بهجوم بري إلاّ أن قوة التحصينات الإسبانية وحسن تسلحها حال دون نجاح العملية مما اضطره للانسحاب نحو جزيرة جربة في تونس التي كان الإخوة يتخذها منطلقاً لتحركاتهم في غرب المتوسط.

هذا الفشل في انتزاع مدينة بجاية دفع بعروج نقل مركز العمليات من حلق الوادي بتونس إلى مدينة جيجل بالجزائر بعد تحريرها بمساعدة الأهالي، وذلك راجع إلى موقع جيجل الإستراتيجي، بهذا العمل يكون عروج قد حقق نقلة نوعية في جيوبولتيكية الصراع العسكري و يمكننا أن نستشف هذا التحول الإستراتيجي على مستويين:

---

[1]: يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، الجزائر: [د. م. ن]، 1999، ص255

[2]: أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**. ج2، تونس: الدار التونسية للنشر، 1977، ص10

- بهذا العمل يكون عروج قد اقترب أكثر من مسرح العمليات العسكرية الممتدة على طول السواحل الجزائرية .
- التوغل أكثر في غرب المتوسط الذي كان خاضعاً للإمبراطورية الإسبانية وهو الأمر الذي يساعده في المناورة العسكرية وسرعة التحرك في أعالي البحار وانطلاقاً من جيجل يقوم بالهجوم على الجزر القريبة على غرار جزيرة البليار.

بهذا التبدل الجيواستراتيجي في مسرح العمليات استطاع عروج تحقيق العديد من الانتصارات وكسب المزيد من الغنائم، ولم تتوقف بداهة عروج عند هذا الحد، بل عمد إلى توظيف انتصارات عسكرية في محافل سياسية وذلك بإرسال جزء من الغنائم إلى السلطان العثماني سليم الأول بين [1512–1520] من أجل لفت انتباهه لمنطقة الحوض الغربي للمتوسط واستمالته للحصول على المزيد من الدعم، وهو ما تم له بالفعل، إذ لم يتوانى السلطان في إرسال الإمداد على شكل أسلحة وذخيرة للإخوة بربروس، بهذا التصرف يكون عروج قد حقق تحول جذري في العلاقات السياسية والعسكرية بين العثمانيين والجزائر.

في 1514 أعاد عروج حصار مدينة بجاية وحاميتها من البر والبحر ودام حصاره لها ثلاثة أشهر إلاّ أنه تراجع نتيجة إحجام السلطان الحفصي "مولاي محمد" تزويده بالإمدادات التي طلبها منه، ويرجع السبب في ذلك إلى تخوف سلطان تونس من ازدياد مكانة الإخوة بربروس.[1]

بعد وفاة الملك فرديناند الكاثوليكي في جانفي 1516 أحس سكان مدينة الجزائر بأنهم تخلصوا من المعاهدة التي أبرموها مع الملك الإسباني سنة 1510 والتي على إثرها تم تشييد "قلعة الصخرة" (Le penon) والتي تبعد عن مدينة الجزائر بنحو 300م، فمن خلال هذه القلعة استطاع الأسبان التحكم في مداخل ومخارج مدينة الجزائر وإرغام سكانها على دفع الضرائب، وهو الوضع الذي دفع الجزائريين وعلى رأسهم الشيخ سالم التومي الاستنجاد بالإخوة بربروس.

لم يتوانى الإخوة بربروس في قبول الدعوة وقام عروج بتجهيز 16 سفينة بالمدفعية والذخيرة وأرسل نصف الجند بحراً والنصف الأخر تولى قيادتهم بنفسه براً ويبلغ عددهم 5000 مقاتل، وبدل التوجه بهم إلى مدينة الجزائر قام عروج الالتفاف غرباً بإتجاه مدينة شرشال لانتزاعها من "قارة حسن" الذي أراد مزاحمة عروج وهو الأمر الذي

---

[1]: **نفس المرجع**. ص12

بإمكانه أن يؤدي إلى انقسام الصف وإضعاف الوحدة الإسلامية، ثم بعد ذلك توجه عروج نحو مدينة الجزائر وبدأ بقصف قلعة الصخرة لمدة عشرون (20) يوماً، إلا أن ضعف مدفعيته دفع به إلى تأجيل عملية الحسم العسكري.[1]

أمام محاولة عروج السيطرة على قلعة الصخرة أحست اسبانيا بالخطر وهو الأمر الذي دفعها إلى تجهيز قوة عسكرية في سبتمبر 1516 قوامها 320 جفنا (سفينة) و25000 من المقاتلين بقيادة "دييغو دي فيرا" (Diego De Vira) إلا أن هذه العملية منيت بالهزيمة الساحقة، حيث فقد الاسبان 3000 قتيل و400 أسير وتحطم نصف السفن نتيجة قسوة الطبيعة من جهة وبسالة وشجاعة الجزائريين والأتراك من جهة أخرى،[2]وكان من نتيجة هذا النصر انضمام كل من البليدة والمدية وملیانة وما حولها إلى عروج ما زاد من توسع الإمارة وأضحى لها شأن كبير.

لم تتوقف عمليات الإخوة بربروس عند هذا الحد بل امتدت إلى السواحل الغربية، حيث قام عروج بإخضاع مدينة "تنس" في جوان 1517 وزحف نحو إمارة تلمسان لتخليصها من أميرها المتواطئ مع الاسبان "أبي حمو الثالث" الذي فر إلى مدينة وهران وطلب النجدة من حلفاءه فكان له ما أراد،[3]وبعد أن أرسلت له اسبانيا فرقة عسكرية مجهزة جيداً، قام أبي حمو الثالث بالزحف على الحامية العثمانية بقلعة بني راشد وقتل في معركتها "إسحاق ابن يعقوب" في جانفي 1518.

وبعدها توجه أبي حمو الثالث نحو إمارة تلمسان وقام بمحاصرتها وفي داخلها عروج و500 من مقاتليه وهو الأمر الذي دفع بعروج التحصن بقلعة "المشور" ثم بعد ذلك حاول التسلل نحو "بني يزناسن"، لكن الاسبان تفطنوا لخروجه وتتبعوه وتم قتله في "ريو دي صلادو" (Rio-Salado) في ماي 1518 على عمر يناهز أربعة وأربعين سنة.[*]

---

[1]: يحي بوعزيز، **مرجع سابق**. ص258

[2]: أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792)**. ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص189

[3]: **نفس المرجع**. ص190

[*]: هناك اختلاف بين المؤرخين حول الطريق الذي سلكه عروج، هناك من يذكر أنه توجه نحو جبل بني يزناسن ومنه إلى وجدة، وهناك من يرى بأنه توجه نحو الشمال بهدف الوصول إلى ساحل البحر لأنه كان ينتظر الإمداد من أخيه خير الدين، لكن هذا الإحتمال الأخير يبقى ضعيفا لأن منطقة الساحل كانت تشهد حصاراً كبيراً نتيجة الإنزال للفرقة الاسبانية التي استعان بها أبي حمو وهو ما يشكل خطر كبير عليه، لذلك نرجح الاحتمال الأول.

وفي هذا الصدد يقول الكاتب "نور الدين بن عبد القادر" صاحب كتاب "صفحات من تاريخ مدينة الجزائر" يقول "... وأحيز ما يقال وأصوب ما يكتب ويسطر أن بابا عروج هو أول من وضع اللبنة الأولى لبناء صرح الدولة الجزائرية، وأول من تنبه جلياً لتمتين أساسها وتصحيحه".[1]

ثانيا: الجزائر في كنف الدولة العثمانية: الطريق نحو الزعامة البحرية

بعد استشهاد عروج استعان أخوه خير الدين بربروس بالدور الفعال للعلماء وحثهم على الانضمام إلى الإمبراطورية العثمانية لدورها الكبير في حماية بلاد المغرب، وهو ما نجح فيه من خلال إقناع سكان الجزائر بالإنضمام، ويرجع قرار خير الدين الانضمام إلى سلطة الإمبراطورية العثمانية لحاجته للأموال والقوة العسكرية حتى يتسنى له مجابهة الخطر الاسباني في حوض المتوسط، وتحقيقاً لذلك قام خير الدين ببناء أسطول بحري مجهز بوحدات بحرية خفيفة وسريعة الحركة.

وقد لاقت محاولة انضمام سكان الجزائر إلى الإمبراطورية العثمانية معارضة من بعض الحكام المحليين لخوفهم من فقدان الامتيازات وسلطة الجاه، وهو ما دفع بخير الدين إلى الإسراع في إقامة علاقات قوية مع الدولة العثمانية للقضاء على النفوذ الاسباني والقيادات المحلية الرافضة للإنضمام.[2]

بإعلانه الانضمام إلى الإمبراطورية العثمانية تلقى خير الدين من السلطان "سليم الأول" 2000 عسكري مسلحين مع قوة مدفعية، كما أعطى إلى الراغبين بالتوجه للجزائر امتيازات الانكشاريين،[3]بهذه الخطوة يتواجد الانكشاريين على أرض الجزائر لأول مرة، ومن الناحية العسكرية كان من نتائج الانضمام إلى الإمبراطورية العثمانية تحرير قلعة البنيون وتوسيع رقعة الدولة.

ثالثا: القوات العسكرية للجزائر في العهد العثماني

بعد التوسع في رقعة الدولة الجزائرية كانت هناك حاجة ملحة لبناء الهياكل المدنية والعسكرية، حتى يتسنى ضبط البناء الهيكلي للدولة، وبالنسبة للقوات العسكرية كانت تنقسم إلى قسمين:

1- القوات البرية (الجيش الانكشاري) 2- القوات البحرية

---

[1]: بن أشنهو، **مرجع سابق**. ص122

[2]: عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص54

[3]: **نفس المرجع**. ص55

1/- الجيش الانكشاري بالجزائر (الأوجاق)

في العهد العثماني كان هناك نوعان من الجيش (القوات البرية) أو الجيش النظامي وجيش احتياطي والذي يتمركز دائما خارج المدن وهم فرسان عشائر المخزن، وكانت الانكشارية تمثل الفرقة الغازية في الجيش العثماني خلال البدايات الأولى للدولة العثمانية والفرقة الانكشارية كانت أكثر عدة وعدد وجاهزية وتتمتع بنفوذ كبير سواءاً بإسطنبول أو المقاطعات الأخرى.

يرجع تاريخ تواجد الانكشارية بالجزائر إلى عام 1520 حينما أرسل السلطان سليم الأول 2000 من الجنود الانكشاريين إلى خير الدين كما سبق ذكره، وأتبعهم بـ 4000 من المتطوعين مع إعطائهم الامتيازات والحقوق المادية والأدبية التي يحصن بها الجيش الانكشاري.[1]

1- تجنيد وتوظيف أوجاق الجزائر وأوصولهم:

يتم تجنيد الجيش الانكشاري بالجزائر من المتطوعين من أقاليم الدولة العثمانية الواقعة في آسيا بصفة خاصة لأنهم يعتبرون أتراك عثمانيين الأصل، وعملية تجنيد وتوظيف الأوجاق تتمركز في مدينة أزمير،[*]حيث كانت تتواجد "أيالة الجزائر"، وكانت مهمة ممثل الأيالة تنظيم التجنيد عن طريق نصب خيمة كبيرة يطلق عليها "أوجاق" ما إن يراها راغبون في التطوع حتى يتوافدون عليها لتسجيل أسمائهم وكانت هناك خصال يتم من خلالها اختيار الأوجاق وهي الشجاعة، الإقدام، والإستقامة، وهي الشروط التي يشترطها الإسلام والقانون الداخلي للأوجاق.[2]

2- تنظيم الجيش الانكشاري داخل الجزائر:

يتكون الجيش الانكشاري من وحدات عسكرية يطلق عليها اسم "أورته" وأعطي لها رقم تسلسلي من 01 إلى 400 وهناك من قال من الكتاب والباحثين من 01 إلى 424، بعد وصول الجند إلى الجزائر يتم تسجيلهم في "سجل التشريفات" مع الإشارة إلى اسم الأب والأم والمدينة الأصلية وبعض العلامات الخارجية الظاهرة عليه والمهمة التي كان يحترفها، ثم بعد ذلك ينضم إلى إحدى الوحدات العسكرية ويعطى له رقم محدد تماماً مثلما هو الحال مع الجيوش النظامية اليوم.

---

[1]: أحمد توفيق المدني، **مرجع سابق**. ص215

[*]: مصطلح أوجاق بالجزائر كان يحمل معنى "أورته" أي الوحدة العسكرية أو الجيش النظامي أو القوات البرية، والوحق يعني موقد النار

[2]: جون ب. وولف، **الجزائر وأوروبا (1500-1830)**. (تر: أبو القاسم سعد الله)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986، ص121

3- الرتب العسكرية:

يسجل الجندي في البداية بلقب "يولداش" ويبقى كذلك لمدة ثلاث سنوات يتعود خلالها على الحياة العسكرية يحمل لقب "يكي يولداش" (أي جندي جديد) يصبح بعدها "اسكي يولداش" (أي جندي قديم) وتفتح أمامه أبواب التدرج وفقاً لقانون السلطان "مراد الأول" (1360-1389) الخاص بالنظام الداخلي للجيش الانكشاري، وهو قانون جعل من الأقدمية مقياس يخضع له الجندي ويمنح بمقتضاه الرتبة العسكرية، غير أن الجندي في الجزائر كان له الحق في التصرف المطلق بأقدميته سواء بالمنح أو البيع لمن أراد، وكان الترتيب العسكري للرتب كالتالي:[1]

- يولداش
- يولداش جديد (بعد ثلاث سنوات) أو رئيس فرقة لخيمة تتكون من 16 إلى 20 رجل تدعي "الصفرة"
- فيكلهارجي (وكيل حرج/ عريف أول)
- أودباش (ملازم أول)
- بولكباش (نقيب)
- آغا باش
- آغا (جنرال): وكل آغا يبقى في رتبته لمدة شهرين يصبح بعدها عضواً في الديوان ثم يخلفه أقدم آغا، بعد الانتهاء من الخدمة العسكرية يعاد تثبيت اليولداش (إن لم يقتل) أو ينقل إلى القسطنطينية أو ينقل إلى أقسام أخرى من الإمبراطورية ويلقب حينئذ بـ "منزول آغا" بعد أن يحال على التقاعد ويحتفظ بكل حقوقه ببقاء عضويته في الديوان ويحتفظ كذلك بكل الحقوق المادية ويستدعى للمشورة عند الحاجة.

[1]: **نفس المرجع**. ص123

2/- البحرية الجزائرية ودورها في حروب الإمبراطورية العثمانية

2-1/- دور البحرية الجزائرية في حرب مالطة 1565

كان من نتائج انتصار البحرية الجزائرية على التحالف الأوروبي 1541 تزايد نفوذها بشكل مطرد في المتوسط، ومن بين المحطات التي برزت فيها البحرية الجزائرية نجد حرب مالطة 1565.

استراتيجيا تحتل مالطة وسط البحر المتوسط، حيث تعد قاعدة بحرية ذات تأثير مباشر على حركة الملاحة البحرية ولهذه الاعتبارات شكلت نقطة ارتكاز إستراتيجية في فلسفة القرصنة الاسبانية.(*)

وأمام تزايد الضغط على الإمبراطورية العثمانية نتيجة فشل "حسن ابن خير الدين" في تطهير وهران من الاسبان سنة 1563 وتزايد التعرض للحجاج المسلمين في طريقهم للبقاع المقدسة عن طريق البحر كل هذا زاد من غضب السلطان "سليمان القانوني" فقرر مهاجمة مالطة التي تقف في طريق الأسطول العثماني نحو شمال إفريقيا هذا القرار لاقى معارضة من "درغوت رايس" و"علج علي" اللذين ألحا على ضرورة البدء بحلق الوادي ووهران وبادس، إلا أن السلطان ومجلس شورته قرر البدء بمالطة.

بدأ الاستعداد السري للعملية بداية من 1564 فوجه السلطان رسائل إلى قادة الأقاليم على غرار حسن باشا بن خير الدين حاكم الجزائر ودرغوت رايس حاكم طرابلس وجربة، وفي مارس 1565 تلقى حسن باشا رسالة من السلطان العثماني يعلمه بضرورة التحرك نحو مالطة في ماي 1565.(1)

في 20 مارس 1565 تحرك الأسطول العثماني باتجاه مالطة التي وصلها في 18 ماي 1565 وهو يضم 180 سفينة على متنها 45000 جندي بقيادة "بيالة باشا" أميرال الأسطول البحري، و"مصطفى باشا" قائد القوات البحرية، من الجانب الأخر كان يقود فرسان مالطة "جون دي لافليت باريزو" (Jean de La Valette Parisot) كان على علم بتحركات العثمانيين لذلك قام بتحصين الجزيرة وطلب النجدة من البابا "بيوس الرابع" والملك "فيليب الثاني".(2)

(*): تتكون مالطة من أربع جزر تمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الغربي على النحو التالي: جزيرة قوزو (Gozzo)، جزيرة كومينوتو (Cominotto)، جزيرة مالطة وهي الأكبر، وجزيرة فيلفولا (Filfola) وهي الأصغر، وتقدر المساحة الكاملة لهذا الأرخبيل 316كلم^2

(1): أندري كلو، **سليمان القانوني**. (تر: البشير بن سلامة)، بيروت: دار الجيل، 1991، ص264

(2): **نفس المرجع**. ص265

فور وصول الأسطول العثماني في 18 ماي 1565 قام بمحاصرة حصن "سانت ألم" (Saint Elme) ومع مطلع جوان وصلت قوات "درغوت رايس"ودخلت في المعركة مباشرة، بعد معارك ضارية وبتاريخ 16 جوان 1565 قتل درغوت رايس وهو نفس اليوم الذي تم فيه فتح الحصن.(*)

من الجزائر خرجت قوة قوامها 28 سفينة جيدة التجهيز على متنها 3000 مقاتل من خيرة المقاتلين الجزائريين وأكثرهم خبرة يقودهم حسن باشا بن خير الدين، وقد وصلت القوات الجزائرية يوم 05 جويلية 1565 أي بعد انتهاء المرحلة الأولى من العمليات العسكرية، وبمجرد وصولها لمسرح العمليات استلمت الفرقة الجزائرية قيادة العمليات التي توصف بأنها الأخطر وعلى رأسها مهاجمة حصن "سانت ميشال" وذلك بقيادة حسن باشا وتحت تصرفه 6000 مقاتل، وقد أشار المؤرخون الغربيون إلى قوة وإقدام الفرقة الجزائرية في القتال والمناورة.(1)

بعد طول الحصار ونقص مئونة الجيش العثماني وتزايد وصول الإمداد من صقلية واسبانيا إلى فرسان مالطة اضطرت القيادة العامة لقيادة الأركان رفع الحصار بعد معارك كر وفر خلفت خسائر فادحة في صفوف الطرفين وتم الانسحاب الفعلي للقوات العثمانية يوم 11 سبتمبر 1565.

وأمام الشجاعة منقطعة النظير التي قدمتها الفرقة الجزائرية بقيادة حسن باشا بن خير الدين كلل هذا المجهود بترقية هذا الأخير إلى مرتبة "قائد للبحرية العثمانية" وذلك بعد وفاة "بيالة باشا"، بهذا التصرف تكون البحرية الجزائرية قد أضحت الركن الرئيس في العمليات العسكرية للأمبراطورية العثمانية.

إلى جانب حرب مالطة لم تتوقف البحرية الجزائرية على نصرة المسلمين وتلبية نداء الواجب، فكانت حاضرة بقوة في ثورة المورسكيين 1568، بل وصلت البحرية الجزائرية إلى غاية الساحل الأدريتيكي، وكانت مشاركتها في معركة ليبانت من أكبر المعارك البحرية التي خاضتها القوات الجزائرية في تاريخها الحديث.

2-2/- دور البحرية الجزائرية في حرب ليبانت 1571

بعد أن تلقى حاكم الجزائر "علج علي" برقية من السلطان العثماني يدعوه فيها إلى تجهيز قواته للمشاركة في محاربة "الحلف المقدس" الأوروبي، سارع حاكم الجزائر إلى تلبية النداء وتحرك بقوة بحرية قوامها 50 سفينة، وعلى

(*): كان درغوت رايس يرى احتلال المرتفعات المطلة على الحصن أولا نظرا لسهولتها ومن ثم تسهل عملية اقتحام الحصن، إلا أن هذا الرأي لاقى معارضة من طرف قيادة العمليات للأسطول وهو الأمر الذي خلف خسائر فادحة في صفوف الجيش.

(1): أحمد توفيق المدني، **مرجع سابق**. ص384

مسرح العمليات تموقعت البحرية الجزائرية على ميسرة الجيش العثماني نظراً للأهمية الإستراتيجية للموقع والتي تتطلب مرونة وسرعة في التحرك وهو ما تمتاز به البحرية الجزائرية بالإضافة إلى الخبرة في مثل هذه الحروب المفتوحة.

قبل بداية الحرب وقع خلاف بين قادة القوات الإسلامية وذلك في الاختيار بين أن تبدأ القوات بالهجوم أو تنظر هجوم العدو للرد عليه، وفي هذا السياق عارض قائد القوات الجزائرية ومن معه رأي القائد العام للقوات "علي باشا" الذي رأى ضرورة الهجوم، بينما رأى علج علي ضرورة التريث حتى مرور فصل الشتاء وتجهيز الجيش جيدا، وقد أصر "علي باشا" على رأيه وهنا رأى "علج علي" ضرورة ملاقاة العدو في وسط البحر ويستحيل القتال على السواحل كونها تعيق حركة السفن ولا تسمح بالمناورة،[1] وهنا كذلك أصر "علي باشا" على رأيه وأعلن البدء بالهجوم فكان لقاء الجيوش يوم الأحد 07 أكتوبر1571.

في هذا التاريخ التقى الجيشان في المكان الواقع بين "ليبانت" و"تراس" وماهي إلا ثلاث ساعات حتى انهزمت ميمنة الجيش العثماني وقتل قائدها "محمد شولوك" ليلتحق به "علي باشا"،[*] وهذا راجع إلى قوة عدة وعتاد الجيش الأوروبي من جهة وتعنت علي باشا من جهة ثانية، من جهة أخرى كان "علج علي" يتقدم نحو ميمنة الجيش الأوروبي وقد تفطن إلى خطأ فادح ارتكبه قائد الميمنة الأوروبية "دوريا" (Douria) وذلك بالابتعاد عن باقي الأسطول وهنا قام "علج علي" بعملية الالتفاف على الميمنة واختراقها من الوسط وقضى عليها كلية واستولى على سفينة القيادة لفرسان مالطة.

بعدها عمد "علج علي" للتوجه إلى القلب واستلم قيادة الأسطول ونظراً لضراوة المعارك وانهيار الجيش العثماني كلية عمد للانسحاب مستغلا الفراغ بين ميمنة الجيش الأوروبي وباقي الجيش، بهذا العمل تكون الفرقة الجزائرية هي الوحيدة التي نجت من الجيش العثماني كلية.

بعد الانتهاء من الحرب عمد "علج علي" لإعادة بناء الأسطول العثماني، وقد تم استقباله من طرف السلطان "سليم الثاني" شخصياً بعد العمل البطولي الذي قام به وعينه "قابودان باشا" مع الاحتفاظ بمنصب "بايلر باي الجزائر"، وكلفه بإعادة بناء الأسطول العثماني وخوله صلاحيات واسعة، ومنذ ذلك الحين استبدلت كلمة "علج" بكلمة "قليج" أي (السيف) وصار يعرف بـ "قليج علي".

---

[1]: جون ب. وولف، **مرجع سابق**. ص89

[*]: علي باشا قبل تعيينه قائدا للجيش كان انكشاريا لذلك فشل في إدارة المعركة البحرية إلى جانب صغر سنه من جهة أخرى ولم تكن له الخبرة الكافية للقيادة وهي الأسباب التي أدت لهزيمة الجيش.

ما يمكن التوصل إليه هو أن انضمام الجزائر للسلطنة العثمانية كان خياراً استراتيجياً بكل الأبعاد، واعتبر هذا التحول في العلاقات الجزائرية-العثمانية منعطفاً حاسماً في تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط، كان من نتائجه بروز الجزائر كدولة حديثة ذات معالم راسخة.

هذا الوضع أهل الجزائر لأن تصبح قوة عسكرية لا يستهان بها استطاعت أن تفرض منطقها على حوض المتوسط، ومن الناحية الجيواستراتيجية تحولت الجزائر من مجموعة دويلات متناحرة داخليا إلى دولة فتية ذات قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية كبيرة، وهذا بفضل أسطولها البحري الذي ظل يصنع مجدها من قرن إلى أخر وهو ما حول هذا التاريخ إلى عقيدة راسخة في منظومة الدفاع الوطني لدى الجيش الوطني الشعبي اليوم، هذا ما تفسره درجة الأهمية والتطور الكبيرين الذين يطبعان قطاع البحرية في الجيش الوطني الشعبي.

هذه المكانة الجيواستراتيجية التي تحتلها الجزائر في حوض المتوسط جعلها محل أطماع العديد من الإمبراطوريات والدول ومنها فرنسا في 1830، أين أعلنت الحرب على الجزائر، ولم يكن إعلانها هذا مجرد انتقام لاهانة قنصلها كما درجت على تقديمه فرنسا كذريعة، بل إن التفكير في احتلال الجزائر قديم عند الفرنسيين، لأن التفكير في احتلال الجزائر يرجع إلى القرون الوسطى، ويكفي التذكير باقتراح القنصل "كيرسي" المتعلق باحتلال الجزائر، والذي يرجع إلى سنة 1782، وقد عاد هذا القنصل إلى تحديد مقترحه في عام 1791 عندما وجه إلى وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة جاء فيها ما يلي: "لئن تعبت فرنسا من هذه الوقاحة والاستفزازات ومن التضحيات، فإنها تستطيع أن تضع حداً لذلك بالقضاء على نيابة الجزائر، لكن هذه العملية بالرغم من أنها ممكنة جداًتتطلب ضبطاً محكماً ودرايات محلية متنوعة".[1]

والمانع الذي حال دون احتلال الجزائر في تلك الفترة ليس هو التهيب من عواقب الحرب المدمرة بالنسبة للسكان، ولكن هو مناعة مدينة الجزائر ومقدرتها الدفاعية التي تمكنها من الوقوف في وجه كل محاولة احتلال قادمة من طريق البحر، والقنصل الفرنسي المذكور لا يتردد في الاعتراف بذلك عندما يقول في نفس المذكرة "إن الجزائر هي المدينة الوحيدة في العالم التي تستحق أن تسحق بواسطة آلة جهنمية لكننا لسنا متأكدين من تأثير ذلك لكي نقدم على المحاولة".[2]

---

[1]: مبارك بن محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**. ج3، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، [د.ت.ن]، ص275

[2]: **نفس المرجع**. ص276

بالموازاة مع ذلك فقد عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني تدهورا عاماً في شتى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

على المستوى السياسي تميزت المرحلة الأخيرة هذه بعدم استقرار جهاز الحكم وكثرة الاضطرابات التي عمها الاستبداد السياسي، فقد شهدت هذه المرحلة كثرة في تعاقب الحكام وظاهرة الاغتيالات (مصطفى باشا 1805، والداي أحمد 1809، الداي محمد 1814، الداي عمر آغا 1817) ودب الضعف في أطراف الدولة وانتشر واستشرى الفساد السياسي، أما على المستوى الاقتصادي فقد تراجع المحصول الزراعي في الجزائر وأصبح لا يلبي احتياجات السكان المحليين، ومرد ذلك إلى جملة من العراقيل أثقلت كاهل المزارعين وعلى رأسهم زيادة الضرائب التي تمثل المصدر الرئيس لدخل الدولة، إلى جانب تراجع غنائم الجهاد البحري.

استغلت فرنسا كل هذه الظروف مجتمعة إلى جانب السبب المهم وهو تواجد أهم القطعات البحرية الجزائرية وأكثرها قوة خارج الجزائر وتحديدا في اليونان، أين كانت تشارك مع العثمانيين في معركة "نافارين" 1827 فأطبقت فرنسا حصارها على الجزائر ابتداء من 15 جوان 1827 والذي استمر ثلاث سنوات.

بتاريخ 19 جوان 1830 نزلت أول القوات الفرنسية بميناء سيدي فرج، ورغم المعلومات التي وصلت الداي على الطريق الذي سيسلكه الفرنسيين إلا أنه لم يبالي وظل يعتقد أنه سيحاولون الدخول عن طريق البحر كما جرت المحاولات السابقة، لذلك لم يقم التحصينات اللازمة استراتيجياً وعسكرياً، وأمام ازدياد الضغط على قصر الداي وقعت وثيقة الاستسلام يوم 05 جويلية 1830، وبذلك ينتهي العهد العثماني بمدينة الجزائر الذي دام 326سنة، وتدخل الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي.

أمام هذا الوضع الإستدماري الجديد لم تتوقف ظاهرة المقاومة التي أخذت الطابع الشعبي، فشهدت بذلك الجزائر العديد من المقاومات الشعبية وفي مناطق مختلفة، كان من أبرزها مقاومة الحاج أحمد باي بالشرق الجزائري والأمير عبد القادر بن محي الدين في الغرب الجزائري ومقاومة الزعاطشة وبوبغلة وفاطمة نسومر وبوعمامة وغيرها من المقاومات الشعبية، إلا أنه وفي ظل اختلال ميزان القوة فشلت هذه المقاومات مما فتح الباب أمام النضال السياسي بطابع مختلف ريثما تسنح الفرصة للقيام بالثورة الكبرى.

من هذا المنطلق شهدت الساحة العديد من التيارات والأحزاب والحركات التي تباينت وجهات نظرها من الاستقلال إلى الاندماج إلى الإصلاح، نجد مثلا كتلة المحافظين 1900، حركة الشباب الجزائريين (حزب الفتاة 1912) الحركة الإصلاحية السياسية 1919.[1]

ومن خلال ما ترفعه كل هذه الفواعل نجدها تسعى إلى بناء مؤسسات سياسية ودستورية، فنجد مثلا في بيانه الشهير في 10 فيفري 1943 يدعو فرحات عباس إلى " ضرورة منح الجزائر دستوراً خاصاً يضمن الحرية والمساواة التامة بين جميع سكانها بدون تمييز في العرق والدين، وحرية الصحافة وحق انشاء الجمعيات وحرية العبادة وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة، ومشاركة الجزائريين في حكومة بلدهم"،[2]وهو ما شكل تطوراً في درجة الوعي السياسي، إلا أن هذا الحراك للفواعل من أحزاب وجمعيات لم يدم طويلاً وانضوى تحت لواء جبهة التحرير التي أعلنت بدورها العمل العسكري المسلح وإعلان انطلاق ثورة التحرير في الأول من نوفمبر 1954.

وبالموازاة مع العمل الثوري عرفت الجزائر ثورة سياسية كانت أكثر تنظيماً تحت قيادة جبهة التحرير الوطني توجت هذه الثورة السياسية بالعمل على إسماع صوت الجزائر في الخارج وتشكيل قيادة سياسية موحدة على مستوى الداخل، ومن بين أهم المحطات السياسية في هذا الإطار نجد مخرجات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وفي هذه المحطة كان تقييم العمل الثوري على مدار سنتين من الكفاح، أصدر المؤتمر وثيقة سياسية حددت المنهج الذي سارت عليه الثورة وتقديم تصور مستقبلي للدولة الجزائرية والمبادئ والأسس التنظيمية، وشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ أهم هيئة منبثقة عن المجلس الوطني للثورة.

كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ بإدارة العمل السياسي والقيادي في الجزائر إلى أن تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1958، إلى أن اعترفت فرنسا باستقلال الجزائر في جويلية 1962، وأمام هذه المعطيات عقد مؤتمر طرابلس 1962، والذي كان نقطة الانقسام بين رفاق الأمس وأخفق في تعيين القيادة السياسية التي تتولى متابعة الأهداف المسطرة وتشكيل رؤية حول النظام السياسي الجزائري،[3]كان هذا المؤتمر بمثابة المحطة الكبرى لتشكيل الوحدة السياسية وتوحيد الرؤية حول النظام السياسي الجزائري، بل كان محطة لزيادة هوة الصراع السياسي على السلطة.

---

[1]: مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**. الجزائر: دار النجاح للكتاب، 2005، ص331

[2]: ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية**. الجزائر: مديرية النشر بجامعة قالمة، 2006، ص65

[3]: **نفس المرجع**. ص84

ومن منطلق التعرف على طبيعة النظام السياسي الجزائري للجزائر المستقلة كان لزاماً الرجوع إلى الوثيقة الرسمية التي توضح طبيعة هذا النظام، وبذلك أصدرت الجزائر أول دستور لها في 10 سبتمبر 1963، تبنت من خلاله الجزائر النظام الجمهوري في مادته الأولى التي تنص على أن "الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية"، وفي المادة رقم 23 ينص الدستور على أن "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر"، كما تبني النظام الاشتراكي في ديباجة الدستور وأكدته المادة 26 التي تتحدث على أن "جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، وتشيد الاشتراكية في الجزائر".[1]

ومن منطلق توضيح مدى الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية نجد أن دستور 1963 والذي توافق وترأس "أحمد بن بلة" للجمهورية الجزائرية، لم يوضح بشكل مفصل تلك الفروق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فنجد المادة 39 تنص على أن السلطة التنفيذية تسند إلى رئيس الجمهورية، نجد في المادة 42 والمادة 47 تشير إلى دور ما سمته "المجلس الوطني"، كما توضح المادة 43 على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.[2]

ومن منطلق الطبيعة السلطوية للنظام السياسي الجزائري في هذه المرحلة، خاصة بعد عملية الإقصاء والسجن للعديد من المعارضين أو حتى من ترى فيهم السلطة الفعلية الحاكمة منافساً شرعياً لها، كما أن الطبيعة الدستورية في هذه المرحلة كانت مستوحاة من الدستور الفرنسي 1958، لذلك كان التأثر بالنظام الفرنسي بادياً على الدستور الجزائري في هذه المرحلة، وما زاد في تعقيد الأمر أن هذه "الاستعارة القانونية" في الجزائر لم تكن مصبوغة بقيم الديمقراطية الفعلية والحيز التاريخي كما تبناه الدستور الفرنسي، وهو ما جعل نص الدستور الجزائري في حالة "اغتراب" حقيقية كونه لم يستمد من واقع الجزائر.

وقد كان لفردانية الحكم ودفن المؤسسات الوطنية والحزبية وما ترتب عنه من صراعات على السلطة دافعاً قوياً للانقلاب العسكري الذي قاده الرئيس الراحل "هواري بومدين"، 19 جوان 1965، والذي ترتب بموجبه عزل الرئيس ووضعه تحت الإقامة الجبرية، ووقف العمل بالدستور وتجميد المؤسسات الدستورية، وهو الأمر الذي يحدث في كل الأنظمة الانقلابية في العالم، وبذلك يكون الانتقال في الجزائر من الشرعية الدستورية إلى ما يسمى بالشرعية الثورية.

---

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 1963"، **متحصل عليه**: http://www.el-mouradia.dz

[2]: **نفس المرجع**.

بعد البدء بالعمل بدستور 1963 وفي ظل الظروف الخطيرة التي مرت بها الجزائر على المستويين الخارجي والداخلي هددت سيادة الدولة، الأمر الذي شكل دافعاً لأن يتوجه رئيس الجمهورية أحمد بن بلة إلى إعمال المادة رقم 59 من الدستور في 03 أكتوبر 1963، والتي تنص على أنه " في حالة الخطر الوشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الأمة ومؤسسات الجمهورية".

على المستوى الداخلي اعتبر "التمرد" الذي قاده "محند أولحاج" و"آيت أحمد" تهديداً لأمن الدولة واستقرارها، وقد شكلت "حرب الرمال" واجتياح المغرب للحدود الغربية للجزائر تهديداًومساساً بالوحدة الترابية للجزائر، وهو الأمر الذي أدى لزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية، بل ودفع إلى تعليق العمل بالدستور في ظل هذه الظروف الاستثنائية رغم أنه لم يمضي شهر على ميلاد الدستور.

هذه الصلاحيات التي أصبحت بيد الرئيس رأى فيها معارضوه والطامعين للسلطة أن الغرض منها هو الانفراد بالحكم، كون حالة البلاد بعد مرور الأزمة كانت تشهد استقراراً مؤقتاً بدليل استعداد الجزائر لاحتضان مؤتمر دول عدم الانحياز، وبذلك لم تطبق من الدستور إلا المادة التي تتحدث عن توسعة صلاحيات الرئيس.[1]

في ظل الفوضى التي انتشرت في البلاد وصلت حد الاشتباك المسلح بين الأجنحة المتصارعة، كان هناك خياراًراديكالياً تجسد في حركة 19 جوان 1965، وعلى الرغم بين الاختلاف بين من رآه تصحيحاًثورياً تم من خلاله الرجوع إلى الحكم الثوري بدل الفردانية وساند هذا الطرح المجلس الوطني، وبين من رآه انقلاباً عسكرياً مكتمل الأركان لأنه كان بإمكان عزل الرئيس من خلال ما يضمنه الدستور آنذاك من مواد قانونية، ولكن يبقى الشئ المؤكد أنه تم توقيف العمل بالدستور وعزل الرئيس واصدار بيان يوضح كيفية تشكيل حكومة يقودها "هواري بومدين" الذي تقلد منصب وزير للدفاع في نفس الوقت.[2]

وعلى الرغم من اتخاذه للفردانية مبرر للانقلاب وإقراره بالرغبة في وضع دستور جديد ظل الفراغ الدستوري حاضراً لأكثر من عشر سنوات، كان فيه مجلس الثورة الذي تم تشكيله مصدراً للسلطة المطلقة، ومستنداً للشرعية الثورية، ولم تكتمل المؤسسات الدستورية إلى غاية إقرار دستور 1976.

---

[1]: السعيد بوشعير، **مرجع سابق**. ص66

[2]: أنظر بيان 19 جوان 1965، الج ر ج ج رقم 56، المؤرخة في 06-07 جويلية 1965، ص802

هذا الأخير الذي لم يختلف كثيراً على سابقه، وربما الشئ البارز أكثر هو تبني النهج الاشتراكي بصورة أوسع، وهو ما أكدته المادة الأولى من الدستور التي تنص على أن الجزائر "جمهورية ديمقراطية شعبية، وهي وحدة لا تتجزأ، الدولة الجزائرية دولة اشتراكية"، بل وصل أن خصص لها الفصل الثاني، أين أكدت المادة رقم 10 على أن "الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه، كما عبر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق الوطني، وهي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني".[1]

كما أن هذا الدستور جعل أغلب الصلاحيات مركزة في يد رئيس الجمهورية الذي حددت مدة رأسته لمدة "ست سنوات" كما بينته المادة 108، وأكدت على أنه يتم اعادة انتخابه دون أن تبين عدد المرات وجعلت من المدة مفتوحة، وقد كان نظاماً سلطوياً بامتياز مما انعكس في النصوص الدستورية المركزة في يد الرئيس، أما الحياة الحزبية فظلت الجزائر في إطار حكم الحزب الواحد وهو جبهة التحرير الوطني.

بوفاة الرئيس هواري بومدين في 28 ديسمبر 1978 كان الشاذلي بن جديد أقدم عسكري في رتبة عقيد مما سهل عملية انتقال السلطة إليه، كما أنه كان عضوا في مجلس الثورة الذي شكله "بومدين" بعد الانقلاب على أحمد بن بلة، وبهذا أنتخب "بن جديد" أميناً عاماً لحزب جبهة التحرير الوطني وفي 07 فيفري 1979 أنتخب رئيساً للجمهورية الجزائرية.

وكسابقيه احتفظ "الشاذلي بن جديد" بحقيبة الدفاع الوطني -والتي أسندها في 1990 إلى وزير الدفاع "خالد نزار"- وقد شكلت حقبة الثمانينات مرحلة صعبة نتيجة الانهيار الشديد لأسعار النفط مما أثر سلباً على الاقتصاد الوطني المعتمد أساساً على الريع النفطي، وهو ما انعكس بدوره في شكل احتجاجات اجتماعية في 05 أكتوبر 1988 في أغلب المدن الكبرى، الأمر الذي استغله "الشاذلي بن جديد" لضرب خصومه في حزب جبهة التحرير الوطني بإعلانه الانفتاح السياسي والتعددية السياسية التي أقرت بموجب دستور23 فيفري 1989.

هذا الدستور كان مختلفاً على سابقيه من حيث المقاصد والنصوص القانونية، وهو الأمر الذي انعكس بدوره على طبيعة النظام السياسي الجزائري، فتم بموجب ذلك الانتقال من الأنماط التقليدية القائمة أساساً على الإيديولوجية الاشتراكية والأحادية الحزبية إلى التعددية والاقتصاد الحر.

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 1963"، **متحصل عليه**: http://www.el-mouradia.dz

وأهم شئ جاء به هو أنه رسم خطاً فاصلاً بين جبهة التحرير كحزب والدولة، هذا الحزب الذي ظل يحتكر سلطة تعيين الرؤساء، وبذلك تكون الحياة السياسية قد شهدت نقلة نوعية على مستوى القواعد المنظمة خاصة لما قلصت صلاحيات الرئيس، والحث على انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ولأول مرة يتم الحديث عن تكريس مبدأ الفصل بين السلطات.

فقد نزعت الصفة الأيديولوجية (الاشتراكية) على الدولة وهو ما كان في دستور 1976 في مادته الأولى وفي المادة الأولى من دستور 1989 نصت على أن الجزائر "جمهورية ديمقراطية شعبية، وحدة واحدة لا تتجزأ" وفيما يتعلق بالحياة السياسية فهو ما نصت عليه المادة 40 "حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"، كما أنه تم تحديد رئيس الحكومة الذي بدوره يعين أعضاء حكومته كما نصت على ذلك المادة 75.[1]

بموجب هذه التعديلات التي جاء بها دستور 1989 وفتح المجال لإنشاء الأحزاب شهدت الساحة الجزائرية زخم حزبي قارب "الستين" حزب، ويمكن تقسيمها في العموم إلى ثلاث أيديولوجيات: وطنية/ قومية، إسلامية، علمانية، وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية، وبموجب الدستور الجديد جاء ميلاد حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، والتي حددت خطها الفكري في مذكرة قدمتها إلى الرئيس الشاذلي بن جديد في 07 مارس 1989 تتضمن مبادئها وبرنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ملخصة إياه في أنها تسعى إلى "اقامة نظام حكم مدني تعددي يرتكز على مبدأ الحاكمية لله والسلطة للشعب، وإقامة دولة مستقلة عادلة على أسس الإسلام"،[2] والذي كان ميلاد هذا الحزب كمنافس لجبهة التحرير الوطني.

أجريت أول انتخابات بلدية تعددية في الجزائر في جوان 1990 شاركت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ففازت ب853 بلدية من أصل 1539 و32 ولاية من أصل48.[*]

فاستشعر حزب جبهة التحرير بخطر المنافسة مما دفعه للحد من إجراءات تعاظم جبهة الإنقاذ وذلك من خلال منع القيام بالحملات الانتخابية في المساجد، وأمام الشد والجذب بين التنافس بصبغة أيديولوجية جاءت الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991، والتي حصلت بموجبها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 188 مقعداً

---

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 1989"، **متحصل عليه**: http://www.el-mouradia.dz

[2]: متحصل عليه: www.fisdz.com (2016/12/09)

[*]: للإشارة فإن حزب جبهة القوى الاشتراكية وحزب الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر لم يشاركا في هذه الانتخابات بحجة ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية أولاً، أي ضرورة إعادة هيكلة مؤسسات الدولة من القمة إلى القاعدة.

من أصل 228 في المرحلة الأولى (عدد مقاعد المجلس الإجمالية آنذاك 380، ثم زيد لاحقا فأصبحت 389 مقعد)، وجاء في المركز الثاني حزب جبهة القوى الاشتراكية ب25 مقعد، ثم حزب جبهة التحرير الوطنية ب16 مقعد،[1] وشكلت بذلك نتائج الانتخابات هذه تهديداً حقيقياً للنظام السياسي الحاكم في الجزائر وحلفاءه الغربيين وبالخصوص فرنسا التي عارضت بشدة إفرازات الصندوق الانتخابي.

وأمام هذا الوضع تدخل الجيش لوقف المسار الانتخابي في 12 جانفي 1992 وكان الرئيس قد أعلن تقديم استقالته قبل ذلك بيوم، كما تقول العديد من المصادر أنه أجبر على الاستقالة من طرف الجيش بعد أن قام بحل البرلمان، وأعلن تشكيل "المجلس الأعلى للدولة" وبتاريخ 16 جانفي 1992 تم تعيين "محمد بوضياف" رئيساً له وكانت بعد توقيف المسار الانتخابي وشيوع الفوضى بداية لأعمال عنف دامية ظل جرحها ينزف في تاريخ الجزائر لأكثر من عشرية من الزمن راح ضحيتها الآلف من الأبرياء وتراجعت بموجبها الجزائر على كافة الصعد ولا تزال آثار هذه الأزمة الدموية حاضرة إلى اليوم من خلال ملف المفقودين والأيتام والمصابين.

بعد هذا "الفراغ الدستوري المركب" الذي وقعت فيه الجزائر من خلال "استقالة" الرئيس الشاذلي بن جديد والذي بدوره قبل إعلان هذه الاستقالة قام "بحل البرلمان" الذي كان يترأسه السيد "عبد العزيز بلخادم"، وأمام هذا الوضع أسندت قيادة البلاد "للمجلس الأعلى للدولة"بقيادة الراحل "محمد بوضياف" الذي رجع لرئاسة الدولة الجزائرية بعد أن غادرها منفياً وبعد غياب دام أكثر من سبعة وعشرون (27) سنة،[*] وفي هذا الظرف بالذات تم إعلان حالة الطوارئ وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وتم تشكيل مجلس استشاري الذي أصبح يضطلع بمهام البرلمان المحل من طرف الرئيس المستقيل الشاذلي بن جديد، ومن أجل تحريك الحياة الحزبية من جديد –وفي أتون الأزمة الأمنية التي أصبحت تعصف بالبلاد- دعى بوضياف إلى تشكيل تيار ثالث، أي كتيار وتوجه ثالث يتوسط جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذا التوجه ستكون واجهته فيما بعد "التجمع الوطني الديمقراطي".

---

[1]: المجلس الدستوري، إعلان النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية، الدور الأول 26 ديسمبر 1991، الج ر ج ج ، س29،ع01، المؤرخة في 04 جانفي 1992، ص02

[*]: المجلس الأعلى للدولة يتشكل من ستة أعضاء هم: خالد نزار وزير الدفاع، العربي بلخير وزير الداخلية، سيد أحمد غزالي رئيس الحكومة، علي كافي عضو، علي هارون عضو، تيجاني هدام عضو.

وفي ظل الأزمة المتردية في البلاد، وفي 29 جوان 1992 توجه الراحل "محمد بوضياف" إلى عنابة لإقامة تجمع شعبي هناك يشرح من خلاله أفكار الحزب الذي سيعمل على "جمع شمل الجزائريين" وبعد أن دشن معرضاً للشباب، وأثناء إلقاء خطابه تعرض "محمد بوضياف" إلى عملية الاغتيال الشهيرة، وكان قد خلفه العضو في المجلس الأعلى للدولة "علي كافي" بعد أن تمت اضافة "رضا مالك" حتى يكتمل النصاب.

وفي هذه المرحلة تصاعدت حدة العنف في الجزائر والتجاذبات السياسية، وكان من بين مخرجات هذه المرحلة الصعبة استقالة وزير الدفاع "خالد نزار"، وتم تعيين مكانه الجنرال المتقاعد السيد "اليامين زروال"،[*]وتوافق ذلك مع وجود السيد "رضا مالك" على رأس الحكومة.

وفي محاولة لجمع أطراف النظام السياسي في الجزائر قدمت "الندوة الوطنية للوفاق" كسبيل لذلك، هذه الندوة التي حاولت أن تجمع الطبقة السياسية والنظام السياسي للخروج بحل يرضي الجميع، إلا أنه وبعد الاتصال بالأحزاب الكبرى رفضت المشاركة في الندوة،[**]اجتمعت الأطراف المشاركة في الندوة وقامت بتسمية وزير الدفاع الجنرال "اليامين زروال" رئيس للدولة الجزائرية بالتعيين، وذلك في 31 جانفي 1994، وبهذا التعيين تقرر إنهاء المجلس الأعلى للدولة.

في هذه المرحلة الحرجة وفي ظل تردي الأوضاع على كافة الصعد في الجزائر خاصة على المستويين الأمني والإقتصادي جاء دستور 1996، حيث أقر تعديلات جديدة لم تكن موجودة من قبل حاول من خلالها المشرع تعميق مبادئ الديمقراطية التي أرساها دستور 1989، إذ تم التأكيد على مبدأ التعددية مستخدماً مصطلح "الأحزاب السياسية" بدلاً من "الجمعيات ذات الطابع السياسي" كما توضحه المادة 42، كما قدم تعديل على مستوى السلطة التشريعية التي بموجب التعديل أصبحت تتشكل من غرفتين بحسب المادة 98، وهما المجلس الوطني الشعبي ومجلس الأمة، أما على مستوى العهدات الرئاسية فقد حددها دستور 1996 في عهدتين كما تنص على ذلك المادة 74 "مدة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات، يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة".[1]

---

[*]: اليامين زروال الذي بدوره كان أول جنرال يقدم استقالته في تاريخ المؤسسة العسكرية، وكان قد قدمها للرئيس الشاذلي بن جديد، وتم تعيينه بعدها سفيراً في رومانيا.

[**]: من الأحزاب التي رفضت المشاركة في الندوة نجد جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكانت حركت المجتمع الإسلامي "حماس" برئاسة محفوظ نحناح قد شاركت في الندوة وانسحبت في نفس اليوم.

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 1996"، **متحصل عليه:** http://www.el-mouradia.dz

دعا الرئيس "اليامين زروال" إلى انتخابات رئاسية مبكرة تجرى بتاريخ 15 أفريل 1999، وفتح باب الترشح للانتخابات وكانت الجهة المشرفة على استقبال ملفات المرشحين "المجلس الدستوري"، وكان من بين الملفات التي رفض أصحابها ملف "محفوظ نحناح" رئيس حزب "حركة مجتمع السلم" والتي كانت قبل ذلك تحمل اسم "حركة المجتمع الاسلامي"، ومبرر الرفض هو أن محفوظ نحناح لم يشارك في الثورة التحريرية.(*)

بعد فرز كامل للملفات تم قبول سبعة منها وهم كالتالي: عبد العزيز بوتفليقة، أحمد طالب الإبراهيمي ومولود حمروش، عبد الله جاب الله، حسين آيت أحمد، مقداد سيفي، يوسف الخطيب، ولكن وقبل يوم من إجراء الانتخابات وفي بيان مشترك أعلن المترشحين الستة باستثناء "عبد العزيز بوتفليقة" عن انسحابهم الجماعي من الانتخابات بسبب ما أسموه "التزوير الفاضح لصالح مرشح النظام "عبد العزيز بوتفليقة"، ورغم ما أحدثه هذا الانسحاب من اهتزاز في مصداقية الانتخابات إلا أنها تمت في موعدها وأفرزت "عبد العزيز بوتفليقة" رئيساً للجمهورية الجزائرية.

في هذه المرحلة كانت الجزائر بدأت تشهد استقراراً على كافة الصعد خاصة الأمنية والإقتصادية، وهو ما أتاح للنظام السياسي الفرصة للتقدم في قانون المصالحة الوطنية، والذي قدم في شكل "قانون الوئام المدني" الذي استفتى فيه الشعب في سبتمبر 1999، وهو الأمر الذي أضفى طابع الشرعية على النظام السياسي على المستوى المحلي من جهة، كونه كان يحس بذلك بعد انسحاب المرشحين في الانتخابات الرئاسية، وعلى المستوى الخارجي كذلك أين أكتسب النظام السياسي نوع من التأييد بعد حالة اللاستقرار التي كان يعيشها، خاصة لدى المؤسسات الدولية والإقليمية.

إلا أن سنة 2001 شهدت أزمة من نوع أخر وهي الفوضى التي وقعت في تيزي وزو وامتدت لبعض الولايات المجاورة وعرفت إعلاميا ب"أزمة منطقة القبائل 2001"، والتي كانت لها مجموعة من المطالب من بينها ترسيم "الأمازيغية" كلغة وطنية ورسمية وبعض المطالب الأخرى، إلا أن هناك من رأى في توقيت الأزمة وشكلها له

(*): كان محفوظ نحناح قد قدم شهادات بأنه شارك في الحرب التحريرية، ومن بين الشهادات المقدمة نجد شهادة يوسف الخطيب وغيره من قيادات ناحية العاصمة، كما تراجعت بعد ذلك وزارة المجاهدين وسلمت الشهادة المطلوبة في ملف الترشح وكان قد أعلن وزير المجاهدين "عبادو" في تأبينية الشيخ نحناح في ملعب البليدة في 2003.

تحليل مختلف كونها جاءت نتيجة صراعات داخل النظام السياسي، خاصة أن بعض الأطراف أحست بفقدان امتيازاتها الاقتصادية والسياسية.[1]

في أفريل 2004 جرت الانتخابات الرئاسية والتي كانت مخرجاتها عهدة ثانية للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"،[*]ما ميز هذه الانتخابات أنها شهدت تنافساً عكس سابقتها التي انسحب المرشحون المنافسون تاركين "عبد العزيز بوتفليقة" وحيداً في سباق الرئاسة، أما على الصعيد الأمني والاقتصادي والاجتماعي فقد ساعد الوضع المستقر النظام السياسي على الحفاظ على الخطاب السائد في النهوض بالاقتصاد واستتباب الأمن.

في هذه العهدة الانتخابية اتجهت السلطة السياسية إلى اجراء تعديل دستوري في 2008، وأهم ما مسه الدستور الجديد في التعديل هو فتح العهدات الرئاسية كما نصت على ذلك المادة 74" مدة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات، يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية"، كما تم الاشارة في المادة 3 مكرر على أن "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية"،[2]وبعد هذه التعديلات التي أجريت في 2008 استطاع الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الترشح لعدة ثالثة في 2009، بحكم أن الدستور الذي سبق كان قد قيد عدد العهدات في عهدتين كما سبق الاشارة إليه، إلا أن هذا التعديل الأخير سمح له بالترشح مرة أخرى وتحقيق الفوز.

أجريت انتخابات رئاسية في 2014 توجت ب"عبد العزيز بوتفليقة" رئيساً للجمهورية الجزائرية، وما طبع هذه المرحلة هو التحولات الإقليمية وحتى المحلية، على المستوى الداخلي مع ما يعرف بأزمة "السكر والزيت" أما على المستوى الإقليمي والدولي ما يعرف بموجة الحراك العربي، والتي بموجبها سقطت أنظمة عربية إقليمية (نظام بن علي في تونس، ونظام القذافي في ليبيا)، كانت لها تداعيات على الأمن القومي الجزائري.[**]

في هذه المرحلة اللا مستقرة قدم النظام السياسي مجموعة إصلاحات دستورية ترجمت في التعديل الدستوري في 2016، وأهم تعديل في هذا ما يتعلق بالعهدة الرئاسية، والتي تم غلقها بتحديدها في عهدتين كما نصت على ذلك المادة 88، كما أضاف هذا الدستور صفة "الرسمية" للغة "الأمازيغية"، كما نصت على ذلك المادة 04"

---

[1]: خالد شايب، **بوتفليقة الرئيس وحصيلته: التحدي**. الجزائر: دار الحكمة، 2004، ص241

[*]: بلغت نسبة المشاركة في انتخابات 2004 ما يقدر ب 58,07%، والتي فاز فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 83,99%، متقدما على علي بن فليس الذي حاز على نسبة 6,42% وعبد الله جاب الله ب 5,02%، والسعيد سعدي ب 1,94%.

[2]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 2008"، **متحصل عليه**: http://www.el-mouradia.dz

[**]: سيتم التفصيل في هذه النقطة بشكل أكثر توسعا في الفصل الثالث من هذه الأطروحة.

تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية"، كما خصص هذا الدستور للانتخاب نص تشريعي مرتبط باستحداث "هيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات" كما نصت على ذلك المادة 194.[1]

وهي إصلاحات سياسية جاءت بعد جلسات استشارة للفاعلين على الساحة السياسية من أحزاب مختلفة وجمعيات المجتمع المدني وشخصيات وطنية، وهذا من أجل تعميق الممارسة الديمقراطية.

وفي الأخير يمكن القول أن النظام السياسي يتشكل من خلال محيطين: محيط داخلي ومحيط خارجي، وهو ما يدفعه للتجدد حتى يتسنى له معالجة ما يترتب من تحولات قد يكون لها عميق الأثر على الفرد، وفي هذا السياق شهد النظام السياسي الجزائري محطات مختلفة أثرت في بنيته من حيث الشكل والمضمون، وهو الأمر الذي دفعه للتطور ومسايرة ما يشهده حقل النظم السياسية من تطور، خاصة فيما يتعلق بالأهمية المعطاة للفواعل الما تحت دولتية والعمل على تطوير الفرد.

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 2016"، **متحصل عليه:** http://www.el-mouradia.dz

المبحث الثالث: سوسيولوجيا الحراك العربي 2011 وإشكالية الراهنية: مقاربة نقدية

شكلت "الحركات الاحتجاجية" التي أدت إلى سقوط بعض الأنظمة العربية بعد تاريخ 2010، نقطة تحول مهمة في تاريخ المنطقة العربية ككل لعدة اعتبارات، من جهة أنها ظاهرة جديدة في عهد دولة الاستقلال لم يألفها الفرد العربي، فما عهده هو حركات مسلحة تحت تسميات مختلفة من انقلاب إلى تصحيح ثوري وغيره من التسميات، إلا أن ما حدث بحلول 2010 هو مختلف تماما.

هذه الحالة ولدت فوضى مفهوماتية لا تقل أهمية عن ما خلفه الفعل في حد ذاته، فنجد تارة يطلق عنها "ثورة"، وتارة "فوضى" وغيرها من المفاهيم، من خلال هذا المبحث نحاول أن نتعرض بالنقد والتحليل لبعض المقاربات المفاهيمية التي سادت، وذلك في سبيل الموضوعية المعرفية التي تساعدنا على فهم واقعنا المعاش.

المطلب الأول: من أجل مقاربة فلسفية لإشكاليات الحراك العربي

يقول "لوسيان غولدمان" "إن الفلسفة تقدم بالفعل حقائق عن طبيعة الإنسان، وكل محاولة ترمي إلى إقصائها من مجال المعرفة لابد أن تنعكس سلباً على فهم الظواهر الإنسانية، وفي هذا المجال سيكون لزاماً على العلوم الإنسانية كي تكون علمية أن تصبح فلسفية بالضرورة".[1]

بعد قراءة متأنية للمسار الحيوي لتاريخ حركة المفاهيم الفلسفية، يمكن القول أن مفهوم "الحراك العربي" من أبرز المفاهيم التي اشتهرت بممارسة رياضة "الخفاء والتجلي" في تاريخ الفلسفة، وذلك يرجع إلى أن ماهية "الفعل" ظلت بمنأى عن التمحيص الكافي، فالفعل لا يعرف إلا كنتاج لمفعول حيث تقيّم الحقائق وفقاً للمنفعة التي يوفرها الفعل، لكن ماهية "الفعل" هي الانجاز، الذي يعني عرض الشئ ملء ماهيته وبلوغ أقصاها، والأرجح هو أنه لا يمكن أن يتم انجاز ما هو موجود أصلاً، وهنا نتساءل هل ما وقع في العالم العربي كان موجوداً من منطلق أنه "فعل"؟ هذا من حيث أنه كينونة مرتبطة بفكر، ومن منطلق هذه القاعدة الفلسفية نحاول تشريح فعل "الحراك العربي"مجرداً من انتماءه الهوياتي.

من منطلق أن التحليل العلمي لا يقبل الانتقائية في مقاربة المفاهيم نتساءل كيف يمكن اعطاء معنى جديد لمفهوم "الحراك العربي"؟ فالصدمة التي عاشها العالم العربي على وقع رجات الحداثة كانت تؤذن بتحول جذري في الحياة الفكرية والسياسية العربية، هذا التحول تجاوز حيز التنظير إلى مجال الممارسة إذ لا يستند إلى مرجعيات

[1]: لوسيان غولدمان، **العلوم الإنسانية والفلسفة**. (تر: محمد العدلوني الإدريسي، يوسف عبد المنعم)، المغرب: دار الثقافة، 2001، ص5

فكرية منسجمة وصلبة، بل ولا تنتمي –حتى- إلى إطارها التاريخي الأمر الذي أسقط التنظير وكذلك الممارسة في اغتراب مزدوج، تحكمت فيه إلى أبعد الحدود آلية قياس الغائب على الشاهد -كما صاغها المفكر محمد عابد الجابري في مشروعه الفكري- ونحن بدورنا نحاول القياس في موضوع الحراك من منطلق أنه فعل.

ثمة شكوى فلسفية متواترة من عدم توفر أدوات التحليل المناسبة أو الراهنية المزعجة التي تمنع التفكير الفلسفي من الاشتغال البعيد المدى على حد تعبير الفيلسوف فتحي المسكيني، وهذا في الحقيقة ليس خاصية فلسفية في معنى "الربيع العربي" بل في كل أحداث هاتين العشريتين الأوليتين في القرن الواحد والعشرين.

ومن منطلق فلسفي نجد أن واقعنا العربي بحاجة إلى مراجعة جذرية في كل المجالات وخاصة في المجال المعرفي، حتى يتسنى لنا استيعاب وفهم واقعنا، وذلك من خلال أدوات تحليلية تكون كفيلة بتفسير واقعنا، فمن أكبر العوائق "المعرفية"هو أن الرصيد السوسيولوجي العربي لا يزال مرتبطاً في مستواه الابستمولوجي بالواقع الغربي وما ينتجه من أدوات ونظريات، في حين نجد البيئةالعربية تختلف اختلافاً كلياً عن البيئة الغربية.

من خلال هذا تكون البيئة العربية عليلة التحليل وتتسم بعدم الموضوعية، والسبب هو أننا انطلقنا من تحليل بيئتين بنفس الأدوات التحليلية، والنتيجة هو نتائج خاطئة وغير موضوعية –بل حتى غير منطقية- وهو الأمر الذي تفطن له "مالك بن نبي" بقوله "علاج أي مشكلة يرتبط بعوامل زمنية نفسية، ناتجة عن فكرة معينة تؤرخ ميلادها عمليات التطور الاجتماعي في حدود الدورة التي ندرسها، فالفرق شاسع بين مشاكل ندرسها في اطار الدورة الزمنية الغربية، ومشاكل أخرى تولدت في نطاق الدورة الإسلامية".[1]

من هنا نحاول أن نقارب لمفهوم "الربيع العربي" فلسفياً، لنتوقف عند ذلك الفرق "المثير" بين "ربيع الشعوب" أو "ربيع الثورات" الأوروبي سنة 1848، وبين "ثورات الربيع العربي" سنة 2011، من شأنه أن يجعل هذه "الاستعارة" أو التسمية من "خارج" أو بشكل "ما بعد تاريخي" مهزلة فلسفية،[2]إن ما وقع في أوروبا سنة 1848 هو جزء لا يتجزأ من تاريخ مفهوم "الدولة-الأمة"، دولة الهوية الوطنية، حيث أن مطالب "ربيع الشعوب" إنما كانت تدور في جوهرها حول هذه العناصر: مبدأ السيادة القومية، إرادة الوحدة الوطنية، الاستقلال الوطني وتقرير المصير، وإذا كانت لا تخلو من استحقاقات ليبرالية.

---

[1]: مالك بن نبي، **شروط النهضة**. (تر: عبد الصابور شاهين)، سوريا: دار الفكر، 1986، ص48

[2]: فتحي المسكيني، **الهجرة إلى الإنسانية**. لبنان: منشورات الاختلاف، 2016، ص107

أما "ثورات الربيع العربي" فهي من جنس آخر، إنها بالأساس ثورات ما –بعد- الدولة الأمة، وهو الأمر الذي أرخ له المفكر "يروغن هابرماس" بقوله "أن سيادة "الدولة الأمة" قد تزعزعت بشكل واسع النطاق بسبب حصول العولمة"، يفهم من ذلك أن ما يطلق عليه "ثورات الربيع العربي" ليس نفس الحالة التي عاشتها أوروبا في القرن التاسع عشر، أين كانت الشعوب تثور باسم المشاعر القومية، وبالتالي نحن بحاجة إلى سياقات ابستمولوجية وانطولوجية مختلفة لاستيعاب الحالة العربية عوماً.

وفي نفس السياق يرى العديد من الباحثين في علم الاجتماع أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يوجد مجتمعين يتشابهان، لأن لكل مجتمع نمط ثقافي خاص به، وكل مجتمع قد مر بمراحل تطورية تعكس طبيعته وتعبر عن ذاتيته وما يحيط به من ظروف وما يكمن في خلفيته من تراث تاريخي،[1]فهذه المكونات تعبر من خلال بناها وخصائصها عن أوضاع المجتمع وخصائصه وبذلك فإن تغيراتها تنبئ عن تغيرات المجتمع واتجاهاته، وبالتالي فإن لكل مجتمع خصوصياته.

وقد أبدى عديد الفلاسفة الغربيين نوع من الذهول، كونهم لم يفهموا ما حدث في العالم العربي، من أمثال آلان باديو (Alain Badiou)، وسلافوي جيجيك (Zizek Slavoi) وغيرهم من المعاصرين، فمثلا "باديو" يرى "أن من لا يرى بالفعل أن "الانتفاضات" في العالم العربي هي قريبة جداً شكلاً ومضموناً من الانتفاضات التي حصلت في العالم الأوروبي حوالي سنة 1848"، وفي موضع أخر يسمي "باديو" ما وقع بحالة "الهيجان الواسعة" ففي تقديره هي "اضطرابات" تنطوي على وعود.[2]

تصور "باديو" كان ذا طابع مفهومي مرتبط أساساً بخلفيته حول مفهوم "الثورة" عند الفلاسفة القدامى الأمر الذي دفع به للحديث عن مفاهيم مختلفة من زاوية واحدة، رغم أنه ينطلق من سؤال مهم هو هل نحن معاصرون لحدث سياسي ذي مدى كوني وقع في مكان مخصوص هو العالم العربي؟ فهو يؤصل تأصيلاً فلسفياً لحدث جديد غير مسبوق من "الانتفاضات" في زمن العولمة، أي بعد مرحلة "الدولة الأمة".

ولا يختلف "نعوم تشومسكي" كثيراً عن زملائه الغربيين –وإن كان أشدهم صراحة نقدية- إزاء مواقف الغرب من "ثورات الربيع العربي"، فهو ما فتئ ينبه إلى أن عواصم الغرب لا يهمها من تلك الثورات إلا أن "تستوعبها"، والعمل على "إعادة إرساء وضعية مطابقة تقريباً للوضعية السابقة"، فالغرب حسبه مرعوب من ظهور

---

(1): الفاروق زكي يونس، **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي**. ط2، القاهرة: عالم الكتب، 1978، ص336

(2): Alain Badiou, **Le réveil de l'Histoire**. France: Edition linges, 2011, p18

ديمقراطيات عربية لا تدين له بشيء في شرعية سلطتها أو في استقلالها الاقتصادي،[1]فما يمكن أن نحتفظ به من حديث "تشومسكي" هو أن ما وقع من "ثورات للربيع العربي" غير قابلة للمقارنة مع أي شيء آخر.

من هنا يمكن القول أن ما شهده العالم العربي ولد فوضى مفهوماتية تحتاج إلى جهد فكري كبير، تحتاج إلى رؤية داخلية من رحم الواقع العربي يمكنها أن تأصل للظاهرة ابستومولوجيا، وهو الأمر الذي يكون كفيلاً بفهم واقعنا العربي عموما لفترة ما بعد 2011، لأنه دون مقاربة فكرية عربية سنظل رهينة مقاربات استشراقية ثقافية ومقاربات بنيوية متحيزة معرفياً الأمر الذي يجعل منها مقاربات غير مدركة للتحولات العميقة العربية ويجعل منها مقاربات "غائية" تحاول "تحيين" الحالة العربية وإسقاطها على ما شهدته أوروبا الشرقية، وربما قد يحولها إلى مقتربات "تشكيكية" في الفعل العربي، خاصة وأن البديل في المخيال العربي من أنظمة استبدادية هو أنظمة ذات توجهات إسلامية، فتنتقل بذلك حالة الخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة، لذلك نحن بحاجة إلى "مقاربة" من رحم الذات العربية بنظرة نقدية تجديدية، إذن نحن بحاجة إلى نهج "أركولوجياً" من خلال "الحفر" في الطبقات الفكرية المشكلة للعقل السياسي العربي.

المطلب الثاني: ظاهرة الحراك العربي: مقاربة مفاهيمية

كما سبق الإشارة إليه فإن ضبط المفاهيم هي أهم خطوات تطور المعرفة، فالمفاهيم مفاتيح للغة واللغة وعاء للفكر، هذه اللغة التي يرى فيها الفيلسوف "مارتن هيدغر" "أنها بيت للوجود"، والحديث عن الحراك العربي الذي عرفته بعض الدول العربية بداية من 2011 يحتاج إلى الكثير من "العناية المعرفية"، كونه قد شكل نقطة تحول على مستويات عدة وفي منطقة كانت ومنذ مرحلة الاستقلال قد عرفت ألوان مختلفة من أنظمة الحكم والسلوكيات السياسية المتنوعة التي شكلت سنة 2011 ربما نقطة تحول مسار، وكان أكبر حدث –أو أكبر ظاهرة عرفتها هذه المرحلة- هو سقوط أنظمة كانت إلى وقت قريب توصف بأنها ديكتاتورية.

هذه المرحلة –أي منذ 2011- شهدت في عالمنا العربي "فوضى" أمنية، اقتصادية، اجتماعية، وحتى مفهوماتية/ معرفية، وهذا نتيجة "تفاجئ" الباحثين والفلاسفة العرب بهذا الحدث الكبير في بعض الدول العربية والذي أطلق عليه إعلامياً "الربيع العربي"، فالبعض يرى فيه ثورة، والبعض الآخر "انتفاضة" وأخر "حراك" وغيرها من المفاهيم والمسميات التي أطلقت سواء بوعي أو بدون وعي.

---

[1]: فتحي المسكيني، **مرجع سابق**. ص11

فأصبح مفهوم "الثورات العربية" متداولاً ليس فقط في الكتابات العربية الجديدة فحسب، بل تعداه إلى كتابات العديد من الفلاسفة والمفكرين والكتاب في العالم، ولم يكن هناك تحديد علمي واضح لمفهوم "الثورة" وكل ما يمكن قوله هو أنَّ هناك محاولات يصعب أن ترقى إلى مستوى التعريف العلمي، وما زاد من تعقيد الحالة العربية مفهوماتياً أنه كيف يمكننا اسقاط مفهوم "الثورة" الذي أسس له منذ عقود على الحالة العربية التي تختلف عن التراكمات المعرفية السابقة،[*] ويبقى أن المنهج المقارن ربما الأكثر موضوعية في الظواهر الإنسانية والاجتماعية، وهو ما سنحاول المقاربة وفقه للحالة العربية.

الثورة والحرب ليست فقط حاضرة بل إن حضورها حاسم لدرجة يمكن معها القول إنها العامل الحاسم في تحديد مسار التاريخ والحضارات، وهذا ما تؤكده العديد من الأبحاث التي اهتمت بدراسة تأثير الثورة ودورها فالانعراجات الكبرى والقفزات التاريخية -على حد تعبير زهير اليعكوبي- وحتى ولادة حضارة أو موتها تحددها بشكل أساسي الثورة، فالثورة هي تغيير جذري على كل الصعد بما فيها الفكرية.

الثورة دارجة في الاستخدام اليومي وفي الكتابة التاريخية أطلقت على عدد كبير من الظواهر المختلفة في شدتها والتي تمتد من أي تحرك مسلح-أو حتى غير مسلح- ضد نظام ما إلى التحركات التي تطرح إسقاط النظام أو استبداله، الأمر الذي يصعب عملية تدقيق المصطلح، في اللغة العربية يقول "ابن منظور" في مادة ثار: ثار الشئ هاج، ثورة الغضب حدته، والثائر والغضبان، ويقال للغضبان أهيج ما يكون، وقد ثار ثائره إذا غضب وهاج،[1] واستخدم تعبير "الثورة" لوصف تحركات شعبية من أنواع عدة وقد استخدمها عرب القرن العشرين المتأثرين بثورات عصرهم لفهم الماضي بمفاهيم الحاضر، وفي محاولة للارتباط بتراث ثوري مفترض يكتب كائنه صيرورة نضال الطبقات المضطهدة.

هنا مفهوم "الهوجة/ الثورة" يشير إلى الثورة على كل شئ وتغييره ولو كان ايجابيا/ صالحا، وهو الأمر الذي نبه له "توفيق الحكيم" في كتابه "ثورة الشباب" أن يميز بين الثورة والهْوجة في محاولة اصطلاحية لتمييز الثورة عن

---

[*]: على حد تعبير "ادريس الجنداري" أنه لقد تم إيهامنا لوقت طويل بأن التجربة السياسية في العالم العربي لا تختلف في شئ عن نظيرتها في الغرب الليبرالي، ودليل بعظهم إننا تمكننا من إقامة مؤسسات وتسطير دساتير، لكن ما يخفيه الخطاب السياسي بطابعه التقنوي هو جوهر الداء التي ينخر الجسد السياسي العربي، إنه سرطان الاستبداد، أي أن المنطلقات التحليلية مختلفة وبالتالي نحن بحاجة إلى أطر وأدوات نظرية ذات انتساب عربي، **أنظر:** ادريس جنداري، **من أجل مقاربة فكرية لإشكاليات الربيع العربي: العروبة، الإسلام، الديمقراطية.** المغرب: المركز الثقافي العربي، 2015، ص112

[1]: أبي الفضل محمد جمال الدين ابن مكرم ابن منظور، **مرجع سابق.** ج04، ص108

الهيج، هو "أن الهوجة تقتلع الصالح والطالح معاً، كالرياح الهوجاء، أما الثورة فهي تبقي النافع وتستمد منه القوة وتقضي فقط على البالي المتهافت المعوق للحيوية".[1]

والثورة حسب "حنة أرندت" (Hannah Arendt)كانت بالأصل مصطلحاً فلكياً اكتسب أهميته المتزايدة من خلال "كوبرنيكوس" الذي يرى أنها في هذا الاستخدام العلمي قد احتفظت بمعناها اللاتيني الدقيق مظهرة بوضوح الحركة الاعتيادية الدائرية للنجوم، وهي الحركة التي لم تتصف لا بالجدية ولا العنف،[2]يعني حتى القرن التاسع عشر مجرد اضطراب شعبي فقط، واتخذت معناها السياسي قبل اندلاع الثورة الفرنسية 1789.

ويعد "أفلاطون" من أوائل الفلاسفة الذين عنوا بدراسة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على البناء السياسي أما "أرسطو" فكان سباقاً في دراسته للثورات، حيث قدم أول محاولة شاملة لدراسة الثورة، وأفرد لها حيزا كبيراً في مؤلفه الشهير "السياسة"، وقد قبل مبدأ وجود الدولة ولكن الأفكار الخاطئة تؤدي إلى الإحساس بعدم الرضا، أي حسب "أرسطو" فإنَّ الثورة ظاهرة سياسية تمثل عملية أساسية لإحداث التغيير الذي قد يؤدي إلى استبدال الجماعات الاجتماعية.

يقول "أرسطو" في كتابه "السياسة" "إن أنماط الحكم كلها معرضة للثورة بما فيها نمط الحكم الأساسيان وهما الأوليغارشية والديمقراطية وكذلك -ما يسميه- نظام الحكم المتوازن أو الدستوري أو الأرستقراطي"،[3]ويشير في هذا السياق إلى أن الثورات نوعين:[4]

1. نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم فينتقل من نظام حكم إلى أخر.
2. نوع يغير الحكام في إطار بنية النظام القائم.

وقد تضمنت مجريات أحداث الثورة الفرنسية 1789 إسهامات هامة في تطوير مفهوم "الثورة" حيث شمل "مفهوم الثورة" القضاء على حكومة قديمة واستبدالها بحكومة جديدة أكثر رشداً،كما أنها شكلت مبرراً منطقياً لأفعال كثير من الثوريين الذين يعتقدون أن الثورة قد أصبحت هدفاً في حد ذاته.

---

[1]: توفيق الحكيم، **ثورة الشباب**. القاهرة: مكتبة مصر، 1988، ص11

[2]: حنة أرندت، في الثورة. (تر: عطا عبد الوهاب)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص57

[3]: عزمي بشارة، **"في الثورة والقابلية للثورة: نحو تأسيس نظرية علمية عن الثورة العربية الحديثة"**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص07

[4]: **نفس المرجع**. ص08

ولم يقتصر استخدام مصطلح "الثورة" على التغيرات في النظم الاجتماعية والقانونية فحسب، بل استخدمه بعض المفكرين للتعبير عن تغييرات جذرية في مجالات غير سياسية كالعلم والفن الأمر الذي يشير إلى أن الجوهر المقصود من مصطلح "الثورة" هو "التغيير"، وقد استخدم مفهوم "الثورة" في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي للإشارة إلى التأثيرات المتبادلة للتغييرات الجذرية والمفاجئة للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية.

قد ينتج عن الثورة في نهاية الأمر معتقد ولكنها تنشأ في الغالب عن عوامل عقلية كالقضاء على ظلم فادح أو استبداد ممقوت أو ملك يبغضه الشعب، ومع أن العقل هو أصل الثورة فإن الأسباب التي تهيئها لا تؤثر في الجماعات إلا بعد أن تتحول إلى عواطف، فإذا أمكن بالفعل إظهار ما يجب هدمه من المظالم وجب لتحريك الجماعات إفعام قلوبها بالآمال، وهذا أمر لا ينال إلا إذا استعين بعناصر العاطفة والتدين التي تجعل الإنسان قادراً على السير،[1] فمثلا الثورة الفرنسية نجد أن المنطق العقلي الذي تذرع به الفلاسفة ذلك العصر أظهر للملأ مساوئ النظام القديم وجعل في القلوب ميلاً إلى ضرورة تبديلة.

وينفرد "لينين" بتعريف طريف للثورة مفاده "هو أن الثورة انتقال السلطة من طبقة إلى طبقة أخرى"،[2] ويقصد بـ "الثورة" تلك المرحلة التي تظهر فيها طبقة اجتماعية جديدة وتكون قادرة على تنحية طبقة اجتماعية غير قادرة على تدبير الأمور في نظام سياسي ما، وتكون الطبقة الاجتماعية الجديدة حاملة لمشروع اقتصادي وسياسي يتجاوز ما هو كائن حتى في مجالات أخرى كالثقافة والفكر، وحين تتمكن الطبقة الاجتماعية الجديدة من السيطرة على الأوضاع السياسية حينذاك يتحقق المفهوم السياسي للثورة.

وينظر "روجر بترسن" (Roger Petersen) مؤلف كتاب (المقاومة والتمرد) إلى الثورة "بأنها تبدأ على شكل احتجاجات تأخذ بعداً شعبياً تكسر حاجز الخوف ومن ثم تتحول إلى غضب شعبي عارم تطلق عليه صفة ثورة"،[3] أما "كرين برنتون" (Karin Barnitun) في كتابه "تشريح الثورة" بقوله "إنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر".[4]

---

[1]: Gustave Le Bon, **La Révolution Française et la Psychologie des Révolutions**. Paris: Ernest Flammarion, 1édition 1912, édition électronique réalisée 2001, p27

[2]: أحمد برقاوي، **أنطولوجيا الذات بيان من أجل ولادة الذات في الوطن العربي**. المغرب: المركز الثقافي العربي، 2014، ص150

[3]: هشام جعفر، "الثورة والنماذج المعرفية الجديدة". **مجلة الديمقراطية**. العدد 49، جانفي 2013، ص08

[4]: يوري كرازين، **علم الثورة في النظرية الماركسية**. (تر: سمير كرم)، بيروت: دار الطليعة، 1975، ص31

أما موسوعة علم الاجتماع تعرف "الثورة" بأنها "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقسم إيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية"،[1]أي أنها تغيير جذري.

أما "عبد الإله بلقزيز" يرى أن الثورة –في مفهومها النظري- تغيير شامل للبنى والعلاقات الاجتماعية-الاقتصادية، وهو ما يترافق مع تغيير علاقات السلطة وتركيبها الطبقي المناسب لنوع العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية السائدة، فما من ثورة حقيقية لا تمس نظام العلاقات الإنتاجية ومواقع السيطرة فيها، وكل ما يسمى ثورة ويبقي العلاقات تلك مكتفياً بتغيير أو تعديل الموقع من السلطة والموقع من السلطة (علاقة: حاكمين/ محكومين) ليس من الثورة في شئ،[2]فالثورة حسبه هي الإنجاز المادي لمشروع اجتماعي-اقتصادي جديد.

وفي الأخير نسوق تعريف "أريك هوبزباوم" (Eric Hobsbawm) للثورة في كتابه "عصر الثورة"، إذ يرى أن الثورة هي تحول كبير في بنية المجتمع، ويركز على فكرة التحول (Transformation)، ولكن زمكانية التحول الذي تحدث عنه الكاتب هي أوروبا ما بين عامي 1789-1848، ويشير إلى أربعة عناصر تسترعي الاهتمام عند الحديث عن الثورة هي:[3]

- الخصوصية: وهنا يركز هوبزباوم على أن لكل ثورة خصوصيتها من حيث الزمان والمكان، وليس هناك تشابه أو تطابق بين ثورتين.
- النصر: ويعني انتصار منظومة جديدة على منظومة قديمة، ويشير هوبزباوم هنا إلى انتصار الفكر الرأسمالي على الفكر الإقتصادي الإقطاعي.
- البعد الجغرافي للثورة: حيث يشير هوبزباوم إلى تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار وفي صيرورة التحول في إشارة منه إلى تأثير أوروبا في أمريكا الشمالية.
- التراكمية: وهنا يرُجع هوبزباوم تفجر الثورة إلى عوامل متراكمة عبر عدد من السنين أحدثت ضغطاً على القاعدة فولدت الانفجار الذي تجسد في الثورة.

---

(1): شعبان الطاهر، **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص46

(2): عبد الإله بلقزيز، **ما بعد الربيع العربي**. المغرب: المركز الثقافي للكتاب، 2017، ص20

(3): إيريك هوبزباوم، **عصر الثورة: أوروبا 1789-1848**. (تر: فايز الصياغ)، بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص37

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك تعدد لمفهوم واحد وهو الثورة، فهل نحن أمام ثورة مفهوماتية؟، ما يمكن التوصل إليه أن ليس هناك مفهوم متفق عليه للثورة، وهذا يرجع تحديداً للمقاربة المعتمدة في ذلك، وبالنسبة لحالة دراستنا وهي الحالة العربية، فإن الأمر يكون أكثر تعقيداً لأننا أمام مقاربة غربية وليدة بيئة معينة نحاول إسقاط الحالة العربية عليها، وهو الأمر الذي يقودنا إلى نتائج غير صحيحة، فنحن إذا أمام حاجة ملحة إلى مقاربات تفسيرية من الذات العربية اعتماداً على نموذج تركيبي للتحولات السياسية وهو الأمر الذي يمكننا من فهم العمق السوسيولوجي للحالة العربية.

وفيه مفاهيم مقاربة لمفهوم الثورة يخلط البعض بينهما، ومن هذه المفاهيم نجد مفهوم "الحركات الاحتجاجات" فهذه الأخيرة تشير إلى التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كلياً أو جزئياً في نمط القيم السائدة والممارسة السياسية، وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيداً لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود، أي قد تشكل نظرية الحرمان النسبي تفسيراً لسلوك الاحتجاج وذلك من باب إحساس جماعة ما بحرمانها من ما تراه حق لها، في حين هذا "الحق" هو عند جماعة أخرى، فهناك من يرى تحرك "جماعة الإخوان" سواء في تونس أو مصر أو ليبيا من هذا منطلق.

كما يمكن تعريفها –أي الاحتجاجات- على أنها جزء أكبر من عملية التحديث بالإضافة إلى أنها تعبر عن الحس الاجتماعي أكثر من كونها تعبير عن أزمة اجتماعية لأنها فعل رشيد من الجماعات المستعدة لتحقيق نتائج سياسة معينة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الحركات الاحتجاجية هي عبارة عن حالة من الغضب العام الذي يسود المجتمع أو فئة معينة داخل المجتمع، وغالبا ما تكون هذه الفئات مهمشة والتي لا أحد يسمعها مما يجعلها تعبر عن هذا الغضب في شكل "حركات احتجاجية" سواء كانت سلمية أو غير سلمية في شكل إضرابات وإعتصامات أو تجمهر أو تظاهر أو قد يصل الأمر إلى استخدام هذه الفئات للممارسات العنيفة.

فمن خلال أوجه الاستدلال المفاهيمي لكل من مفهوم "الثورة" و"الحركات الاحتجاجية" يمكننا القول أنَّ ما أظهرته حركة الشارع العربي في الدول التي شهدت سقوط لأنظمتها الحاكمة (تونس، مصر، ليبيا، اليمن) لا يرقى لمفهوم "ثورة" لعدة اعتبارات نذكر منها هنا: أنَّ عملية التغيير لم تكن جذرية فما أنتجته هذه الحركات

الاحتجاجية هو تغير على مستوى الهرم السياسي فقط، بدليل مطالبة الشارع العربي في دول "الربيع" "بتنظيف" دواليب السلطة من "فلول" الأنظمة السابقة.

ولعل النموذج المصري يعتبر مثالاً قوياً في هذا الإطار، وذلك من خلال ما شهدته مصر من "مظاهرات" يوم 30 جويلية 2013 مطالبة بإسقاط نظام الرئيس "المنتخب ديمقراطياً" "محمد مرسي" فكانت النتيجة عزل الرئيس يوم 03 أوت 2013، وهنا نتساءل حول مؤشر حدوث الثورات؟ وما يمكن أن تنتجه الثورة من تحول في الفكر السياسي؟ وهل يمكن أن تعارض "ثورة من أجل الديمقراطية" فعل ديمقراطي؟ وفي نفس المثال يمكن ملاحظة كيف أن ما يسميه البعض "ثورة" لم يستطع التخلص من 50% من بقايا النظام السابق فكانت النتيجة لهذا الفعل "مجازر إنسانية" في رابعة العدوية وميدان النهضة.

إلى جانب كل هذا هناك متغير أضحى يلعب دوراً مهما لا يمكن إغفاله في تحاليل واقع الثورات المختلفة وهوالمتغير التكنولوجي، إذ أن التكنولوجيا المعاصرة اليوم تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في الأحداث السياسية وفي قلب موازين القوى، وخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والانترنت والتي اقتحمت البيوت دون استئذان، ولا جدال في أن التكنولوجيا عامل فعال في أي تحليل للسياسات، من هنا تبرز بشكل جلي مؤثرات التكنولوجيا الاجتماعية والإعلامية التي غدت اليوم عاملاً يتجاوز كثيراً مؤثرات العامل الجغرافي في التأثير في الحدث السياسي وتحريكه كما فعلت أجهزة الاتصال الحديثة (الانترنت، الفايس بوك، التويتر، اليوتيوب) في إثارة الرأي العام في بعض الدول العربية التي عرفت سقوط أنظمتها.

من هنا فنحن بحاجة إلى التركيز على مقاربة "الجيوبولتيكا النقدية" (Critical Geopolitics) والتي يسميها البعض "الجيوبولتيكا البديلة" (Alternative Geopolitics)، هذه المقاربة التي تنطلق من انتقادها للجيوبولتيك الكلاسيكي وتتهمها بأنها تقر بحتمية الجغرافيا، بل ترى الجيوبولتيكا النقدية بأن الأحداث أصبحت أكثر ارتباطاً ببعضها في عالم اليوم عالم التكنولوجيا والمعلومات واختصار المسافات، فهي ترى بأن التكنولوجيا في مجال الاتصالات والإعلام وسرعة نقل المعلومة أصبح لها تأثير جوهري وفعال في نشر الثقافة ونقل الأفكار وتأجيجها.

ففي الحالة العربية نجد التفاعل مع المتغيرات التي تحرك الوحدات السياسية وذلك على صعيد الجماهير انتهت إلى سقوط أنضمتها، لنتوصل إلى أن "للثورة التكنولوجية المعاصرة" أهمية بالغة لأنها ألغت أو بالأحرى

اختزلت المسافات بسبب التطور الهائل في مجال تقنيات الاتصالات بمختلف أشكالها، وبأن هذا التأثير البالغ الأهمية يمكن قراءته على المستوى السياسي من خلال الدور الفعال لهذه الثورة المعلوماتية والتكنولوجية في تحريك الشارع في بعض الدول العربية من منطلق أن الأفكار أضحت تتحرك على الحدود الوطنية وكأنها غير موجودة.

وفي الأخير يمكن القول أنَّ مفهوم الثورة شامل لا يمكن ربطه بمقاربة معينة دون أخرى، كما أن ما قدمته هذه الحركات ليس تغير إيديولوجي ولم تقدم حركة فكرية وفلسفية جديدة، بل ما أنتجته هو تحول موازين قوى الحكم من خلال بروز طرف كان يعاني القهر السياسي مثله مثل غيره من التيارات التي عانت القهر في عالمنا العربي، فكانت الحركات الاحتجاجية في الدول العربية متنفساً لهذه التيارات والنتيجة هي وصول جزء من هذه التيارات للسلطة في كل من تونس ومصر، لذلك نرجع إلى المقاربة الفلسفية نجد أن الحالة العربية بحاجة إلى مقاربة سوسيولوجية عربية قادرة على تفسير هذا السلوك.

خلاصة

في نهاية هذا الفصل نصل إلى مجموعة من النتائج، فبالرجوع إلى محاور الجغرافيا السياسية نتوقف على الأهمية الجيواستراتيجية التي تحتلها الجزائر حول مداراتها الإقليمية والعالمية، من حيث العمق التاريخي نجد أهمية الجزائر كرقعة شطرنج للصراع بين الإمبراطورية العثمانية من جهة والإمبراطوريات الغربية المختلفة من جهة ثانية وتبقى ثورة التحرير الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي أكبر محطة تاريخية ما جعلها مثال لحركات التحرر.

هذا وشكلت الجزائر شريك اقتصادي في سوق الطاقة موثوق به لدى دوائر القرار الأوروبية خاصة في مرحلة ما بعد الأزمة الليبية وتوقف صادرات هذه الأخيرة إلى أوروبه كون الجزائر شهدت وتشهد استقراراً أمنياً هذا من جهة، ومن جهة أخرى تخوف أوروبا من التبعية الطاقوية لروسيا التي أصبحت تستخدم ملف الطاقة عن طريق شركة "غاز بروم" كأداة من أدوات سياستها الخارجية كما حدث مع أوكرانيا من قبل، لذلك أصبحت الجزائر كسوق بديل لأوروبا وشريك موثوق به.

وبالحديث عن الاستقرار، فإن ذلك يجرنا للحديث عن موضوع الحراك العربي الذي شهدته بعض دول جوار الجزائر، ونخص بالذكر تونس وليبيا، فالصعوبة الأولى التي أفرزها هذا الحراك هي الفوضى المفهوماتية، فهناك خلط كبير في تحديد المفاهيم التي يمكن إطلاقها، فتارة نجد الباحث يستخدم مفهوم الثورة وآخرين يستخدمون مفهوم الفوضى، الاحتجاجات...الخ، في النهاية نتوصل إلى أن الإشكالية مرتبطة أساساً في التحيز النظري الحاصل، فأغلب المقاربات التي قدمت كانت منطلقة من تصور غربي كان نتاج تجربة أوروبا الشرقية، في حين الحالة العربية تختلف اختلافاً كبيراً كما سبق الاشارة إليه.

بهذا يشكل تاريخ 2011 وما تلاه نقطة تحول في تاريخ المنطقة العربية عموماً على عدة مستويات، على المستوى الفكري أصبحنا نبحث عن إجابة لسؤال جوهري: هل نحن بحاجة إلى مقاربة عربية تلامس سوسيولوجيا الذات العربية؟ ويبقى المستوى الأمني أكثر أهمية خاصة في ظل الفوضى التي شهدتها المنطقة المغاربية بسقوط نظام القذافي وماتلاه، كان أكبر الهزات الارتدادية أزمة شمال مالي وهو الأمر الذي كان له كبير الأثر على الجزائر.

الفصل الثالث

الرهانات الأمنية للجزائر 2011 من منظور جيواستراتيجي

تمهيد

أحدث الحراك الذي شهدته بعض دول المغرب العربي حالة من الفوضى المفاهيمية والأمنية كان لها عميق الأثر على الأمن الوطني الجزائري، الأمر الذي دفع الباحثين والمتخصصين للبحث عن مقاربات تمكنهم من فهم هذه "الظاهرة" التي لم يألفها الفرد العربي، كيف بإمكان حركات احتجاجية سلمية أن تؤدي إلى تغيير أنظمة سياسية ظلت قائمة لعقود رغم محاولات الانقلاب المتكررة؟

ولم يقتصر الحراك على السلمية بل تحول في التجربة الليبية إلى حلبة "الاحتراب"، وهو الأمر الذي لا تزال ليبيا إلى اليوم تدفع فاتورته، خاصة في ظل الفوضى الأمنية التي تعيشها المنطقة، والتي كان من بين إفرازاتها سقوط شمال مالي في يد الجماعات المسلحة وإعلان "دولة أزواد"، كما شكل الوضع بيئة جاذبة للجماعات الارهابية المختلفة وعلى رأسها تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة.

هنا نحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلى كل هذه المواضيع بالتحليل والمراجعة النقدية على المستويين الابستمولوجي والانطولوجي، وذلك من خلال اعتماد تشكيل من المقاربات المتعددة التي تسمح لنا بالتحكم في الموضوع من كل جوانبه، لنبرز في الأخير مستوى التحدي الذي يواجه دول منطقة المغرب والساحل الافريقي وعلى رأسهم الجزائر.

المبحث الأول: الحراك الشعبي في منطقة المغرب العربي من منظور بنائي

يتطرق هذا المبحث لظاهرة الحراك العربي بعد 2010 في الحالتين التونسية والليبية، والتداعيات التي خلفها على عدة مستويات وبالأخص المستوى الأمني والسياسي، ويتم التركيز على دور العامل السوسيولوجي سواء أثناء مرحلة الاحتجاجات أو بعد ذلك، كما يبرز هذا المبحث التقاطعات بين العوامل المختلفة التي أفرزت لنا حالة اللأمن في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الافريقي والصحراء.

المطلب الأول: الحراك الشعبي في تونس: مدخل سوسيو-سياسي

أحدث الحراك العربي منذ نهاية 2010 إرباكاً على عدة صعد، كان أهمها المستوى السياسي والأمني إلى جانب المستوى الفكري، إذ نجد أن العديد من الطروحات الفكرية والفلسفية والسياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة وقبلها قد أخفقت في التنبؤ بهذا الحراك في الحالة العربية، وهو الأمر الذي انعكس بشكل جلي على تسمية الحالة من ثورة إلى انتفاضة وغيرها من التسميات كما سبق الاشارة إليه في الفصل السابق.

ويمكن ايعاز هذا الخلط بالدرجة الأولى إلى غياب قاعدة تنظير حقيقية في عالمنا العربي، فجل الدراسات المعتمدة في دراسة واقعنا العربي هي منقولة عن بيئة لا تنتمي إلى بيئتنا، وهو ما ينعكس على نتائج هذه الدراسات الأمر الذي يجلها قاصرة في نظر المتلقي، وربما الشئ الذي نتفق حوله جميعاً هنا هو "وصف" الحالة التي كانت سائدة قبل حدوث هذا الحراك خاصة في منطقتنا المغاربية محل الدراسة.

ويبدو أن الحراك العربي قد قلل من قيمة "المدخل الفكري الفلسفي" في التفسير وأعلى في المقابل من قيمة "المدخل الحقوقي والسياسي"، فعلى الرغم من أنهما لا يتناقضان فإن الفعل الثوري على الأرض وقدرته على اختزال مراحل طويلة من التدرج الإصلاحي البطيء قد غير التصورات التي كانت مستقرة في الوعي المجتمعي، إذ وقع إدراك أن الفضائين الفكري والفلسفي غالباً ما يسعيان إلى تعقيد البسيط وتنظيم ظواهر الفوضى واعتراف في توهم العوائق ومحاولة ايجاد منطق لمشاهد هشة يمكن تجاوزها دون الحاجة إلى كل هذا التحليل والتفكيك.

إن نشوء "الحالة الثورية" في المجتمعات لا يرتبط بتعاظم وجود "النقص" فحسب (الفقر، البطالة، تزايد الفساد، تفشي الظلم والاستبداد...الخ) بل ينبغي وجود ما أطلق عليه "فريدريش هيجل" (Friedrich Hegel) "الوعي بالنقص"، وهو حالة من الإدراك الواعي للحقوق المسلوبة والإيمان بقيم المواطنة والنضال السلمي، وينتج عن هذا الوعي السعي إلى تحقيق القيم ومواجهة استبداد السلطة.

وبالرجوع "للفعل الثوري" ومنطلقاته فإذا كان هذا الفعل هو نتيجة انسداد شرايين الإصلاح فإن الفعل الثوري بحكم أنه تغيير جذري فإنه لا يمكن أن يبني دولة ديمقراطية دون وجود الحد الأدنى من الفكر المدني، وهو الأمر الذي يفسر تلك الصعوبة التي حدثت وتحدث في دول العالم في الانتقال من مرحلة لأخرى نتيجة المنطلقات الفكرية والعقدية للعديد من التيارات، وهنا نخص بالذكر الحالة العربية، فرؤية بعض التيارات ذات التوجه السلفي لشكل الدولة يختلف عن التيارات اليسارية الأخرى، بل أن حتى داخل بعض التيارات في حد ذاتها هناك اختلافات عميقة، ففي حالة التيارات ذات التوجهات الإسلامية مثلاً في تونس نجد اختلافات عميقة بين تيارات الإسلام السياسي (حركة النهضة في تونس) وبين التيارات السلفية الأخرى بل قد يصل الأمر حد التكفير والاقتتال فيما بينها، ولذلك علاقة بالمنطلقات الفكرية وتفسير بعض المفاهيم المتعلقة بالحكم.

وفي ظل تشابك العلاقات بين هذه الجماعات المختلفة أين أصبح هناك فكر عابر للحدود لا يراعي حتى خصوصية المنطقة كان لهذا تداعيات على المنطقة المغاربية –بالنسبة للحالة التونسية- وعلى الجزائر تحديداً، خاصة في ظل قابلية بعض الجماعات لاستخدام العنف في اثبات أفكارها، الأمر الذي تتخوف منه الجزائر خاصة بعد سقوط نظام "زين العابدين بن علي" وفي ظل الانتشار الكثيف للسلاح بعد الأزمة الليبية.

ويمكن فهم هذا التشابك من خلال الرجوع للبدايات، والتي كانت من خلال الحركات الاحتجاجية التي أدت لسقوط نظام "زين العابدين بن علي" في تونس، ففي هذه المرحلة استعادت النخبة التونسية كغيرها من النخب العربية التي شهدت تحولات كبرى في سياق الحراك العربي بعد 2010 تحديداً، أين تصاعد الجدل بشأن قضايا النهضة والحداثة، الإسلام والديمقراطية وعلاقة الدين بالدولة وطبيعة الدولة وغيرها من القضايا المتعلقة بالحكم والتشريع.

وتبقى الديمقراطية والحداثة والإسلام أهم القضايا التي أثارت نقاشاً حاداً على المستوى الوطني وحتى الدولي في تونس، بل تعدى ذلك أن كانت لهذه النقاشات تداعيات أمنية وتحولت إلى الاحتراب في بعض المواقف والأحيان، ولفهم طبيعة هذا النقاش يمكن الرجوع إلى خلفيات أطراف النقاش ومنطلقاته.

فقد مثل قرار مؤسس تركيا الحديثة "مصطفى كمال أتاتورك" بإلغاء السلطنة ثم الخلافة عامي 1922 و1924 حدثاً مفصلياً في إطار تبني الإسلام كمرجعية لنظام الحكم، وكانت جل محاولات العديد من التيارات في المرحلة التي تلت هذا التاريخ هو كيفية إعادة الربط بين الدين والدولة وما بين الشريعة ونظام الحكم.

وفي الحالة التونسية وكغيرها من الدول العربية التي تبنت الإسلام كدين لدولة الاستقلال كما تبينه دساتيرها ونظام تشريعها، فنجد مثلا في دستور 1959 يتحدث الفصل الأول على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، وهو الأمر الذي أكده دستور 2014، إذ أكد في الفقرة الثانية من التوطئة على الإسلام بالقول "وتعبيراً عن تمسك شعبنا بتعاليم الإسلام ومقاصده المتسمة بالتفتح والاعتدال"، وفي الفصل الأول تحت الباب الأول يؤكد الدستور التونسي على "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، ويزيد عبارة "لا يجوز تعديل هذا الفصل".[1]

التركيز والتأكيد على الإسلام كدين للدولة التونسية بل وهذه العبارة الأخيرة (لا يجوز تعديل هذا الفصل) تعبر عن مدى حدة التجاذبات السياسية في المجتمع وبين الحركات السياسية المختلفة خاصة بعد سقوط نظام "زين العابدين بن علي"، وهو الأمر الذي انعكس على كل جوانب الحياة من السياسة إلى الاقتصاد إلى الأمن.

وضمن هذا السياق ذكر القانوني التونسي "عياض بن عاشور" معلقاً على حضور الإسلام في الدستور التونسي أنه على "المستوى الديني فقد نص الدستور على أن الإسلام دين الدولة، وهكذا يبدو من الوهلة الأولى أن الأشياء لم تتغير وأن تونس تهتدي بالمنوال العتيق في تاريخ الإسلام، المنوال الخلافي الذي نظر له الماوردي والغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية وغيرهم، وجوهر هذا المنوال هو الآتي: الشريعة الإسلامية السنية وأحكامها التشريعية هي التي تنظم السلوك الاجتماعي، والسياسة سياسة شرعية، والدولة في خدمة الإسلام، فهي حينئذ دولة الإسلام بمعنى الكلمة".[2]

انعكس هذا المشهد –تنازع الإرادات- في تونس في توجهين كبيرين تتفرع عنهم فروع قد تكون متصارعة التوجه الأول "إسلامي" والتوجه الثاني "علماني"، وصل حد الاحتراب والاغتيالات والسجال الفكري، ولكن يبدو الوضع أكثر تعقيداً داخل التوجه الاسلامي في حد ذاته، وذلك بين توجه راديكالي (سلفي جهادي) وبين توجه إسلامي معتدل (إسلام سياسي تمثل في حركة الإخوان) بل تعدى الأمر أن وصل إلى حد التكفير،[*]ولا

---

[1]: دستور الجمهورية التونسية، 27 جانفي 2014 متحصل علية: http://www.carthage.tn

[2]: جلال الورغي، "الصراع الإسلامي- العلماني على المنظومة القانونية في تونس". **قضايا**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014، ص3

[*]: هذه التسميات المذكورة تم إيرادها كما هو شائع حتى يتسنى لنا توضيح الخريطة العامة وتقريب الفهم والتحكم في أدوات التحليل وليس من باب تبني هذه التسميات والتقسيمات، كما أنه سيتم التركيز على التوجه الأول ليس من باب الإقصاء للتوجه الأول الذي ظل تأثيره في المشهد السياسي حاضرا، ولكن كونه أكثر حضورا في الأدبيات الأمنية والاستراتيجية وتأثيره على الأمن الوطني الجزائري كبير، أي بما يخدم موضوع الدراسة.

يمكن فهم هذه التشابكات دون الرجوع إلى بداية تشكل هذه التيارات داخل المجتمع التونسي كون البعد التاريخي مهماً في فهم توجهاتها وتبيان تأثيراتها.

في الحالة التونسية فاجأت الحركات الاحتجاجية التي أفضت إلى سقوط النظام الكثيرين بمن في ذلك السلفيين الجهاديين الذين كان إيمانهم الراسخ أن لا طريقة لتغيير النظام إلا عن طريق الاحتراب، هذا من جهة ومن جهة ثانية فالتدين والحركة السلفية خصوصاً ونشاطاتها كانت غائبة في العقود الأخيرة في تونس نتيجة التضييق الأمني عليها وهو ما جعل حالة التدين فردانية ولا تتم في أطر تنظيمية، إلا أنه وبعد سقوط النظام في 2011 ظهرت السلفية على مسرح الأحداث وفي الفضاءات العامة لتكون "هبة الثورة" بحسب تعبير "عادل بالحاج رحومة"، إذ استفادت من العفو التشريعي ومن ارتفاع سقف الحريات مع ضعف الدولة وحالات الانفلات المجتمعي.

ولفهم أكثر عمقاً للتيار السلفي في تونس لابد من التركيز على جملة من المفاهيم الأساسية لفهم التطور الفكري والتنظيمي للتيار، لأن مصطلحات كثيرة كالحركة الإسلامية والإسلام السياسي، السلفية والجماعة وغيرها تتداخل حتى لدى النخب، خاصة ونحن في إطار دولة عاشت تجربة حداثة وظهرت فيها عديد التيارات الفكرية والسياسية رغم المنع القانوني والرسمي لها، ذلك أنَّ المعطيات والمعاينة المباشرة للوجود السلفي في تونس تؤكد أننا لسنا أمام ظاهرة عرضية عابرة على الأقل في المدى القريب، بل أمام حالة ثقافية دينية سلوكية تتبناها فئات من المجتمع وخاصة الجامعي منهم.

وفي استعارة "لفيكتور هيغو" يقول أن "الثورة عبارة عن عاصفة غير متوقعة لا تكتفي فقط بتحريك كل خطوط القوة التي تصادفها في طريقها، ولكنها تثير أيضا ديناميكيات غير مسبوقة، تلك هي حجتها الأساسية التي تجعلها لا تفصح عن معناها إلا لاحقا"، في هذا السياق وقع الفكر السلفي في منطقة "فراغ تنظيري" لكون التغيير السلمي ليس له تجارب تاريخية في تراثنا السياسي ومن ثم لم يحظ بإعتناء نظري في الفقه والسياسة الشرعية فالتيارات السلفية من أقصى "تيارات الولاء للسلطة" إلى أقصى تيارات "السلفية الجهادية" مرتبطة بشكل وثيق بالتراث السياسي الإسلامي بكل ثقله ومفاهيمه (مفاهيم مثل: ولي الأمر، الطاعة، الخروج...).

وقد ساهم التدفق الكثيف للمعلومات والأخبار في تقليص مساحة التفكير والتأمل في هذه التحولات ففي ظل المسيرات والاحتجاجات المنادية بإسقاط نظام الحكم في تونس بقيادة "زين العابدين بن علي" كان لافتاً

وجود بعض الصور والمعلقات التي يرفعها شباب ملتحون يرتدون جلابيب وقمصان طويلة، ونساء منقبات يطالبن بالحرية بالإفراج على المساجين.

بعد سقوط نظام "زين العابدين بن علي" جاء العفو العام وشمل المساجين السلفيين بما فيهم المحكوم عليهم بالإعدام،[1]وهو ما أعطى لهذا التيار فرصة جديدة ليعيد بناء فاعليته في الواقع التونسي، وقد كانت الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين –وهي جمعية غير معترف بها- قد أصدرت قبل بداية "الحركات الاحتجاجية" تقريراً مفصلا أحصت فيه 1208 من سجناء التيار السلفي في تونس.[2]

لعل ما طبع الفكر السلفي في هذه الفترة من تاريخ تونس الانتقال من مسلمة مفادها "تونس أرض جهاد" إلى مسلمة مفادها "تونس أرض دعوة"،[3]واعتبروا "معركة الشريعة" العنوان الأبرز خلال هذه المرحلة بالنظر إلى التجاذبات الذي أثارها الموضوع في علاقته بالدستور التونسي الجديد،[4]ويمكن إرجاع ذلك إلى قاعدة "التكيف الإيديولوجي" التي ميزت الفكر السلفي –الجهادي منه- في فترة "الاحتجاجات في الدول العربية".

في هذا السياق أصدر أبرز قادة التيار "السلفي الجهادي" خطابات تحمل لغة جديدة وغير مسبوقة ترحب بالتغيير السلمي الذي يشهده العالم العربي، فرحب زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" في رسالة سجلها قبل أسبوع من مقتله بما سماها "رياح التغيير" ودعا الشباب الانخراط فيها، وفي محاولة لإيجاد مساحة "للتناغم" بين العنف القاعدي وسلمية "الحركات الاحتجاجية" عدَّ "أيمن الظواهري" في رسالة سماها "رسائل الأمل والبشر لأهلنا في مصر" "ما حصل من ثورات هو أمر مكمل للحرب التي تخوضها القاعدة"، ورفض القيام بأي أعمال عنف أو تفجير في مصر، كما رفض استهداف المسيحيين الذين سماهم "شركاء في الوطن"، من جهته رحب "المنظر

---

[1]: محمد سالم ولد محمد، "السلفية العلمية في منطقة الساحل وموقعها في الخريطة الجهادية". **تقرير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 27 جوان 2012، ص04

[2]: تطلق هذه الجمعية على هؤلاء المساجين اسم "ضحايا قانون 10 ديسمبر 2003 لـ "مكافحة الإرهاب"، وقد جاء توزيعهم حسب الدراسة: 46% في جهة الشمال، وبنسبة 31% في وسط البلاد، وبنسبة 23% في الجنوب. أنظر: أعلية علاني، **"التيار السلفي: المكونات والفئات الاجتماعية"**، في: أعلية علاني وآخرون، **السلفيون في دول المغرب العربي**. الإمارات: مركز المسبار للدراسات والبحوث، العدد49، جانفي 2011، ص58

[3]: **نفس المرجع**. ص59

[4]: رياض الشعيبي، "السلفية التونسية: مخاضات التحول"، **تقارير**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص04

الشرعي" للقاعدة "أبو يحي الليبي" في مقال له بعنوان "ثورات الشعوب بين التأثر والتأثير" بهذه "الثورات السلمية" -كما سماها- وعدها فرصة سانحة يجب استثمارها.[1]

ويختلف الدارسون للتيار السلفي والمتابعون لتطوره الفكري والتنظيمي حول تقسيماته المتعددة، ففيما يذهب "سعد الفقيه" إلى تقسيمات سبع للتيار السلفي في العالم العربي، يرى آخرون أن تقسيمه إلى ثلاث تيارات يكون أقرب للعلمية والواقعية،[2]ووفقاً لهذا التقسيم يمكن رصد خارطة التيار السلفي في تونس كمايلي:

أولا: سلفية علمية: مهمتها التثقيف الديني والوعظ والتوجيه وتتهم أحياناً بعض مجموعاتها بأنها "مدخليه"مرتبطة بمهادنة الحكام وتحريم الخروج عنهم،[*]من أهم رموزها في تونس الشيخ بشير بن حسن والشيخ كمال بن محمد بن علي المرزوقي، وقد كانت تدعو إلى طاعة نظام زين العابدين بن علي، وبعد انهيار نظامه تفرع بعضها إلى جمعيات خيرية ووعظية، وتشكل بعضها الآخر في أحزاب سياسية نالت التأشيرة القانونية مثل حزب جبهة الإصلاح وحزب التحرير وهي أحزاب ترى في أن الحاكمية لله والمناداة بشمولية الشرع.

ثانيا: سلفية حركية: تندمج في الحياة السياسية والحزبية وتقبل بالانتخاب كآلية للتداول على السلطة تأسست أول حركة سلفية في تونس عام 1988 تحت اسم "الجبهة الإسلامية التونسية" بقيادة محمد علي الحراثي وعبد الله ألحاجي.

ثالثا: سلفية جهادية: ذات بعد دولي -حسب رأيهم- لمقاومة الحملة "الصليبية" على الأراضي الإسلامية وتستمد راديكاليتها من مقاربة "عقائدية سياسية" تقوم على الحالة الصراعية القائمة في مناطق متفرقة من العالم وإن كانت تتفق مع السلفية العلمية في الشق الأول، أي ضرورة تصحيح العقائد والعبادات، لكنها تنتهج التشدد مع الحكام الذين يخالفون شرع الله –بحسب رأيهم- وضرورة الخروج عنهم طبقاً لمفهوم "الولاء والبراء"، لأن الولاء يقتضي محبة ونصرة المؤمنين أينما كانوا وحيثما حلوا، ومعاداة المشركين أينما كانوا وحيثما حلوا، ومن أمثال هذه الحركات نجد جماعة "أنصار الشريعة" "لأبو عياض" والتي بايعت وولاة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (كما سيتم التفصيل لاحقا) والجماعة السلفية الجهادية.

---

[1]: نواف بن عبد الرحمن القديمي، "الإسلاميون وربيع الثورات: الممارسة المنتجة للأفكار". **دراسة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2012، ص07

[2]: أعلية علاني، **مرجع سابق**. ص ص 46-47

[*]: نسبة إلى "ربيع بن هادي المدخلي" وهي تيار سلفي يعتبر أنه لا يجوز معارضة الحاكم مطلقا ولا حتى إبداء النصيحة له في العلن.

ويرى فريدريك لنوار (Frédéric Lénoir) "أن الأصوليات الإسلامية هي حركات يقينية بكل معاني الكلمة، والقاسم المشترك بينها هو العودة إلى الله،[1] وهو الأمر الذي جعل من أطرافها لها نظرات مختلفة عن بعض ويدفعها للتشدد أكثر في مواجهة بعض قبل مواجهة الآخر، فهناك مثلا حركات سلفية ترى في حركة النهضة جزء لا يتجزأ من النظام السياسي وأنها تسعى إلى توظيف الدين لتحقيق مصالح ضيقة وليس خدمة للدين في حد ذاته، وهناك أطرافاً سلفية ترى في ضرورة التعاون مع حركة النهضة لأنها تشترك معها في نفس المنهج وإن كان تختلف معها في الطرق والممارسة السياسية.

تعود "السلفية الجهادية" في تونس إلى بداية الثمانينيات على يد مجموعة من الشباب بولاية صفاقس وبعد الالتحاق بصفوف "المجاهدين" في أفغانستان في تجربة أولى ضد الغزو السوفيتي، انضم العديد منهم إلى حركة طالبان واتخذوا لأنفسهم معسكر خاص، ولعل أبرز عملية ارتبطت "بالجهاديين التونسيين" اغتيال "أحمد شاه مسعود"، فكانت بذلك أفغانستان الأرض الخصبة التي احتضنت الجهاديين التونسيين في إطار ما يعرف بالأفغان العرب، وشكل الانتصار على ثاني أكبر قوة عالمية وهي الاتحاد السوفيتي محطة مهمة في تسويق المشروع الجهادي العالمي، فأصبح الكثير من الشباب والأطفال يسعون إلى تقليد هاؤلاء المقاتلين ويتخذونهم قدوة.

فبذلك تشكل تصور في مخيال الشباب على أن هناك إمكانية للانتصار لكل الأوطان المسلمة التي تعيش تحت الاستعمار وأولها فلسطين، أي أن الوضع أصبح سوسيولوجي بالأساس وهو ما يجعل من مهمة محاصرة هذا المد الفكري عسيرة خاصة في ظل انتشار وسائل الإعلام والتواصل الجديدة.

بعد انتهاء الحرب الأفغانية والسوفيتية وقعت هناك شبه هجرة عكسية للأفغان العرب أين رجعوا إلى الوطن الأصل وعلى رأسهم المنتمين لدول المغرب العربي، وهم متشبعين فكرياً ومتسلحين بخبرة عسكرية كبيرة إلى جانب النصر الذي حققوه، إلا أنهم اصطدموا بواقع أوطانهم فشنت عليهم أغلب الدول اعتقالات بالجملة من جهة ومن جهة ثانية اصطدموا بمشاريع ما يسمونها "علمانية تغريبية" انتشرت في المجتمع من مظاهر للباس والسياسات الحكومية والتعليمية، وهو الأمر الذي غذى تطرفهم أكثر وفيهم من ذهب إلى تكفير المجتمع والحكام.

من هنا وقع نوع من التشتت لقواهم فالكثير منهم تم سجنه لدى حكوماتهم وفيهم من عاود الهجرة إلى مناطق أكثر حرية ومنها منطقة البلقان (1993-1995) ومنهم من طلب اللجوء لدى الدول الغربية وعلى

[1]: Frédéric Lénoir, **Les Métamorphoses de Dieu: Des Intégrismes aux nouvelles spiritualités**, Paris: Hachette littératures, 2005,p122

رأسهم بريطانيا، وبدأ نشاطهم في السر وتشكيل الخلايا التي سترجع للوطن مرة أخرى مع انهيار بعض الأنظمة العربية وعلى رأسها تونس 2011، أين استفاد الكثير منهم ممن كانوا في السجون من العفو العام، فكانت بذلك أغلب مشاريعهم مهيأة للتطبيق.

من هنا يمكن القول أن الأرضية لانتشار السلفية الجهادية كانت مهيأة على عدة مستويات:

- فكرية: من خلال مجموع الفتاوى المنتشرة (وإن كان العديد منها تم تحريفه).
- مادية: من حيث انتشار السلاح وتوفر وسائل الدعم.
- تكتيكية: من خلال إجادة العديد من المقاتلين استخدام السلاح بكفاءة عالية وتوفر الخبرة الحربية وخاصة تكتيكات حروب العصابات التي كانت تستخدم في افغانستان.
- اجتماعية: أين اجتمعت الظروف لصناعة الإجرام من البطالة والفقر وحتى تدني المستوى التعليمي (وإن كان في الأخير نجد الكثير من المنتسبين لهذه الجماعات ممن يمتلكون مؤهلات علمية عالية خريجي جامعات ومعاهد).
- **سياسية:** أين شكلت ديكتاتورية الأنظمة السياسية مبرر لأفعال هذه الجماعات المتطرفة إلى جانب علاقاتها المشبوهة مع الدول الغربية ومظاهر الفساد السياسي والمالي والتجفيف الديني.

ويمكن القول أن هذه الأسباب العامة لانتشار الفكر الجهادي والتطرف، أما أسباب التيار السلفي الجهادي في تونس ارتبط ظهوره بعدة عوامل منها ما ذكر سابقا ومنها:

- انتشار الفكر الجهادي وأخذه بعداً دولياً من خلال حرب أفغانستان 1979 وانتشار الحركات ذات التوجهات المتشددة في الثمانينات وتأسيس تنظيم القاعدة وما تلا ذلك من أحداث أهمها 11 سبتمبر 2001، إلى جانب النظر إلى هذه التنظيمات الارهابية على أنها المخلص للأمة من الظلم والقهر المسلط عليها والاستعمار الأجنبي.
- حصول ثورة إعلامية مكنت من انتشار الفكر السلفي عبر الانترنت والفضائيات مصاحبة بخطابات ضد الظلم والاضطهاد.
- التأثر بما وقع في الجزائر البلد الأقرب جغرافياً وسياسياً خاصة بعد تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

- حصول "تصحر" ديني داخل المجتمع التونسي بعد تطبيق سياسة "تجفيف" منابع التدين واستهداف كل مظاهره واستئصال الحركة الإسلامية.
- ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير وتدهور الوضع الاجتماعي.

إلى جانب ضعف منظومة التدين التقليدية مما ترك فراغاً كبيراً في تلبية حاجات الناس للموعظة الدينية والتوجيه الأخلاقي، هذا دفع التيار السلفي في تونس للظهور بقوة بعد سقوط نظام "بن علي" بضاحية "سكرة" تحت شعار "اسمعوا منا ولا تسمعوا عنا"،[1] وهو العمل الذي يعبر على بداية التحول في وعيه السياسي.

ويعتبر مؤتمر مدينة "القيروان" في 11 ماي 2011، والذي ضم حوالي 15 ألف شخص محطة هامة في تأسيس التيار السلفي كونه اختار لنفسه اسم "جماعة أنصار الشريعة"،[2] ويأتي على رأس التنظيم كل من "سيف الله بن حسين" المكنى (أبو عياض) و"سليم القنطري" الملقب (أبو أيوب التونسي) إلى جانب القيادة الشرعية ممثلة في الشيخ "الخطيب الإدريسي"، ورغم وجود هذا التنظيم إلاّ أنهم رفضوا التقدم بطلب تأشيرة العمل القانوني والسياسي كحزب.

في الأخير أصبح من المؤكد أن عملية التحول التي تظم حكم ديمقراطي عملية معقدة تتداخل في تشكيل مساراتها وتحديد نتائجها جملة من العوامل الداخلية والخارجية، والتي تتفاوت تأثيراتها من حالة إلى أخرى، وأنَّ درجة النجاح في تحقيق التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية تتوقف في جانب هام منها على مدى الفعالية في معالجة هذه القضايا والإشكاليات على النحو الذي ينهي أو يحد من تأثيراتها السلبية عليها، من هنا تكمن أهمية مداخل فهم الديمقراطية ولا يمكن الجزم على مدخل واحد، بل نحن بحاجة إلى مقاربة مركبة لفهم الحالة التونسية.

فالدين مثلا يعد أحد العناصر الهامة ذات الصلة بعملية التحول الديمقراطي خلال "الموجة الثالثة"، وقد طرحت الأدبيات التي تناولت العلاقة بين الدين وعملية "الدمقرطة" العديد من القضايا والإشكاليات ذات الصلة لاسيما وأن المعتقدات الدينية والفاعلين الدينيين لهم علاقات متباينة مع النظم الحاكمة، كما لعبوا أدواراً متفاوتة في عملية التحول الديمقراطي.

في الوطن العربي يلعب هذا المقدس –أي الدين- دوراً مهماً في التوجيه والاحتواء فنجد جل الأنظمة العربية تعتمد الاسلام كدين للدولة -من الناحية الدستورية على الأقل- لأنها تدرك مدى خطورة ذلك على

(1): رياض الشعيبي، "العنف السلفي في تونس: الواقع والخيارات". **تقارير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص02

(2): عثمان لحياني، "السلفية في تونس". **الخبر اليومي**، العدد6889، الجمعة 09 نوفمبر 2012، ص ص10-11

بقاءها، بل نجد أغلب الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية وبغض النظر على مضمون مشاريعها وبرامجها السياسية كثيراً ما تحقق نتائج باهرة (حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر في بداية التسعينات وحركة النهضة في تونس اليوم وحزب العدالة والتنمية في المغرب)،(*) والأكثر من ذلك هناك تفسيرات ترى في التدين خلاصاً من الفقر والبطالة، لذلك كثيراً ما نجد الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية تحقق أكبر النتائج في المناطق والأحياء الشعبية والتي معدل البطالة فيها مرتفع وتعرف حالة فقر.

و"الفعل الثوري" يأتي بدوره كنتيجة طبيعية لانسداد شرايين الإصلاح السياسي ولكن "الثورة" –بحكم أنها تغيير جذري- لا تكفي لبناء دولة ديمقراطية دون وجود الحد الأدنى من الفكر المدني في المجتمع، وإذا كانت هناك شريحة في المجتمع تتضاد مع الفكر المدني (مثل بعض التيارات السلفية المتشددة) فإن "مجتمع ما بعد الثورة" حتماً سيشكو من صعوبات كثيرة وهو الحال الذي تعانيه جل الدول العربية التي شهدت الحراك.

المطلب الثاني: الحراك الشعبي في ليبيا: مدخل سوسيو-أمني

من البديهي أن تكون التحولات التي جرت وتجري منذ 2010 في المنطقة العربية والمغاربية بالخصوص مدعاة اهتمام وقلق كبيرين على كل المستويات وبالأخص لدى الباحثين المهتمين بالشؤون السياسية والأمنية خاصة في ظل وضع شديد التعقيد والارتباط على الصعد المحلية والإقليمية، ولعل "الاحتجاجات" التي عرفتها ليبيا كانت الأبرز في مسار "الحركات الاحتجاجية" منذ انطلاقها في تونس 2010 والتي انتهت بإسقاط أنظمة بعض الدول العربية، وهذا راجع إلى طبيعة العنف التي ميزت حركة الاحتجاجية فيها، إلى جانب التدخل العسكري الدولي والإفرازات المتعلقة بهذه الأحداث وتأثيرها على دول الجوار والجزائر بالأخص.

و"الحركة الاحتجاجية" في ليبيا كانت بمثابة المفاجئة بعدة مقاييس، كون ليبيا لم تعرف التنظيم السياسي طوال عهد القذافي ولم تظهر بها اتحادات عمالية كما هو الشأن في تونس، ولم تكن بها حركة اجتماعية فاعلة تستطيع إفراز نخبة معارضة مثل مصر، بمعنى أخر لم تكن هناك مؤشرات لحدوث "احتجاجات" في ليبيا في ظل حكم القذافي.

أمام هذا التشابك والتعقيد بين الفاعلين في "الحالة" الليبية خاصة في الانتقال من مستوى التظاهر السلمي إلى مستوى الاحتراب العسكري والتدخل الدولي، كان له الأثر العميق على مستوى البحث العلمي فأولى

(*): سبق لنا التطرق لدستور الجزائر 1989 وتم التفصيل في سياق ذلك للأحزاب التي جاءت بموجب التعددية التي أقرها، وعلى رأسها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي تم حله بعد ذلك وحضره من النشاط السياسي.

هذه العقبات البحثية هو المفاهيم والمصطلحات التي يمكن وصف الحالة الليبية بها هل هي ثورة أم أزمة أم حركة احتجاجية أم ماذا، بالاضافة إلى التداعيات الإقليمية والدولية، فما حدث في ليبيا أمر يتعدى الخلاف الذي يقع بين النظام الحاكم والمعارضة في المناطق التي شهدت أزمات وتطورت إلى نزاع مسلح،[1] ولم تقتصر الحالة الليبية على اختلال التوازن بين النظام والمعارضة بل تبرز الخصوصية في توظيف النظام لتناقضات اجتماعية (قبلية ومناطقية) مما أدى إلى تداعيات خطيرة على المنطقة.

ومن منطلق أن الأسباب أو المبررات لانفجار أي أزمة ترجع بالدرجة الأولى إلى بيئة الأزمة في حد ذاتها سواءاً كانت داخلية أو خارجية، هذا الوضع لا يقتصر على راهن الأزمة فقط بل بالرجوع إلى الترصبات والمنطلقات والإرهاصات التي ساهمت في تفجرها، هذا ما يدفعنا بالرجوع إلى التاريخ ومحاولة تقصي تاريخ الدولة الليبية ومحاولة فهم تركيبتها القبلية ودورها الجيوسياسي كمحاولة لفهم أعمق لما يحدث اليوم وتداعياته.

من منطلق المدخل "البنيوي الوظيفي"[*] شكل السعي نحو السيطرة على مقاليد الحكم في ليبيا سمة بارزة في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، فبعد استقلال ليبيا عام 1951 تشكلت المملكة الليبية المتحدة، وأخذت هذه التسمية لأنها كان نظامها اتحادي يضم ثلاث أقاليم هي طرابلس، برقة وفزان، إلا أنه وفي 26 أفريل 1963 عدل إلى "المملكة الليبية" بقيادة الملك السنوسي محمد إدريس الأول، واستمرت على ذلك إلى غاية 01 سبتمبر 1969 وانقلاب القذافي على نظام الحكم.

ومنذ تسلمه للسلطة لم ينجو القذافي كذلك من محاولات انقلابية عديدة وإن كان فشلت كلها، بداية هذه السلسلة الانقلابية بعد مرور ما يقرب الثلاث شهور من انقلابه تمت من طرف "آدم حواس" و"موسى الحاسي" بدافع سياسة القذافي الاقصائية، أما المحاولة الثانية كانت من طرف رموز العائلة الملكية قادها "عبد الله عابد السنوسي" في بداية السبعينات، وكانت انطلاقته من روما بالتعاون مع ضباط من قبيلة سبها، إلا أن المحاولة تم افشالها قبل وقوعها، وفي أوت 1975 قاد الرائد "عمر المحشي" أحد أعضاء قيادة الثورة وبمساعدة ضباط آخرين

---

[1]: مركز الجزيرة للدراسات، "الأمن في ليبيا: شرعية الدولة وسطوة السلاح"، **تقدير موقف**. مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي 2012، ص02

[*]: البناء الاجتماعي كفكرة ليست جديدة بل تمتد إلى كتابات **"مونتسكيو"** في منتصف القرن التاسع عشر، إلا أنها ظهرت بشكل علمي أكثر مع كتابات **"هربرت سبنسر"** في مجال تشبيه المجتمع بالكائن العضوي، من خلال الاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في مراحل تطوره، وقدم التفسير على أن ما يدخل في "البناء" –على حد تعبير **ايفانز برتشارد**- هو الجماعات الكبيرة المتماسكة كالقبائل والعشائر التي تستمر أجيالا طويلة رغم التغيرات التي تحدث، وربما هذا ما يفسر اعتماد نظام معمر القذافي على المكون القبلي من أجل الاستمرار لفترة أطول، فالحفاظ على البقاء في الحكم لفترة أطول يحتاج إلى اختراق لمؤسسات الدولة ومكوناتها خاصة وأن الحالة الليبية تم تفكيك مفهوم المؤسسة والإعلاء من سلطة القبيلة والعشيرة.

مبررها تعطيل القذافي للدستور، كما حاولت الجبهة الوطنية المعارضة محاولات انقلابية في 1984 و1993 إلا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل.

فبعد الانقلاب العسكري عام 1969 سعى القذافي إلى تحويل الجيش إلى أداة لتحقيق طموحاته من خلال إحكام القبضة العسكرية على الدولة والمجتمع خاصة في ظل فقدان هذه الأنظمة لمصادر المشروعية، إلا أن القذافي كان كثير الحذر والخوف من الانقلابات العسكرية لذلك وبعد حرب تشاد 1978-1987 وفي ظل تدمير أغلب قوة الجيش الليبي في هذه الحرب، سعى إلى انشاء "كتائب أمنية" تكون بديل للجيش الذي جعله ضعيفاً، وكان الدور الرئيس لهذه الكتائب هو حماية النظام لذلك عمل على تسليحها بشكل جيد، وأمام هذه الحالة حدث فراغ للقوة في ليبيا نتيجة غياب البناء المؤسسي للجيش وهو الأمر الذي أصبح عائقاً أمام إعادة بناء المؤسسة العسكرية النظامية اليوم.

في ظل هذه البيئة الداخلية الهشة والغير مستقرة نتيجة انعدام الثقة والولاء للسلطة سعى القذافي للبحث عن أسس وركائز تضمن مشروعية حكمه، فإرتكز في ذلك عن فكرة "القومية" كخطاب ايديولوجي والعدالة الاجتماعية كنظام لتقسيم الثروة.

منذ بداية وصوله للسلطة شكل خطاب الثورة كأداة لإضفاء الشرعية على نظامه وظل يلعب على وتر القومية العربية ومعاداة الامبريالية، وهناك من يرجع لجوء القذافي إلى هذا الخطاب الإيديولوجي كونه من قبيلة ضعيفة نسبياً في سلم ترتيب القبائل من حيث القوة والمكانة، إلى جانب هذا سعى نحو اعتماد التوزيع الغير عادل للثروة على بعض القبائل التي تضمن الولاء لحكمه الأمر الذي خلق تذمر لدى الطبقات الشبابية خاصة، وأمام تفشي البطالة التي تجاوزت نسبة 30% والحرمان النسبي في مجالا الصحة والتعليم، هذا الوضع خلق حالة عدم ارتياح لدى طبقات واسعة من المجتمع خاصة في ظل الطبقية التي ظهرت بين الدائرة المقربة من القذافي والتي استحوذت على الامتيازات وعلى البقية.[1]

[1]: Bertelsmann Stiftung, "**BTI 2010 - Libya Country Report**". Gutersloh :Bertelsmann Stiftun, 2009p.5. at: http://www.bertelsmann-transformation-index.de/fileadmin/pdf/Gutachten_BTI2010/MENA/Libya.pdf,

على الرغم من أن الأمم المتحدة قد صنفت ليبيا ضمن المؤشر المرتفع للتنمية البشرية والتي شملت ثلاثة أبعاد: مستوى المعيشة، التعليم، الصحة، وذلك انطلاقاً من مؤشرات أربع هي:

- ✓ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.
- ✓ متوسط سنوات الدراسة المتوقع.
- ✓ متوسط سنوات الدراسة.
- ✓ العمر المتوقع عند الولادة.

انطلاقاً من هذه الأبعاد احتلت ليبيا الترتيب (53) بقيمة مقدارها 0.755 من أصل (169) دولة تم ترتيبها،[1] إلا أن هذا لم يشفع لنظام القذافي استخدام منطق الولاء والمحسوبية معتمداً التحديث السريع والمادي.

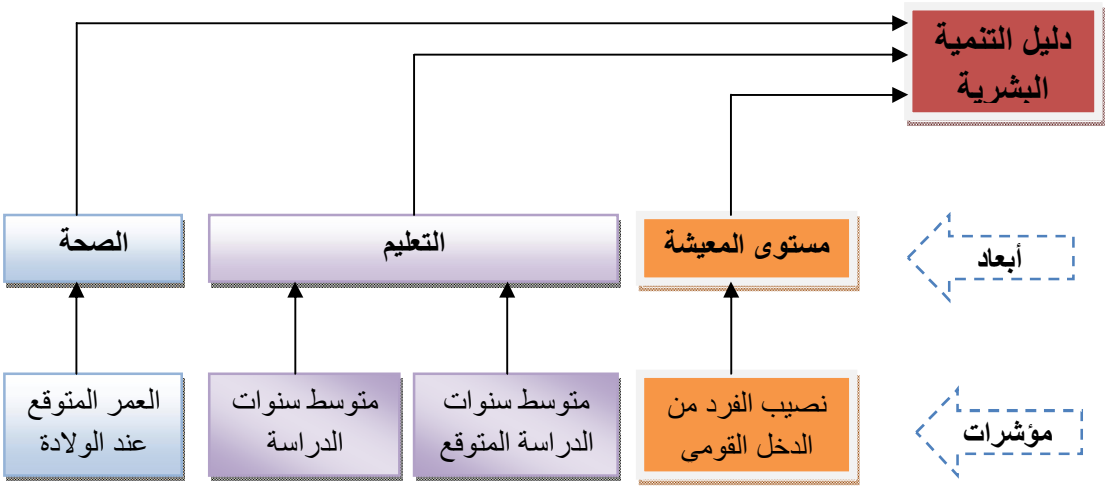

الشكل رقم 05

مخطط يوضح أبعاد ومؤشرات التنمية البشرية وفق تقرير الأمم المتحدة 2010

المصدر: من إعداد الباحث

ومع نهاية التسعينيات وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت هناك محاولات من النظام لإجراء بعض الإصلاحات وهذا نتيجة ضغوط داخلية وخارجية، إلا أن التقلبات في السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة

[1]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية 2010"، **متحصل عليه**: http://www.un.org/fr/index.html

العربية تارة والإفريقية تارة أخرى ودعم حركات التمرد والقيام ببعض المغامرات خاصة مع دول الجوار، رسخت شعوراً بالمرارة لدى شرائح كبيرة من المواطنين الليبيين نتيجة تبديد للمال العام.[1]

وعندما لا يحقق الساسة رغبات وطموحات غالبية فئات المجتمع يمكن استغلال ذلك من قبل الفئات المعارضة في استقطاب الرأي العام لدعم توجهاتها في تحقيق أهدافها مما يؤدي إلى حدوث أزمة سياسية داخلية تهدد الأمن الداخلي،[2]وهو الوضع نفسه الذي عرفته ليبيا في فترة حكم القذافي، كما لا يمكننا استبعاد المتغير الإقليمي تحت ما اصطلح على تسميته ب "ظاهرة الدومينو" (domino effect)، فكان الوضع الذي عاشته تونس ومصر محفزاً لليبيين.

وكما سبق الاشارة إليه ومن منطلق البنائية الوظيفية لعبت القبيلة دوراً مهماًومحورياً في ارساء وبقاء حكم القذافي طول هذه المدة، وهو الأمر الذي أضعف بشكل كبير دور المؤسسات الوطنية وكان له انعكاس كبير على ليبيا بعد القذافي، ولفهم الوضع الحالي في ليبيا نحاول التطرق لأهم القبائل التي تردد اسمها كثيراً في المشهد الأمني الليبي بعد 2011:[3]

- **قبيلة القذاذفة:** صغيرة العدد نسبيا لا يتجاوز عدد أفرادها 100,000، وكان لها حضور في المشهد الليبي في عهد القذافي كون القذافي ينتمي لها.
- **قبيلة ورفله:** يصل عدد أفرادها لما يقارب المليون، وتعتبر من بين أكبر القبائل التي كان لها حضور في المشهد الليبي في اسقاط نظام معمر القذافي، وتنتشر في العاصمة طرابلس وضواحيها
- **قبيلة المقارحة:** وتعتبر ثاني أكبر القبائل عدداً وكانت متواجدة بشكل كبير في نظام القذافي من خلال اندماج أفرادها في أجهزة الأمن المختلفة.
- **قبيلة ترهونة:** يزيد عدد أفرادها على ربع مليون.
- **قبيلة الزنتان:** تعتبر من بين القبائل التي عانت التهميش في عهد القذافي وقد ناصبته العداء مبكراً.

---

[1]: Corri Zoli ,Sahar Azar ,and Shani Ross, "**Patterns of Conduct: Libyan Regime Support for and Involvement in Acts of Terroris** ",New York: institute for National Security and counter terrorism studies, Syracuse University, 2010,p5

[2]: نواف قطيش، **الأمن الوطني –الأزمات-**. الأردن: دار الراية، 2011، ص31

[3]: عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**. الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016، ص95

- **قبيلة مصراتة:** تعد من أشد القبائل عداءاً لنظام القذافي، كما أنها من أكبر قبائل الشرق الليبي.
- **قبيلة أزوية:** المجاهرة بعداء نظام القذافي وتنتشر في شرق ليبيا.
- **قبائل التبو والطوارق:** يستوطنون المناطق الصحراوية ويعتمدون على الترحال.

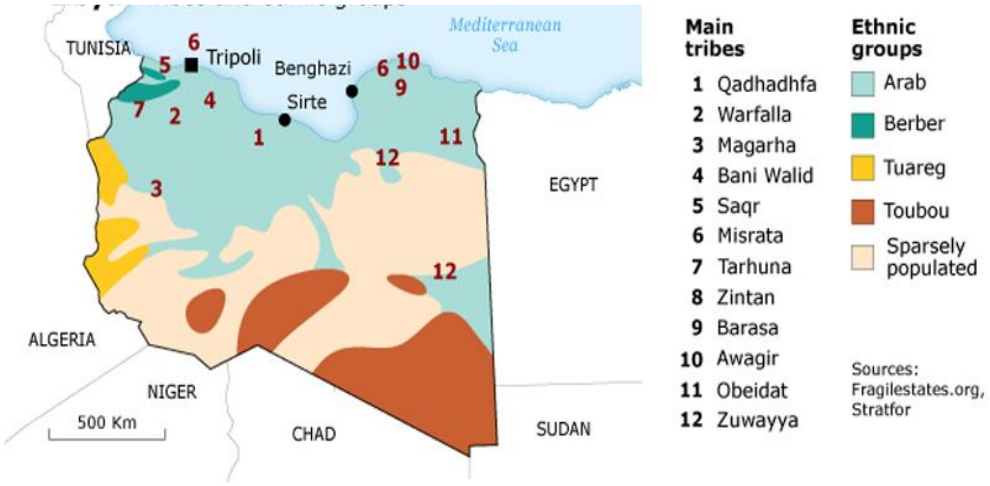

خريطة رقم 05

خريطة توضح انتشار القبائل والجماعات الاثنية في ليبيا

Source :https**://angelobenuzzi.wordpress.com/talking-about-libya**

من خلال هذه التقسيمات وبالرجوع إلى انتماءات القادة الذين اعتمد عليهم نظام القذافي يمكننا أن نفهم مدى الهشاشة التي بني عنها هذا النظام من جهة، ويمكننا تفسير كذلك الانقسامات والشرخ ومدى صعوبة العملية السياسية في مرحلة ما بعد نظام القذافي من جهة ثانية.

فجل القبائل التي سارعت للخروج على نظام القذافي هي تلك القبائل التي كثيراً ما عانت التهميش وكانت من قبل تناصبه العداء، وبالأخص تلك القبائل التي تنتشر في الشرق الليبي، أي أنها تنتشر في مناطق الثروة النفطية في حين تعاني التهميش، فما يمكن قوله هنا هو أنه لفهم ما حدث ويحدث في ليبيا نحن بحاجة إلى مقاربة مركبة متعددة المداخل، كما يجبأن يكون هناك مدخلاً فلسفياً يهتم بشرح معادلة أطرافها: القبيلة والدولة.

هناك نوعين من التحديث: الأول سريع وسطحي والثاني عميق واستراتيجي، فالأول يعني أساسا تحديثاً أي توفير متطلبات البنية التحتية والتجهيزات اللازمة، في حين الثاني تغييراً عميقاً في البنيات الذهنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل إكسابها النجاعة والقدرة على الفعل الايجابي.[1]

فالفرضية التي نكرس لها جزءاً من الاهتمام المعرفي ترجح أن التحديث المادي (بنيات تحتية، مستشفيات، جامعات وطرق ومعامل) مهما بلغت قوته وأهمية تمويله لا يفضي ضرورة إلى تفكيك المجتمع القبلي والتنظيم الاجتماعي التقليدي وإلى اندثار أواصر البداوة وتلاشي ثقافة العصبية ومنطق "الولاء مقابل الهبة"،[2]فالتحديث المادي السريع تتعايش معه القبيلة وتتأقلم معه وتستمر في نفوذها وقوتها والبحث عن تحقيق مصالحها، بصيغة أخرى يمكن القول أن التحديث المادي السريع لا يمكن أن يؤدي إلى تحديث ذهني وثقافي واجتماعي عميق.

أما في حالة التحديث العميق فهو يحتاج إلى أن تنصهر كل البنيات في قالب واحد هو المجتمع الشامل وعلى رأس هذه البنيات القبلية والعصبية، أي نحن أمام حالة تتفكك فيها بنية القبيلة، أي أننا أمام وضع تفقد فيه القبيلة منطقها الداخلي ويدمر حقل منافعها، وهو ما يقتضي تغييراً جذرياً في البنيات ويؤسس لبناء دولة قوية ونظام اجتماعي ومؤسسات متينة، وبالتالي لا تصبح القبيلة فاعلاً مهماً –بل تكاد تكون منعدمة- في عملية التحديث العميق، وهو الوضع الذي لا يمكن أن تتقبله القبيلة بسهولة.

وبالرجوع إلى المجتمع الليبي يمكن فهم سبب تجذر منطق القبيلة فيه، هو مرتبط أساساً بمنطق "الولاء والهبة" على حد تعبير "المنصف وناس"، ففي مرحلة حكم القذافي كانت القبيلة نواة الدولة، هذه الدولة الممثلة في نظام تقدم له الولاء مقابل عطايا وهبات مادية، وفي سياق مطالباتها بحقوقها لا تعدو أن تكون حقوقاً في إطار "التحديث المادي" أين تظل تحتفظ بالمركزية في الولاء، ولا يمكنها أن تطالب بالحقوق المكتسبة في إطار مفهوم المواطنة والمشاركة السياسية، لأن ذلك يمس بوجودها ويهدم محوريتها في علاقة الدولة-المجتمع.

وفي تاريخ ما بعد سقوط نظام القذافي يمكن أن تشكل ثنائية التحديث مادي-عميق مدخلاً مهماً في فهم الصراعات بين المليشيات وصعوبة قيام دولة قوية في ليبيا رغم مرور كل هذه المدة، فإذا كان غياب المؤسسات وبالأخص الجيش في ليبيا نتيجة طبيعية لحكم القذافي، فإن منطق التحديث ظل حبيس الشق الأول منه أي

---

[1]: المنصف وناس، **الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة**. تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2014، ص84

[2]: **نفس المرجع**. ص85

"المادي" فقط، لذلك حدث الصراع ليس بين القبائل بخلفيات تاريخية فحسب، بل نتيجة خوف هذه الأخيرة التحول من تحديث مادي مألوف إلى تحديث عميق يفقدها المحورية وتنصهر من خلاله في بوتقة المجتمع الشامل.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى محاولة إحياء ما يعرف ب "الذاكرة الدامية" (Bloody Memory) وذلك قصد إذكاء الصراع والحفر في الذاكرة التاريخية الصراعية بين القبائل، من خلال ما سبق يمكننا القول بأننا أمام مستويين من التحليل: مستوى مادي سريع مرتبط باللحظة ومستوى فكري عميق.

وبالرجوع إلى إرهاصات الأزمة الليبية الراهنة فإنها تعود إلى فيفري 2011 في سياق ما يعرف ب "ظاهرة الدومينو"، أين كان للحركات الاحتجاجية في كل من تونس ومصر الأثر العميق على الليبيين، كانت هناك دعوة للتظاهر احياءاً لذكرى الاحتجاجات التي وقعت في فيفري 2006 أمام القنصلية الايطالية في بنغازي، على خلفية الرسوم المسيئة للنبي محمد (عليه الصلاة والسلام) والتي قمعتها السلطات أين سقط على إثرها عشرة (10) قتلى أمام هذا التململ الشعبي استبق النظام هذا الحدث باعتقال محامي أسر ضحايا "مجزرة سجن أبو سليم".[1]

فخرجت مظاهرات عفوية في مدينة بنغازي تطالب بالإفراج على المحامي "فتحي تربل"، قوبلت هذه المظاهرات بقمع شديد تسبب بسقوط ضحايا، فكانت بذلك شرارة انطلاق التظاهر وما هي إلا خمسة أيام حتى انهارت قوات النظام في بنغازي وأصبحت بيد المتظاهرين، الأمر الذي شجعهم على توسيع رقعة الاحتجاج إلى بقية المدن الليبية وسقطت بذلك مدن الشرق الليبي تباعاً وفي ظرف وجيز بيد المتظاهرين.

أمام هذا العنف والعنف المضاد هناك عدة ملاحظات يمكن الوقوف عندها، فمن خلال مقارنة ما حدث في ليبيا وما حدث في تونس ومصر ورغم أن المنطلق كان واحد (تظاهرات سلمية)، فإن الحالة الليبية كانت مختلفة تماماً سواءاً في أدوات أو مخرجات هذه الاحتجاجات.

---

(1): تتضارب الروايات بشأن تفاصيل وأسباب "المجزرة" التي وقعت بسجن أبو سليم يومي 28 و29 أوت 1996، ويمكن القول أن هناك روايتين حول القضية، الأول لأهالي الضحايا والمنظمات الدولية والثانية للنظام الذي اعترف بعد مدة بوقوعها، تقول الرواية الأولى أن قوات خاصة تابعة لنظام العقيد معمر القذافي دهمت السجن وقامت بإطلاق النار على السجناء الذين كان أغلبهم من التيار الاسلامي، بدعوى تمردهم داخل السجن بعد قيامهم باعتصام مفتوح طالبوا من خلاله بتحسين ظروف اعتقالهم، وتشير الروايات إلى أنه بلغ عدد القتلى ما يقارب 1275 سجين، أما النظام فقال أنه كان هناك تمرد ووقعت مواجهة بين الحكومة ومتمردي الجماعة الليبية المقاتلة، وتواصل ذلك الإنكار إلى غاية 2001 أين بدأ الحديث في دوائر السلطة على وقوع افراط في استخدام القوة وبدأ التفاوض مع أسر الضحايا من أجل تقديم التعويضات، وقد رفضت هذه الأسر وضلت تتظاهر كل يوم سبت من أجل إظهار الحقيقة، وتعد مجزرة أبو سليم من أهم الأسباب التي أدت لشرارة الخروج على نظام القذافي. وللتوسع أكثر أنظر: تقرير قناة الجزيرة **"مجزرة سجن أبو سليم" متحصل عليه:** http://www.aljazeera.net، وانظر: بيان أصدرته منظمة **"التضامن لحقوق الإنسان الليبية"** بتاريخ 25ماي 2004 أمام اللجنة المعنية بحقوق الانسان للمفوضية العليا لحقوق الانسان في الأمم المتحدة، **متحصل عليه:** http://www.un.org

على المستوى الداخلي ما يمكن ملاحظته هو أن تطور الأحداث كان سريعاً في ليبيا بعكس تونس ومصر ففي غضون أيام قليلة احتكم الوضع إلى "الاحتراب" بعد أقل من أسبوع، وتم استدعاء القوات المسلحة للتعامل مع المتظاهرين، إلى جانب الاستقالات العديدة والنزيف الحاد لنظام القذافي، كما فرض المتظاهرين سيطرتهم سريعاً على رقعة جغرافية واسعة، كما أن النظام وبعكس الأنظمة الجارة لم يقدم أي مشاريع إصلاحية ولا حلول سياسية لما يقع، كما أننا شهدنا ميلاد كيان سياسي كبديل للنظام السياسي في بنغازي هو "المجلس الوطني الانتقالي".

أما على المستوى الخارجي فالتعامل مع الوضع الليبي كان مختلفاً كذلك، فكانت هناك حدة من المجتمع الدولي، كانت هناك قرارات من المؤسسات الدولية بفرض عقوبات ووصلت حد التدخل العسكري، بعكس الوضع في تونس ومصر أين بدأ المجتمع الدولي بالدعوة إلى نبذ العنف وتقديم الإصلاحات.

كما سبق الاشارة إليه فإن الاحتراب بين "طرفي الأزمة" النظام السياسي والمتظاهرين كان سريعاً أين سيطرت المجموعات المسلحة التي شكلها المعارضين للنظام على العديد من المدن الكبرى وذات القيمة الرمزية على غرار بنغازي ومدن الشرق إلى غاية الحدود المصرية، ومما ساهم في تقدم الجماعات المسلحة التابعة للمعارضة هي عمليات الانشقاق الجماعية التي حدثت في الجيش النظامي، وغذاها في ذلك اعتماد نظام القذافي على الكتائب والمرتزقة.[*]

بالموازاة مع الأعمال المسلحة بين الأطراف سارعت المعارضة إلى استحداث كيان سياسي أطلق عليه "المجلس الوطني الانتقالي" وذلك بتاريخ 27 فيفري 2011، وكان الهدف من انشاءه أن يكون واجهة سياسية للمعارضة ويضفي عنها شرعية سياسية خاصة في تقديم الدعم الخارجي لها، وقد أسندت للمجلس مهام مختلفة نذكر منها ما يلي:[1]

- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.
- تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.
- تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.

[*]: سيتم التطرق بالتفصيل في موضع لاحق للمقاتلين الأجانب (المرتزقة) في الكتائب الأمنية التي أسسها القذافي خاصة من التوارق، ومصير هذه العناصر بعد انهيار نظامه وتأثيرها على الأزمة في مالي ودول الجوار.

[1]: أحمد علي إبراهيم، **العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص44

- الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.
- الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي.
- تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.
- تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.

موازاة مع وتيرة الأعمال العسكرية بين أطراف الأزمة في ليبيا كان هناك تسارع للأحداث على المستوى الدبلوماسي والدولي فسارعت الأمم المتحدة لاتخاذ قرارات مهمة بشأن هذه الأزمة.

جاء القرار الأممي رقم (1970) بتاريخ 26 فيفري 2011 وبالإجماع بفرض عقوبات دولية على نظام معمر القذافي،[1] فبعد أن طالب السلطات الليبية بضرورة التحلي بأقصى درجات ضبط النفس واحترام حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني والسماح بدخول مراقبي حقوق الانسان الدوليين البلاد فوراً، تحدث القرار عن إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ 15 فيفري 2011 إلى المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية.

كما دعا القرار إلى فرض حظر الأسلحة لمنع توريد كل أنواع الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو بيعها لها أو نقلها إليها بشكل مباشر أو غير مباشر، كما طالب القرار من جميع الدول ولا سيما المجاورة لليبيا وبما يتفق وسلطاتها بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها.

ولم يكتفي القرار بذلك بل نص على حظر السفر، وذلك من خلال مطالبة جميع الدول بمنع الأفراد (رموز نظام القذافي وعائلته) من دخول أراضيها أو عبورها، بالاضافة إلى تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى، والتي يملكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأفراد الذي منع سفرهم.

كان هذا القرار تشجيعاً لبعض المناطق القبلية وبعض المسؤولين للانشقاق عن النظام وإعلانهم الالتحاق بصفوف المعارضة وهو الأمر الذي زاد من قلق النظام أكثر، ما رفع من وتيرة العنف خاصة أن بعض الجهات الدولية والجمعيات كانت تدعو إلى قرارات حاسمة للتعامل مع النظام الليبي، مبررة ذلك بزيادة أعداد القتلى من المدنيين والتخوف من التهديدات في البحر الأبيض المتوسط بعد تهديد معمر القذافي بتوسيع دائرة الحرب.

[1]: أنظر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1970، المؤرخ في 26 فيفري 2011.

أمام هذه الظروف الداخلية والخارجية جاء القرار الأممي رقم (1973) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته (6498) المعقودة في 17 مارس 2011، والذي كان حاسماً في مخرجاته،[1] يرى أن فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية يشكل عنصراً هاماً في حماية المدنيين وسلامة إيصال المساعدة الإنسانية وخطوة حاسمة في سبيل وقف الأعمال العدائية في ليبيا.

بموجب هذا تقرر فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة على حماية المدنيين، كما أكد القرار مرة أخرى على ما تم اتخاذه في القرار (1970) الذي أكد على حظر الأسلحة وتجميد الأصول المالية والاقتصادية.

وما هي إلا أيام قليلة حتى بدأت العمليات العسكرية الجوية في ليبيا بقيادة الحلف الأطلسي منطلقة من مبررات قانونية مستندة إلى القرارات الأممية سابقة الذكر، وتحت غطاء أخلاقي إنساني حماية المدنيين أو ما أصطلح عليه في الأدبيات ب "التدخل الإنساني" و"مسؤولية الحماية".

وبغض النظر على سير العمليات العسكرية وكرونولوجيا الأحداث فنحن هنا أولا بحاجة إلى توضيح للخلفية النظرية والسياسية لهذا التدخل، هل هناك فعلا تدخل إنساني؟ كيف يمكن للعمل العسكري أن يتوافق مع العمل الإنساني؟ هل هناك خارطة توضح كيف يمكن أن يتم هذا العمل العسكري؟ وما علاقة كل ذلك بمبدأ احترام السيادة المنصوص عنه في القوانين والأعراف الدولية؟

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة كان ميثاقها قائماً على الحد من الصراعات والحروب وعلى أهمية المساواة بين الدول الأعضاء وضرورة احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول، إلا أنه ومع تطور النظام الدولي ومع بداية عقد التسعينيات وانهيار الاتحاد السوفياتي وقع هناك تغير في طبيعة الحروب والنزاعات، فأصبح الحديث عن نزاعات تحت دولتية وداخل الدولة الواحدة.

وبموازاة مع هذا التغير في النظام الدولي وانتصار التصور الليبرالي كان هناك اشتغال فكري على مستوى البحوث النظرية والطروحات الفكرية تركزت أساساً على محورية الفرد كوحدة للتحليل بعد أن كانت الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية كما في الطرح الواقعي، وأمام النزاعات العرقية وجرائم الاضطهاد والقمع للأفراد والجماعات والاثنيات أصبح هناك ضرورة للبحث عن سياقات قانونية يمكنها أن توفر الحماية لهذه الجماعات.

وفي الألفية الجديدة وبعد المجازر المروعة التي حدثت في العالم (رواندا، ليبيريا، يوغسلافيا السابقة) جاء طلب الأمين العام للأمم المتحدة في الجمعية العامة في سبتمبر 2000 شكلت الحكومة الكندية وبعض المؤسسات

[1]: أنظر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم **1973**، المؤرخ في 17 مارس 2011.

الكبرى لجنة دولية للتدخل وسيادة الدولة، وقد قاد الفريق الدولي المعني بالأزمات الدولية "غاريث إيفانز" (Gareth Evans)صياغة المفهوم الذي رأى المسألة وبداية الحديث عن "حق التدخل" الذي وضع فكرته "بيتاتي" و"كوشنر" من زاوية السيادة، وتم عرض الوثيقة الختامية في 2005 مفهوم المسؤولية عن توفير الحماية بعد مفاوضات طويلة.[1]

وتضمن قرار مجلس الأمن (1674) بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح في الواقع إشارة إلى النص الصادر في 2005، بإعتبار أن هذا القرار يحاول التوفيق بين السيادة الوطنية وحق أو واجب "التدخل الإنساني"، وفي العام 2009 قدم الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" تقريراً إلى الجمعية العامة عن ضرورة تطبيق مبادئ "مسؤولية الحماية" والخطوات المستقبلية لتفعيل هذا المبدأ.[2]

لم يقتصر مدى مشروعية التدخل الدولي والحماية الإنسانية على السياسيين ورجال القانون الدولي فحسب، بل شهدت الساحة الفكرية والفلسفية نقاشات عميقة، تركزت أساساً في توجهين كبيرين تجسد الأول في طروحات المدرسة الواقعية، أما الثاني فكان مواكباً لطروحات المدرسة المثالية.

إذ يرى الواقعيون أن التدخل الدولي والحماية الإنسانية لا يمكن أن يقترن إلا مع مفهوم المصلحة، أي أن الدول تتدخل في سبيل ضمان مصالحها وتحقيق المكاسب، بعبارة أخرى التدخل الإنساني يكون ذا جدوى إذا اقترن بمصلحة الدولة، وبالتالي مجرد التدخل في دولة أخرى هو بدون شك إضرار بمصلحة تلك الدولة، (ولا يمكننا الحديث هنا على أن التدخل قد يكون في مصلحة الفرد وليس الدولة لأن المنطلق الواقعي هو أن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية وليس الفرد)، في هذا السياق يرى "هيغل" أن عدم التدخل هو السبيل الوحيد لضمان التعايش السلمي على الساحة الدولية.

ومن منطلق أن الفرد/ السكان يتنازلون عن حريتهم للسلطة في سبيل حفظ بقاءهم وتوفير العيش لهم ومن منطلق أن الحديث عن مواءمة بين الحاكم والمحكوم هو شأن داخلي لا يمكن إخضاعه لمفاهيم مثل الديمقراطية لأنه لا يمكن أن تنهار الدولة وتندثر ويبقى الفرد بدون دولة، وبالتالي الحفاظ على الدولة في حد ذاتها هو حفاظ على الفرد كذلك، وبالتالي "الدولة لها حق قانوني وأخلاقي ضد أي تدخل خارجي كما لها الحرية في تنظيم سياستها الداخلية في مأمن من أي تدخل من قبل دولة أخرى".

---

[1]: برونو بوميه، "استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد 93، ع884، سبتمبر 2011، ص3

[2]: أنظر قرار مجلس الأمن رقم **1674**، المؤرخ في28 أفريل 2006

ويضيف "والتز" (K. Waltz) في نفس السياق "لا يجب على الخارج انتقاد الشرعية الداخلية للبنية المؤسساتية للدولة، لأنهم ببساطة يفتقرون إلى المعرفة الكافية بواقع الحكم السياسي بين الحاكم والمحكوم"،[1] وبالرجوع إلى القضية محل الدراسة وهي ليبيا، هل الذين يدعون إلى التدخل يدركون حتماً مدى تعقد الوضع الليبي وتشابكه خاصة على المستوى القبلي وعلاقته بالدولة (الدولة هنا بمفهوم النظام السياسي)؟وخير مثال الوضع اليوم بعد التدخل، كان هناك انهيار للدولة كامل وأصبح التهديد للنظام الإقليمي والدولي أكثر حدة خاصة في ظل انتشار السلاح والجماعات الارهابية التي وجدت في ليبيا ملاذاً أمناً.

ولم يتوقف الطرح الواقعي على القول بمنع التدخل لأغراض إنسانية فحسب، بل يؤكدون على أن الدول لا يجب أن تتصرف بهذه الطريقة، لأن قادة الدول الذين يفكرون ويتصرفون باسم دولهم لا يملكون الحق المعنوي في سفك الدماء لصالح الإنسانية المعذبة، ويعبر عن ذلك "بيكو باريك" (Bhikhu Parekh) بالقول: "إن الدولة مسؤولة فقط عن رعاياها وإن التزامها وواجباتها تنحصر فيهم، فإذا ما انهارت أي سلطة مدينة بطريقة مروعة إزاء مواطنيها فإن مسؤولية ذلك تقع على عاتق مواطني تلك الدولة وعلى قادتها السياسيين، أما الغرباء فليس لديهم أي مبررات أخلاقية تمنحهم الحق بالتدخل حتى ولو كان في مقدورهم تحسين الوضع ووقف أعمال القتل".[2]

في الحالة الليبية وقع "تراجع" لمفهوم "الأمن المجتمعي" الذي بدوره حدث نتيجة الصراع بين الإثنيات وهو الأمر الذي تطرقنا له من قبل بالتفصيل، فنحن أمام ما يسميه "باري بوزان" "الهويات المتصارعة" الأمر الذي يؤثر على تماسك المجتمع ومن ثم يؤثر على الأمن القومي للدولة، وبالتالي ضرورة الحفاظ على دولة قوية في سبيل الحفاظ على الأمن المجتمعي، لأن التدخل –في الحالة الليبية- " خرَّب" الأمن المجتمعي وهو ما انعكس في شكل صراع بين الجماعات المسلحة التي هي انعكاس لصراع قبلي.

وتطرح نظرية "المجتمع الدولي التعددي" عقبة إضافية تتمثل في كيفية الوصول إلى إجماع حول مبادئ تحكم منهجاً يحدد التدخل لأغراض إنسانية، ومن منطلق تعريف "هيدلي بول" (Headley Bull) لمبدأ التعددية كونه مبدأ تستطيع الدول من خلاله الوصول إلى اتفاق على بعض الأغراض المحددة فقط، وأهمها الاعتراف المتبادل بالسيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.[3]

---

[1]: Heinze Eric **,Waging Humanitarian War :The Ethics ,Laws and Politics of Humanitarian Intervention**, New York :State University of New York Press, 2009, p18.

[2]: جون بيليس، ستيف سميث، **مرجع سابق**. ص821

[3]: **نفس المرجع**. ص822

إلا أن موضوع التدخل لأغراض إنسانية موضوع شائك بالنسبة لأصحاب نظرية المجتمع الدولي، حيث انه النموذج الأصلي الذي يتوقع للمجتمع الدولي أن ينجح في إطاره نحو تغليب إنصاف الفرد على مبادئ السيادة ومبدأ عدم التدخل، لأنه لا يجوز السماح بالتدخل لأغراض إنسانية في حالة وجود خلاف حول معنى الخرق الفاضح لحقوق الإنسان في المجتمع الدولي، لأن أصحاب هذا التوجه يرون أنه ليس هناك إجماع قانوني يحدد المبادئ التي يجب أن تحكم الحق الفردي أو الجماعي في التدخل لأغراض إنسانية، وبالتالي بإمكان جعل مثل هكذا مبدأ قادر على تقويض النظام العالمي.

وبالتالي فالتوجه الواقعي يرى أن اعتراضه قائم على إساءة العمل بمبدأ التدخل لأغراض إنسانية، وهو الأمر الذي أكده "توماس فرانك" (Thomas Frank) الذي يرى أنه لا توجد آلية نزيهة تقرر الظروف التي يسمح بها بالتدخل لأغراض إنسانية، وقد يصبح مبرراً للهيمنة والاستعمار تحت هذا المبرر والأمثلة كثيرة، فهناك من يرى أن التدخل في ليبيا كان مبرره تحقيق مصالح الأطراف الأوروبية وبالخصوص فرنسا وايطاليا.

في نقيض هذا التصور هناك رأي يدعو للحد من سيادة الدولة للحفاظ على "حقوق المواطنين"، فهم يعتقدون أن الفرد هو الوحدة الأساسية للتحليل وليس الدولة، وبالتالي على العلاقات الدولية أن توسع اهتماماتها لتشمل البعد الإنساني، فأصحاب هذا التوجه يرون في "السيادة ليس بمفهوم السلطة" وإنما "السيادة مسؤولية" ومن لا يتحمل هذه المسؤولية معرض للمساءلة ولا يحق له البقاء.

وهو الاتجاه الذي أيدته المنظمات الإنسانية التي دعت –ونظرا لصعوبة العمل الإنساني- إلى التدخل العسكري من أجل تسهيل عملها، وفي هذا الصدد عبرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة "صادكو أوجاتا" (Sadako Ogata) بالقول "أنه لا ينبغي الاعتماد على العمل الفردي للوكالات الإنسانية وسط نزاعات مسيسة وعنيفة، لذلك يجب خلق مناخ أكثر أمناً للعمليات الإنسانية والذي لا يتم إلا بدعم من القوات العسكرية الدولية".[1]

فحسب هذا الطرح فإن أولويات الأمم المتحدة هو الحفاظ على السلام والأمن العالميين، والدفاع عن حقوق الإنسان لا يمكن فصله عن مسار الحفاظ على الأمن العالمي، وهو ما تؤكده –بحسبهم- مقدمة الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي يشرعن لعملية التدخل لأغراض إنسانية.

---

[1]: مسعد عبد الرحمان زيدان، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص443

ويؤكد كل من "مايكل رايزمان" (Michael Reisman) و"مرايز ماكدوغال" (Mryes McDougal) بأن الفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة: المواد 1(3) و55 و56 تطرح أساساً قانونياً للتدخل القسري من جانب واحد، ويدعيان أن خلاف ذلك "هو تدمير انتحاري للأهداف المتحدة التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها".[1]

على مستوى النقاش النظري شكلت نظرية "المجتمع الدولي التضامني" مدخلاً مهماً لتفسير حالات التدخل لأغراض إنسانية، فهم يعتقدون بوجود حق قانوني وواجب أخلاقي للتدخل، لذلك يعتقد كل من "أنتوني كلارك" (Anthony Clark)، و"روبرت بك" (Robert Beck) بأن معارضي التقييد الداعي إلى وجود حق شرعي للتدخل الفردي أو الجماعي لأغراض إنسانية يستند إلى إدعاءين رئيسيين:[2]الأول أن ميثاق الأمم المتحدة يلزم الدول بحماية الحقوق الأساسية للإنسان، والثاني أن القانون الدولي العام يعطي حق التدخل لأغراض إنسانية.

هناك من يعتقد -وخاصة دول العالم الثالث- أن التدخل لأغراض إنسانية مفهوم غامض وقد يكون مطية للتدخل في شؤون دول أخرى، ويسوقون كمثال حالة العراق 2003، أين كان سبب التدخل هو القضاء على أسلحة التدمير الشامل والتي لم يوجد لها أثر، بالاضافة إلى منع الانتهاكات الإنسانية التي يقوم بها نظام صدام حسين، إلا أن الداعين لمبدأ التدخل لا يحسبون تكلفة التدخل وتداعياته، وهو ما يعيشه العراق اليوم وليبيا.

إلا أن هذا لا يمكن أن يكون مبرراً للقتل والتهجير وانتهاك حقوق الإنسان، وهنا نتساءل على حالات عدة كان فيها التدخل ناجحاً أين حيَّد المزيد من عمليات القتل الجماعية، وتجدر الاشارة هنا إلى أن الحديث عن تحقيق الأمن الإنساني تبقى إحدى أدواته مفهوم التدخل لأغراض إنسانية، فلا يمكننا الحديث عن أمن إنساني في ظل القتل والتهجير وانتهاك الخصوصيات، خاصة أن أغلب المناطق التي يحدث فيها ذلك تعرف أنظمتها بالدكتاتورية والشمولية وجاءت بطرق غير شرعية، وبالنسبة للمثال محل الدراسة نجد أن نظام القذافي مثلاً جاء عن طريق انقلاب عسكري –كما سبق الإشارة إليه- ولم يعبر عن إرادة الشعب.

من منطلق هذه النقاشات الذي وصلت حد التناقض تبنت الهيئات الأممية ما يسمى "مسؤولية الحماية" كون التدخل لا يمكن أن يقتصر على التدخل العسكري الإنساني فحسب بل يتضمن عدة مسؤوليات للتدخل منها مسؤولية الوقاية (من خلال دراسة الأسباب الرئيسية للصراعات)، ومسؤولية الرد (من خلال التحرك حال وقوع انتهاكات لحقوق الانسان إما بالعقوبات أو التدخل العسكري)، ومسؤولية البناء (من خلال المساعدة في

---

[1]: جون بيليس، ستيف سميث، **مرجع سابق**. ص824

[2]: **المكان نفسه**.

إعادة العمار بعد التدخل العسكري)،[1] من هنا يبدو أن هناك خيط رفيع بين مفهومي التدخل العسكري الإنساني ومفهوم مسؤولية الحماية، فإذا كان الأول يحدث أثناء أو بعد حدوث الانتهاكات فإن الثاني قد يحدث قبل حدوثها في محاولة لتفكيك أسبابها.

من هنا يمكن القول أن هناك تطور حدث على مستوى مفهوم "التدخل" لأنه أساساً يمكن أن يتعارض مع مفهوم أساسي سبق الإشارة إليه وهو مبدأ احترام السيادة، وبالتالي جاء مفهوم "مسؤولية الحماية" كتخفيف لحدة المصطلح الأول، أين وقع شبه إجماع على هذا الأخير خاصة بعد ما حدث في بعض المناطق من مجازر.

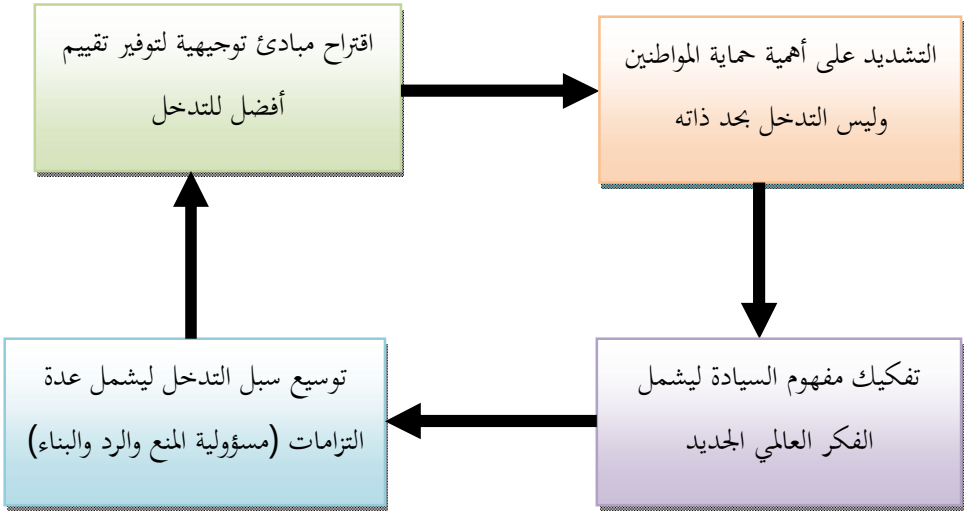

الشكل رقم 06

رسم توضيحي يعبر على كيفية تغير اللغة المستخدمة للتعبير على التدخل

المصدر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، "تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني إلى مسؤولية الحماية"، مسارات. ماي 2013، ص11

ترى الأمم المتحدة أن تنفيذ سيادة القانون هو الوسيلة المثلى لتطبيق مبدأ "مسؤولية الحماية"، فالقانون الدولي يعتبر مهماً وحاسماً في دعم الركائز الثلاث لمسؤولية الحماية وهي: المسؤولية الدائمة من الدول لحماية شعوبها، دور المجتمع الدولي لمساعدة الدول في حماية مواطنيها قبل أي تصعيد للصراعات، التزام الدول بالاستعداد لاتخاذ إجراءات جماعية من خلال مجلس الأمن عندما تعجز دولة ما عن حماية مواطنيها، وبذلك فإن سيادة القانون يبني قدرات الدول وحمايتها من أن تكون عرضة لحالات "مسؤولية الحماية".

[1]: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، "تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني إلى مسؤولية الحماية"، **مسارات**. ماي 2013، ص10

وفق مبدأ "مسؤولية الحماية" جاء التدخل الدولي بقيادة "الناتو" في ليبيا، وجاء معه انتهاء دور القذافي "الدرامي"، والذي يشكل العامل المتغير الأكثر أهمية في مستقبل المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، ففي ظل مواقف متناقضة تأرجحت بين التقارب والتحالف أحيانا، والعداء الظاهر والمستتر في أغلب الأحيان كان القذافي يدعو إلى مشاريع شكلت تهديداً صريحاً للأمن الوطني الجزائري، على غرار اقامة كنفدرالية للتوارق أو ما سماها "دولة تارقستان"، فالقذافي كانت توجهاته تتأثر إلى حد كبير بطبيعة شخصيته المتقلبة على شاكلة الدفع أحياناً بإتجاه دعم حركات تمرد انفصالية في القارة.

ولم تضع حرب ليبيا أوزارها ولم يهدأ صوت الرصاص في شوارع طرابلس العاصمة وضواحيها حتى بدأ ما حذرت الجزائر منه غداة حرب الناتو على القذافي يرمي بإفرازاته الخطيرة على دول الجوار، وهو ما أكده ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بمنطقة غرب أفريقيا "سعيد جنيت"، لينذر الجميع بأنَّ "الوضع في الساحل مرشح لمرحلة عدم استقرار طويلة".[1]

ودون التعمق في إفرازات الوضع بعد انهيار نظام معمر القذافي ومقتله –كوننا سنتطرق له بالتفصيل في نهاية هذا الفصل- فإن ما ميَّز ليبيا بعد هذا التاريخ هو غياب مفهوم الدولة، الأمر الذي يشكل تحدي كبير لدول الجوار الجغرافي نتيجة الهشاشة الأمنية التي تعرفها أمام انفلات أمني خطير ميزه الانتشار الكثيف للمليشيات المسلحة ذاتية القيادة وتحول ليبيا إلى سوق كبير للسلاح و ملاذ للجماعات الإرهابية التي تغريها الفوضى والهشاشة في الدولة.

وكخلاصة لهذا المبحث يمكننا القول أن الحديث عن ما حدث بعد 2010 في منطقة المغرب العربي وانهيار بعض الأنظمة (تونس وليبيا) وبطرق لم يألفها المجتمع المغاربي والعربي عموماً حالة تدعو للاهتمام على المستوى الفكري والفلسفي تحديداً، لأن غياب رؤية عربية تفسر لنا ما حدث يشكل تحدي بالنسبة للباحث العربي عموماً، خاصة وأننا أمام تسارع في وتيرة التنظير وأصبح الحديث عن مقاربة واحدة في تفسير وتحليل الأنظمة والظواهر السياسية يعد أمراًقاصراً، هذا على المستوى التجريدي.

أما على مستوى الأدوات فإن اختلاف طرق وسياقات سقوط النظام في كل من تونس وليبيا يدعونا إلى ضرورة تسليط الضوء على مدى عمق المؤسسة، أي مدى جدوى المؤسسات وأهميتها في مجتمعنا، فنجد مثلاً في

[1]: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **"التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا"**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 مارس 2012، ص04

الحالة التونسية أين كانت المؤسسة الأمنية والعسكرية حاضرة بدورها (بغض النظر عن مدى ايجابيته أو سلبيته) إلى جانب المؤسسات المدنية الأخرى وهيئات المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب ودورها الفاعل في مشهد التحول السياسي، وكيف حافظت على كيان الدولة من الانهيار رغم انهيار النظام السياسي بقيادة بن علي.

أما في الحالة الليبية فكان الأمر مختلفاً أين كان مستوى التحديث سطحي وكانت المركزية للقبيلة على حساب المؤسسة، أي أننا كنا في مجتمع متعدد المراكز تخضع لسلطة نظام سياسي مركزي (بغض النظر عن طرق خضوعها)، وفي ظل غياب كامل للمجتمع الشامل (مستوى تحديث عميق)، الأمر الذي كان له أثر سلبي بعد انهيار نظام القذافي، ما انعكس على مستوى العنف والعنف المضاد الحاصل اليوم، هذا دون تغييب دور العامل الخارجي الذي تدخل عسكرياً، هذا الوضع الذي كان له تأثير على الأمن الإقليمي للجزائر.

المبحث الثاني: إشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل الافريقي: التداعيات والمحاذير

في هذا المبحث سيتم التركيز على مقاربة الدولة الفاشلة في تحليلنا لطبيعة وتداعيات التهديدات في منطقة الساحل الإفريقي، وهو الأمر الذي يدفعنا للحديث على مستقبل الدولة الوطنية في المنطقة، فنجد مثلاً دعوة حركة أزواد للانفصال الأمر الذي كان له تداعيات كبيرة ومعقدة على الأمن الوطني الجزائري، مما سهل تغلغل الجماعات الإرهابية وجماعات الإجرام في هذه المنطقة.

المطلب الأول: الساحل الافريقي والإشكاليات البنيوية: مقاربة الدولة الفاشلة

شكلت مواضيع الأمن والنزاعات أهم الحقول المعرفية في العلاقات الدولية خاصة هذه الأخيرة التي عرفت مراحل مختلفة ارتبطت أساساً بموضوع التهديدات والتحديات التي تواجهها الدول، وارتبط تطورها بالفاعلين من خلال التحول في طبيعتهم، فبعد أن كانت الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وظل النزاع والصراع منحصراً بين هذه الفواعل جاءت نهاية الحرب الباردة بمستوى أخر من النزاع ارتبط أساساً بالتحول في طبيعة الفاعلين، أين أصبح النزاع بين الدولة وبعض الجماعات الاثنية مثلاً، أي أصبح النزاع ما تحت دولة كمستوى من مستويات التحليل، وهو الأمر الذي شكل تهديداً للدولة في حد ذاتها.

منذ انجاز أغلب دول افريقيا –ودول الساحل الافريقي تحديداً- نموذج دولها الحديثة بعد مرحلة طويلة من الاستعمار بمختلف أشكاله ومستوياته، ولكن ومنذ المراحل الأولى التي رافقت "بناء الدولة" الحديثة تقف شعوب هذه الدول مشدوهة أمام نمط الدولة المنجزة، والتي جاءت من أجل تلبية حاجاته من الوحدة والاستقلال والتحديث، مكتشفاً أن القضايا الرئيسية التي شكلت الهواجس الكبرى أصبحت ذاتها الإشكاليات الكبرى للأزمات التي باتت تعصف بدوله من الداخل والخارج، أزمات بنيوية ومركبة من العسير تفكيكها بسرعة.[1]

فتحولت بذلك أزمات دول الساحل الإفريقي إلى قضايا كبرى وجزء مهم من الصراع الدولي بوصفها قضايا جيوسياسية، وشكلت هذه الأزمات مدخلاً "شرعيا" للتدخل الخارجي، وأصبح تأثير هذه الأزمات على دول الجوار أمراً مقلقاً، فاحتلت بذلك مفاهيم "الدولة الفاشلة" (the Failed state) و"بناء الدولة" (State Building)حيزاً مهماً من البحث العلمي.

---

[1]: مفهوم **"بناء الدولة"** يحمل في طياته ازدواجية تاريخية ذات دلالتين: دلالة تقليدية وأخرى حديثة. استخدم في فترات متعددة من التاريخ السياسي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد استعادة البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار استقلالها السياسي،كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية التي تقود عملية التنمية، إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، ركّز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم في العالم.فعملية بناء الدولة متعلّقة بإقامة مؤسسات مستقرة لمواجهة التحديات التنموية بالدرجة الأولى، والاستجابة لطموحات مجتمع ما بعد الاستقلال، أنظر: فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**. القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص35

يرجع العديد من الدارسين مدلول مقاربة الدولة الفاشلة كونها جاءت فقط لتفسير طبيعة النزاعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وذلك بالانتقال من النزاعات ما بين دولتية إلى النزاعات داخل الدول أو بين الدول وفواعل غير دولتية، كما أنَّ أغلب النزاعات التي وقعت بعد هذا التاريخ –أي بعد الحرب الباردة- كانت أسبابها الدول المتوسطة والصغيرة، هذا ما أعطى مدلول أخر لمفهوم النزاعات فأصبحت فيه الحاجة ضرورية لإطار نظري يضبط هذا الموضوع ومن هنا جاء مفهوم الدولة الفاشلة.

مفهوم الدولة الفاشلة برز بقوة في التسعينيات من القرن العشرين ضمن كتابات عديدة أبرزها أعمال "ويليام زارتمان" (William Zartman) التي نشرها عام 1995 بعنوان (Collapsed States)، فالدولة الفاشلة بحسب "زارتمان" "هي تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها فضلاً عن عدم امتلاكها الاحتكار الشرعي للقوة، وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها"،[1] بحيث ركزت هذه الدراسة في مجموعها على الدول غير القادرة على أداء وظائفها بشكل فعال كوحدة مستقلة.

ويشير معهد التقييم الإستراتيجي (Strategic Assessment) إلى أنَّ الدولة الفاشلة هي الدولة الغير قادرة على تسيير تحديات النزاعات الاثنية العشائرية القبلية أو الدينية، مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون إلى حركة اللاجئين،[2] فالدولة الفاشلة بهذا المنظور هي حالة من استعصاء أزمات الهوية والمشاركة والمشروعية والتوزيع وعدم قدرة النظام السياسي على فرض سلطة القانون على كل مواطن وعلى كل شبر من الوطن، فهي دولة تعيش خارج مسارات العولمة، إذن هي دولة فشلت في بناء "دولة ما بعد الاستعمار" وفشلت في تحقيق الحد الأدنى من التنمية والتي فشلت أيضا في دمج بلدها بصفة ايجابية في مسار التفاعلات العالمية.

في حين يذهب "مارتن غريفش" للقول بأن الدولة الفاشلة هي الغير قادرة على الحفاظ عن وحدتها، وهي نقيض الدولة المتماسكة التي تستطيع أنْ تحافظ على سيطرتها عن حدودها الإقليمية وأنْ تؤمن مستوى لائق من الخدمات.[3]

---

[1]: William Zartman, **the desintegration and restoration of legitimate Authority**.USA: Lynne Rienner, 1995, p04.

[2]: أمحند برقوق، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة". (مجموعة محاضرات غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009)، ص60

[3]: مارتن غريفش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. (تر: عبد العزيز بن عثمان بن صقر)، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ص221

أما "كالفي هولستي" (Kalvi Holsti) في كتابه (The State War and The State of War) يشير إلى دور الدول الضعيفة (The Weak States) في أللاستقرار العالمي وهو ما أطلق عليه حروب "الجيل الثالث"، أو "حروب الشعوب"،[1] وهي الحروب التي تتم بين الدول المتوسطة والضعيفة وليس بين الدول الكبرى وهي حروب ونزاعات لا تملك جبهات نظامية وكثيراً ما تمتد أثارها لجوارها الإقليمي.

وبحسب "ويلهالم هيتماير" (Wilhelm Hutmeyer) هناك مستويات متعددة للفشل الدولاتي وبالتالي لا يمكن حصر مفهوم الفشل الدولاتي في تعريف واحد، بل إن لكل مستوى مفهومه الخاص:[2]

- المستوى الأول: تفقد فيه الدولة السيطرة على نظامها الداخلي ولا يمكنها التحكم في النزاعات فتصبح غير قادرة على حفظ القانون والنظام وغير قادرة على حماية إقليمها من التهديدات الخارجية.
- المستوى الثاني: تفقد فيه الدولة السيطرة على النظام الداخلي ولكن تبقى قادرة على الدفاع عن حدودها وحمايتها من العدو الخارجي.
- المستوى الثالث: فشل الدولة يتجسد في فقدانها القدرة على شن الحروب وحماية إقليمها من التهديدات الخارجية، في حين تملك القدرة نسبيا في المحافظة على النظام الداخلي وفرض سيطرتها.
- المستوى الرابع: هو المستوى الذي تفقد فيه الدولة السيطرة في الحفاظ على النظام الداخلي وتصبح غير قادرة على شن الحروب، إلا أن فقدان السيطرة لا يكون على كامل الإقليم بل في مناطق محددة فقط.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي يغيب فيها الأداء الوظيفي لأجهزتها ومؤسساتها وتكون غير قادرة على توفير الحاجيات الأساسية لمواطنيها في كامل الإقليم الجغرافي، فتكون بذلك دولة متماسكة على المستويات جميعها سواء كانت اجتماعية من خلال العدالة التوزيعية أو مستوى أمني أين تكون قادرة على حفظ الأمن داخلياً ولها المقدرة على حماية حدودها.

وبالنسبة لجيوسياسة المنطقة محل الدراسة –أي الساحل الإفريقي- نجد أن عمق الأزمة فيها محوره صراعات اثنية وقبلية، وارتباط الانقلابات العسكرية فيها هو ارتباط مجتمعي بالأساس أين يؤسس لهيمنة اثنية على أخرى

---

[1]: Jean Jacques Roche, **Théories des relations internationales**. Op.cit., p109

[2]: Wilhelm Heitmeyer and others, **Control of Violence: historical and international Perspectives on Violence.** New York: Business media+spring science, 2011, pp539, 540.

الأمر الذي عمق الأزمة وجعلها أكثر تعقيداً،[*] والحالة الأقرب بالنسبة لنا والتي كان لها أثر سلبي على الأمن الوطني الجزائري هي الأزمة في مالي، ولكن قبل الحديث على هذه الأزمة وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري سنحاول تقديم قراءة جيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي حتى يتسنى لنا فهم طبيعة هذه الأزمات.

يسود اعتقاد جازم بين الباحثين بأنَّ السياسة الإفريقية تشكل دائما لغزاً محيراً يستعصي على الفهم الصحيح من منطلق ما تقدم حول مضمون وشكل الدولة الفاشلة، فأفريقيا من وجهة النظر تلك هي قارة الظلال السوداء والأحداث التي يصعب تفسيرها، ولعل من الأمور التي تحظى بالاتفاق العام اليوم هي أنَّ أفريقيا –وخاصة دول الساحل الإفريقي-تعيش أزمة هيكلية متعددة الجوانب والأبعاد، فهي –أي أفريقيا- في الإدراك الغربي والصور الذهنية المتسقة معه، مجرد صور تلفزيونية تمثل طفلاً هزيلاً من اللاجئين وهو يتضور جوعاً بين يدي أم تشرف على الموت".[1]

كان للخصوصية البيئية للساحل الإفريقي ارتباط وثيق بمفهومه، وإذا كانت المطقة قد اشتهرت تاريخياً أنها بمثابة منطقة عبور هامة لقوافل تجارة الملح والذهب والعبيد فإنها وعلى العكس من ذلك كانت غائبة تماماً من حيث التأثير في أحداثه،[2] ولم تسترعي منطقة الساحل الإفريقي الاهتمام إلاَّ بعد الحرب الباردة نتيجة اكتشاف النفط إلى جانب الإرهاب وأزمة الطوارق، ومع ما يحمله باطنها من ثروات معدنية من يورانيوم وذهب وفوسفات جعلت منها محل أطماع للقوى الخارجية، وهي معطيات دعمت بشكل قوي إدراج المنطقة ضمن قائمة الاهتمامات الخارجية للقوى الفاعلة.

ومنطقة الساحل الإفريقي من منظور جيوسياسي،[3] تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، شاملة بالتالي كل من التشاد والنيجر ومالي وموريتانيا والسنغال، وكثيراً ما يتم ولحسابات جيواقتصادية توسيعها

---

[*]: سيتم التطرق لذلك بالتفصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث (الأزمة في مالي 2012).

[1]: عبد الرحمان حمدي، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟.** القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007، ص37

[2]: عمار بوزيد ، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار". **مجلة الجيش.** العدد561، أفريل 2010، ص30

[3]: يقصد بالساحل "الشاطئ"هذه التسمية توصل إليها التجار العرب بعد عبورهم الصحراء القاحلة بأفريقيا، وتمكن التجار من تكوين فكرة واضحة على الساحل، أي الحافة أو الحزام الذي يفصل شمال أفريقيا عن جنوبها وهي عبارة عن صحراء شاسعة تحت قسوة المناخ، وكانت منطقة عبور إلى الأسواق،إذ وفرت لشمال أفريقيا منتجات وسلع، كما اشتهرت المنطقة في العصور الوسطى بتجارة العبيد، أما حاليا فتعرف بأنها منطقة عبور والتجارة بالسلع غير الشرعية سواء الأسلحة، المخدرات، الموارد الطبيعية أو المعادن، فمصطلح الساحل مشتق من كلمة عربية تعني هامش أو شاطئ أو المنطقة المحاذية للصحراء أو التي تلي الصحراء مباشرة. **أنظر:**

Retaillé Denis et Walther Olivier, "Guerre au Sahara-Sahel: la reconversion des savoirs nomades". L'Information géographique, Vol 75, 2011, p52.

لتشمل بوركينافاسو ونيجيريا بل وحتى جزر الرأس الأخضر،[1] وتصل مساحة الإقليم إلى ما يعادل 31,04% من مساحة القارة الإفريقية،[2] ويواجه الباحثون صعوبة في تحديد دقيق لطبيعة الدول المنتمية لمنطقة الساحل الإفريقي نظراً لاختلاف اهتمامات الباحثين والهدف الذي يتوخاه كل باحث من وراء دراسته للمنطقة، فمن الناحية السياسية هناك من يرى أن المنطقة التي تغطي قوس الأزمات الممتدة من السودان إلى موريتانيا.[*]

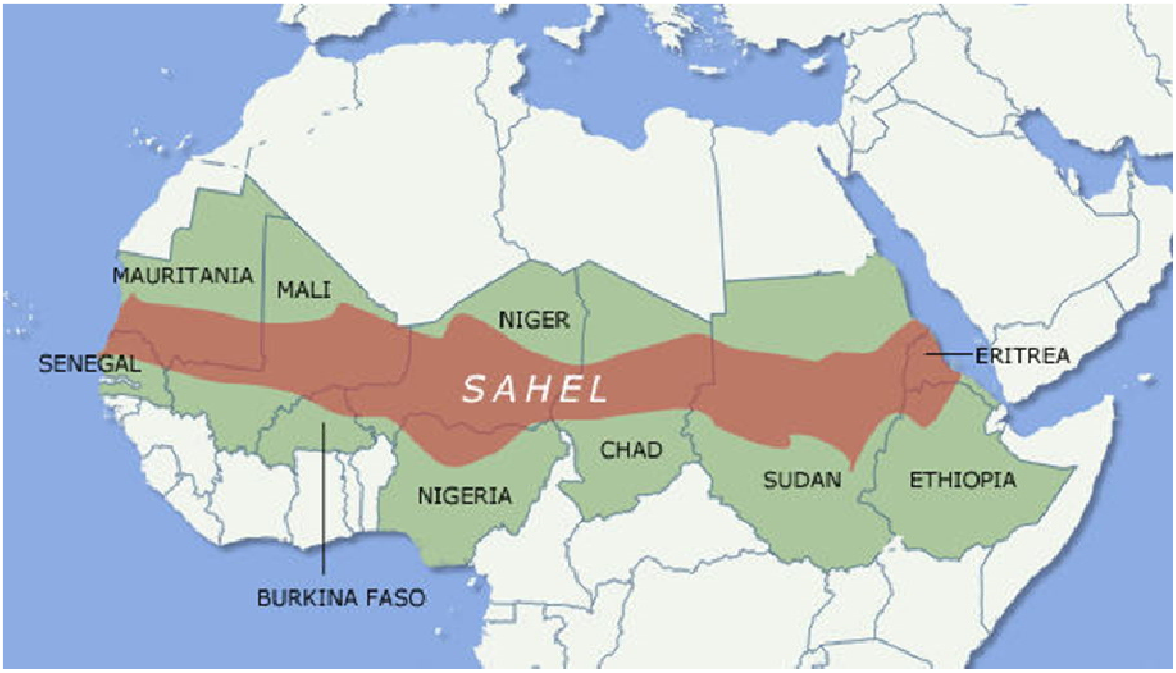

خريطة رقم (06)

خريطة توضح الدول المشكلة لمنطقة الساحل الافريقي

Source: www.rfi.fr/emission/20120114-une-crise-alimentaire-sahel

ويكتسي إقليم الساحل الإفريقي أهمية كبيرة، كونه يربط شمال أفريقيا بوسطها ويمثل شريط واضح من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي يسيطر على الطرق التجارية في القارة، إلى جانب الثروات التي يتمتع بها الإقليم.

هذه الخصائص تدل بمعانيها ودلالاتها وكذلك بتداعياتها على حجم المأساة التي تحتضنها هذه المنطقة كون دول الساحل الإفريقي تمتاز بكثافة سكانية ضعيفة وغير مستقرة واحتوائها على خليط من الإثنيات والأعراق

---

[1]: أمحند برقوق، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي". **جريدة الشعب**، العدد 14466، 06 جانفي 2008، ص08

[2]: صديق محمد صلاح، سامح عثمان أحمد، **موسوعة المعرفة**. ط4، الإسكندرية (مصر): مكتبة عتبة الثقافة، [د، ت، ن]، ص237

[*]: ما يهمنا في هذه الدراسة المنطقة المشتملة على كل من التشاد، النيجر ، مالي، ونيجيريا، وذلك لاعتبارات جيواستراتيجية تتعلق بموضوع دراستنا.

والقبائل، الأمر الذي يشكل تحدي ورهان جعل دول الساحل تعجز في فرض السيطرة على حدودها المترامية لذلك سعت بعض التقارير الغربية على إدراجها ضمن سياق الدول الفاشلة.

المطلب الثاني: المسألة التارقية/ الطوارقية والصراع الهووي: تصور انثروبولوجي

لقد أثبتت الدراسات الانثروبولوجية أن الانسان الأول قد سكن الكهوف اتقاء لشر الطبيعة من تقلبات جوية وأخطار قد تداهمه، فمنحت بذلك الطبيعة للكائن البشري مكاناً يمنحه أماناً منها، وبذلك يكون الكهف قد حقق ثمرة البقاء وضمانها للكائن البشري، يمكن فهم هذا الترابط العلائقي من خلال مقولة "مارتن هايدغر" (Martin Heidegger) أن "اللغة بيت الوجود"،[1]فإذا كان "هايدغر" حاول إثبات الوجود من خلال اللغة فكيف يمكن للإثنية التي لها لغتها وعاداتها وثقافتها أن تثبت وجودها في ظل بيئة متصارعة؟.

وفي محاولة المقاربة للموضوع في سياق الحديث عن المجموعة الاثنية نجد أن هذه الأخيرة قد وفرت لنفسها حيزاً وجودياً لذوات منتسبيها من الجماعة الاثنية نفسها، كون الجماعة الاثنية تشعر بالأمن والأمان داخل جماعتها أو حيزها الإثني بإعتبار أنها فقدت الثقة في "الدولة" التي هي أساساً مركبة بإثنية أخرى، لأن الخوف من فقدان السلطة والتسلط والانقلابات يدفع بمن هم في السلطة الاستنجاد بإثنيتهم، فترى الاثنية الأولى في كل ما هو خارج الاثنية تهديداً لوجودها وبقاءها، فتتحول بذلك "الدولة" (بمفهوم الاثنية) إلى تهديد، فتصبح الجماعة الاثنية هي الكهف الذي من خلاله الجماعة الاثنية تحفظ بقاءها، وتصبح اللغة التي هي مركز الجماعة الاثنية أداة تبني من خلالها الجماعة الاثنية كتلة تحافظ على بقاءها.

ولا يمكننا عزل الرابط العقدي من خلال "اللغة" التي يرى فيها "هيدغر" أداة تحفظ بقاءنا عن تطور مفهوم الجماعة- الدولة من خلال فلاسفة العقد الاجتماعي وغيرهم، كون البقاء مرتبط أساسا بالتفكير/ العقل ولولاه لما رأى الانسان الأول في الكهف أداة تحفظ بقاءه، وبهذا يعلن ديكارت كما يقول "أحمد برقاواي" في كتابه "انطولوجيا الذات""سيادة العقل عبر سيادة الأنا وتأسيس المعرفة على الوضوح والبداهة اللذين يوصلنا إليهما العقل"،[2]وسيحطم بيكون الأوهام الأربعة معلياً من شأن الاستقراء، وسيمنح جون لوك الانسان القدرة على القول ما في ذهني إنما مرده إلى الواقع الذي أقيم معه علاقة عبر حواسي، وسيصوغ روسو الصورة النهائية لفكرة العقد الاجتماعي مصدراً للسلطة، محطما للأبد حق الملوك الإلهي وسيصبح التقدم ماهية التاريخ عند كوندريسه.

---

[1]: مارتن هايدغر، **الفلسفة، الهوية والذات.** (تر: محمد مزيان)، تونس: كلمة للنشر والتوزيع، 2015، ص27

[2]: أحمد برقاواي، **مرجع سابق.** ص161

هنا نتساءل حول ما إذا كانت هذه الدول في الساحل الافريقي قد بنيت وفق عقد بين "الحاكم والمحكوم"؟ هل تنازل أفراد الإثنيات على حقوقهم –كما يقر بذلك الواقعيون- حتى تحتكر الدولة العنف وتحمي حقوقهم؟ كيف إذا تحول العنف المحتكر إلى أداة ضد المواطن؟ هذه الأسئلة تحيلنا إلى التطور الحاصل على مستوى التنظير في حقل العلاقات الدولية.

فمع بروز قضايا جديدة على أجندة السياسة الدولية وخاصة صعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية وتزايد الصيحات حول تنامي هذا "البعد القيمي"، جاءت البنائية لتركز على كيفية نشوء الأفكار والهويات، فيقول "جيفري شيكل"(Jeffrey Shekel): "إن معارك الحركة البنائية مع النظريات السائدة ليست معرفية، ولكنها وجودية"،[1] وذلك من خلال التركيز على "خطاب الهوية" كبعد قيمي في العلاقات الدولية، وكيف تقدم البنائية حسب "ألكسندر وندت" (Alexander Wendt) نموذجاً تحويلياً، أي كيف يمكن النظر إلى البنية كأفكار وخطابات.

يمكن القول أن الجماعة الاثنية عبارة على حيز وجودي تسعى من خلاله إلى الحفاظ على بقاءها معتمدة على تماسك المجموعة من خلال توظيف وسائل الإجماع كاللغة والعرق (الهوية)، وكل ذات خارج هذا الحيز بالنسبة للجماعة الاثنية يعتبر تهديداً وخطراً عليها وبالتالي وجب مواجهته أو الحذر منه على الأقل، وفي ظل شيوع الشك تقع الأزمة/ المعضلة الأمنية وهو ما يقودنا إلى المواجهة والحرب.

هذه الحرب التي يرى فيها "آلان" (Alain Emile Chartier) "جريمة عاطفية والتي يكون فيها الشعب -أي في الحرب- مثل الجريح الذي يمزق ضماداته"،[2] كون الحروب العرقية تبقى عنف ميكانيكي فهي ثأر على ثأر" كما يقول "آلان"، من الصعب التحكم فيها وغالبا ما تنتهي بجرائم حرب وتطهير عرق كما هو الحال في العديد من بؤر التوتر في العالم منذ عقود وبالأخص في إفريقيا.

هذا الوضع هو الذي يدفع إلى طرح السؤال هل بإمكاننا انشاء مجتمع قائم على استبعاد البؤس والحرب؟ ربما الإجابة هي ضرورة البحث عن أسباب البؤس الاجتماعي والفقر والحرب، وتفكيك هذه الأسباب سيقودنا حتماً إلى مجتمع يعمه السلام، هذه فرضية تطرح في سياق البحث، سنحاول الإجابة عنها في الأخير.

---

[1]: يمكن الرجوع إلى النقاشات الكبرى في حقل التنظير حتى يتسنى لنا فهم ذلك، وهو الأمر الذي تم التطرق له في الفصل الأول بالتفصيل خاصة في ما يتعلق بالتحول في طبيعة الفاعلين في العلاقات الدولية مما أسس لضرورة البحث عن أطر نظرية تكون كفيلة بتفسير الأحداث التي وقعت، **أنظر:** تيم دان وآخرون، **مرجع سابق**. ص429

[2]: فتحي تريكي، **مرجع سابق**. ص34

وبالرجوع إلى مسألة الاثنية والعرقية في الساحل الإفريقي فإنها تشكل حجر الزاوية في التحليل العلمي كونها البنية الاجتماعية الأكثر تماسكاً حتى من الدولة في حد ذاتها، فولاء الفرد للقبيلة ونظامها الاجتماعي أكثر من ولاءه للدولة ونظامها السياسي، وهذا يرجع لعدة اعتبارات سوسيولوجية وانثروبولوجية من جهة، واقتصادية وسياسية من جهة ثانية، لذلك وجب التركيز على البعد "الهووي"[*] في فهم التغيرات الحاصلة في المنطقة.

البحث التكويني في "مفهوم الهوية"[1] في الدراسات الغربية يمكن رصده من خلال ولادة مفهوم الهوية، وهذا يعود مباشرة من المعنى اللغوي الإنجليزي للمفهوم، وهو مشتق من اللاتينية identitas /identitatand وتعني الهوية المستمدة من idententidem التي تعني "مراراً" (وهذا يعني حرفياً "نفس ونفس ونفس..وهكذا مراراً" ويجب أن يكون معنى "التشابه"مفهوماً في هذا السياق، ويقترن مفهوم الهوية بدلاً من معنى مماثلة.[2]

وتتضح دلالة التشابه أيضاً في المعنى السوسيولوجي للهوية، الذي يظهر في الهيكلية التقليدية لوظيفة الأنثروبولوجيا، إذ يأتي معنى الهوية بطريقة تفهم أنها متجذرة تاريخياً وثقافياً مع الصورة الذاتية لمجموعة من الناس التي كانت في الغالب قد رسمت خطها باتصالها بالمجموعات الأخرى من الشعوب، ويرتبط هذا المعنى من الهوية بالمفاهيم الأخرى الأنثروبولوجية مثل "الثقافة"، فهوية الأفراد تعكس هوية مجموعة ما وثقافتهم.

على مستوى العالم الثالث يقدم لنا الباحث الهندي "أمارتيا صن" (Amartya Sen) تصورين عن الهوية:[3] الأول إيجابي، والثاني سلبي، أما الأول فقد أكدت الدراسات في مجال رأس المال الاجتماعي بأن الهوية المشتركة مع الآخرين في الجماعة الاجتماعية نفسها يمكن أن تجعل حياة الجميع تسير بشكل أفضل كثيراً في هذه الجماعة، لهذا ينظر إلى الشعور بالانتماء إلى الجماعة الإنسانية ما بوصفه مصادر الثروة، فمن الممكن أن تكون الهوية مصدراً للثراء والدفء.

أما التصور الثاني يتجلى في أن تكون الهوية مصدراً للعنف المروع، وهذه الصفة الثانية للهوية المتأزمة (أداة قتل مروعة وبلا رحمة في حالات كثيرة يمكن لشعور قوي ومطلق بالانتماء يقتصر على جماعة واحدة أن يحمل معه

---

[*]: تعبير استخدمه الفيلسوف التونسي فتحي المسكيني في كتابه "الهجرة إلى الإنسانية.

[1]: الهوية لغة من هوى هّوة، والهوية تصغير هّوة، وقيل الهوية بئر بعيدة المهواة (الحفرة بعيدة القعر)، **أنظر**: ابن منظور، **لسان العرب**. ج2، بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د.س.ن]، ص170

[2]: الحاج دواق وآخرون، الدين والهوية: بين ضيق الانتماء وسعة الإبداع"، **الدراسات والأبحاث**. مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ماي 2016، ص07

[3]: أمارتيا صن، **العنف والهوية: وهم المصير الحتمي**. (تر: سحر توفيق)، الكويت: عالم المعرفة، 2008، ص20

إدراكاً لمسافة البعد والاختلاف عن الجماعات الأخرى، فالتضامن من الداخل لجماعة ما يمكن أن يغذي التنافر بينها وبين الجماعات الأخرى.

وفي حالة الساحل الإفريقي أين تجتمع على هذه الأرض وتتراكم ولسنوات وطأة الحرمان والشعور الحاد لدى بعض الإثنيات وبالأخص التوارق/ الطوارق(*)بأنهم ضحية سياسة تمييزية تمارسها حكوماتهم (مالي والنيجر بالتحديد) وأطراف أخرى بغية إلغائهم وضرب انتمائهم الثقافي في الصميم، وهو ما جعل المسألة الترقية ذات طبيعة معقدة من حيث الإطار المحدد لها وكذا من حيث الأطراف التي تساهم من قريب أو من بعيد في تداعياتها الراهنة وهو ما يضفي على المسألة طابعاً أخلاقياً.

وعلى هذا النحو يبدو خطاب الهوية "خطاباً متشابكاً، لأنه يتحرك في مجالات متعددة"، ويبدو في المقابل التعاطي مع مسائله المتشعبة أمر ليس يسير على الباحثين، فالهوية تتكون من عدة عوامل تهدي الإنسان على الصعيد الفردي وعلى الصعيد المجتمعي، فالإحساس بالوجود والانتماء والمصير المشترك هو شعور يضمن استمرارية الجماعة ويحفظ كيانها.

هذا الأمر الذي جعل من الاثنية مركزاً فعلياً يكون الولاء إليه بدل الولاء للدولة، لأن هذه الأخيرة تعبر عن "هوية اثنية أخرى" وقد تسعى إلى اجتثاث الإثنية الأولى وحرمانها من البقاء –على حد تفكيرها- أو على الأقل جعلها ضعيفة وتابعة لها، الأمر الذي جعل من الهوية ترتبط بالعنف في منطقة الساحل الافريقي وبالأخص في مالي والنيجر، فالصراع هنا يدعمه "وهم هوية متفردة"، والتحريض على العنف يتقوى بفرض هويات متفردة وانعزالية الأمر الذي يخدم جهة معينة تسعى إلى تحقيق مكاسبها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى هوياتية.

يمكننا فهم ذلك في منطقة الساحل الافريقي من خلال التطرق إلى ذلك الصراع بين التوارق وحكومات بلدانهم (مالي والنيجر تحديداً)، وكيف يمكن أن تشكل هذه الصراعات تهديداً مرتفعاً على الأمن الوطني الجزائري لعدة اعتبارات مجتمعية وأمنية.

إن الحديث على المشكلة الترقية وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري والمنطقة ككل يدفعنا للتطرق إلى موضوع الظلم وغياب العدالة التوزيعية خصوصاً في الدول ذات التعدد الإثني، كما يمكن أيضا ربط ذلك بالصراع بين القوى الكبرى حول موارد المنطقة، وفي ظل تنامي التهديد تعددت أوجه الاختلاف بين أطراف النزاع ممثلة في

(*): اختلفت المراجع حول كتابة الاسم فمرة يكتب (التوارق)، ومرة يكتب (الطوارق)، وهذا راجع إلى الاختلاف في أصل النسب للتوارق

الجماعات الترقية وحكومات دولها (مالي والنيجر)، فهذه الأخيرة تتهم التوارق بالتمرد في حين يتهمها التوارق بالتمييز والعنصرية.

تعتبر قبائل التوارق جزء من الأمازيغ وتشاركهم قبائل عديدة في استوطان الصحراء وهم يمثلون جسراً بين المغرب العربي وإفريقيا السوداء، حيث اختلف حول تعدادهم الكلي وترجع بعض المصادر إلى أن عددهم حوالي "ثلاث ملايين ونصف المليون نسمة" سنة 2005،[1] وتعبر اللغة عند التوارق عن مدى قدرتها على الصمود وسط الصراع الثقافي واللغوي في المنطقة على مر العصور، لهذا نجد اللغة الترقية المسماة "تماشاق" من أنقى اللهجات الأمازيغية، وقد كتبت حروفها "التيفناغ"،[2] وأغلب سكان التوارق مسلمون سنيُّون على المذهب المالكي على الرغم من المحاولات الفرنسية لتنصيرهم إبان الاستعمار.

فيما يتعلق بالتسمية "التوارق/ الطوارق" هناك اختلافات عديدة بين الباحثين حول أصل التسمية، هناك من يعتقد أن المقصود بها "الرجال الزرق" كناية عن غلبة اللون الأزرق على ما يلبسه التوارق، وهناك من يعتقد أن التسمية مشتقة من الوادي الذي سكنته بعض قبائل الملثمين قديماً وهو "وادي درعة"، أما البعض يرى أن التسمية اشتقت من "تارقا" وهي التسمية الثانية لإقليم فزان في ليبيا وهي احدى معاقل التوارق.[3]

يتمسك التوارق بعاداتهم وتقاليدهم في اللباس والنظام الاجتماعي، ففي اللباس "يتلثم" (من اللثام) الرجل منهم واضعاً غطاء على وجهه عند تجولهم خارج البيت، وقد يكون هذا تقليد مرتبط بالبيئة التي يسكنوها والمعروفة بالحركة الكثيفة للرياح وتطاير الرمال، وهناك من يربطه بثقافة وخلق الرجل الترقي الذي لا يبدي فمه للأخر وهو يتحدث أو يتجول من باب الاحترام والتقدير.[4]

يمتاز التوارق بنظام اجتماعي مميز في تعاملاتهم المجتمعية، بحيث يشكل كبار السن مجلس يعتبر بمثابة المحكمة العامة ويسمى "امغاد"، أما الأفراد العاديون فيسمون "ايكلان"، ويترأس هذا المجلس شيخ القبيلة الذي يعرف

---

(1): صديق مضوي، "الساحل الإفريقي: الواقع الاجتماعي والتطورات السياسية". **الإسلام والعالم المعاصر**، العدد الثاني، الخرطوم: مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، 2008، ص13

(2): محمد شفيق، **لمحة عن 33 قرن من تاريخ الأمازيغيين**. الرباط: دار الكلام للنشر والتوزيع، 1982، ص62

(3): اكناته ولد النقره، **الطوارق من الهوية إلى القضية**. الرباط: طوب بريس الرباط، 2014، ص33

(4): صلاح معاطي، عطيات أبو العينين، **البدو أمراء الصحراء**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014، ص353

"امنوكال"، وهو الذي ينطق بالحكم الذي يقرره المجلس بعد السماح لكل طرف بالإدلاء بحجته ولعل ما زاد المجتمع الترقي تميزاً هو طابع الفخر والاستقلالية على الآخرين.[1]

ومجتمع التوارق في الصحراء الكبرى عبارة عن كونفدراليات قبلية كبيرة ومتنوعة تتوزع إلى سبع مجموعات رئيسية وهي:[2]

- توارق الشمال أو الصحراء وينقسمون إلى:
  - كل[*] أهقار ويتواجدون بتمنراست بالجزائر
  - كل آزجر بالطاسيلي ناجر وجزء يتواجدون بجانت وغات بليبيا
- توارق الجنوب أو الساحل
  - كل أيير يتواجدون بالنيجر
  - كل قرس يتواجدون بالنيجر
  - أولمدن أو أدغاغ ايفوغاس بشمال مالي
  - توارق بوكل (touareg de la boucle) بمنعطف وادي النيجر في جنوب جمهورية مالي

---

[1]: صديق مضوي، **مرجع سابق**. ص13

[2]: نبيل بوبيبة، **"المسألة التارقية في المقاربات الأمنية للدول المغاربية: دراسة في طرق التوظيف".** (من أعمال الملتقى الوطني الأول حول إشكالية الأمننة في المغرب العربي، جامعة محمد الصديق بن يحي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ص4

[*]: (كل) في اللغة الترقية تعني "بنو فلان" أو "آل فلان"

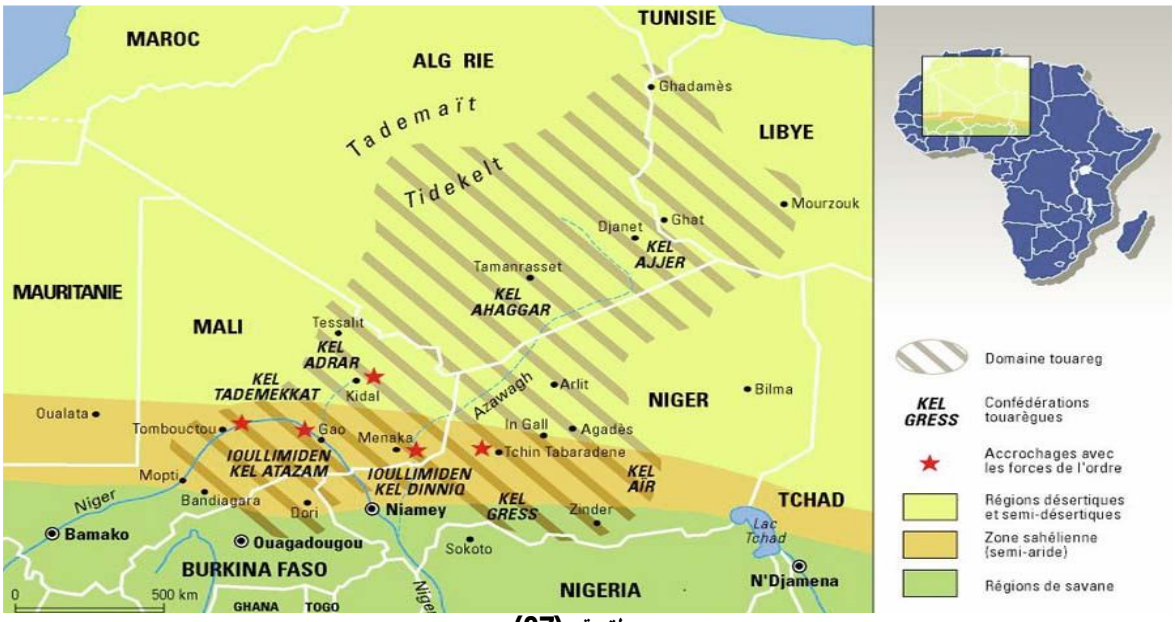

خريطة رقم (07)

خريطة تبين انتشار السكان التوارق

Source: http//: www.monde-diplomatique.fr/IMG/jpg/artoff579-jpg

والنظام الاجتماعي عند التوارق يتكون من خمسة طبقات رئيسية تكاد تكون في معظمها مغلقة ووراثية لا يمكن تغييرها، وهي حسب الترتيب التنازلي التالي:[1]

1. طبقة النبلاء أو السادة ويطلق عليهم "إيماجغن"
2. طبقة الأتباع، هي الطبقة الغارمة أي ما تعرف ب "إيمغاد"
3. طبقة الحرفيين أو طبقة الصناع التقليديون، ويطلق عليهم "إينادن"
4. طبقة الحرطانيين (المزارعين)
5. طبقة العبيد (إكلان)

هذه التقسيمات ومدى قداستها في مخيلة الفرد الترقي جعلت الكثير من علماء الأنثروبولوجيا يشبهون التقسيم هذا بالنظام الإقطاعي، إلا أن هذا التقسيم ليس بتلك الصورة الإقطاعية التي سادت في قرون خلت كون التواصل والجانب المادي ظل متوفراً بين الطبقات في المجتمع الترقي، ربما يمكن ايعاز هذا التقسيم إلى طبيعة الاثنية في حد ذاتها وليس من باب الاستغلال، وما يعزز ذلك أن هذه التراتبية موجودة في كل المراحل منذ بداية تواجد الإثنية، فلو كانت مبنية على استغلال أو كان التقسيم مادياً لسجلنا انقسامات داخلية في المجتمع الترقي.

[1]: سيد احمد ولد احمد سالم، "الطوارق أو الرجال الزرق"، **متحصل علية:** http://www.aljazeera.net/specialfiles

رغم شساعة المساحة التي يتوزع عليها التوارق إلاّ أنه ليس هناك اتصال بين الكونفدراليات التارقية، إلى جانب هذا تعد منطقة انتشارهم (أي التوارق) من البؤر ذات الجغرافيا البالغة الحساسية أمنياً، كما عُدت الأزمة الترقية من أقدم الأزمات وأعقد التحديات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري،[1] بل ويعتبر حضورها من الشواغل الأمنية الجزائرية مقارنة بمشكلات وتهديدات ودوائر إستراتيجية أخرى.

والأزمة الترقية تعد موروثاً استعمارياً ملغماً يرجع تاريخه إلى الفترة ما قبل الاستعمار، فرغم بساطتهم إلاّ أنَّ التوارق لعبوا دوراً مهماً في التأثير على الحياة الاجتماعية لبلاد ما كان يسمى "السودان الفرنسي"، فقد أسَّسوا مدارس يحج إليها الطلبة من كل بقاع العالم وأنجبت علماء أجلاء، أما الحياة السياسية في هذه الفترة (أي قبل الاستعمار) فكانت تخضع إلى نظام قبلي نسج بإحكام.

في فترة الاستعمار سعت فرنسا بجبروتها للسيطرة على قبائل التوارق إلاّ أنها قوبلت برفض منقطع النظير نذكر على سبيل المثال مقاومة "الأمنوكال الشيخ محمد علي أنكونا" سنة 1894 ومقاومة "الأمنوكال شبوك" ومقاومة "الامنوكال فهرون" قائد "أولدمن" "كل أترام" في شمال مالي سنة 1916.[2]

أمام هذا الوضع السيئ وسعياً منها لمحاصرة الثورة الجزائرية، قامت فرنسا بإعطاء التوارق حكما شبه ذاتي فأصدرت قانون في 23 جوان 1956 المعروف بقانون 23/1956، إلاّ أنها فشلت في تخطيطها ما دفع بها إلى محاولة تقديم خطة بديلة تحت مسمى "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" (OCRS)،[3] وذلك بهدف خداع التوارق بإقامة دولة عرقية باعتبارهم بيض يعانون تمييزاً من السود.

وبالفعل أسست هذه المنظمة بموجب القانون الفرنسي رقم 27-7-957 الصادر في 10 جانفي 1957 والهدف المعلن هو ضمان تنمية الصحراء الكبرى اقتصادياً واجتماعياً، إلاّ أنَّ الهدف الحقيقي هو إقامة تمييز اثني لخلق بؤرة توتر دائمة،[4] ومع ظهور اتحاد مالي 1959 فشل المشروع الفرنسي إلى جانب رفضه من زعماء القبائل سواء في الجزائر أو مالي والنيجر.

---

(1): حسين بوقاره، "مشكلة الأقلية التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي". **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2008، ص09

(2): نبيل بوبيبة، **مرجع سابق**. ص05

(3): مايكل نيوكوسموس، "نحو فهم للأشكال الجديدة من حكم الدولة في إفريقيا في عصر العولمة". (تر: صفاء أحمد صالح)، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، العدد03، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جانفي 2003، ص55

(4): نبيل بوبيبة، **مرجع سابق**. ص07

بعد الاستقلال وجدت القبائل الترقية نفسها مشتتة بين دول ذات سيادة اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963، وبالتالي انقسم التوارق بين مؤيد للبقاء على الوضع الحالي مع المطالبة بقدر من الحرية في التنقل والحكم والإدارة وبين مطالب بتكوين دولة في الصحراء الكبرى،[1]ومن ذلك الحين وعلاقات التوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوترسيما دولتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشاً وقمعاً ضد سكان شمال كل منهما خلال ثمانينيات القرن الماضي، مما أجبر التوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا.

أمام هذا الواقع الصراعي اتسعت رقعة الخوف والحرب بين حكومة كل من مالي والنيجر والحركات الترقية وهو ما حرَّك الجزائر من منطلق حسن الجوار وخوفاً على أمنها القومي من التهديد، كون اثنية التوارق تتواجد حتى بالجزائر -وإن كان بعدد أقل من باقي الدول- للقيام بالوساطة بين أطراف النزاع، كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة للوساطة بين التوارق وحكومتي مالي والنيجر في عدة لقاءات، منها لقاء الجزائر العاصمة في 30 ديسمبر 1991 ولقاء تمنراست من 27 إلى 30 جانفي 1994 حيث توج هذا اللقاء بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي،[2]نظمت على أثره حكومة مالي حفل "شعلة السلام" في منطقة تمبكتو.

إلاَّ أن عدم احترام الاتفاق جعل النزاع يشتد بين الطرفين من جديد في 2006 وهو ما دفع الجزائر للتدخل بسرعة للوساطة لوعيها بخطورة الوضع على أمنها القومي، وتوجت هذه الوساطة باتفاق سلام تحت اسم "تحالف 23 ماي من أجل التغيير"، إلا أنَّ بنود الاتفاق شهدت خلافات أخرى تطلبت تدخل الوسيط الجزائري وانتهت بتوقيع بروتوكول إضافي في 20 فيفري 2007.

أمام هذا الوضع سعت بعض الأطراف الداخلية والخارجية إلى استغلال التوارق لزعزعة الأنظمة المجاورة فقد أخذ القذافي على عاتقه إنشاء مراكز تدريب عسكرية للتوارق الماليين والنجريين، وأكثر من هذا سعى لتكوين "الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الكبرى" والتي تضم عناصر قبائل ترقية منتشرة في دول المنطقة، وقام القذافي

---

[1]: قوي بوحنية، "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي". **تقارير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 03 جوان 2012، ص03

[2]: **نفس المرجع**. ص04

بإنشاء إذاعات محلية تبث برامجها باللغة الترقية ووجه من خلالها نداءات للشباب الترقي للالتحاق بليبيا لتلقي التدريبات العسكرية من أجل إقامة "الجمهورية الترقية".[1]

وهو ما دفع النيجر لطرد جميع الدبلوماسيين الليبيين في جانفي 1981، وجاء خطاب العقيد معمر القذافي في تمبكتو بمناسبة المولد النبوي الشريف في 2005 ليزيد المنطقة احتقاناً وذلك بدعوته قبائل التوارق للتوحد في إطار فدرالية،[2]وهو ما اعتبرته الجزائر تشجيعاً على الانفصال.

ولعل أخطر أفكار القذافي هي دعوته إلى إقامة "دولة تارقستان" التي أعاد طرحها بعد وفاة أمين العقال وزعيم توارق الجزائر عضو مجلس الأمة "الحاج موسى أق أخاموخ" في 27 ديسمبر 2005 وهو ما شكل تهديداً صريحاً للأمن الوطني الجزائري.

وبالرغم من تفويتها فرصة "الحلم الشعبي" للقذافي بإقامة "دولة تارقستان" لا يزال النزاع الترقي يشكل في كل مرة تهديداً للأمن الجزائري خاصة في الوقت الراهن، كون هذه المساحة الشاسعة من الصحراء الكبرى أصبحت مكاناً مفضلاً للحركات الإرهابية وموقعاً استراتيجياً لقواعدها الخلفية، إلى جانب تحالف هذه الحركات الإرهابية مع جماعات الجريمة المنظمة من منطلق تأمين طرق التهريب وحراستها، وهو الأمر الذي سنتطرق له بالتفصيل في نهاية هذا الفصل.

من خلال ما سبق يمكننا أن نستشف مدى التهديد الذي تشكله الدولة الفاشلة على الأمن الوطني ولربما هذا ما يمكن ملاحظته في حالة ليبيا بعد القذافي مثلا، فحالة الانفلات التي تميز هذا الإقليم انعكست بالسلب على أمن الجزائر وشكلت عبء ثقيل في تكلفته، ومع تزايد عدد اللاجئين الفارين من مالي أصبح الوضع أكثر تعقيداً، خاصة مع الانتشار الكثيف للجماعات الإرهابية والتي أصبحت تتميز بحرية الحركة، وما يفسر تدهور الوضع الأمني في المنطقة هو ارتفاع وتيرة الصراع الإثني في دول الجوار خاصة وأن الاثنية الترقية تعتبر طرفاً فيه وما لهذه الأخيرة من امتدادات داخل الجزائر.

---

[1]: نبيل بوبيية، **مرجع سابق.** ص11

[2]: التينبكتي، **الطوارق «2» الساحل المخيف.** [د. م. ن]: [د. ت. ن]، [د، س. ن]، ص11

ومن أجل تجاوز هذه الهشاشة الأمنية وكإجابة على الفرضية التي تم طرحها في البداية يقترح "توماس مور" (Thomas More) إصلاحاً ثلاثي الأبعاد:[1]

- إصلاح اقتصادي: يقوم على عقلنة استعمال المال الذي تملكه الدولة وعلى منع الفساد، ومنع ثراء النبلاء وإفقار الشعب على وجه الخصوص.
- إصلاح سياسي: هدفه سن دستور قادر على حل مشكل الفقر، ينبغي إصدار مرسوم يكون قادر على تنظيم مصاريف الدولة وواضعاً في الاعتبار "التحسب لوقت الأزمة".
- إصلاح اجتماعي: هدفه الأساسي القضاء على الشر، أي القضاء على كل ما لا يكون نافعاً في المجتمع وعلى كل ما لا يسهم في الإنتاج.

وكخلاصة يمكن القول أن التوزيع العادل للثروة وتحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي والاهتمام بالتنمية البشرية بإمكانه أن يؤسس لمجتمع شامل تذوب فيه الفوارق القبلية ويتحقق فيه مفهوم الدولة الوطنية ومفهوم المواطنة الذي طالما ناضلت من أجله شعوب منطقة الساحل الافريقي لعقود طويلة، فالدولة عموماً تحتاج إلى أن تصبح دولة وطنية وليست دولة اثنية، وهذا يتحقق بالتخلي على المفهوم السلبي للهوية، تلك الهوية المتفردة الانعزالية ويجب تبني مفهوم ايجابي للهوية قائم أساساً على مفهوم التنوع والمشاركة.

[1]: فتحي التريكي، **مرجع سابق**. ص53

المبحث الثالث: الفراغ الاستراتيجي في منطقة الساحل الافريقي وإشكالية الإرهاب

مشاهد الصراع المتجذرة في منطقة الساحل الإفريقي وفي مالي تحديداً والمختلفة ألوانه تشكل تهديداً للأمن الوطني الجزائري، خاصة في ظل الفراغ الذي تحاول الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة استغلاله لبسط نفوذها والهيمنة على طرق التهريب، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التعرض لخارطة الجماعات الارهابية في المنطقة وما يشكله ذلك على الأمن الوطني الجزائري خصوصاً والأمن الإقليمي عموماً.

المطلب الأول: الأزمة في مالي 2012 والإشكالات البنيوية

الوضع الذي تعيشه أغلب دول الساحل وعدم قدرتها على بسط نفوذ الدولة على كامل ترابها الوطني شكل إغراء للجماعات الإرهابية وجماعات الإجرام المختلفة من أن تتخذ من هذه المناطق نفوذاً لها وقاعدة خلفية لانطلاق عملياتها الإجرامية من تهريب وهجرة غير شرعية وإرهاب، الأمر الذي شكل عبء على الدولة الجزائرية لتوفير الأمن لحدودها الطويلة، ولفهم تعقيدات المشهد الأمني في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيره على الأمن الوطني الجزائري بعد سقوط نظام القذافي، سيتم التطرق لتداعيات الأزمة الليبية ونشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة خصوصاً في مالي.

هذه الأخيرة فشلت بعد الاستقلال في استيعاب الاختلافات القائمة بين الجماعات المكونة لها ودمج هذه الجماعات في إطار "المواطنة"، دفع هذه الجماعات إلى التقوقع حول انتماءاتها الأولية وتعلي من هذا الانتماء على حساب انتماءها للدولة الوطنية، ومن ثم ظهرت تطلعات للجماعات الاثنية لتكوين دولاً على أن تضم جماعاتها فقط كما سبق الإشارة إليه.

وليس من قبيل الصدفة أو سوء الطالع أن تتحول جمهورية مالي –ذلك البلد المترامي الأطراف الواقع غرب أفريقيا- إلى ملاذ آمن لعصابات التهريب والجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، فهذا البلد بتركيبته الاثنية المعقدة ومساحته الشاسعة (1241238كلم^2) وإمكانياته الاقتصادية المتواضعة مرشح أن يقع في وحل النزاعات والصراعات المهلكة، الأمر الذي أكسب الدولة المركزية في مالي هشاشة في بنيتها الأمنية والعسكرية، إذ لم تتمكن حتى من مجاراة الخطة الأمنية لبعض البلدان المجاورة الأقل منها إمكانيات على غرار النيجر وموريتانيا،[1] بالرغم من أن البلاد شهدت نوعاً من الاستقرار السياسي النسبي في العشرية الأخيرة.

[1]: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أزمة مالي والتدخل الخارجي". **تقرير**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 فيفري 2013، ص02

كان شمال مالي طوال عقود منطقة صراع مسلح تخوضه حركات ترقية متمردة ضد الحكومة المركزية في البلاد على خلفية مطالب سياسية اثنية بلغت حدود المشروع الانفصالي، فعدم الاستقرار وحركات التمرد في الشمال المالي سمة دائمة في المشهد المالي، وقد عجزت الحكومات المتعاقبة في مالي عن فرض الأمن في نصف البلاد الشمالي، حيث التواجد الأكبر لإثنية التوارق وبعض القبائل العربية، كما عجزت الدولة عن وضع برنامج تنموي حقيقي يقلل من معاناة سكان اقليم أزواد وتقطع الطريق أمام مطالبهم في العدالة والمساواة التي تطورت في وقت لاحق إلى مطالب انفصالية.

وظلت الخريطة الاقتصادية والاجتماعية لمالي على مر عقود الاستقلال ترسم خط "فصل افتراضي" بين جزأين متمايزين، شمال هو الأكثر تضرراً من الجفاف وأقل تنمية تمثل تمبكتو وكيدال وغاو أهم مدنه، وجنوب تقع فيه العاصمة بماكو وتتركز فيه الأنشطة الاقتصادية الاساسية، ومالي لم تفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب، بل فشلت فشلاً ذريعا في دمج مواطنيها في إطار هوية مجتمعية واحدة أساسها المواطنة تتجاوز حدود الانتماءات الاثنية القبلية.[1]

فطوال عقود مضت كانت الخلافات بين الحكومة المالية والتوارق في الشمال تشهد العديد من الصراعات فقد كانت البداية في 1962 حيث وقع التمرد الترقي مطالباً بالعدالة التوزيعية، إلا أنَّ الجيش المالي قام بقمع التمرد في بدايته بكل وحشية مما اضطر التوارق النزوح نحو الجزائر.[2]

واستمرت محاولات التوارق للحصول على حقوقهم في التنمية وفي ثروات البلدان التي يعيشون فيها –بحكم أن التمرد شمل حتى النيجر- فشهدت مالي تمرداً أخر في أواخر 1990، إلاَّ أنَّ الجزائر بدورها لم تتوانى في التدخل للتقريب بين الفرقاء، فتم في 11 أفريل 1992 توقيع ميثاق وطني بين الحكومة والحركات الترقية المتمردة.[3]

حيث تضمن الميثاق ضرورة دمج مقاتلي التوارق في الجيش ومؤسسات الأمن والعمل على تنمية مناطق انتشارهم في شمال البلاد، إلا أن عدم إلتزام الدولة المالية بهذا الاتفاق كان وراء تجدد التمرد التارقي في 2006 فهاجم تحالف مشكل من حركات تمرد ترقية نقاط للجيش المالي في الشمال، ومن ثم دخل الطرفين في نزاع مسلح، إلا أنَّ هذا التمرد انتهى بتوقيع اتفاق بوساطة جزائرية.

---

[1]: **نفس المرجع**. ص03

[2]: نبيل بويبية، **مرجع سابق**. ص07

[3]: يحي زبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب". **تقارير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012، ص04

علاوة على التمايز الاقتصادي والاجتماعي ما بين إقليمي مالي الشمال والجنوب فإن هنالك أبعاداً أخرى يجب تناولها كعامل من عوامل الأزمات السابقة، يأتي على رأسها التنوع من الناحية الاثنية،[1]وغني عن القول أن هذا التنوع "الهجين" ما هو إلا نتيجة للحدود الموروثة على الاستعمار، حيث سعت فرنسا إلى تقسيم مستعمراتها "السودان الفرنسي" ضمن ثماني مستعمرات مجزأة في غرب أفريقيا في 1895.

ويمكن القول أن عوامل عدم الاستقرار الذي شهدته مالي يرجع إلى سببان رئيسيان هما:[2]

- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين إقليمي مالي (الشمال والجنوب) وشعور سكان الشمال وفي مقدمتهم التوارق بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب الشمال، أو على الأقل فشل سياسات التنمية في الشمال على نحو أشد وضوحاً من الجنوب.
- التنوع الاثني وهيمنة اثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال، وهو ما عزز الشعور بعدم الانتماء لدى التوارق والاقليات الاثنية الأخرى التي أصبحت تنظر للدولة كممثل لمجموعة اثنية أو قبيلة تهيمن على باقي الاثنيات والقبائل الاخرى، فالدولة بالنسبة إليهم ما هي إلاّ اثنية "البومبارا" المسيطرة على الحكم منذ استقلال البلاد في 1960.

ولم تستطع الجمهورية المالية أن تصمد كثيراً أمام المعطيات الجيوبولتيكية الجديدة لمرحلة ما بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا، والتي تمثل مفتاح فهم المشاكل الحالية ممثلة في صدمة ثنائية الأبعاد، تفجير التوارق للصراع المسلح في شمال مالي من جديد إضافة إلى تمدد الجماعات الإرهابية في الصحراء، ففي جانفي 2012 اندلعت الحرب فيما يعرف ب "إقليم أزواد" بين الحكومة المالية وحركات متمردة ترقية، هذه الحرب التي أجمع المراقبون على أنها إنعكاس مباشر لإنهيار نظام القذافي في ليبيا، وهذا لسببين:[3]

- استفادة الحركات المتمردة من السلاح الليبي المتدفق إلى المنطقة شمال مالي والساحل الافريقي ككل.
- تخلص هذه الحركات المتمردة من الضغوط التي كان النظام الليبي يفرضها عنها وذلك من خلال دمج أغلب عناصرها في قواته المسلحة واستغلالها في تحقيق طموحاته.

---

[1]: محمد الهادي الحناشي، "**الساحل الإفريقي.. الحرب المقبلة على القاعدة**". المرصد، مركز الدين والسياسة للدراسات الإستراتيجية، 08 أفريل 2012، ص02

[2]: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أزمة مالي والتدخل الخارجي". **مرجع سابق**. ص02

[3]: سعد المهدي، " قضية الطوارق في مالي". **قراءات افريقية**. العدد 13، سبتمبر 2012، ص37

بدأت الحرب في 17 جانفي 2012 بهجوم شنته الحركة الوطنية لتحرير أزواد على عدة مدن في الشمال ومنها "مناكا" الواقعة على الحدود مع النيجر ومدينة "تساليت" الواقعة على الحدود مع الجزائر، وما لبثت أن بدأت دفاعات الجيش المالي تتهاوى أمام ضربات المتمردين، وتوالت معها الإتهامات للرئيس المالي "أمادو توماني توري" بالتقصير والفساد، وفي ظل هذا الوضع قامت وحدة عسكرية من الجيش في 21 مارس 2012 بالقيام بعملية انقلابية على الرئيس قبل انتهاء ولايته الرئاسية بسبعة أسابيع، وبررت اللجنة الانقلابية ذلك بما أسمته سوء التسيير للرئيس لملف تمرد التوارق في شمال البلاد.[1]

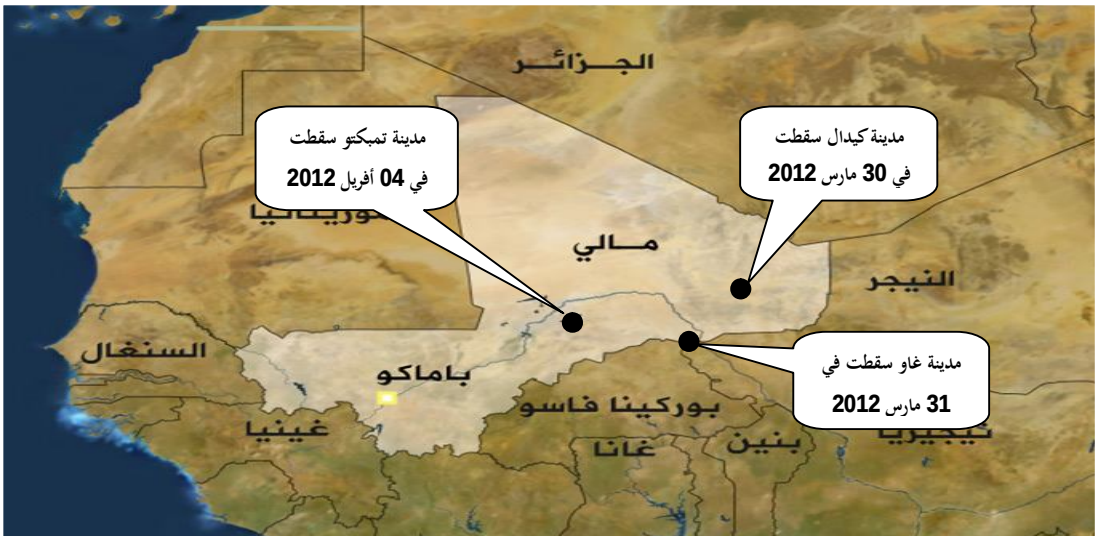

خريطة رقم (08)

خريطة توضح سيطرة الحركات المتمردة على المدن الكبرى في شمال مالي

المصدر: بتصرف الباحث

انتهزت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" (MNLA) فرصة الفوضى التي يشهدها هرم السلطة نتيجة الانقلاب لتبسط سيطرتها على كامل شمال مالي في أيام قليلة دون قتال تقريبا،[2] وأمام نشوة انتصاراتها الخاطفة أمام الجيش المالي المنهار سارعت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" إلى اعلان استقلال "اقليم ازواد" من جانب واحد في 06 أفريل 2012 متخذة من "غاو" عاصمة للدولة الوليدة، إلا أنَّ هذه الخطوة لم تعترف بها أية دولة، بل انتقدت أغلب الدول هذا "التهور السياسي" فوجدت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" نفسها في عزلة.

ولم يقتصر رفض التوجه الانفصالي على المجتمع الدولي فقط بل هناك من الأطراف الداخلية الرافضة له وهو ما عبرت عنه الحركات ذات التوجه السلفي (حركة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد) المشاركة في العمليات

---

[1]: مادي إبراهيم كانتي، **التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016، ص195

[2]: سيدي أحمد ولد أحمد سالم، **"أزمة شمال مالي.. والاحتمالات المفتوحة"**، **تقارير**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2012، ص02

العسكرية على الارض، وما يعطي شرعية أكثر لأصحاب التوجه الثاني (الغير انفصالي) هو سيطرتها على الأرض بل وعملت على طرد الحركة الوطنية لتحرير أزواد من المناطق التي تسيطر عليها.

ما يمكن التوصل إليه هو أنَّ الأزمات المتتالية في مالي والمنطقة ككل نتيجة حتمية لضعف العدالة التوزيعية (اجتماعيا، اقتصاديا، وسياسيا) ما أنتج حالات من الاحباط السياسي التي تخلق حركات للتمرد والعنف السياسي، ولربما ضعف فلسفة المواطنة في مالي مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لإستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات فعالية ومصداقية، مما يجعل طرف ثالث أمراً ضرورياً مثل الجزائر في أزمات التوارق.

المطلب الثاني: الإرهاب والتهديد العابر للفضاءات في منطقة الساحل والصحراء

في ظل التشابك بين عديد المتغيرات والعوامل جعلت من منطقة الساحل الإفريقي منطقة اضطراب ومصدر تهديد للأمن الإقليمي للجزائر خاصة، وهذا يرجع بالأساس إلى تفاقم المشكلات الداخلية المترتبة عن أزمة الهوية المتجددة كل مرة واشكالية الاندماج بين الاثنيات والبنى الهشة والمنهارة في بعض الدول المجاورة للجزائر على غرار مالي وليبيا، الأمر الذي حولها إلى منطقة جذب للجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة واتخذت من هذه المناطق ملاذاً آمنا لتنفيذ أجنداتها.

من هنا نسعى من خلال هذا المطلب إلى توضيح ذلك التهديد الذي يشكله النشاط الإرهابي في المنطقة وأثره على الأمن الوطني الجزائري من جهة، ومن جهة ثانية توضيح التنافس الحاصل بين هذه الجماعات الإرهابية في المنطقة، وهو الأمر الذي له انعكاسات سلبية على الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء.

وبالرجوع إلى حيثيات انتشار الجماعات الارهابية في مالي والساحل يمكن القول أن هناك العديد من الحركات الارهابية في المنطقة، ولكن يبقى أبرز هذه التنظيمات وأقواها هو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي الذي وجد في الصحراء الشاسعة ملاذا لعناصره، فبعد تضييق الخناق الذي عاناه الفرع في الجزائر نتيجة ضربات الجيش الوطني فر إلى هذه المناطق خارج حدود الدولة، لأن هذه الجماعات الارهابية تدرك أن الجيش الجزائري محكوم بقواعد دستورية تمنعه من العمل خارج حدوده هذا من جهة ومن جهة أخرى استغل ضعف دول الاقليم ليكثف من تحركاته.

وبالرجوع إلى بداية توغل هذه الجماعات الارهابية في الصحراء والساحل يمكن القول أن البداية كانت بإختطاف (32) سائحاً أوروبيا من الصحراء الجزائرية في عام 2003، كان قد تبنى العملية "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" والتي غيرت اسمها في 2007 إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي".[1]

وبتغيير الإسم تخرج هذه الجماعة الارهابية من النشاط على المستوى الوطني إلى النشاط على المستوى الإقليمي، وتكون الجناح/ الفرع الرابع لتنظيم القاعدة الأم في العالم بعد كل من فرع أفغانستان، والعراق والشام وبلاد الحجاز والسعودية، ويخرج بذلك من المستوى المحلي في الجزائر إلى مستوى إقليمي، ورغم تغيير الإسم إلا أن التنظيم الجديد ظل محافظاً على نفس التقسيم الهيكلي الذي تبنته الجماعة السلفية للدعوة والقتال من قبل وهو أربع إمارات تنظوي تحتها مجموعة من الكتائب: إمارة منطقة الوسط، إمارة منطقة الشرق، إمارة منطقة الغرب وإمارة منطقة الصحراء.[2]

الكتائب المنظوية تحت إمارة منطقة الصحراء بقيادة "مختار بلمختار"[*]كانت المدخل لدول الجوار وبالأخص مالي، فإذا كانت تتخذ من دول الساحل سوقاً تتحصل فيه على ما تحتاجه من دواء وسلاح ونقله لداخل الجزائر فما أن لبثت وتحولت هذه المنطقة وأزواد تحديداًمقراً لقيادة إمارة الصحراء، ساعدها في ذلك عدة عوامل نذكر منها أسباباً داخلية تمثلت أساساً في ملاحقات وضربات الجيش الجزائري التي ضيقت على الجماعات الارهابية الخناق، أما الأسباب الخارجية هو الفشل السياسي والفساد ونقص الخدمات والفقر المتفشي في دول الساحل الإفريقي، بالاضافة إلى شساعة المساحة التي يصعب على أي قوة عسكرية مراقبتها، هكذا تمكن التنظيم القاعدة من استغلال الثغرات.

وقد تمثلت مهام قيادة إمارة الصحراء بأزواد في توفير المال والسلاح واكتتاب المقاتلين من دول الساحل والصحراء ودول المغرب العربي وتدريبهم، فضلا عن اختطاف الرعايا الغربيين ومقايضتهم بالمال أو بالسجناء من التنظيم، وشكلت إمارة منطقة الصحراء ملاذا أمناً للمطاردين من عناصر الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا والجماعة الإسلامية المقاتلة في تونس وبعض الجماعات والأفراد من المغرب وموريتانيا ونيجيريا، وقد ساعدت تلك

---

[1]: Mohamed fall ould bah, "**Économie politique des conflits au Nord-Mali**". Rapport sur la paix et la sécurité dans l'espace CEDEAO, institut d'études de sécurité (IES), n°02, Avril 2013, p01

[2]: Djallil lounnas, "Al Qaida au Maghreb islamique et la crise malienne".**sécurité globale**, n°22, été 2012, p44.

[*]: أسمه مسعود عبد القادر مختار بلمختار ويلقب بـ"خالد أبو العباس" أو "الأعور" نتيجة فقدانه لإحدى عينيه في افغانستان، من مواليد 1972 بغرداية جنوب الجزائر، انخرط قائد كتيبة الملثمين للقتال في افغانستان في 1989 ليعود بعدها للجزائر في 1992 وينظم للجماعات الإرهابية انشق بعدها مع الجماعة السلفية للدعوة والقتال عن الجماعة الإسلامية المسلحة، واشتهر بنشاطه في المناطق الصحراوية.

الجماعات في الصحراء على استقطاب عشرات "الشباب المتدينين" الفارين من الاعتقال والسجون التي كانت تقوم بها أنظمتهم السياسية وعلى رأسهم النظام الليبي بزعامة القذافي ونظام بن علي في تونس، وكان السبب الغالب على هاؤلاء الشباب الذين التحقوا بالجماعات هو طلباً للحماية وليس إقتناعاً بأفكارها.

وقد عمد "مختار بلمختار" إلى تبني استراتيجة "التوغل الاجتماعي والإحتواء"،[1] وذلك من خلال ربط علاقات اجتماعية وأواصر مصاهرة مع السكان المحليين في أزواد، حيث تزوج هو نفسه من إبنة إحدى الأسر العربية الأزوادية، ابنة القيادي المعروف "عمر ولد حماه" الذي ينتمي إلى قبيلة "أولاد إدريس" البربوشية الأزوادية، كما دفع بعناصره للزواج من بنات القبائل هناك، وسعى إلى توفير الأدوية للمرضى والهدايا لشيوخ القبائل ومسؤولي الأحياء، كما قام التنظيم بحفر الآبار للبدو، والقيام بوساطات بين القبائل المتحاربة في المنطقة، لم تقتصر "الحملة الدبلوماسية" مع السكان فقط بل إمتدت للمهربين الذين تجنب المواجهة معهم واعتمد عليهم في الحصول على السلاح والأدوية والغذاء ورصد الرعايا الغربيين وتحركات جيوش المنطقة.[2]

فاستغل التنظيم الجهل المتفشي والأمية وغياب الأنشطة الإنسانية في تلك المناطق النائية فإعتمد المساعدات وسيلة لكسب الناس وبدأ في التبشير بدعوتهم "السلفية" وتقديمها للمجتمع الأزوادي على أنها الدين الحقيقي، خاصة في ظل انعدام أي مقاومة فكرية أو علمية بإستثناء بعض المرجعيات الصوفية ولكنها ضعيفة ومنعزلة داخل المجتمع، وبذلك استطاع التنظيم التأثير في الكثير من الشباب الأزوادي والقبائل، وتحول الكثير منهم من مهربين يقودهم رجال العصابات إلى "مجاهدين" يقودهم "أمراء الجماعة".

أما على المستوى التكتيكي فقد عمد التنظيم في استراتيجيته التوسعية على شبكات "اكتتاب" تابعة له في العديد من المناطق والدول المجاورة، وذلك في سبيل نشر أفكاره وجمع المقاتلين ومصادر التموين وأخذ البيعة للتنظيم الأم، فعلى سبيل الذكر لا الحصر شكل التنظيم نواة في موريتانيا تحت مسمى "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط" الذي قام بعدة عمليات تفجيرية واعتداءات داخل موريتانيا.

في أحداث تمرد الجماعات المسلحة في شمال مالي 2012 كان لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي دوراً محورياً في السيطرة على اقليم أزواد، وذلك من خلال مشاركته الميدانية مع جماعات جهادية أخرى مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا وحركة أنصار الدين، وبذلك يمكن تقسيم أطراف الصراع في مالي إلى ثلاثة

---

[1]: محمد محمود أبو المعالي، **القاعدة وحلفاؤها في أزواد: النشأة وأسرار التوسع**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص39

[2]: **نفس المرجع**. ص40

أطراف لها توجهات مختلفة وما يمكن أن يجمعها سوى مصلحة ظرفية ما تلبث أن تنتهي، وهذه الأطراف المتصارعة هي: الجيش المالي، حركة تحرير أزواد، الجماعات الجهادية.

يبدو من خلال تطورات الوضع وتقلباته أنَّ وراء الحرب الخاطفة في الشمال المالي تفاهمات مسبقة بين السلفيين الجهاديين بتفرعاتهم الثلاثة (أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي) والحركة الوطنية لتحرير أزواد، على أنْ تضع الأطراف خلافاتها جانباً حتى يتم التخلص من قبضة الجيش المالي ثم التفرغ بعد ذلك لإيجاد أرضية للتفاهم والعمل المشترك.[1]

وقد انتهجت هذه الحركات الأصولية المتطرفة استراتيجية ذكية في علاقتها بالحركة الوطنية لتحرير أزواد وهي "دع الخصم الصغير يتلذذ بأوهام انتصاراته المزعومة للوقيعة بمن هو أكبر منه"،[2]وفعلا كان لمخططيها ما أرادوا فقد دحرت هذه الجماعات الارهابية الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى مرتفعات "زكاكة" شمالي كيدال بمجرد بسط السيطرة على الشمال المالي، وقد كشف الصراع في شمال مالي على الضعف المتأصل في المجتمع، ولعل هذا ما يفسر الطريقة التي سيطرت بها الجماعات الجهادية على الشمال، ومن أجل فهم هذا التحول في اللاعبين الاستراتيجيين على الارض نحاول إلقاء نظرة على تركيبة هذه الجماعات الارهابية المتطرفة.

1/- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

بعد وصول طلائع امارة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي –كما سبق الإشارة إليه- وبعد سنوات من البناء لهذه الامارة عرفت العديد من الخلافات داخل التنظيم الارهابي والتي كان لها كبير الأثر على هيكلته في إمارة منطقة الصحراء، إذ كان هناك فتور وأحياناً توتر في العلاقة التي تربط "مختار بلمختار" و"أمير" التنظيم "عبد الملك دروكال"، فهذا الأخير كثيراً ما يتهم الأول بأنه يعمل لصالحه أكثر من عمله للتنظيم الأمر الذي دفع بقيادة التنظيم إلى اسناد قيادة الامارة إلى "يحي جوادي" وكنيته "يحي أبو عمار" أواخر 2007 والذي قدم هيكلة جديدة للتنظيم في الصحراء.[3]

يحتفظ "مختار بلمخار" بقيادة "كتيبة الملثمين" التي أسسها وتشكيل كتيبة جديدة هي "كتيبة طارق ابن زياد" أسندت قيادتها لـ "عبد الحميد أبو زيد" الذي سيقتل في مواجهة مع الجيش التشادي في 2013 ويخلفه على

---

(1): Djallil lounnas**, Op, Cit**. P47

(2): عبد الله مادو باه، " آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي". **تقارير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 29 أوت 2012، ص08

(3): Adib Benchérif, **Al Qaida au Maghreb islamique: Une organisation changeante entre survivance et pragmatisme**. Canada: Institut Québécois des Hautes Etudes Internationales, Université Laval, 2012, p37

الكتيبة "سعيد أبو مقاتل"،[1] إظافة إلى تشكيل سريتين إظافيتين إحداهما خصصت لمقاتلي التوارق في التنظيم والتي تحمل اسم "سرية الانصار" اسندت قيادتها إلى "أحمد أغ اًمامه" الملقب بـ "أبو عبد الكريم التارقي"، أما السرية الثانية هي "سرية الفرقان" والتي أسندت قيادتها لـ "جمال عكاشة" الملقب بـ "يحي أبو الهمام" الذي سيتولى قيادة إمارة الصحراء في أكتوبر 2012، ليخلفه على رأس السرية الموريتاني "محمد الأمين ولد احسن" الملقب "عبد الله الشنقيطي"، وفي مارس 2013 قتل هذا الأخير وأسندت قيادة السرية إلى موريتاني أخر هو "عبد الرحمان" المكنى "طلحة الليبي".[2]

أخر سرية شكلها التنظيم هي "سرية يوسف بن تاشفين"، في نوفمبر 2012 بعد سيطرة الجماعات المسلحة على شمال مالي، وأسندت قيادتها لأحد أبناء التوارق يدعى "أبو عبد الحميد الكيدالي" نسبة إلى مدينة كيدال ويكنى "القيرواني"، ويبدو أن تنظيم القاعدة أراد من خلال تشكيل سرايا خاصة بالمقاتلين التوارق هو توظيف البعد القبلي في تجنيد المقاتلين واستغلال ما يعرف لدى التوارق بروح "التُّوماست"،[*] والتي تعد عامل مهم في تحريك عواطف التوارق أكثر من أي عامل أخر.

في 2012 زادت حدة الصراعات داخل التنظيم الأمر الذي دفع برأس التنظيم إلى عزل "مختار بلمختار" من قيادة "كتيبة الملثمين" وهو الأمر الذي رفضه هذا الأخير وأعلن انشقاقه عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي والاحتفاظ بولاءه للتنظيم الأم القاعدة في افغانستان بقيادة "أيمن الظواهري"، وبعد انشقاقه أعلن بلمختار عن تشكيل كتيبة جديدة تابعة له تحمل إسم "الموقعون بالدماء".

من خلال ما سبق يمكن القول أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي ومن خلال إمارة الصحراء استطاع ومن خلال توظيف الأدوات القبلية والمادية –استطاع- الاستثمار في ضعف بعض دول اقليم الساحل واستغل انتشار الفقر والجهل الذي ميز شعوب المنطقة ليوسع من نشاطه ويبسط نفوذه على مساحة شاسعة من الصحراء التي يصعب مراقبتها، كما استطاع التنظيم عبر فروعه بناء علاقات وتحالفات مع جماعات جهادية أخرى في المنطقة كان أبرزها جماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وجماعة بوكو حرام في نيجيريا.

ويمكن توضيح البناء الهيكلي لإمارة منطقة الصحراء في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي انطلاقاً من المعلومات التي تم التطرق لها من قبل على الشكل التالي:

---

[1]: **Ibidem**. P52

[2]: محمد محمود أبو المعالي، **مرجع سابق**. ص63

[*]: وتعني القومية بلغة التوارق، والمقصود بها تحريك العواطف وتجييشها.

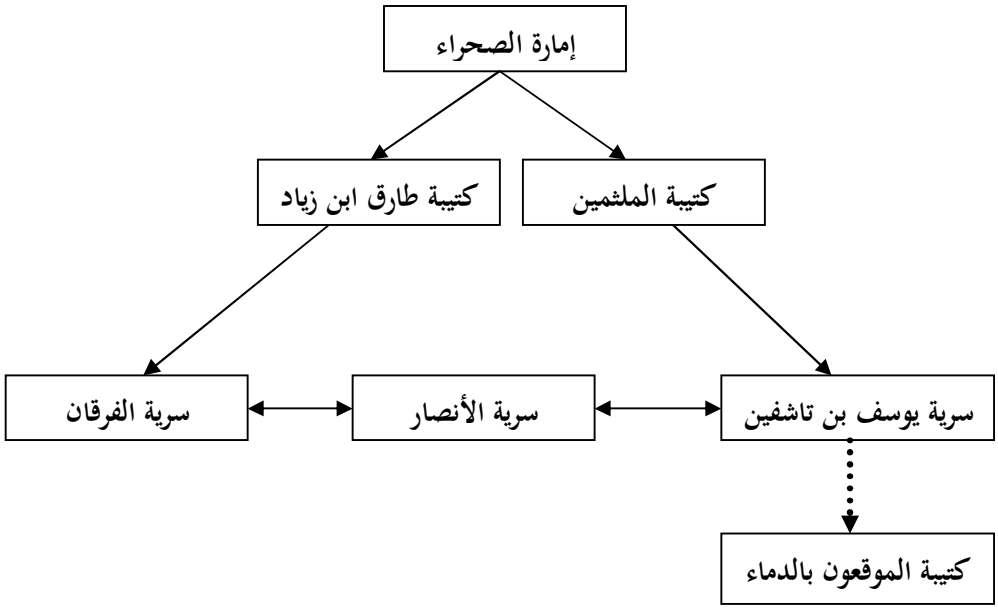

انشقت على كتيبة الملثمين

الشكل رقم (06)

شكل يوضح البناء الهيكلي لإمارة الصحراء في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحث

2/- جماعة أنصار الدين

يعرفها مؤسسوها على أنها جماعة محلية إسلامية مستقلة، والهدف من تكوينها هو إقامة الشريعة الإسلامية وهو الأمر الغير قابل للنقاش"، ويتزعم الجماعة "أياد أغ أغالي".[1]

ينتمي "أياد أغ أغالي" إلى أسر قبائل "الايفوغاس" التارقية، كان غامض على الدوام حيث شارك مع نائبه في الحركة "الشيخ أوسا" بداية الثمانينات في القتال ضد القوات الاسرائلية في لبنان، وقاد "اياد أغ غالي" "الحركة الشعبية لتحرير أزواد" في 1992 لتوقيع اتفاق السلام بوساطة جزائرية، وعين بعدها قنصلاً عاملاً "لجمهورية مالي" في المملكة العربية السعودية.[2]

[1]: **نفس المرجع**. ص107

[2]: مادي إبراهيم كانتي، **مرجع سابق.** ص204

أعلن "اياد أغ أغالي"[*]عن تشكيل حركته في نوفمبر 2011 انطلاقاً من جبال "أغرغار" في اقصى شمال مالي وقد استغل العامل السوسيولوجي والديني في عملياته العسكرية، سواءاً ضد الجيش المالي أو "حركة تحرير أزواد"كما دخل "اياد أغ أغالي" في تحالف مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي من خلال "سرية الانصار" التي تتشكل من مقاتلين توارق كما سبق الإشارة إليه، في علاقة تشبه كثيراً علاقة تنظيم القاعدة الام بحركة طالبان وذلك للسيطرة على أهم القواعد العسكرية والاستراتيجية التابعة للجيش المالي والمدن.[1]

3/- حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا

أعلن عن هذه الجماعة أول مرة في أكتوبر 2011 عندما نفذت عناصرها عملية اختطاف لثلاثة رهائن غربيين (اسبانيين وايطالية) من مخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف جنوب الجزائر، ويعتبر العارفون بالمنطقة أن الحركة هي نسخة عربية من حركة أنصار الدين التارقية.

وقد ظهرت الحركة بعد انشقاق قادتها على تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بعد رفض هذا الأخير تشكيل سرية خاصة بالمقاتلين من أبناء القبائل العربية الأزوادية أسوة بسرية الأنصار التي تضم مقاتلين توارق وينحدر أغلب مقاتلي "حركة التوحيد والجهاد" من قبيلة الأمهار التي تستوطن "غاو" وضواحيها.[2]

دخلت "حركة التوحيد والجهاد" في مفاوضات مع "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي" و"حركة أنصار الدين" تم من خلالها توزيع المهام بين تلك الجماعات لخوض حرب السيطرة على المدن الكبرى في الشمال بعد انهيار الجيش المالي، وقد أسندت مهمة السيطرة على مدينة "غاو" إلى حركة التوحيد والجهاد كون أغلب مقاتليها ينحدرون من هذه المنطقة.[3]

---

[*]: "أغالي" تحريف لاسم "علي" بالتماشقية التارقية، لأن العين ليست من الأحرف المنطوقة في لغة التماشق، كما أنها تسبق عادة بالهمزة عند النطق.

[1]: Mohamed fall ould bah, **Op, Cit**. P06

[2]: Djallil lounnas, **Op, Cit**. P48

[3]: Aymeric Chauprade, "**Crise du Mali: Réalités géopolitiques**". Realpolitik.tv, La Géopolitique sur le net, site Fondé par Aymeric Chauprade, p09

4/- بوكو حرام

تعود جذور نشأة وتطور حركة "بوكو حرام"[*] إلى الصراع الدائر في شمال نيجيريا، فهي نتاج مزيج من التوترات الاجتماعية والمشاكل السياسية وانتشار العنف العرقي والفوضى وتفشي الفقر والبطالة، لا يعرف تاريخ دقيق لظهور الجماعة إلا أن الغالب أنها ظهرت في 2002 بقيادة "محمد يوسف"،[1] وبعد تصفية قائدها خارج إطار القانون على يد الشرطة النيجيرية في 2009، تولى قيادتها "أبوبكر شيكاو"،[2] وفي فترة قيادته كانت الحركة أكثر دموية ووسعت من نشاطها إلى الدول المجاورة، وفي مارس 2015 غيرت الحركة من تسميتها السابقة إلى "الولاية الإسلامية في غرب أفريقيا" وذلك بعد بيعتها لتنظيم الدولة.[**]

وفي علاقة "بوكو حرام" بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فإنها تعود لفترة زعامة "مختار بلمختار" لإمارة الصحراء وحتى إلى ما بعد سقوط شمال مالي، فقد أشرف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي على تدريب عناصر من الجماعة النيجيرية، بل واستطاع "مختار بلمختار" أن يخترق الجماعة من خلال مقاتليه المنحدرين من نيجيريا على غرار "خالد برناوي" (نسبة إلى ولاية برونو في شمال شرق نيجيريا)، كما تجمع التنظيمين عمليات مشتركة على غرار عملية خطف الرهينتين البريطاني "كريستوف ماكمانوس" والايطالي "فرانكو لامولينارا" اللذين اختطفا في 12 ماي 2011 في مدينة "سكوتو" شمال نيجيريا قرب حدود النيجر.[3]

إن المتأمل في خارطة الجماعات الجهادية في منطقة الساحل والصحراء يلاحظ بوضوح ذلك التعقيد الذي يميز المشهد، ومن خلال البناء الهيكلي لتلك الجماعات تحديداً نلحظ بوضوح كيف أن العامل القبلي يلعب دوراً محورياً في تشكيل هذه الجماعات، ومثال ذلك الانشقاقات العديدة التي تحصل داخل هذه التنظيمات، كما أن عامل القيادة في هرم هذه الجماعات له الأثر الكبير في ظاهرة الانشقاقات، الأمر الذي يجعل هذه الجماعات الجهادية تتسم بنوع من الهشاشة رغم خطورتها في الميدان.

---

[*]: هي **جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد**، عرفت إعلاميا بإسم "بوكو حرام"، والتي تعني بلغة "الهاوسا" المحلية "التربية الغربية حرام"، وتشتمل التربية على كل ما يرتبط بالغرب في التعليم واللباس والأفكار والمعتقدات، وتنادي الحركة بضرورة الدفاع عن العادات والتقاليد الإسلامية، وتطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد وخاصة في شمال نيجيريا.

[1]: Andrew Walker, **What Is Boko Haram?**. UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, May, 30, 2012, at: https://www.usip.org/publications/2012/05/what-boko-haram (20/09/2018)

[2]: Ioannis Mantzikos, **Boko Haram: Anatomy of a Crisis**. UK: E-International Relations, 2013, p24

[**]: عملياً وبعد إعلان حركة "بوكو حرام" تبعيتها لتنظيم الدولة لم تبرز في الميدان ما يدلل على هذه التبعية كبعض العمليات المشتركة مثلا بعكس علاقتها مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي أين كانت "بوكو حرام" تجمعها عمليات مشتركة، ربما التبعية لتنظيم الدولة تبقى على مستوى الأفكار والأيديولوجيا والمنهج فقط.

[3]: محمد محمود أبو المعالي، **مرجع سابق**. ص58

كما يمكن التوقف عند نقطة مهمة مرتبطة أساساً بالرؤى والتصورات، فيمكن القول أن هناك تياران كبيران داخل الجماعات الجهادية في منطقة الساحل والصحراء، تيار يميل للتطرف والعنف وتيار أقل حدة وعدوانية في التعامل مع قبائل أزواد تحديداً، فنجد مثلا داخل إمارة منطقة الصحراء قيادة الإمارة وقائد كتيبة طارق ابن زياد ينتميان إلى التيار الأول، بينما ينتمي قائد كتيبة الملثمين "مختار بلمختار" إلى التيار الثاني، وهو الأمر الذي أدى إلى عزله من قيادة الكتيبة والأمر الذي دفع به هو إلى الانشقاق عن التنظيم وتشكيل كتيبة "الموقعون بالدماء".

ونفس الحال مع "حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" والتي انشقت منها "سرية صلاح الدين" بقيادة المؤسس الثاني للحركة "سلطان ولد بادي"، ومبرر انشقاقه هو أن الحركة حادت عن الهدف المسطر كونها أصبحت أكثر راديكالية وتطرفاً في التعامل مع دول الجوار من جهة وبعض الأطراف الداخلية من جهة ثانية وانضم الجناح المنشق إلى "جماعة أنصار الدين".

أما الأسباب المشجعة على الانتشار هي اجتماعية وسياسية بالأساس، مرتبطة بالفقر والبطالة وتدني مستوى التعليم بالاضافة إلى غياب الديمقراطية والعدالة التوزيعية بين الأقاليم، الأمر الذي يغذي الكراهية والصراعات الداخلية والجنوح إلى العنف، وهو الذي يجعل من الدولة تتسم بالهشاشة إلى حد الانهيار، والذي يعتبر عامل جذب للجماعات المتطرفة لإدارة مشاريعها والقيام بعمليات ارهابية وإدارة شبكات المتاجرة بالمخذرات وشبكات الهجرة غير الشرعية.

الخريطة رقم (09)

خريطة توضح مثلث النشاط الافتراضي لتنظيم القاعدة وحلفاؤه في منطقة الساحل الافريقي

المصدر: بتصرف الباحث

المطلب الثالث: التنافس بين تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة في الساحل والصحراء

تعد ليبيا ثالث أكبر معقل لتنظيم الدولة بعد كل من سوريا والعراق، ويعتبر فرع التنظيم في ليبيا ظلعاً أساسياً في خدمة فكرة "الخلافة" التي ينادي بها التنظيم، وبغض النظر على أسباب انتشار التنظيم التي ترجع جلها إلى غياب الدولة بعد سقوط نظام القذافي وانتشار الفوضى، فإن فلسفة تنظيم الدولة لاقت -ولا تزال- منافسة شديدة من تنظيم القاعدة عموماً وفرعه في المغرب الاسلامي والساحل والصحراء خصوصاً.

وتكمن أوجه الصراع بين التنظيمين أساساً في التنافس الشديد على رفع "لواء الجهاد العالمي" ورؤيته الفكرية والعقدية والسيطرة على مناطق النفوذ، ومن منطلق استراتيجيات التنظيمين فإن تنظيم القاعدة سعى إلى تتبع سياسة المراحل والتدرج في الوصول إلى تحقيق الهدف المنشود وهو "الخلافة الإسلامية" ويرى أن وقت إعلانها لم يحن بعد، إلا أن "تنظيم الدولة" المنافس في "ساحة الجهاد" لم يكتف بمشاطرة "تنظيم القاعدة" في استخدام العنف فقط، بل تجاوز ذلك بإعلانه قيام "الخلافة الإسلامية" معتبراً أن التمكين الممهد لقيامها قد حصل وأن التأخير في إعلانها هو "تثبيط وتضييع للفرصة".[1]

من هذا المنطلق فإن منهج اشتغال "تنظيم القاعدة" هو التركيز على العمليات التي تستهدف المصالح الغربية، وهي أهداف بعيدة المدى تحتاج نفس طويل، بينما يشتغل "تنظيم الدولة" على إبراز انتصاراته اليومية والأهداف القريبة المدى التي يستطيع أن يشاهدها مقاتلوه وتشكل مدخلاً مهماً لتجنيد المقاتلين.

بداية انتشار التيارات الجهادية في ليبيا كانت مع بداية الحراك الشعبي هناك والحربي مع القذافي، أين تسلل المقاتلين الذين كانوا في شمال مالي من الليبيين بالأساس على غرار "إبراهيم عزوز" الذي أسس كتيبة "شهداء أبو سليم" ومقرها في درنة،[2]أين كان للكتيبة دور فعال في دحر قوات القذافي، وقد شهدت هذه الكتيبة أول هزاتها بعد الزيارة التي قام بها رئيس المجلس الانتقالي "مصطفى عبد الجليل" إلى درنة وقامت الكتيبة بحراسته، الأمر الذي أغضب عدداً من عناصرها وبعض الجماعات المتطرفة الأخرى، والتي رأت في أن هذا يعتبر تعاوناً مع "الطواغيت" ومنافياً للإسلام، وظهرت فتاوى تكفر "كتيبة شهداء أبو سليم".[3]

---

[1]: محمد محمود أبو المعالي، **التنافس بين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص17

[2]: الحسين الشيخ العلوي، "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، **تقارير**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2016، ص05

[3]: محمد محمود أبو المعالي، التنافس بين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء، **مرجع سابق**. ص40

ومع تصاعد الأعمال الاجرامية والمد والجزر بين الكتيبة وبعض المجموعات المتطرفة الأخرى والمنشقين عن الكتيبة فقاموا بتشكيل تجمع تحت اسم "مجلس شورى شباب الإسلام"، الذي استثنى "كتيبة شهداء أبو سليم" من هذا المجلس بحجة المآخذ عليها المتعلقة بحراستها "مصطفى عبد الجليل" ومشاركتها في اللجنة الأمنية التابعة للمجلس الانتقالي، وبعد ظهور "تنظيم الدولة" أعلن قادة "مجلس شورى شباب الإسلام" حل التنظيم ومبايعة "البغدادي" زعيم تنظيم الدولة وحمل التنظيم إسم "ولاية برقة".[1]

وامام الصراع الذي طغى بين الجماعات المتطرفة انشق جزء من "جماعة انصار الشريعة" التي كانت تتبع تنظيم القاعدة وبايعت "تنظيم الدولة" ودافعهم إلى ذلك "تكفير" فعلة "كتيبة شهداء أبو سليم"، وزادت حدة الصراع والمواجهات المسلحة بين المجموعات التابعة لتنظيم الدولة (ولاية برقة) وبين التنظيمات التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي (كتيبة شهداء أبو سليم وأنصار الشريعة)،[2]وقد أصدر تنظيم القاعدة بيان اتهم فيه "تنظيم الدولة "بالاعتداء والتجاوز" واعتبر تنظيم القاعدة أن "تنظيم الدولة حين دخل مدينة درنة أبدل أمنها خوفاً وسلمها حرباً"، وحمَّل تنظيم الدولة مسؤولية الدماء.[3]

بعد اغتيال "ناصر العكر" أحد قادة "مجلس شورى مجاهدي درنة" في 09 فيفري 2015 شن مقاتلو "المجلس" هجوماً على مقرات "تنظيم الدولة" واندلعت مواجهات عنيفة انتهت بإخراج "تنظيم الدولة من المدينة وانسحب منها إلى "سرت" التي سيطر عنها وبسط تنظيم القاعدة هيمنته على مدينة درنة.

امام احساسه بخطر تمدد "تنظيم الدولة" أعلن "مختار بلمختار" في المناطق الصحراوية على فتح قناة تواصل مع "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي" من أجل العودة إليه، لأن المرحلة صعبة تحتاج إلى التكتل وبناء استراتيجيات أكثر شمولية في مواجهة "تنظيم الدولة"، إلا أن حلفاء "بلمختار" في جماعة "المرابطون" لم يقبلوا بفكرة العودة إلى التنظيم الأم لإعتبارات قبلية ومتعلقة بالزعامة والقيادة، أمام هذا الانقسام في التوجهات والأفكار أعلن "عدنان أبو الوليد الصحراوي" مبايعة تنظيم الدولة "بإسم التنظيم، الأمر الذي رفضه "مختار بلمختار" وبعض من جماعته، فانقسم التنظيم بين داعمي "بلمختار" و"الصحراوي".[4]

---

[1]: Aaron Zelin, "**The Islamic State's Model**". THE WASHINGTON INSTITUT, January 28, 2015 at: www.washingtoninstitute.org (21/09/2018)

[2]: Andrew Engel, "Libya as a Failed state: Causes, Consequences, Options". THE WASHINGTON INSTITUT, November 2014, at: https://www.washingtoninstitute.org (21/09/2018)

[3]: محمد محمود أبو المعالي، التنافس بين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء، **مرجع سابق**. ص42

[4]: **نفس المرجع**. ص48

ويمكن فهم دواعي هذا الانقسام تحديداً من خلال الرجوع إلى ما سبق وأن أشرنا إليه، هو أن "مختار بلمختار" بعد انفصاله عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلام شكل "كتيبة الموقعون بالدماء"، وتشكيل "جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا" جاءت بعد انشقاقها عن تنظيم القاعدة كذلك بعد رفضه تشكيل سرية خاصة بعرب أزواد، وبعد سقوط شمال مالي بيد الجماعات المسلحة تحالفت "مجموعة الموقعون بالدماء" مع "جماعة التوحيد والجهاد" وشكلوا تنظيم سمي "المرابطون"، فزعيم "التوحيد والجهاد" لم يستسغ قرار "بلمختار" بالعودة للتنظيم الأم لذلك قرر الانفصال ومبايعة تنظيم الدولة طلباً للدعم ويقدم نفسه كعمق لهذا الأخير في الصحراء خاصة إذا عرفنا بأن "تنظيم بوكو حرام" كذلك بايع "تنظيم الدولة".

من خلال ما سبق يمكن القول أن "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" رغم فقدانه للعديد من عناصره إلا أنه لا يزال يمتلك حاضنة شعبية في دول الساحل والصحراء، وهذا راجع بالأساس إلى علاقاته المتشابكة مع زعماء القبائل وخاصة بعد زواج عناصره من هذه القبائل المختلفة، وبالنظر للأعمال التي ظل يقدمها من حفر للأبار والقيام بالوساطة بين القبائل المتحاربة وعلاقاته مع شبكات التهريب وسيطرته على طرقها، كما أنه اعتمد على سياسة اللين في جانب العقيدة، لا يلجأ للتكفير بسرعة والغلظة في التعامل مع المخالفين إلا في حالات نادرة كما هو الحال مع "حركة تحرير أزواد".

أما "تنظيم الدولة" رغم تبعية بعض الجماعات المنشقة إليه إلا أنه لم يخلق عمق وحاضنة شعبية له، فأغلب من تبعه كان من منطلق خلفيات ونعرات، ففي منطقة سرت وجد مناصرين من بعض القبائل هناك كون هذه القبائل كانت تتعرض لمضايقات من جهات أخرى بإعتبارها كانت تتبع القذافي من قبل، كما هو الحال بالنسبة للمنشقين على "المرابطون"، وهناك أطراف تبحث عن التمويل والبعد الدولي لأعمالها كما هو الحال بالنسبة لـ "بوكو حرام" التي شهدت انقساماً كذلك بين التبعية لتنظيم الدولة وتنظيم القاعدة.

كما أن تنظيم الدولة سعى للسيطرة على المناطق الساحلية للهيمنة على طرق الهجرة غير الشرعية والتي تسمح له باستقدام المقاتلين من خارج المنطقة، كما سيطر على مناطق توفر النفط مما يسمح له من استخدامه في التمويل من خلال التجارة الغير شرعية للنفط وتهريب المخدرات والأسلحة.

ومن الناحية الفكرية والعقدية يمكن القول أن للمذهب الذي يتبناه كل فصيل هناك تمايز بين "تنظيم الدولة" "وتنظيم القاعدة" وصل إلى حد تكفير أحدهم للأخر، كما هو حال "كتيبة شهداء أبو سليم"، فتنظيم الدولة يتبنى مذهباً أكثر راديكالية وتطرفاً عكس تنظيم القاعدة الذي يتبنى التطرف ولكن بأقل حدة، بل أن هناك

موقفاً -سبق وأن ذكرناه- مرتبط برأي تنظيم القاعدة في الحراك الشعبي الذي يرى فيه أحد أدوات التغيير التي يجب تشجيعها رغم الاختلافات في الرؤى والتصورات، والأمر وصل إلى حد "المراجعات الفكرية" للعديد من منتسبي "تنظيم القاعدة" وإعادة النظر في أسلوب وأدوات التنظيم، ومثال ذلك موقف التنظيم الأم من أعمال "الزرقاوي" من قبل وموقف تنظيم القاعدة فرع المغرب العربي من أعمال "منتسبي تنظيم الدولة" في ليبيا.

اما بالنسبة للوضع العام في ليبيا فإن الصراع السياسي القائم بين كل من حكومة طرابلس والتي يتبعها ما يعرف بقوات فجر ليبيا بزعامة "فايز السراج" من جهة وبرلمان طبرق التي تتبعها ما يعرف "قوات الكرامة" بزعامة "خليفة حفتر"، حاولت توظيف الحرب على تنظيم الدولة والارهاب كذريعة في تحقيق ما تعتبره مكاسب خاصة فيما يتعلق بالدعم الدولي، وإن كان تنظيم الدولة تم دحره من "مدينة سرت" وتوزع أفراده في جماعات صغيرة في مناطق مختلفة وبالخصوص في الجنوب الليبي، إلا أن خطر إعادة تشكله لا يزال قائم نظراً لحالة اللادولة والصراعات التي لا زالت قائمة بين الأطراف المتعددة.

خريطة رقم (10)

خريطة توضح تداخل مناطق انتشار تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة

المصدر: بتصرف الباحث

خلاصة

إن هذه الظاهرة الارهابية بتشابكاتها وتعقيداتها كان لها الأثر الكبير على الأمن الوطني الجزائر وعلى عدة صعد في مقدمتها الصعيد الأمني، انعكس أساساً في اعتداءات "تيقنتوري"، وعمليات تهريب السلاح الكثيرة التي أحبطتها قوات الجيش الوطني والأمن في مناطق مختلفة تبين أن مصدرها ليبيا والساحل الافريقي.

كما أن هناك تهديد اجتماعي مرتبط بالعامل الهوياتي خاصة بعد التمرد للتوارق في أزواد واعلانهم قيام "دولة أزواد" فنظرا، للإمتدادات الاثنية داخل الجزائر للتوارق الأمر الذي يجعل هذه الأخيرة في حالة حرجة رغم أن توارق الجزائر شعورهم بالانتماء للجزائر راسخ وثابت واستفادتهم من حقوقهم المدنية والاجتماعية عكس دول الجوار، إلا أن الخطر يظل قائماً ووجب في ذلك ضرورة تعميق الشعور ب "روح المواطنة" من خلال التمثيل النيابي المرتفع والاستفادة من المشاريع التنموية المختلفة بالاضافة إلى الحرص الأمني.

كما أن الجزائر مدعوة إلى لعب دور أكثر من ذي قبل في ظل هذه الظروف الصعبة في المنطقة، خاصة من خلال مساعدة دول الجوار على الخروج من مستوى الفشل الدولاتي وتأهيلها، والقيام بالاستثمارات داخل هذه الدول للحد من تدفق الهجرة غير الشرعية وملأ الفراغ الذي تسعى هذه التنظيمات الإرهابية إلى استغلاله.

أما بالنسبة للوضع في ليبيا فإن الجزائر مطالبة بتفعيل دبلوماسيتها في سبيل الجمع بين الأطراف المتصارعة خاصة وأنها وسيط إيجابي نظراً لإلتزامها الحياد في كل مراحل الصراع، ورغم صعوبة الوضع هناك نتيجة دور بعض الخارجية في تأجيج هذا الصراع إلا أنه من منطلق الأمن القومي فإن الجزائر قادرة على تقديم أكثر مما هو موجود وبإعتراف أطراف الصراع أنفسهم.

الفصل الرابع

تصور الجزائر للأمن بين الترتيبات الإقليمية والدولية

تمهيد

تطرح طبيعة التهديدات اليوم عدة تساؤلات حول المقاربة التي تمكننا من تحقيق الأمن بمفهومه الشامل ففي ظل التهديدات والتحديات التي تواجهها الجزائر وفي ظل التحولات الإقليمية الراهنة نحتاج إلى التعرض للمقاربة الأمنية الجزائرية في هذا الفصل، وذلك من خلال التطرق للمبادئ التي تتبناها الجزائر في عقيدتها الأمنية ومدى الحاجة إلى إعادة النظر فيها في ظل طبيعة التهديدات والتحديات الراهنة.

كما أن الحديث عن الأمن الوطني الجزائري في ظل البيئة الإقليمية يستدعي منا ضرورة التأكيد على مبدأ التعاون والتنافس بين أهم المقاربات للأمن في منطقة الساحل الإفريقي وشمال أفريقيا، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والتصور الأوروبي بقيادة فرنسا من منطلق إرثها التاريخي في المنطقة، لذلك يسعى هذا الفصل لمحاولة "الحفر" في أهم هذه التصورات الدولية، ومدى تقاطعها مع المقاربة الأمنية الجزائرية للأمن.

والحديث عن طبيعة التهديدات والتحديات من جهة والتصورات الدولية من جهة أخرى يدفعنا لطرح السؤال الأكثر أهمية، وهو كيف يمكننا الحديث عن الأمن الوطني الجزائري الذي هو جزء من الأمن الإقليمي في ظل هذه البيئة اللا أمنية؟ من هنا سنجد أنفسنا بحاجة إلى تفعيل مفهوم الأمن الإقليمي المركب، والتعاون الأمني الإقليمي بين دائرتين تبدوان مختلفتين بالنسبة للجزائر، وهي الدائرة المغاربية والأفريقية، فالحديث عن الأمن هو ظاهرة علائقية -على حد تعبير باري بوزان- فلا يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية فليس هناك أمة مكتفية أمنياً.

المبحث الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية بين المستلزمات الأخلاقية والمصلحة

تحتل الجزائر مكانة مهمة في بعدها الإقليمي الأمر الذي جعلها مخولة للقيام بأدوار متعددة للحفاظ على الأمن الإقليمي وتحمل مسؤوليات ذلك على عدة صعد، وفي ظل التحديات والتهديدات الأمنية التي تتعرض لها منطقة شمال افريقيا والساحل نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على تصور الجزائر للأمن الإقليمي، وذلك من خلال التعرف على عقيدتها الأمنية ومقاربتها للأمن الإقليمي.

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية بين الثابت والمتغير

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلاً يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، فالعقيدة الأمنية في جوهرها مبادئ وأطر أخلاقية أو حتى دستورية تحدد وتوجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية، فهي التعريف الجيوسياسي لمصالح دولتية.

قبل التطرق لتعريف العقيدة الأمنية ينبغي أولاً تحديد المقصود بكلمة "عقيدة"، فأصل الكلمة "العقيدة" (Doctrine) لاتيني وهو (Doctrina)، وتعني تعاليم النظرية العلمية والفلسفية،[1] والعقيدة في اللغة العربية هي الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده، وعند استخدامها في الجانب العسكري فإنها تعني مجموعة التعاليم النظرية والعلمية والفلسفية المتعلقة بفن الحرب والجوانب المرتبطة بها،[2] وللإشارة هناك فريق من الباحثين استخدم بدلاً من "العقيدة العسكرية" مصطلح "المذهب العسكري" أو "المذهب القتالي" كمرادف لها.

فالعقيدة إذاً هي مجموعة الأفكار والمعتقدات والمبادئ التي يتبناها الأفراد والتي من خلالها يتم تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية والإقتصادية والاجتماعية،[3] والعقيدة كنظام فكري قد يرتبط بمفكر مثل "عقيدة ماركس" وقد ترتبط بحركة فكرية "العقيدة الليبرالية على سبيل المثال".

أمَّا "العقيدة الأمنية" يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاماً فكرياً لمسألة الأمن في الدولة، وتتبّنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات التي تواجهها كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني.

---

(1): Dictionnaire Toupie, " **Définition de Doctrine**". http//: www.toupie.org/dictionnaire/doctrine (04/09/2018)

(2): عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006ص 40

(3): Dictionnaire Toupie, **Op.cit**.

يمكن تعريف العقيدة الأمنية على أنها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني (تعاوني/غير تعاوني) وقراراتها على المستوى المحلي والدولي،[1]وهي تحدد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنية وكيفية استخدام القوة القومية بكافة أشكالها (اقتصادية، سياسية، عسكرية) وكيفية توظيف هذه القوة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة، فالعقيدة الأمنية تسهم في التعريف بالاهتمامات الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي، كما أنها تساعد القادة السياسيين بالتعامل مع الوقائع وتساعدهم على شرح أفعال دولتهم.

فالعقيدة الأمنية تمثل تصوراً أمنياً يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن طروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها كما يمكن أن تأخذ صبغة أيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع،[2]ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى.

يمكن القول أنَّ العقيدة الأمنية تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي عموماً، علما أن العقيدة الأمنية تأخذ في الحسبان كل القطاعات أي أنها شاملة، وإذا رجعنا إلى تاريخ العقيدة الأمنية فإنها كتصورات كانت موجودة منذ القديم (منذ العهد اليوناني القديم) وكانت مرادفة للعقيدة العسكرية.

العقيدة العسكرية مصطلح مألوف في تاريخ الجيوش وخاصة لدى العسكريين المحترفين، ولكنه في الوقت ذاته معقد في إطاره ومحيطه وتركيبته ولهذا فهو مجهول لدى الكثيرين، ورغم أننا نمارس مضامين العقيدة العسكرية في حياتنا اليومية بشكل أو بأخر، إلا أننا نفتقر إلى المعرفة العميقة بهذا المصطلح المهم، وكثيراً ما يثار التساؤل حول معنى العقيدة العسكرية ومضمونها والحدود التي تفصل بينها وبين الإستراتيجية العسكرية والعلاقة التي تربط بينهما، ومن هنا يمكن القول أنَّ الإستراتيجية العسكرية مشتقة -من الناحية المفاهيمية- من العقيدة العسكرية،[3]إذن فلا إستراتيجية عسكرية بدون عقيدة عسكرية.

---

[1] : Fracis Sempa, **"US national Security doctrines historically viewed"**. American Diplomacy, 2003, www.americandiplomacy.org, p01 (04/09/2018)

[2]: صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر** ، العدد5، مارس 2012، ص291

[3]: عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**. ص 40

ويمكن تعريف العقيدة العسكرية بطرق مختلفة في دول مختلفة، وذلك راجع للعوامل التي تواجه تلك البلاد إلى جانب التوجهات والتطورات التكنولوجية القائمة والمستجدة، وعناصر السياسات الداخلية في أفرع وتخصصات القوات المسلحة، مثل المنافسة والصراعات المحتملة بين صناع السياسة من المدنيين والعسكريين.

أحد تقديرات العقيدة العسكرية يصفها بتركيز القدرات العسكرية الاستراتيجية على تحديد الأهداف الاستراتيجية والنتائج النهائية المطلوب الوصول إليها مع وضع تفاصيل العمل العسكري المطلوب، وتخصيص الموارد والالتزام بتوجيهات القادة السياسيين، وهناك تقدير أخر يعود إلى التسعينات يؤكد على أن العقيدة العسكرية لا بد لها من أن تركز على ثلاثة أمور مختلفة هي:[1]

- ضمان الأمن على حساب الدول الأخرى وتخفيض الأمن الكلي
- ضمان الأمن القومي بمعادلة الخطر وموازنة الأمن الكلي
- ضمان الأمن القومي بزيادة شعور الدول الأخرى بالأمن وبالتالي إضعاف مصادر الخطر

والعقيدة العسكرية كلمة يراد بها الإشارة إلى الأسس العامة أو المبادئ الرئيسية اللازمة للبناء العسكري للدولة، فهي مجموعة الأوامر والمفاهيم والتعاليم التي تتبناها النخبة السياسية الحاكمة والتي تمثل وجهة نظرها الرسمية في كل ما يتعلق بأمور الصراع المسلح،[2]وعادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدول وصناع القرار، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذ وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى.[3]

فالعقيدة العسكرية تعتبر ظل السياسة في الميدان تسترشد بها القوات المسلحة سلماً وحرباً لتحقيق المهمات الوطنية والقومية التي تحددها السياسة العليا أو لنقل الإستراتيجية القومية للدولة، والعقيدة العسكرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة السياسية للدولة وبأيديولوجيتها وفلسفتها الاجتماعية والاقتصادية، لتكون بالتالي التعبير العسكري للنهج السياسي، فهي آراء ومفاهيم فلسفية ذات مضمون عسكري تتبناها القيادة السياسية لتكون تجسيداً لعقيدتها السياسية في الميدان.

---

[1]: بيرت تشابمان، **العقيدة العسكرية: دليل مرجعي**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015، ص11

[2]: عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص41

[3]: **نفس المرجع**. ص42

بذلك تكون العقيدة الأمنية للدولة شاملة وتزود الفاعلين الأمنيين بإطار نظري يمكنهم من تحقيق الأهداف، وبالرجوع للعقيدة الأمنية الجزائرية نجد أنها تأثرت منذ الاستقلال بعدة معطيات، وزادت التحديات التي تواجه الجزائر تعقيداً في الآونة الأخيرة في ظل التحولات الإقليمية الراهنة، وهو الأمر الذي انعكس على مضمون العقيدة الأمنية من جهة وحتى على أدوات تنفيذها، لأنه في مثل هذه الحالات نحتاج إلى أفكار وإطار نظري أكثر انسجاماً مع طبيعة التحديات والتهديدات، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تحولات كبرى في مضمون العقيدة الأمنية ويمكننا أن نستشف ذلك من خلال التطرق لمرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

يشكل التاريخ أهم رافد للعقيدة الأمنية الجزائرية، فلا يمكن أن تذكر الجزائر إلا واقترن اسمها بالثورة التحريرية المجيدة، ولا يقتصر الجانب التاريخي هنا مع الاحتلال الفرنسي فحسب بل أنه وعلى مر التاريخ الجزائري لم تتعرض لاحتلال إلا وواجهته بمقاومة أخرجته، وبموقعها الاستراتيجي ظلت الجزائر هدفاً لكل القوى الاستعمارية عبر التاريخ فمنذ 1505 وإلى غاية 1830 تعرضت السواحل الجزائرية إلى مئة (100) حملة عسكرية.

شكل الاحتلال الفرنسي الاستيطاني للجزائر نقطة فارقة في تاريخ الجزائر كما كان اختباراً حقيقياً لإرادة شعب لم يرضى في تاريخه بالبقاء تحت سطوة الاحتلال، ورغم سعي الاستعمار الفرنسي للهيمنة على الجزائر بكل الوسائل الثقافية والعسكرية والاقتصادية، إلا أن الشعب الجزائري واجه هذه القوة الاستعمارية بكل الوسائل فانطلقت الثورات الشعبية في كل ربوع الوطن وتجند علماء الجزائر ونخبتها للقيام بثورة ثقافية حضارية تحفظ للجزائر تاريخها فتشكلت جمعية العلماء المسلمين التي حملت لواء الحفاظ على القيم والمبادئ الوطنية، وإلى جانب ذلك قادت جبهة التحرير الوطني بشقيها العسكري (جيش التحرير) والسياسي (جبهة التحرير) لواء مقاومة المحتل فتنوعت وسائل المقاومةوكانت بذلك ثورة التحرير الوطنية رمزاً لكل حركات التحرر الوطني.

وعدت بذلك ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية للجزائر كما سبق الاشارة إليه فهذا التاريخ ترك بصماته في المخيال الجمعي للجزائريين، وهو ما يدفعنا للاعتراف بأن عملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنيةورسم التزاماتها داخلياً وخارجياً خضع كثيراً لهذا العامل التاريخي.

رغم التحولات إلا أنَّ هاجس التاريخ يظل حاضراً ولا يزال يطبع العقيدة الأمنية للجزائر، فالإرث التاريخي جعل ذهنية الجزائريين "مسكونة بقيم الفروسية وثقافة المقاومة على الدوام... مما تراكم في وعينا التاريخي وحسنا

الشعبي هاجس التهيوء للمقاومة ورد العدوان... حيث لم تكن تجربة الشعب الجزائري مع المحتل لتذهب سدى إذ استخلص منها دروسا عظيمة".[1]

وبذلك شكلت مبادئ الثورة التحريرية مرجعية مهمة كما ساهمت في بناء الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وضلت مبادئ ثورة التحرير الموجه الفعلي للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية إلى غاية اليوم، هذا الثقل التاريخي للجزائر جعل زعامتها للمغرب العربي أمر طبيعي وحملها مسؤولية استتباب الأمن في جوارها الإقليمي الأمر الذي لم يرق لبعض دول الجوار الإقليمي وعلى رأسهم المملكة المغربية، مما أدى إلى حالة حادة من التنافس بين قطبي المغرب العربي وانعكس على العلاقة بينهما، ولم يقتصر التنافس عند هذا الحد بل دفع بالمملكة المغربية إلى الاعتداء على التراب الجزائري الأمر الذي تطور إلى حرب في أكتوبر 1963 عرفت بحرب الرمال.

رغم أنَّ هذه الحرب لم تدم طويلا إلاَّ أنها شكّلت نقطة تحول في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث أصبح التهديد مباشًراوحقيقياً لأمن الجزائر القومي وبالتالي أحد أهم المحددات الأساسية لسياستها الدفاعية، كما أنَّ النزاع مع المغرب أثر كثيراً على تطور القوات المسلحة الجزائرية، بمعنى أنَّ التهديد لن يكون إلاَّ بري المصدر من منطلق ضعف الجيران الآخرين مقارنة بالمغرب وهذا ما يفسر تمركز وحدات الجيش الوطني الجزائري الأكثر تطوراً على الحدود الغربية،[2] كما أعطيت الأوامر على ضرورة العمل على تطوير القوات المسلحة وتجهيزها لتكون أكثر جاهزية في حماية الأمن القومي من أي تهديد.

وعموماً يمكن القول أن هذه المرحلة بعيدالاستقلال الوطني وتحديداً في مرحلة حكم الرئيس "بن بلة" ركزت العقيدة الأمنية الجزائرية على أربع عناصر كبرى هي:[3]

- التضامن من الحركات التحررية في العالم.
- الوقوف في وجه الامبريالية.
- تقوية الاستقلال والسيادة الوطنية.
- الحياد النشط.

---

[1]: من خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، يوم السبت 02 جويلية 2005 خلال الجلسة الافتتاحية لملتقى حول "نشأة وتطور جيش التحرير الوطني". **وزارة الخارجية**، خطابات. **متحصل عليه**: www.mae.dz

[2]: عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**. ص42

[3]: عبد العزيز لزهر، "السياسة الأمنية الجزائرية 1962-2010". **مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية**، العدد01، 2014، ص129

كل هذه التصورات التي سبق التطرق لها في العقيدة الأمنية للجزائر كان لها انعكاس على أهم وثيقة رسمية في البلاد وهي الدستور، فنجد العديد من المواد التي تشير إلى محتوى العقيدة الأمنية موجودة في دساتير الجزائر منذ الاستقلال، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أنه في دستور 1963 وهو الدستور الأول الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال قد أشار في المادة (21) إلى أن "الجمهورية الجزائرية تضمن حق اللجوء لكل الذين يكافحون من أجل الحرية"،[1]وهو دعم صريح لكل حركات التحرر الوطنية.

في دستور 1996 نص في المادة (27) على أن "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري"،[2]وهو المنهج الذي دأبت الجزائر على المجاهرة به في كل المناسبات والذي شكل منبع ثورتها المجيدة، الأمر الذي جعل من صوت الجزائر يحترم في المحافل الدولية وظلت تجربتها التحررية مثالا يحتذى.

في مرحلة حكم الرئيس "هواري بومدين" لم يتغير مضمون العقيدة الأمنية للجزائر، بل زادت هذه الأخيرة تمسكاً ودفاعاً على توجهاتها، وقد لخص ذلك الرئيس "هواري بومدين" بقوله "إنَّ المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"،[3]وهو الأمر الذي اتضح جليا مع تفجر نزاع الصحراء الغربية عام 1976 بعد الانسحاب الاسباني واتفاق المغرب وموريتانيا على تقسيم الإقليم- في غياب الجزائر- زادت حدة التوتر الإقليمي، ورأت الجزائر في هذا التطور وهذا السلوك (أي تقسيم الإقليم بين المغرب وموريتانيا) تهديداً لأمنها القومي وتشجيعاً للتوجهات التوسعية المغربية، خاصة وأن الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية المغربية تتسم والتوتر.

وقد تحدث عن الخطوط الكبرى للعقيدة الأمنية في مرحلة السبعينات "بول بالتا" (Paul BALTA) بقوله "أن الاستقلال الوطني شراكة مفتوحة على العالم على قواعد واضحة في إطار سيادة الأطراف، رفض سياسة الجبهات والقواعد العسكرية، رفض استقلال العالم الثالث اقتصاديا باسم الحرية التجارية أو باسم الاستفادة من الرأس المال العالمي أو باسم نقل التكنولوجيا، تلك عي الثوابت التي يجب على بلدنا الدفاع عنها واحترامها، من

---

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 1963"، **متحصل عليه**: http://www.el-mouradia.dz

[2]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 1996"، **متحصل عليه**: http://www.el-mouradia.dz

[3]: عبد القادر الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص135

أجل المساهمة في بناء علاقات عالمية تستفيد منها جميع الشعوب لا أن تساهم في إغناء الدول الغنية وفي زيادة إفقار الدول الفقيرة".[1]

في هذه المرحلة ركزت الجزائر على مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير، ورفضها المطلق استضافة أي قواعد أجنبية الأمر الذي يجعلها ميالة للصراعات خاصة وأن المرحلة عرفت استقطاب كبير على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية،[2]وهو ما تؤكده الوثائق الرسمية، فقد جاء في دستور 1976 في الفصل السابع منه لا سيما مادته رقم (90) التي تنص على أن "الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفاءا لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه".[3]

في حين نصت المادة (93) على "دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية"،[4]في حين نص دستور 23 فيفري 1989 في المادة (27) من الفصل الثالث على أن "الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتتبنى ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"،[5]وهي إشارة واضحة من الجزائر على احترام سيادة الدول ومبادئ ثورتها.

وقد أكد هذا خطاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في كلمة ألقاها بفرنسا في 15 فيفري 2007 حول موضوع "أفريقيا في توازن العالم" جاء فيه أنَّ "الجزائر تطمح إلى تطوير قنوات وأطر التشاور السياسي والتعاون الإقتصادي مع سائر الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية، وهي تجنح إلى ذلك مسترشدة بمبادئ الاحترام المتبادل وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤون الغير وتبادل المنافع".[6]

ومن منطلق مبدأ عدم التدخل رفضت الجزائر العديد من الدعوات لضرورة التخلي عن هذا المبدأ، ورغم تضررها من ظاهرة الإرهاب الذي يتخذ من دول الجوار قاعدة له في الآونة الأخيرة إلا أن الجزائر متمسكة بعدم

---

[1]: عبد العزيز لزهر، **مرجع سابق**. ص132

[2]: الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982: بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية**. ج1، الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2007، ص105

[3]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 1976"، **متحصل عليه**: http://www.el-mouradia.dz

[4]: **نفس المكان**.

[5]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "دستور 1989"، **متحصل عليه**: http://www.el-mouradia.dz

[6]: خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، يوم 15 فيفري 2007. وزارة الخارجية، خطابات، **متحصل عليه**: www.mae.dz

التدخل العسكري خارج حدودها، كما رفضت المشاركة في ما يعرف بالتحالف العربي الذي دعت إليه قمة وزراء الخارجية العرب في شرم الشيخ في 25 مارس 2015.(1)

وإيماناً منها بعدالة القضية الفلسطينية ودفاعاً على مبدأ القومية العربية لم تتوانى الجزائر في المشاركة في الحرب ضد إسرائيل، فأرسل الجيش الوطني للمشاركة في حرب 1973 جنباً إلى جنب مع أشقائه في مصر، كما ظلت الجزائر توظف دبلوماسيتها في كل المحافل للدفاع عن القضية الفلسطينية، ولا تزال الجزائر إلى اليوم ثابتة على مبدأها بعدالة القضية الفلسطينية رغم تخلي الكثيرين عنها، فكان بذلك توائم بين السياستين الداخلية والخارجية للجزائر من جهة والإعلاء من مبادئ الثورة التحريرية من جهة أخرى.

هذه المكانة التاريخية التي احتلتها الجزائر وعبر التاريخ تعكس أهمية البعد الجغرافي لها، فثنائية التاريخ والجغرافيا تشكلان أساس الجيوبولتيك، فالعامل الجغرافي للدولة سواءاً من حيث موقعها، مساحتها، شكلها ومواردها الطبيعية، يلعب دوراًمهماً في بلورة مفهومها للأمن ورسم سياستها الداخلية والخارجية.(2)

والجزائر بدورها تحتل موقعاً يعتبر نقطة تقاطع إستراتيجية متعددة الأبعاد بتوسطها لعدة دول مغاربية وكذلك توسطها لكيانين كبيرين الأول في الشمال يمثله الاتحاد الأوروبي والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الإفريقي، هذه النقطة الإستراتيجية بقدر ما خلقت عقيدة أمنية متنوعة بقدر ما جعلت الأمن القومي الجزائري ينكشف على عدة جبهات، وهو ما جعل الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية - بحرية التموقع بسبب مطامع الدول الكبرى لاسيما في ظل الحرب الباردة وغربية – برية التموضع جراء المطالب الترابية المغربية.(3)

الحياد الايجابي واحترام المبادئ العامة التي تنص عليها الوثائق الوطنية والدولية أكسب الجزائر احترام كبير لدى المجتمع الدولي، وهو الأمر الذي انعكس على سياستها الخارجية التي ميزها النشاط والسعي لجسر الهوة بين الأطراف المتصارعة، ومن بين النجاحات الكبرى التي نجحت فيها الدبلوماسية الجزائرية ما يعرف ب "اتفاقية الجزائر" 1975 بين العراق وايران بخصوص ترسيم الحدود بين البلدين، بالإضافة إلى دور الجزائر الكبير في ما يعرف "قضية الرهائن الأمريكيين" الذين تم احتجزاهم في السفارة الأمريكية في طهران من عام 1979.

---

(1): بوحنية قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن.** عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2017، ص203

(2): إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات.** الكويت: دار السلاسل، 1985، ص175

(3): عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق.** ص43

من بين أهم المرتكزات التي بنيت عنها العقيدة الأمنية الجزائرية هو المتغير الأيديولوجي نمط تفكير، وهو الأمر الذي ترجمته الوثائق الرسمية خاصة في مرحلة الأحادية الحزبية منذ الاستقلال إلى غاية بداية الثمانينيات بحيث تبنت الجزائر في دستور 1963 ودستور 1976 الاشتراكية كنظام أيديولوجي كمنهج كفيل بالقضاء على الاستغلال ومناصر لقضايا التحرر الوطني،[1]كما يمكن أن تفسر حالة الاستقطاب في هذه المرحلة الحساسة توجه الجزائر هذا، أين نجد اعتماد المملكة المغربية على التصور الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات حدثت تحولات كبرى على المستويين الداخلي والخارجي، بالنسبة للمستوى الأول تمثلت في أحداث 05 أكتوبر 1988 وعلى المستوى الخارجي/ الدولي تمثلت في تفكك الاتحاد السوفياتي، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل انتشرت ظاهرة العنف بعد توقيف المسار الانتخابي في 1992، وأمام هذه الظاهرة المعقدة تشابكت التحديات وتوسعت لترتبط بالتهديدات اللادولتية.

أمام هذه التحولات وانتشار العنف في التسعينيات أصبح التهديد بالنسبة للجزائر لا يقتصر على الخارج فحسب بل أصبح داخلياً كذلك متمثلا في الإرهاب تحديداً، من جهة أخرى تفكك الاتحاد السوفياتي دفع الجزائر بتبني التوجه الليبرالي والانفتاح على الأسواق الخارجية خاصة في ظل تدهور العملة وتراجع لأسعار النفط أين وجدت الجزائر نفسها في مواجهة أزمة المديونية، وعرفت بذلك هذه المرحلة طغيان التهديد الداخلي الأمر الذي عقد من مأمورية الجيش الذي وجد نفسه في مواجهة تهديدات لا تماثلية.

لكن هذا الوضع ما فتئ حتى تحكم الجيش الوطني الشعبي في المشهد الأمني ومحاصرة الظاهرة الارهابية داخلياً الأمر الذي دفع ببعض هذه الجماعات الخروج إلى دول الجوار في بداية الألفية الجديدة، ورجعت الدبلوماسية الجزائرية للنشاط، وكان من أكبر انجازاتها النجاح في الوساطة بين اثيوبيا واريتريا سنة 2000.

رغم التخلي عن الاشتراكية كمرجعية أيديولوجية لم تتخلى الجزائر عن مبادئ عقيدتها الأمنية الأخرى وبالأخص مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول رغم التحول في طبيعة التهديدات وانتشار الجماعات الارهابية وجماعات الجريمة المنظمة في دول الجوار وما يشكله ذلك من تهديد للأمن الوطني الشامل، هذا الوضع انعكس على الجزائر التي توجهت نحو زيادة حجم التسلح لحماية حدودها الطويلة، وهو ما يثقل كاهل الميزانية الأمر الذي دفع بالباحثين المهتمين للتساؤل حول ما إذا كانت الحاجة ملحة لإعادة النظر في مضمون العقيدة الأمنية.

[1]: عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، **مرجع سابق**. ص227

في سياق الحديث عن العقيدة الأمنية عموماً وجب توضيح نقطة مهمة لها أثر عميق في تحديد مضمون هذه العقيدة، وهي تلك العلاقة التي تربط بين المؤسسة العسكرية والمدنية في الدولة ومدى توافقهما، لأن أي تفاعل في هذه العلاقة يكون أثره واضح على مفهوم العقيدة الأمنية، لذلك نجد الكثير من الباحثين يذهبون للقول بأن العلاقات المدنية العسكرية هي إطار واسع وشامل يمكن من خلاله فهم الظاهرة العسكرية بصورة موضوعية.

خبرت المجتمعات الإنسانية –وفق بعض الآراء- منذ عصر الإقطاع وسيطرة الكنيسة في أوروبا وحتى العصر الراهن ثلاثة نماذج للسيطرة المدنية-العسكرية وهي:[1]

1- النموذج التقليدي The Traditional Model

2- النموذج الليبرالي The Liberal Model

3- النموذج التدخلي أو الإختراقي The Penetration Model

بالنسبة للنموذج التقليدي ظهر خلال القرن السابع عشر والثامن عشر الميلاديين عندما كانت الطبقة الأرستقراطية هي الطبقة المسيطرة في أوروبا كما كانت الأرستقراطية بشقيها المدني والعسكري تعيش تحت سقف واحد قوامة المصلحة المشتركة وتدافع عن قيم متشابهة، وتقوي صلاتها بالروابط الأسرية وتوزع أبناءها ما بين الجيش والكنيسة، وتم تعزيز كل ذلك بأن جعلت قيادات الجيش بمستوياتها المختلفة مغلقة على أبناء الأرستقراطية الذين هم مدنيون ارستقراطيون أولا وعسكريون ثانيا.

أما النموذج الليبرالي ظهر في البلدان الرأسمالية على تحديد الفروق في المهام المحددة سلفاً لكل من المدنيين والعسكريين، استناداً إلى الفروق في الخبرات التي تهيئ كلاً منهما لأداء عمله، فأوكلت للمدنيين مهام تولي المناصب الحكومية وتحقيق الأهداف الداخلية والخارجية، أما العسكريون فقد انحصرت مهامهم في التدريب واستخدام أدوات القوة وحماية الأمن القومي، وتقديم النصائح للقيادة السياسية في الشؤون المتعلقة بالدفاع، الأمر الذي يجعل السلطات المدنية في النظم السياسية الليبرالية تمتلك الإمكانيات المطلقة التي تحول دون اشتغال العسكريين بالسياسة كما تلزم المدنيين بإحترام شرف الجندية واحترام العسكريين.

في النموذج التدخلي تصبح القوات المسلحة جزءاً من بنية النظام السياسي لا تقتصر مهامها على العمل العسكري فحسب، بل تتولى مهام عديدة في تخصصات مختلفة، ويشير العديد من المفكرين الذين تناولوا هذا

---

[1]: بلهول نسيم وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص163

النموذج إلى أنه قد تم الأخذ به في النظم الشيوعية وفي ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية، كما طبقته بعض بلدان العالم الثالث خاصة في فترات حكم الحزب الواحد.

في حالة الجزائر علاقة السياسي بالعسكري لها جذور عميقة في تاريخ الجزائر بل أن هذه العلاقة جسدت مرحلة مهمة من هذا التاريخ اقترنت بأهم محطة تاريخية وهو الثورة التحريرية، كان إعلان الثورة التحريرية في الأول من نوفمبر 1954 من قبل "جيش حزب التحرير الوطني" الذي كان الأداة العسكرية لحزب "جبهة التحرير الوطني" التي كانت الأداة السياسية، وبذلك يكون أول تداخل بين المدني والعسكري في تاريخ الجزائر.

المحطة الأكثر وضوحاً في علاقة المدني بالعسكري هو مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ودعوته إلى ما يعرف بـ "أولوية السياسي على العسكري"،[1] وهي النقطة التي عرفت جدال كبير بين القادة الأمر الذي ينم على عمق التداخل بين الطرفين في الميدان، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كان الداعم الأول للرئيس "أحمد بن بلة" هو الجيش وتغليب كفته على معارضيه.

وقد جاء في ديباجة دستور 1963 في الفقرة الثامنة منه مايلي: "إن الجيش الوطني الشعبي الذي كان بالأمس جيش التحرير الوطني هو بمثابة سنان الرمح في نضال التحرير القومي، من ثمة سيظل هذا الجيش مسهماً في خدمة الشعب، ساهراً على "النشاط السياسي داخل إطار الحزب" عاملاً على تشييد الأنظمة الجديدة الاقتصادية منها والاجتماعية للبلاد"، ويضيف في المادة (08) منه أن "الجيش الوطني جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب".[2]

وهو الأمر الذي يعبر على مدى "هيمنة الجيش الوطني الشعبي" على مناحي الحياة السياسية في البلاد بعد الاستقلال، ويمكن تفسير ذلك بحالة الفراغ التي ميزت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة وغياب المؤسسات القادرة على القيادة السياسية، في حين ظلت المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوحيدة الأكثر تنظيماً والتي حملت على عاتقها قيادة البلاد في هذه المرحلة، وما زاد من تعقيد الأمر الاعتداء على الوحدة الترابية للبلاد في حرب الرمال.

---

[1]: أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**. الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2009، ص150

[2]: انظر دستور 1963.

جاء "انقلاب" 19 جوان 1965 من قبل وزير الدفاع الوطني آنذاك "هواري بومدين" على الرئيس "بن بلة" لتكرس مبدأ هيمنة العسكري على السياسي، أين قام "هواري بومدين" بتعطيل العمل بدستور 1963 وحل المؤسسات السياسية وتشكيل "مجلس الثورة" المكون من (25) عضو منهم (12) من العسكريين، وأصبح بعد ذلك "هواري بومدين" رئيساً للجمهورية وزيراً للدفاع الوطني.

في مرحلة الرئيس "هواري بومدين" كلف الجيش بالخدمة الاجتماعية والاقتصادية كما تم التنصيص بقوة على مبادئ الاشتراكية كفلسفة وطنية، الأمر الذي يجعل من العقيدة الأمنية للبلاد أكثر تركيزاً على هذا العنصر كما سبق الاشارة إليه، وبالرجوع إلى دستور 1976 خاصة في الفصل السادس في المادة (82) و(83) أين شكلت ثنائية الجيش والاشتراكية أهم عناصر الحكم في هذه المرحلة التاريخية.[1]

ولعل أهم محطة تفسر مدى التداخل بين السياسي والعسكري كانت بتوقيف المسار الانتخابي في 1992من طرف الجيش بعد فوز حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بالانتخابات التشريعية في الدور الأول والانتخابات البلدية،[2]وهي المرحلة التي تميزت باستقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" في 11 جانفي 1992 وحل المجلس الشعبي الوطني، وأوكلت مهمة تسيير البلاد إلى المجلس الأعلى للدولة الذي ترأسه "محمد بوضياف"، والذي تم اغتياله بعنابة في 29 جوان 1992.

يمكن القول أن تدخل الجيش في الحياة السياسية في زمن التعددية يمكن حصره في شكلين بارزين:[3]

1- الشكل الأول يتمثل في استعمال حق الاعتراض أو النقد (veto)، وهو النمط الذي عادة يسود في حالات عدم الاستقرار السياسي، إذ يتحول الجيش إلى دور المحافظ والحامي، وتدخل الجيش بهذه الصفة يكون في حالتين: الأولى هي انتصار حزب أو حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية، والثانية هي إتباع السلطة القائمة لسياسات راديكالية أو إذا حاولت السلطة استقطاب جماعات سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية،[4]ويحدث هذا النوع من التدخل إذا وقعت أزمة خطيرة تهدد البلاد فتتدخل المؤسسة العسكرية لإعادة الاستقرار، ولكن الوعود بالرجوع إلى

---

[1]: انظر: **دستور 1976**.

[2]: في حوار أجري بتاريخ 2016/01/09 مع "خالد نزار" وزير الدفاع الوطني في 1992 صرح قائلاً بأنه هو من أوقف المسار الانتخابي، **انظر:** https://www.echoroukonline.com (07/10/2018)

[3]: بلهول نسيم وآخرون، **مرجع سابق**. ص173

[4]: نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث**. الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003، ص279

الحياة المدنية قد تتحقق أو قد يستمر الجيش في الاحتفاظ بالسلطة، وهو الشكل الذي يمكن أن نفسر به تدخل الجيش لتوقيف المسار الانتخابي في 1992.

2- الشكل الثاني: يرتبط باختيار أو تزكية القيادات السياسية، وهو الوضع الذي تجسد من خلال فوز "مرشح الجيش" المتمثل في شخص وزير الدفاع والرئيس بأول انتخابات تعددية في نوفمبر 1995 التي فاز بها الرئيس "اليامين زروال"، وهي الانتخابات التي أعطت العسكريين لأول مرة شرعية تمكنهم من قيادة وتسيير المجتمع.

في عهد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ومع تراجع الإرهاب وتطبيق "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"[(1)] بدأ الجيش يتوجه نحو الاحترافية والتخلي عن الحياة السياسية، وهو ما تعكسه حالة المؤسسة العسكرية اليوم التي ترفض المشاركة في السياسة وحملت على عاتقها ما تمليه عنها القوانين الرسمية بالدفاع عن السيادة الوطنية، وإن كان البعض لا يزال يتحدث عن ذلك التداخل وان كان شكلياً في ما يتعلق بتولي رئيس الجمهورية لحقيبة الدفاع الوطني، أي أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وزيراً للدفاع.

ثنائية العسكري-المدني بقدر تأثيرها على الوضع السياسي للبلاد بقدر ما تترجم حالة الخوف من التهديدات والتحديات التي قد تتعرض لها الجزائر، وإن تراجع التهديدات الصلبة مقارنة بسنوات خلت فإن التهديدات الغير دولتية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية) وترهل الدولة في المنطقة والتدخلات الأجنبية في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي أصبحت أكثر اتساعاً وأكثر خطورة من ذي قبل في ظل انتشار التكنولوجيا والفوضى الأمنية في دول الجوار بعد 2011، وهو الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول ما إذا كنا بحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية؟

ففي ظل البيئة الإقليمية الغير مستقرة توجه للجزائر العديد من الانتقادات على أنها لم تقدم للأمن الإقليمي ما يجب باعتبارها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، إلا أن هذا الرأي لا يعكس حقيقة الوضع، فالجزائر ظلت ومنذ استقلالها وفية لمبادئها الرافضة لكل أشكال التدخل في شؤون الدول، فرغم التحديات والتهديدات

(1): جاء مسعى المصالحة الوطنية كمرحلة ثانية وكتكملة لمشروع الوئام المدني الهادف إلى استتباب الأمن والطمأنينة في الجزائر والذي وعد به الرئيس بوتفليقة عشية انتخابه للمرة الثانية سنة 2004، حيث طرحه للاستفتاء في 29 سبتمبر 2005 ونال نسبة عالية بالموافقة، غير أن مضمون القانون كان مخيباً للآمال بالنظر للاسم الذي يحمله، حيث أضاف بعض المكاسب القليلة للمسعى السابق ومنها إبطال المتابعات في حق المسلحين الذين تخلوا عن السلاح، وعن أولئك الفارين خارج الجزائر من قيادات الحزب المحل، بينما لم يشر بأي بند إلى الطرف الثاني في الصراع وهم قادة المؤسسة العسكرية الذين أوقفوا المسار الانتخابي، وتتهمهم عدة منظمات حقوقية بارتكاب جرائم. **انظر:** بوحنية قوي وآخرون، **العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي.** عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص170

التي تواجهها ظلت تتحمل مسؤولية حماية حدودها مع الجيران وهو مجهود مضاعف بإعتبار أنها حماية لحدود الجيران في حد ذاتهم، كون حماية الحدود مسؤولية مشتركة، وهو ما انعكس على حجم الإنفاق العسكري، إلى جانب مجهودها السياسي في حل قضايا وأزمات دول الجوار سياسياً وتقديم المساعدات الإنسانية.

كما سبق الاشارة إليه ظلت الجزائر متمسكة بعقيدتها الأمنية التقليدية التي صممت على تهديدات دولتية ورغم التحول في طبيعة التهديدات إلى غير دولتية ظلت هذه المبادئ حاضرة، ورغم ارتفاع حدة التهديدات وتدفقها للجزائر على غرار حادثة تيقنتورين، إلا أن الجزائر تأقلمت بسرعة مع هذه التهديدات من منطلق خبرتها في مواجهة الإرهاب في التسعينات.

والملاحظ بعمق في سلوك الجزائر يتوقف عند بعض التعديلات –وإن كانت تبدو هامشية- في عقيدتها الأمنية، فقد تسببت طبيعة التهديدات غير الدولتية وانتشار الأزمات في تخومها وتعقدها في بعض "التناقض" في موقف الجزائر وذلك جراء التوتر الناشئ بين "المبادئ المؤسسة لعقيدتها الأمنية" و"المصالح الأمنية"،[1]الأمر الذي حتم عليها تعاملاً مرناً مع بعض المبادئ وفق الحالات الاستعجالية.

كما يدل على ذلك تطور موقفها من الأزمة في مالي، فإذا كان قرار فتح المجال الجوي –والذي يعد سابقة في عقيدتها الأمنية- يتناقض ومبادئها وخطابها الرافض للتدخل فإنه يتوافق ومصلحتها الأمنية، لأن التدخل الفرنسي يخلصها أيضا من تهديد إرهابي على حدودها، ومن ثم تعد أزمة مالي نموذجاً للتوتر الحاد الناشئ بين المستلزمين "الأخلاقي والمصلحي" ولكيفية إدارة الدولة لتناقضات موقفها.[2]

وبالتالي يمكن فهم مدى المعضلة التي تقع فيها الجزائر بين ما ترفعه من مبادئ وهو عدم التدخل في الحالتين الليبية وفي مالي، خاصة أننا أمام انهيار تام للدولة في حالة ليبيا ودولة فاشلة في مالي ما يجعل من تأمين الحدود بالنسبة للجزائر مسألة ذات أولوية قصوى، وبالتالي يطرح السؤال كيف يمكن الحديث عن عدم التدخل في شؤون الدول وبالأخص في الحالتين الليبية والمالية في ظل ارتفاع حدة التهديدات اللادولتية وشيوع الفوضى؟ أي هل هذا معناه أن تترك دول الجوار تحت رحمة الفوضى والجماعات الإرهابية؟ أم أن صيانة الأمن القومي للجزائر يجب أن

---

[1]: عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، **تقارير**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 02 ماي 2018، ص05

[2]: **نفس المرجع**. ص06

يصان بعيداً عن حدودها الجغرافية؟[1] الإجابة على هذه الأسئلة تدعونا إلى ضرورة إعادة النظر في مفهوم العقيدة الأمنية للجزائر من أجل حماية الأمن القومي.

المطلب الثاني: الجيش الوطني الشعبي ونهج الاحترافية

استنادًا لنظرية الدول المحورية فإنَّ الجزائر تعتبر دولة محورية في منطقة المغرب العربي، وفي ظل النزاعات المحيطة بها في الجوار الإقليمي وحالة اللاأمن يجعلها تدفع ثمنا باهظاً وربما تنازلات مؤلمة، لذا سعت الجزائر في تبنيها لمفهوم الأمن التركيز على أبعاده المختلفة من البعد الاقتصادي والثقافي والسياسي إلى العسكري، وقد لعب هذا الأخير ولا يزال دور الضامن الأول لتحقيق مثل هذا الأمن الوطني ذو السمة الدفاعية الذي تتبناه الجزائر، فالقوة العسكرية تبقى تشكل جوهر تحقيق ذلك بالرغم من توسع مفهوم الأمن، إذ شكلت الأداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية الجزائرية وصياغة دورها على المستوى الإقليمي.

من هذا المنطلق كان ولا يزال الجيش الوطني الشعبي المؤسسة الأقوى وذات الثقل في الجزائر، كما احتل مكانة مرموقة في المخيال الجمعي للجزائريين، وذلك ليس اعتباطياً بل يرجع لأسباب عدة من بينها:[2]

- أن الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني الذي لم يؤسس بمرسوم أو قرار فوقي بل جاء من رحم المعاناة التي ألمت بالشعب الجزائري جراء الاستعمار الفرنسي.
- سد شغور المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.
- تطهير الحدود الشرقية والغربية من الألغام الممتدة على خطي شال وموريس وإزالة أثار الحرب المدمرة.
- بناء مرافق الخدمات وتقريبها من المواطنين لفك العزلة عنهم.
- رسم الحدود مع الدول المجاورة وتأمين سلامتها.

فقد كان للجيش الشعبي الوطني دوراً بارزاً في مرحلة ما بعد الاستقلال في البناء والتشييد، ومن بين أهم المشاريع التي ارتبطت به مشروع "طريق الوحدة الأفريقية" 1971 والذي كان تعبيراً صريحاً من الجزائر على انتماءها الافريقي وسعت بذلك إلى بناء الثقة مع جيرانها الأفارقة، كما ساهم الجيش في بناء السد الأخضر من خلال إقامة غابي تمتد مساحته على أكثر من 03 مليون هكتار بطول قدره 160 كلم وبعرض 20 كلم قصد

---

[1]: Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup, **Algeria Modern: From Opacity to Complexity**. London: Hurst, 2016, p93

[2]: وزارة الدفاع الوطني، "تاريخ الجيش". **متحصل عليه**: https://www.mdn.dz(11/10/2018)

مواجهة ظاهرة التصحر وزحف الرمال، التي أضحت اليوم من أكبر التهديدات التي تواجه الأمن القومي، كما كان للجيش دوراً بارزاً في مشروع الألف قرية في إطار بناء المشاريع الاجتماعية الكبرى في المناطق الفقيرة والمحرومة.

ولم ينحصر دور الجيش الوطني في هذه المرحلة التاريخية فحسب، بل كان له دور في العديد من الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها الجزائر، وفي الحالات الطارئة مثل تلك التي تتعرض لها القرى والمداشر المنتشرة في أعالي الجبال خاصة في فصل الشتاء أمام تراكم الثلوج وانقطاع الطرق والمواصلات، كان الجيش يتدخل كل مرة لفك العزلة على المحاصرين، هذا الدور الاجتماعي والاقتصادي خلق احتراماً ومكانة كبيرين في المخيال المجتمعي لدى الجزائريين اتجاه مؤسسة الجيش الوطني الشعبي.

ورغم هذه الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي تحملها الجيش الوطني إلا أنه لم يتغافل على دوره الرئيسي وهو الدفاع الوطني وحماية السيادة الوطنية، فعكف على بناء مؤسسة قوية تكون قادرة على مسايرة التطورات الحاصلة في العالم من حيث التكنولوجيا ووسائل الدفاع، ويبقى أساس هذا التطور هو التنظيم المعاصر الذي ينبني بدوره على ثلاث مستويات رئيسية:[1]مستوى عمودي للقوى والقيادة، ومستوى أفقي للاختصاصات الوظيفية انطلاقاً من قاعدة "تعرف أي قوة مسلحة حسب المجال الذي تعمل فيه"، ومستوى عملياتي يتحكم في متطلبات انتشار القوى بما يتوافق مع الضرورات العملياتية والميدانية.

وقد كرس الدستور الجزائري منذ الاستقلال أهمية قصوى للجيش الوطني الذي ظل مقترناً بمفهوم الدفاع الوطني، وإن كانت المرحلة التي تلت الإستقلال مباشرة حملت الجيش الوطني مسؤوليات البناء والتشييد نظراً لترهل المؤسسات الأخرى والتي كانت غائبة بفعل التدمير الممنهج لها من طرف المستعمر، لذلك أسندت له مهام اقتصادية واجتماعية وسياسية.

إلا أن الدفاع الوطني ظل هو المحور الرئيس في عمل مؤسسة الجيش الوطني، فجاء في دستور 1963 في المادة (08) أن "مهمة الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها"،[2]في حين نصت المادة (82) على أن "الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم الذي يتمحور حوله الدفاع الوطني ودعمه"،[3]من خلال هذه النصوص تبرز الأهمية والدور الذي أنيط بالجيش الوطني الشعبي وهو

---

[1]: Theodore Caplow, Pascal Vennsson, **Sociologie militaire, U Sociologie**. Paris: Armond Colin, 2000, p16

[2]: أنظر دستور 1963

[3]: أنظر دستور 1963

"الدفاع الوطني"[1] بمفهومه الشامل، وذلك من خلال الدفاع عن الحدود الترابية للبلاد وعن مقدرات الأمة الاقتصادية والاجتماعية واختياراتها.

بعد انقلاب 19 جوان 1965 تبوأ وزير الدفاع الوطني مهام رئيس الدولة وعطل العمل بالدستور، إلا أن هذه المرحلة عرفت تطوراً كبيراً في إعداد الجيش الوطني وتكوينه، حيث فتحت المدارس العسكرية المختلفة على غرار المدرسة الوطنية للسلاح المضاد للطيران، والمدرسة التكتيكية للعتاد العسكري، ومدرسة الصحة العسكرية ومركز التدريب ببوغار، كما أنشأت المدرسة الفنية للملاحة الجوية، كما كان لعودة دفعات المتربصين في الخارج دوراً في دعم منظومة التكوين والتدريب، كما أعطى قانون 16 أفريل 1968المتعلق بالخدمة الوطنية دفعاً قوياً في تعزيز قوات الجيش الوطني الشعبي.

في دستور 1976 ظل الجيش الوطني منوطاً به مسؤولية الدفاع الوطني والبناء والتشييد كما نصت على ذلك المواد (82) و(83)، وحتى بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" وتمت تزكية خليفته الرئيس "الشاذلي بن جديد" إلا أن الجيش احتفظ بنفس المهام والدور القديم كما نص على ذلك الميثاق الوطني في سنة 1986.

بعد أحداث أكتوبر 1988 واصدار الدستور الجديد 23 فيفري 1989 الذي رسم توجهاً جديداً للجزائر من خلال التأسيس لقاعدة الفصل بين السلطات وفتح مجال التعددية السياسية، وأمام هذا التوجه انحصرت مهام الجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال والدفاع عن السيادة والحدة الوطنيين.

وهذا ما أكدته المادة (24) والتي نصت على "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الإستقلال والدفاع عن السيادة، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف أملاكها البحرية"،[2] من خلال هذا النص القانوني يتضح جلياً أن مهمة الجيش الوطني تم حصرها في الدفاع الوطني ولم يعد منوط به وظائف أخرى المتعلقة بالاقتصاد والجوانب الاجتماعية والتنموية كما كان في الدساتير والمواثيق السابقة.

---

[1]: مدلول الدفاع الوطني قد يتعدى الجوانب العسكرية إلى التكوين وبناء المجتمع المنسجم الآمن خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وموقف منظمة الأمم المتحدة الذي وضع ظاهرة الحرب خارج القانون، ومنه فإن السياسة الدفاعية والأمن الوطني ملتصقان عندما تنتهج الدولة السياسة السلمية والاستراتيجية الغير عدوانية، من هنا أصبح مفهوم الدفاع الوطني المصطلح الأكثر استعمالا، كما أن المصطلح أصبح من اهتمام القانون الدولي بعد إلغاء حق الدول المشروع في الحرب وحل محله حق الدول المشروع في الدفاع من أجل حماية الأمن الوطني، من هنا يعد الدفاع أساسياً في تحقيق الأمن، للمزيد في الموضوع أنظر: غربي محمد، "من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط". متحصل عليه: https://revues.univ-ouargla.dz (12/10/2018)

[2]: أنظر دستور 1989

ولتجسيد هذا المسار الذي تبنته الجزائر من خلال دستور 1989 أصدر رئيس أركان الجيش تعليمة رقم 89/51/ق.أ/ج.و.ش بتاريخ 1989/04/04 تضمنت المهام الدستورية الجديدة للجيش الوطني الشعبي والواجبات المترتبة عليها بالنسبة لأعضائه: "لا لأي عسكري مع كونه كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي، أو ضد أي تشكيل سياسي سواء كان ذلك داخل المؤسسات العسكرية أو خارجها".[1]

وفي نفس السياق جاء دستور 1996 في المادة (25) التي أكدت على مهام الدفاع عن السيادة الوطنية والاستقلال الوطني، والدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف أملاكها البحرية"، وهو نفس المنهج الذي ظل يطبع الجيش الوطني الشعبي في كل المواثيق والدساتير التي تلت هذا التاريخ إلى اليوم، أي اضطلع بمهام الدفاع الوطني ومسايرة التطور التكنولوجي والتوجه نحو الاحترافية.

وفي ظل التحولات المصاحبة للحراك العربي 2011 في بعض دول الجوار (تونس وليبيا) والتي كان لها تداعيات على الأمن الوطني الجزائري خاصة بعد انتشار حالة الفوضى التي ميزها ازدياد عدد الحركات الإرهابية وانتشار الأسلحة وحالة اللأمن، الأمر الذي دفع بالجيش الوطني الرفع من حالة التأهب وضرورة مسايرة طبيعة التهديدات ومدى خطورتها، لذلك كانت الحاجة ملحة لزيادة نسبة الإنفاق العسكري.

أشار تقرير للمعهد السويدي للإحصاءات العسكرية (SEPPRI) أنَّ الجزائر أكثر دول إفريقيا تسلحاً سنة 2011، وأرجع المعهد هذه الإحصاءات إلى الأوضاع المتدهورة على حدودها الجنوبية بعد الأزمة الليبية، إذ بلغ حجم الإنفاق العسكري ما يعادل 44% أي 25 مليار سنة 2011 في إطار نسبة تسلح افريقية تقدر بـ 8,6%،[2]هذا ويمكن إرجاع نسبة الارتفاع هذه إلى حاجة الجزائر إلى تدارك تخلفها في مجال التسلح بعد العشرية السوداء واستغلت ارتفاع نسب البترول للقيام بصفقات تسلح متنوعة.

ومع تزايد التهديدات وفي ظل حالة الفوضى التي تعرفها منطقة الساحل الافريقي وانهيار الدولة في ليبيا زادت مخاوف الجزائر، الأمر الذي دفعها إلى زيادة الإنفاق العسكري في السنوات الأخيرة، ويمكن التعرف على بعض الاحصائيات للسنوات الأخيرة اعتماداً على إحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SEPPRI) من خلال الرسم البياني التالي:

---

[1]: وزارة الدفاع الوطني "تاريخ الجيش"، **متحصل عليه**: https://www.mdn.dz (11/10/2018)

[2]: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. ستوكهولم: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، 2011، ص346

الشكل رقم (07)
رسم بياني يوضح الانفاق العسكري للجزائر
المصدر: من إعداد الباحث

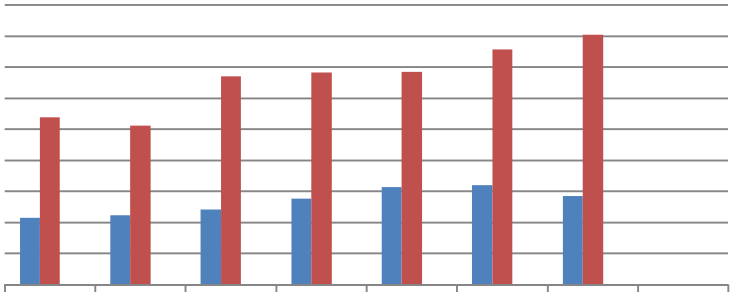

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي (%)	4,32	4,46	4,84	5,54	6,27	6,42	5,7
الانفاق العسكري من انفاق الحكومة المركزية (مليار دولار)	10,78	10,24	13,38	13,66	13,68	15,14	16,07

من خلال هذه الاحصائيات بالإمكان ملاحظة أن حجم الإنفاق العسكري ظل في ارتفاع في السنوات الأخيرة في الجزائر، تقاطع الأزمات من سياسية إلى أمنية مسلحة هيأت الوضع العام لتوسع رقعة العنف، دفعت بالجزائر إلى مضاعفة نشر قواتها العسكرية على طول الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية وحتى الشرقية بالكامل لضمان منع أي خرق حدودي محتمل، ومنع تأثر أمنها الوطني بالاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المجاورة.

هذا الوضع الذي تتعرض له الجزائر خاصة منذ سقوط نظام القذافي وانتشار السلاح بالمنطقة وتقاطع مصالح الجماعات الإرهابية مع الجريمة المنظمة يستلزم موارد مالية وبشرية كبيرة للحفاظ على الأمن الوطني لذلك توجهت الجزائر للرفع من موازنتها للدفاع كما تم الإشارة إليه من قبل، وفي هذا السياق تشير التقارير إلى أنَّ هذا الإنفاق يشمل زيادة القدرات الحركية لسلاح المشاة بتعزيزه بآلاف السيارات الخفيفة والعربات المصفحة التي يمكنها العمل في الصحراء، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على وسائل المراقبة الجوية والإلكترونية للحدود، وذلك بتوفير طائرات استطلاع متطورة بالإضافة إلى تطوير وسائل الاتصال.

هذا ولا يمكن إغفال التوجه العام للجزائر نحو الاحترافية لجيشها الأمر الذي يجعل منه يواكب التطور التكنولوجي في العالم من أجل ضمان حماية للسيادة الوطنية والسلامة الترابية، وهو ما تفسره صفقات عسكرية كثيرة تم إبرامها في السنوات الأخيرة، وهو ما عبر عنه رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي مؤخراً في حديثه عن

النهج الذي يتبعه الجيش الوطني في السنوات الأخيرة بقوله: "درب أوصل الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني في زمن وجيز بل وقياسي إلى بناء جيش قوي بكل ما تعنيه عبارة القوة من معنى".[1]

هذه المنظومة العسكرية المتطورة للجزائر جعل منها اللاعب المحوري في المغرب العربي والساحل الافريقي وهو ما دفع بالجنرال "دافيد رودريغاز" في خطابه أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي قبل تسلمه قيادة "أفريكوم" حيث صرح قائلاً "أنَّ الجزائر هي الرائد الإقليمي كونها تمتلك القدرات التي تسمح لها بتنسيق جهود بلدان الساحل أمام الأخطار المحدقة بها".[2]

من خلال ما سبق يمكن القول أن العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت نابعة من مرتكزات تم تبنيها بعد الاستقلال، إلا أنه في السنوات الأخيرة عرفت بعض التغيرات "الطفيفة" نتيجة التحول في طبيعة التهديدات خاصة بعد 2011، وأمام الانتشار الواسع لحالة اللأمن في منطقة الساحل الإفريقي وليبيا كانت الحاجة ضرورية إلى إعادة النظر في مرتكزات وأدوات العقيدة الأمنية الجزائرية، وهو الأمر الذي أدركه صانع القرار في الجزائر وانعكس بدوره على مستوى التسليح وتطور الجيش الوطني الشعبي من خلال تبني نهج الاحترافية.

---

[1]: افتتاحية الجيش، "على درب اكتساب القوة"، **الجيش**، ع662، سبتمبر 2018، ص03

[2]: يحي كواج، "رئيس أفريكوم المقبل دافيد رودريغاز أمام الكونغرس: الجزائر الرائد الإقليمي في المنطقة". **الجزائر نيوز**، 15 فيفري 2013، ص05

المبحث الثاني: التصورات الغربية للأمن في منطقة الساحل: جدلية الأمن والاقتصاد

من خلال هذا المبحث نحاول التطرق لأهم تصورين غربيين للأمن في منطقة الساحل الإفريقي وشمال افريقيا وتأثير هاذين التصورين في السياسة الأمنية الجزائرية، والأمر هنا يتعلق بالتصور الأوروبي سواءاً كإتحاد أو كدول أعضاء في هذا الإتحاد ونخص بالذكر "فرنسا"، إلى جانب التصور الأمريكي من خلال مبادرته للأمن في المنطقة وتشكيله ما يعرف ب "أفريكوم".

المطلب الأول: التصور الأوروبي للأمن في الساحل الافريقي

تعد اشكالية الأمن في المتوسط من بين الإشكاليات التي اكتست أهمية أكبر بعد 2011، وفرضت نفسها كموضوع انطولوجي لا يمكن تجاوزه، إذ اقترن موضوع الأمن بتهديدات لا دولتية أخذة في التوسع والارتفاع تأتي ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة على رأسها، الأمر الذي جعلها نقطة توافق بين ضفتي المتوسط في ضرورة مواجهتها، وإن كان الاختلاف يكمن في الوسائل والأدوات والأولويات بين هذه الدول.

في سياق ذلك ملّ موضوع الأمن هدفاً ودافعاً وراء المبادرات الأوروبية الجماعية تجاه جنوب المتوسط وكيفية محاصرة التهديدات المتأتية منه، من هنا جاءت أهمية العديد من المبادرات التي طرحت في المتوسط، وإن كان بعضها يقدم الاقتصاد عن الأمن والسياسة إلا أن الهدف يبقى واحد هو تحقيق الأمن بمفهومه الشامل.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن تناول هذا الموضوع يتطلب استحضار مستويين للتحليل، مستوى ابستمولوجي ومستوى انطولوجي، فيما يتعلق بالمستوى الأول هنا نستحضر "نظرية الإقليم" (Region Theory) التي طورها كرازنر وجيرفز، والتي وضعوا من خلالها الأسس النظرية للنظم الإقليمية التي طورها "لويس كانتوري" و"ستفين شبيجل"، بالإضافة إلى ما يعرف "بالإقليمية الجديدة" (New Regionalism)،[*]أما على المستوى الثاني فسنركز على طرح "المتوسطية" كاقتراب لفهم طبيعة ومضمون الأمن للأطراف في ظل التحول في طبيعة التهديدات والتحديات من الدولتية/ الصلبة إلى اللادولتية/ اللينة.

مفهوم المتوسطية ليس واضحاً أو حتى متفق عليه، فهناك حديث عن مفهوم أمن المتوسط الذي ارتبط بفكرة إحياء المتوسط كإقليم ذات خصائص وهوية مشتركة، ودائما ما يرتبط مفهوم أمن المتوسط بمنظور أوروبي

[*]: هنا تجدر الإشارة إلى ضرورة الرجوع للمطلب الثالث (مركب الأمن الإقليمي: نحو تصور وجودي لأمن الوطني) من الفصل الأول، فقد تم التفصيل في هذه النظريات من كل جوانبها، كما تجدر الإشارة أن الطرح الابستمولوجي هنا نقصد به الجانب الفسلفي من النظرية أي النظرية كموجه وكأداة تمكننا من فهم هذا التشابك.

(Eurocentric)، حيث يقصد به التهديدات الأمنية للقارة الأوروبية من جنوب المتوسط ولها احتمالية في التأثير على استقرار القارة الأوروبية، ويختلف الإدراك الأوروبي وإدراك دول جنوب المتوسط للتحديات الأمنية التي تواجه منطقة المتوسط، مما يجعل من الصعب الوصول إلى أجندة موحدة بين الطرفين واقتراب متوسطي للتعامل مع هذه التحديات الآخذة في التزايد، كون الأمر هنا متعلق بمسألة الأولويات.

من هذا المنطلق جاء اعتماد مدخل "الأمن الإقليمي" وذلك بالتركيز على خصائص التعاون الأمني المرتبط أساساً على مدى إدراك التهديدات والتحديات، لذلك تعد البنائية كمقاربة نظرية مهمة في فهم هذه الترتيبات الأمنية، كون الخطاب الأمني الذي يحاول استحضار دور الهوية في مسار تكوين المصالح، بعبارة أخرى يركز التحليل البنائي هنا على التمازج بين "الفاعل والبنية"، وذلك بالتركيز على العناصر التالية:[1]

- الهوية الإقليمية: من خلال الشعور الجماعي بمقومات الاشتراك في الأصول والعرقيات والتاريخ.
- الوعي الإقليمي: الذي يبنى على أساس الخطاب الذي يركز على الانتماء إلى جماعة معينة.
- الأقلمة: والتي تركز على التفاعل الإقليمي بحيث يصبح للعامل الجغرافي أهمية خاصة.

من هنا يمكن أن نميز قيمة ذلك التكيف الذي ميز الإدراك الأوروبي للبيئة الأمنية أين انتقل من حماية أوروبا من الشرق، أي من التوسع السوفياتي قبل انهياره، إلى ضرورة التعامل مع العدو الجديد المرتبط بالتهديدات القادمة من الجنوب، وهو ما يجعل من الخطاب الأوروبي يلعب دوراً في التركيز على الفضاء المتوسطي، من هنا تبرز أهمية الحوارات الأمنية بين الجانب الأوروبي وتلك الدول الواقعة في جنوب المتوسط، ودون الرجوع إلى الخلفيات التاريخية الاستعمارية بين دول الضفتين نجد أن للعوامل الأمنية والاقتصادية الدور البارز في كل الحوارات.

من بين التصورات الأمنية المتوسطية جاء مشروع الشراكة الأورومتوسطية (Euro Mediterranean Partnership) في نوفمبر 1995 ضم (27) دولة مشاركة،[*]هذا الإعلان كان مكمل ببرنامج عمل يجسد روح الندوة القائم أساساً على فكرة الأمن والتعاون في حوض المتوسط، وتتكون هذه الشراكة من ثلاثة عناصر أو سلال وهي:

الشراكة السياسية والأمنية: تهدف إلى تشجيع وتوطيد السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط وتقوم فكرة الشراكة في المجال السياسي على أساس احترام حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية من خلال

---

[1]: Michelle Pace, **The Politics of Regional Identity: Meddling With Mediterranean**. New York: Rotledge, 2006, p39

[*]: كان عدد دول الاتحاد الأوروبي في وقت مؤتمر برشلونة خمس عشرة دولة (15) والبقية من جنوب المتوسط، وتجدر الاشارة إلى أن موريتانيا كانت عضواً مراقباً فقط، أما ليبيا فقد استبعدت بسبب العقوبات.

انتخابات حرة ونزيهة والحكم الراشد، أما في المجال الأمني تقوم الشراكة على الحد من انتشار الأسلحة غير التقليدية (الكيماوية، البيولوجية والنووية) ومكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والارهاب، والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليمي، مع الاعتراف في هذا الإطار بحق "كل طرف في اختيار وتطوير بكل حرية نظامه السياسي والسوسيوثقافي والاقتصادي والقانوني"، هذه العبارة الأخيرة التي أدخلت في الإعلان بعد طلب دول جنوب حوض المتوسط تعكس مخاوف هذه الأخيرة ومحاولة الدفاع عن مبدأ السيادة.[1]

الشراكة الاقتصادية والمالية: تهدف إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المقبولة والمتوازنة بين ضفتي المتوسط والتأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة للتبادل، وتنفيذ تعاون وتداول اقتصادي، إلى جانب زيادة ضخ للمعونات المالية من الاتحاد الأوروبي لشركائه.

الشراكة الاجتماعية والثقافية: تستند على الاعتراف بوجود حضارات وتقاليد ثقافية مختلفة على ضفتي المتوسط والاحترام المتبادل لذلك، وضرورة تعزيز حوار الحضارات والمجتمع المدني والهجرة وغير من المواضيع.[2]

وبالرجوع إلى مضامين هذا "الحوار المتوسطي" نجد أنه ركز كثيرا على الجانب الاقتصادي –وتحديداً منطقة التبادل الحر- وهو الأمر الذي تخوفت منه دول الجنوب كون الأمر هنا يدفعها إلى فتح أسواقها على المنتجات الأوروبية، أي أننا أمام عدم توازن بين الاقتصاديات وهو الأمر الذي يناقض الطرح الليبرالي الذي يعتمد مبدأ التخصص في مثل هذه الحالات، كما أن العدد الهائل من الدول (27) دولة وحتى بعض الشقاقات الداخلية جعلت هناك تخوف بين أطراف، وخاصة فيما يتعلق بملف الصراع العربي-الإسرائيلي.

التخوف هذا الذي ساد العلاقات بين الأعضاء في حوار الشراكة هذا كان له أثر سلبي، وهو الأمر الذي فتح الطريق نحو البحث عن آليات أخرى تسهل عمليات التعاون وتحقيق المصالح، بل قد تكون موازية وفي نفس الفترة التي كان فيها حوار الشراكة المتوسطية قائماً، أين طرحت فكرة إنشاء مؤتمر للأمن والتعاون في المتوسط باقتراح من الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" خلال زيارته للرباط عام 1983، على أن يضم هذا المجلس كل من المغرب، الجزائر، تونس، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، إلا أن بعض الدول المغاربية مثل الجزائر عارضت المبادرة

---

[1]: مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص92

[2]: هايدي عصمت كارس، **المستمر والمتغير في السياسة الخارجية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016، ص25

لاستبعادها بعض البلدان مثل مالطا وليبيا وتجاهلها للصراع العربي الإسرائيلي، لكن أعيد إحياء الفكرة في الثمانينيات لتتوج بعقد اجتماع في روما في 10 أكتوبر 1999 أطلق عليه منتدى حوار 5+5.[*]

وقد ضم هذا المنتدى عشرة دول أعضاء خمسة منها من جنوب المتوسط وهي الدول المغاربية: الجزائر والمغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا، وخمسة من الضفة الشمالية لغرب المتوسط وهي: فرنسا، البرتغال، ايطاليا، اسبانيا ومالطا، وقد ركز هذا المنتدى على تحقيق المصالح المشتركة والسعي نحو التعاون في مسائل الأمن خدمة للسلم في المنطقة بأسرها من أجل جعلها فضاء أمن وتعاون واستقرار، وعلى المستوى الاقتصادي أكد إعلان روما على الطابع الشمولي لهذا الحوار وعلى أهمية بعده الاقتصادي، والتأكيد على إرساء تضامن جهوي كفيل بمعالجة عدم التوازن في مجال التنمية، أما على المستوى الاجتماعي فقد ركز على التعاون ومسائل الهجرة والتربية والتكوين والاتصال وحماية التراث.

في الاجتماع الثاني في العاصمة الجزائرية كان في أكتوبر 1991 تمخض عنه "إعلان الجزائر"، الذي تنص نقطته السابعة على تمسك الدول المشاركة بـ "مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك عدم اللجوء إلى القوة والحل السلمي للخلافات واحترام السيادة الوطنية والوحدة الجغرافية للدول المعنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية"،[1] والتأكيد على هذه النقطة جاء في سياق الأحداث الداخلية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة –وقد سبق التطرق لها- وحرص هذه الأخيرة على عدم التدخل الإقليمي في أمورها الداخلية، لكن سرعان ما توقفت هذه المبادرة بسبب أزمة "لوكربي" بين الدول الغربية وليبيا، وألغي الاجتماع المزمع عقده في تونس في العام الموالي.

ولم تستأنف اجتماعات المنتدى إلا في جانفي 2001، ومنذ ذلك التاريخ طغت على اجتماعات الأعضاء المواضيع المتعلقة بالأمن الناعم، وخاصة التهديدات المرتبطة بقضايا الهجرة غير الشرعية والإرهاب، وإن كانت مواضيع مثل الاقتصاد ولكن جلها في إطار الأمن الاقتصادي بالدرجة الأولى، كما تجدر الاشارة إلى الاختلافات العميقة في معالجة بعض القضايا، على غرار ملف الهجرة السرية، أين تسعى الأطراف الأوروبية بإقناع الدول المغاربية لإقامة مراكز إيواء على أراضيها، أي بصيغة أخرى تتحول الدول المغاربية إلى حاجز، وهو الأمر الذي رفضته الأطراف المغاربية وعلى رأسها الجزائر كون المسؤولية تصبح ملقاة على عاتق هذه الدول فقط.

بعد 2010 ومع موجة ما يعرف بالحراك العربي الذي كانت بدايته من تونس وبعد الأزمة الليبية تحديدا زاد الاهتمام بموضوع الأمن وأخذ الأولوية في كل اللقاءات، وخاصة موضوع الهجرة غير الشرعية والارهاب، أين أصبح التخوف الأوروبي من تسلل أفراد من الجماعات الارهابية عن طريق الهجرة غير الشرعية في إطار ما تصطلح

---

[*]: الحوار في البداية كان 4+5 وكانت مالطا كعضو مراقب، بعد ذلك أصبح 5+5 وأصبح غرب المتوسط كإطار للتعاون

[1]: عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. مرجع سابق، ص100

عليه الجماعات الإرهابية "الذئاب المنفردة"، وهو ما دفع نحو ضرورة البحث عن سبل لمواجهة هذه التهديدات، ووجبت الاشارة هنا أن موضوع الهجرة والارهاب لا يرتبط بالدول الخمسة من جنوب المتوسط كدول منشأ لهذه الظاهرة بل أصبحت الدول المغاربية منشأ ودول عبور كذلك، خاصة قوافل المهاجرين الغير شرعيين القادمين من جنوب الصحراء، وهو ما توضحه الاحصائيات، فعلى سبيل المثال لا الحصر أوقفت الوحدات العسكرية الجزائرية المنتشرة في الجنوب (373) مهاجر غير شرعي في حصيلة شهر سبتمبر 2018.[1]

في هذا الإطار نتعرض لظاهرة الهجرة غير الشرعية واللجوء في ليبيا كنقطة عبور، لنوضح مدى خطورة هذا الملف، ففي الفترة من 01 جانفي إلى 11 أكتوبر 2018 قام حرس السواحل الليبي بإنقاذ/ اعتراض 14156 لاجئا ومهاجراً عن طريق البحر متوجهين نحو أوروبا من خلال 108 عملية، وفي أكتوبر فقط تم انتشال 99 جثة لمهاجرين غير شرعيين في البحر،[2] ولتوضيح أكثر هذا التهديد المتمثل في الهجرة غير الشرعية نجري مقارنة من خلال الأرقام بين سنتي 2017-2018

الشكل رقم (08)
رسم بياني يوضح عدد المهاجرين الذين تم اعتراضهم في البحر
من طرف حرس السواحل الليبي
2018-2017
المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على احصائيات UNHCR

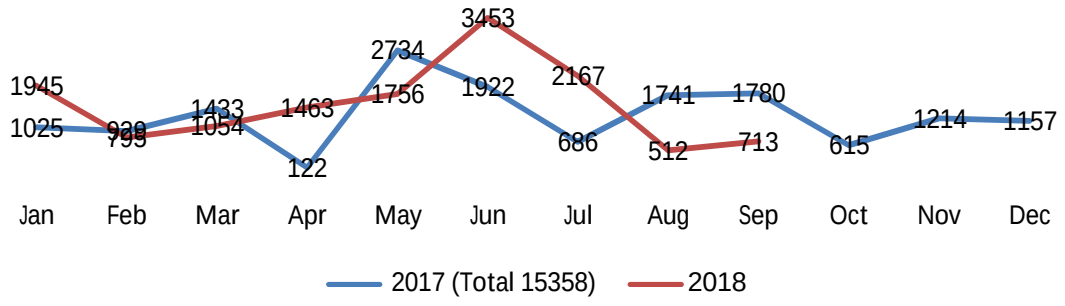

تبين هذه الأرقام المفزعة حجم التهديدات والتحديات التي أصبحت تمثلها الهجرة الغير شرعية خاصة في ليبيا كنقطة عبور نحو أوروبا (ايطاليا تحديداً)، وما يضفي طابع "الأمننة" على ملف الهجرة في الآونة الأخيرة في ليبيا هو الانتشار الكبير للجماعات الارهابية وعلى رأسها تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة، لذلك تتخوف الدول الأوروبية من تسلل أفراد هذه الجماعات إليها هذا من جهة، ومن جهة ثانية إذا ما أخذنا في الحسبان ما يحتاجه كل مهاجر من أموال تصرف للإيواء والإطعام ستكون الميزانية مكلفة جداً لهذه الدول.

---

[1]: وزارة الدفاع الوطني، "مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة". **مجلة الجيش**، ع663، أكتوبر 2018، ص28

[2]: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، متحصل عليه: https://data2.unhcr.org/en/country/lby (19/10/2018)

ولمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء وكالة "فرونتيكس" عام 2004 المسؤولة عن التعاون بين الدول الأعضاء لتأمين الحدود الأوروبية من خلال عمليات مشتركة، وقبل ذلك قامت كل من فرنسا والمملكة المتحدة واسبانيا والبرتغال بإطلاق "عملية يوليسيس" (Ulysses Operation) عام 2003 لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

قامت الدول المتوسطية بعسكرة حدودها من خلال نشر قوات شبه عسكرية لحماية الحدود، وتضاعفت ميزانيتها ومعداتها والعاملين بها عبر السنوات، وتختلف عن الشرطة العادية كون لها صفات عسكرية كالتنظيم والمعدات، بالإضافة إلى زيادة دور قوات سلاح البحرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في الدول الأوروبية المتوسطية، بإعتبار أن إمكانيات الشرطة البحرية غير كافية من حيث السفن والطائرات لحراسة الحدود البحرية خاصة المسافات الطويلة والتي تتعدى المياه الشاطئية، مما يتطلب تدخل القوات البحرية.

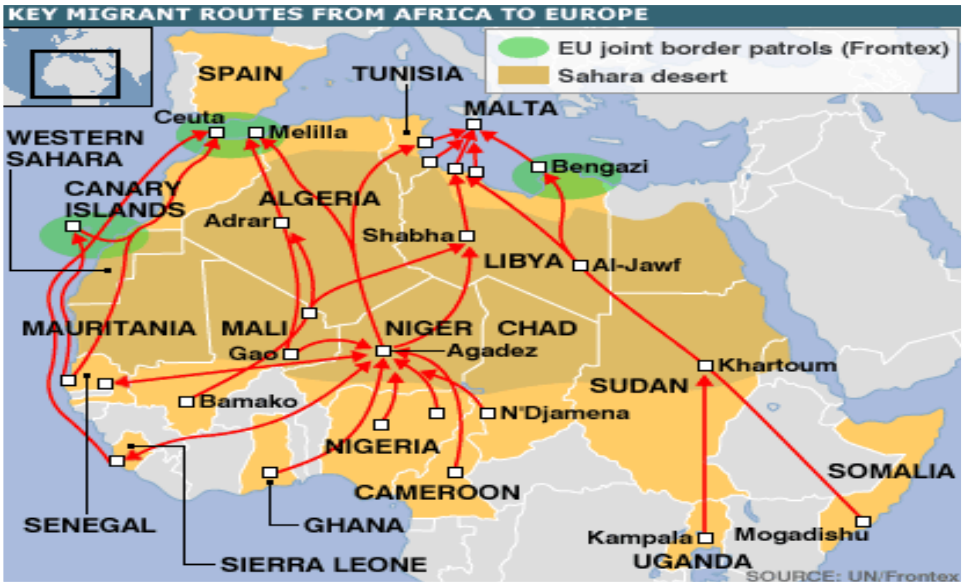

الخريطة رقم (11)

خريطة توضح طرق الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا

المصدر: http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/6228236.stm

يمكن القول أن دول الاتحاد الأوروبي عموماً تتبنى في الجانب الخارجي لسياسة الهجرة على عدة اقترابات:[1]

الاقتراب الأول: اقتراب أمني دفاعي لمواجهة الهجرة من خلال إضفاء الطابع الخارجي (Externalization) على مراقبة الهجرة والحدود، حيث تتشارك دول المنشأ والعبور عبء مراقبتها، ويتضمن هذا الاقتراب عنصرين: الأول تصدير أدوات كلاسيكية لمراقبة الهجرة إلى بلدان المنشأ والعبور، وتجدر الاشارة هنا

[1]: هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق**. ص237

على أن الرقابة ليست على الهجرة غير الشرعية فحسب وإنما الإرهاب كذلك والجريمة المنظمة، أما الثاني يتألف من مجموعة من الأحكام لتسهيل إعادة طالبي اللجوء والمهاجرين الغير شرعيين لدولهم، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات إعادة القبول.

الاقتراب الثاني: يعتمد على منطق مختلف، يقوم على تجنب الهجرة ما أسمته "بوزويل كريستينا" (Boswell Christina) إجراءات وقائية، من خلال التأثير على الأسباب الدافعة للهجرة واللجوء كالأزمات التنموية والبطالة وغيرها، باستخدام المساعدات التنموية والاستثمارات والتجارة وغيرها من الاليات، بحيث يربط هذا الاقتراب بين الهجرة والتنمية.

الاقتراب الثالث: وهو ما سماه "جيدز أندرو" (Geddes Andrew) التحول من مراقبة الهجرة إلى إدارة الهجرة، نتيجة التحدي الديمغرافي الذي يواجه الاتحاد الأوروبي من تناقص عدد السكان والحاجة إلى العمالة ذات مهارة مرتفعة في بعض القطاعات لدعم التنافسية الاقتصادية وما يواجه بلدان المنشأ من بطالة دافعة للهجرة.

بالرغم من تبني الاتحاد الأوروبي لما يمكن القول أنه اقتراب متكامل للتعامل مع سياسة الهجرة إلا أن الغالب هو الاقتراب الأمني، خاصة في ظل حالة الفوضى التي تعيشها العديد من دول جنوب المتوسط، وهو الأمر الذي يدفع للسؤال حول مدى قبول المجتمعات الأوروبية –جزء منها على الأقل- إلى ظاهرة التنوع الحضاري والثقافي، وهو ما تعكسه دعوات اليمين المتطرف في أوروبا الذي صعد مؤخراً إلى ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ضد المهاجرين خاصة العرب والمسلمين، فأغلب الاعتداءات العنصرية في أوروبا تتم ضد المسلمين والمهاجرين منهم، ما يدفع نحو التساؤل حول من يغذي ظاهرة ما أصبح يعرف بالإسلاموفوبيا في أوروبا؟.

وفي سياق الحديث عن التصور الأوروبي عموماً فإن الأمر لا يقتصر على الهجرة غير الشرعية فحسب وإنما هناك مجالات أخرى لا تقل أهمية عن الهجرة ومن بينها موضوع الطاقة، وهو الموضوع الذي سبق الاشارة إليه في الفصل الأول من خلال الحديث عن المتغير الجيو-اقتصادي ومكانة الجزائر، ولكن نحن بحاجة أكثر إلى التوسع في هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بالأمن الطاقوي الأوروبي في ضوء الأزمة الليبية الراهنة.

ويبقى أهم معطى يؤرق دول الاتحاد الأوروبي ومن وراءه الحلف الأطلسي باعتباره مضلة تحفظ أمنه هو موضوع الطاقة، إذ نجد تأمين تدفق الطاقة على رأس جدول أعمال الأوروبيين منذ فترة ليست بالقصيرة، لأنه بدون طاقة لن يكون هناك صناعة ولن يكون هناك رفاه لأنها محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي في المجتمعات المختلفة، بل أنه بدون طاقة لن يكون هناك دفاع وبالتالي لن يكون هناك بقاء، فالطاقة اليوم تحتل مكانة رئيسية في حياة الفرد واستمرارية الدولة على حد سواء.

من حيث المفهوم يعد تشرشل أول من نحّو أمن الطاقة حيث أشار إلى أن ((أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط))، ومنذ ذلك الوقت إلى الآن مازال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة، ففي المقترب التقليدي في تعريف أمن الطاقة ارتكز أساساً على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع وفق قاعدة أمن العرض Security of Supply،[1]هذا التعريف كان كقاعدة لتدخل الدول الكبرى في العديد من المناطق لضمان الحصول على هذه المادة الاستراتيجية.

ومع التحول في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة كانت الحاجة ضرورية إلى اعادة تعريف أمن الطاقة، فلم يعد يرتبط فقط بقاعدة العرض وقطع الإمداد بل أصبحت هذه المادة تحت رحمة الحكومات في سياق التأميم، أو ما يعرف "وطنية الطاقة" (Energy Nationalism)، فاتجهت أغلب الدول النامية بما فيها الشمال افريقية إلى إنشاء شركات وطنية للطاقة، إلى جانب ذلك تصاعد وتيرة التهديدات المختلفة وصعود ما أصبح يعرف بـ "إرهاب الطاقة"، خشية تعرض منابع الاستخراج أو طرق النقل لعمليات إرهابية على غرار "حادث تيقنتورين" بالجزائر.

ورغم كل هذه التحولات بقي فريق من الباحثين يربط مفهوم أمن الطاقة بتأمين الدخول للنفط وأنواع الوقود الأخرى، كما يعرف بأنه "الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية وذلك بأسعار يمكن دفعها"،[2]كما يعرف أمن الطاقة بأنه "الحالة التي يتمتع فيها الأفراد والأعمال بالدخول لمواد الطاقة الكافية، وعند سعر مناسب في المستقبل المنظور بعيداً عن خطر التوقف".[3]

وهناك فريق من الباحثين وسع مفهوم أمن الطاقة ليتجاوز قاعدة العرض ليشمل تأمين النقل/ التدفق وبذلك يعرف على أن أمن الطاقة هو "تأمين تدفق طاقة كافية يمكن الاعتماد عليها وبأسعار مستقرة"،[4]فهذا التعريف يتضمن الدخول الآمن لمناطق الطاقة والنقل الآمن، واستقرار الأسعار وهي ثلاثية الحفاظ على أمن الطاقة، وفي اجتماع مجموعة الثماني عام 2006 في "سان بطرسبرج" تم تعريف أمن الطاقة ليشمل "تأمين سلسلة عرض الطاقة بدءاً من اكتشاف مصادرها ثم إنتاجها إلى نقل منتجاتها".[5]

---

[1]: خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية.** الرياض: جامعة محمد نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، ص57

[2]: **نفس المرجع**. ص59

[3]: Gareth Winrow**, "Geopolitics and Energy Security in the Wider Black Sea Region"**. Southeast European and Black Sea Studies, Vol7,No2, June 2007, P219

[4]: عز الدين قطوش، **الناتو والجزائر: من العداء إلى الشراكة.** الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015، ص 152

[5]: Xu Yi – Chong**, "China's Energy Security"**. Australian Journal of International Affairs, Vol.60, No.2, June 2006, p266

إذا من خلال هذه التعريفات المختلفة والمتنوعة يمكن القول أن أمن الطاقة يرتبط أساساً بثلاث قواعد أساسية هي: الدخول لمناطق الطاقة، وتأمين التدفق، وضمان أن تكون الأسعار في المتناول.

من هنا أضحى أمن الطاقة الشغل الشاغل للأوروبيين منذ مدة ليست بالقصيرة شأنه شأن المفاهيم الأمنية التي تشكلت وتأخذ مكانتها العلمية ضمن العديد من التغيرات والمفاهيم، لذلك كانت القضية الأهم في حوار الاتحاد الأوروبي مع شركائه، فكانت الطاقة حاضرة في قمة بوخارست 2006، إذ ربط البيان الختامي للقمة بين المصالح الأمنية التي يمكن أن تتأثر بانقطاع الإمدادات من الموارد الحيوية (الطاقة)، لذلك أكد الحلف على أهمية التعاون مع الشركاء لضمان تدفق المواد الطاقوية، وقد ذهب بعيداً أمين عام الحلف الأطلسي في ماي 2006 أمام البرلمان الأوروبي حينما قال "إن الناتو سوف يبحث استخدام القوة إذا ما هددت إمدادات الطاقة".[1]

هذا التصور الأمني للطاقة في العقل الاستراتيجي لأوروبا والحلف الأطلسي ككل يمكننا أن نتعرف عليه خلال تدخله المباشر في الأزمة الليبية في 2011، وعلى ضوء ذلك يعرف الاتحاد الأوروبي أمن الطاقة على أنه "التوفير غير المتقطع لمنتجات الطاقة في السوق بأسعار معقولة لكل المستهلكين (الأفراد والصناعات)، في ظل احترام القضايا البيئية والنظر إلى التنمية المستدامة".[2]

كما ركزت الاستراتيجية الأوروبية في تناولها امن الطاقة على تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة حيث نصت على: المخاوف المتعلقة بالتبعية الخاصة بالطاقة زادت خلال الخمس سنوات الأخيرة، وانخفاض الإنتاج داخل أوروبا يعني أنه بحلول عام 2030 أنه يتوجب استيراد ما يقارب 75% من حاجياتنا من البترول والغاز، هذا سيأتي من عدد محدود من الدول يواجه العديد منها مخاطر تتعلق باستقرارها،[3]من هنا كان موضوع الطاقة حاضراً في معظم حوارات الاتحاد الأوروبي مع شركائه، ففي أول مؤتمر رفيع المستوى لسياسة الجوار الأوروبية عام 2007 أدرجت المفوضة "بنتيا فيرور واندر" الطاقة على قمة الأولويات واقترحت فكرة اتفاقية جوار الطاقة.[4]

---

[1]: هايدي عصمت كارس، **مرجع سابق**. ص169

[2]: وهي الورقة التي تم التوقيع عنها في 2013، أنظر: **نفس المرجع**، ص177

[3]: للتوسع أكثر في موضوع الجيوبولتيك بصفة عامة وبالأخص موضوع التقارب الجغرافي والعلاقات الأورومتوسطية راجع: نوار محمد ربيع الخير، **مبادئ الجيوبولتيك**. بغداد: دار ومكتبة عدنان للنشر والتوزيع، 2014، ص (233 – 236)

[4]: Andrew Rettman, **EU Registers First Energy Shock From Libya Unrest**. EU Observers. Retrieved December 4, 2011 http//:euobserver.com/news/31859

وبالأرقام حسب المفوضية الأوروبية يستورد الاتحاد الأوروبي 85,2% من احتياجاته من النفط و62,4% من احتياجاته من الغاز، وهذه النسب مرشحة للزيادة لتصل إلى 93% و84% على التوالي عام 2030 وحسب المنظمة الدولية للطاقة (International Energy Agency) فإن دول الاتحاد الأوروبي تمتلك 0,6% من احتياطات العالم من النفط، و2% من الغاز، في حين يمثل النفط والغاز أكثر من 50% من الاستهلاك، وهنا تظهر الفوارق التي تدفع نحو استيراد كميات ضخمة من الطاقة حتى يسد الاتحاد حاجياته اليومية.

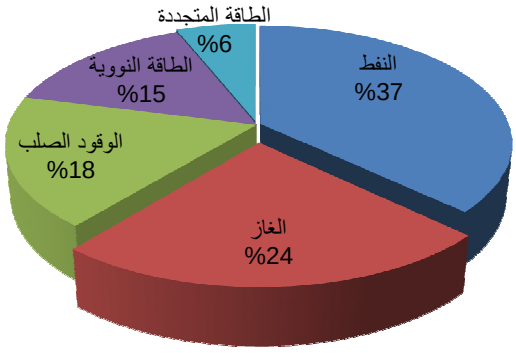

الشكل رقم (09)
اجمالي استهلاك الاتحاد الاوروبي من الطاقة 2010

Source: Gawdat Bahgat, The Geopolitics of Energy: Europe and North Africa. The Journal African Studies, 15(1), 2010, 39

وقد وصل حجم استيراد الاتحاد الأوروبي للنفط من دول جنوب المتوسط في عام 2010 إلى 14,75% من إجمالي ما يستورده، وتحتل ليبيا المرتبة الثالثة من بين الدول التي يستورد منها الاتحاد الأوروبي النفط بعد روسيا والنرويج، وتحتل الجزائر الترتيب الثالث بعد كل من روسيا والنرويج في الغاز الطبيعي كما سبق الإشارة إليه.

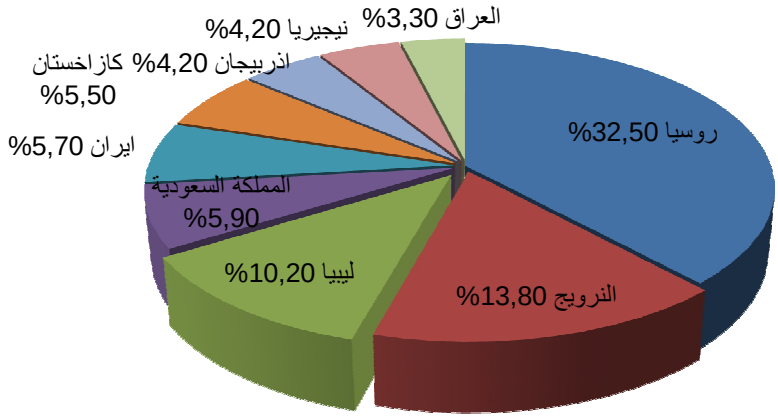

شكل رقم (10)
اجمالي استيراد الاتحاد الاوروبي من النفط 2010
Source: European commision, Eurostat. Energy production and import. Retrieved December 4, 2012 from: http://epp.europa.eu/statistics explained/index.php/Energy_prpduction_and imports Data sources

من خلال هذه الأرقام تظهر أهمية جنوب المتوسط ومنطقة المغرب العربي تحديداً في الخارطة الاستراتيجية لدول الاتحاد الأوروبي، إذ نجد ليبيا والجزائر يحتلان المراتب الأولى في توفير الطاقة لأوروبا، لذلك كانت هذه الأخيرة حريصة على ضرورة تأمين مصادرها للطاقة، وربما هذا ما يفسر نوع من الليونة للتعامل مع الأنظمة السياسية في المنطقة المغاربية من حيث الالتزام بمبادئ الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان، أي أن الدول الأوروبية ترى في الملف الأمني بمفهومه الشامل أهمية قصوى على باقي الملفات الأخرى، وهناك من يرى في أن الموافقة على التدخل العسكري من بعض الدول الأوروبية يرجع لموضوع الطاقة أساساً.

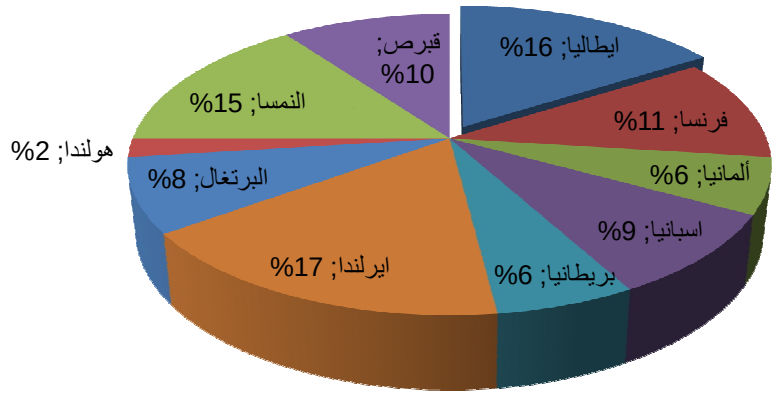

الشكل رقم (11)
نسبة الواردات الأوروبية من النفط الليبي الخام من اجمالي الواردات عام 2010

source: Nick Witney, 2012, A power Audit of EU- Relations Africa. Retrieved December, 2014 from http://46.137.67.15/page/ECFR62 NAPA REPORT.pdf, p43

في ضوء الاعتمادية الأوروبية على الطاقة من الشمال الإفريقي كان للحراك العربي فيها (ليبيا تحديدا ومصر بشكل أقل) أثره على إمدادات الطاقة وأسعارها أوروبياً وعالمياً، وذلك راجع للكمية الكبيرة التي تنتجها ليبيا قبل 2011 التي تقدر بـ 1,6 مليون برميل يوميا، وبذلك احتلت المركز السابع عشر عالميا ولديها احتياطي يجعلها تحتل المرتبة التاسعة عالميا، فتشير الاحتياطات المؤكدة أن النفط الليبي الخام يقدر بنحو 46,42 مليار برميل، أي نحو 3,94% من احتياطي العالم،[1] تذهب معظم صادرات ليبيا من النفط إلى دول الاتحاد الأوروبي، فتحتل ليبيا كما سبق الاشارة إليه المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة للنفط لدول الاتحاد الأوروبي، حيث تصل وارداتهم حوالي 15% من إجمالي الواردات.

مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات في ليبيا بدأ إنتاجها يقل من النفط والغاز، ومع التخوف من انتشار رقعة الاحتجاجات الشعبية في أقطار أخرى زادت أسعار النفط لتصل إلى 120 دولار للبرميل في مارس 2011، وقد

[1]: أحمد علي إبراهيم، **مرجع سابق**. ص17

أدت الأزمة الليبية إلى توقف تصدير النفط الليبي نهائيا إلى ايطاليا عبر أنبوب "جرين ستريم" (Green Stream)فقدت ايطاليا 13% من إجمالي وارداتها من الطاقة.[1]

من هنا شكلت الأزمة الليبية اختباراً حقيقياً لخطط الناتو المتعلقة بأمن الطاقة، وأمام هذه التحديات التي أدركها الأوروبيون منذ بداية الأزمة كون طبيعة التركيبة القبلية للمجتمع الليبي ستطيل أمد الأزمة من جهة، ومن جهة ثانية أن لهذه الأزمة تأثيرات إقليمية ودولية عميقة متعلقة أساساً بمصادر الطاقة، كون ليبيا ستتحول إلى محج للجماعات المتطرفة، ومن منطلق أمني بحت تدخل الناتو عسكرياً في ليبيا تحت مبرر الاستجابة للقرارات الأممية التي دعت لحضر الطيران فوق ليبيا واستجابة لدعوة المنظمات الإقليمية والجهوية وبالأخص الجامعة العربية وتحت مبرر حماية المتظاهرين السلميين.[*]

إلا أنه ومن منطلق الجيوبولتيك الطاقوي واستراتيجيات الحلف الجديدة التي تم تبنيها بعد الحرب الباردة ومن منطلق تدفقات الطاقة التي توقفت من جهة ليبيا وتذبذبت بفعل الأزمة وارتفاع الأسعار فسر تدخل الحلف الأطلسي عسكرياً من هذه الزاوية، كما كانت الطلعات الجوية العسكرية أغلبها مركزة على مناطق استخراج النفط ومصافي التصدير وبالأخص في الهلال النفطي.

التخوف الأوروبي زادت حدته بعد الهزات الارتدادية للزلزال الليبي في مالي والذي كانت من نتائجه سقوط شمال مالي تحت "رحمة" الجماعات المتطرفة وبالأخص تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي الذي يرى في الغرب (فرنسا تحديداً) عدو غاشم وجبت محاربته، وشكلت هذه الجماعات تهديداً مباشراً للمصالح الفرنسية في النيجر المتمثلة في استخراج اليورانيوم عبر شركة "أريفا".

وفي معرض تبرير التدخل صرح الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" في أبو ظبي بتاريخ 15 جانفي 2013 قائلاأنّ قرار التدخل العسكري في مالي حظي بدعم كثير من الدول الأوروبية ومجلس الأمن وبناءً ا على طلب

---

[1]: Andrew Rettman, **Op. Cit**.

[*]: استند التدخل للقرار ألأممي رقم 1970 و1973 بشأن الأزمة الليبية ومضمونهما إحالة الوضع الليبي إلى محكمة الجنايات الدولية وحظر الأسلحة والسفر وتجميد الأصول الليبية، بالاضافة لقرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 02 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا،واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض حظر جوي للطيران العسكري وإقامة مناطق أمنة.

الحكومة المالية لتنفيذ القرار الأممي القاضي بنشر قوات افريقية لحفظ السلام، ولو لم يتخذ قرار التدخل لسقطت مالي بالكامل في يد المتطرفين".[1]

أما وزير الخارجية الفرنسي آنذاك "لوران فابيوس" صرح قائلا "أنَّ هدف التدخل الفرنسي في مالي هو العمل على مساعدة الجيش المالي في وقف تقدم المتمردين الإسلاميين جنوباً وحماية وسلامة الدولة المالية والمساعدة في إنقاذ الرهائن الفرنسيين"،[2]ويضيف "أنَّ فرنسا لن تسمح بإقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا" بهذا الطرح الذي قدمته فرنسا لتبرير عملية التدخل العسكري يكون هذا العمل ضمن مفهوم "الحرب على الإرهاب" التي أصبحت تعبيراً هلامياً وغير محدد ولكنه مبرر مقبول على الصعيد الدولي.

وفي محاولة لفهم الأسباب الخفية وراء التدخل الفرنسي في مالي نحاول إلقاء نظرة سريعة حول سياسة فرنسا-إفريقيا (Françafrique)،[3]لوجدنا أنَّ فرنسا قد تدخلت أكثر من أربعين (40) مرة في نزاعات افريقية والدور الفرنسي في إفريقيا يرجع للعهد الاستعماري الذي تعرضت له القارة من قبل القوى الأوروبية فكانت السيطرة الفرنسية على العديد من دول القارة.

ولتوضيح مكانة القارة الإفريقية في السياسة الفرنسية قال الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا متيران" في القمة الفرنسية- الإفريقية المنعقدة بفرنسا في نوفمبر 1994 "أنه بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الواحد والعشرين، فالقارة السمراء كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها"،[4]وتعتمد فرنسا على التجارة البينية مع الدول الإفريقية لبسط نفوذها، إذْ تعتبر المستورد الأول للمواد الخام من غالبية دول غرب إفريقيا ووسطها كما أنَّ أهم الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول الفرانكفونية فرنسية.

وفرنسا تقدم ما قيمته 49% من مساعداتها الخارجية لأفريقيا، وتساهم بـ 24,2% من حجم المساعدات الإفريقية كما تسيطر الشركات الفرنسية على 20% من حجم الأسواق الإفريقية،[5]ومن أجل الحفاظ على هذه العلاقات سعت فرنسا إلى تثبيت علاقاتها مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة الإيكواس (ECOWAS).

---

[1]: إيمان أحمد عبد الحليم، "عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي". **السياسة الدولية**. 21 جانفي 2013، ص03

[2]: فريدوم أونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة". **تقارير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 13 فيفري 2013، ص09

[3]: Français Xavier Vershave, **La Françafrique: Le Plus Long Scandale de République**. Paris: Éditions STACK, 1998, p4

[4]: حميدي عبد الرحمان، "القمة الأفروأوروبية الأولى: صراع الأولويات". **متحصل عليه**: www.Islamonline.net (20/09/2018)

[5]: مركز أكاكوس للدراسات الإستراتيجية، **"دورية أكاكوس"**. العدد 02، فيفري 2005، ص06

ولم يقتصر الحضور الفرنسي في إفريقيا على البعد الاقتصادي فحسب بل تعداه إلى الأطر العسكرية، وذلك من خلال مجموعة اتفاقيات أمنية وقواعد عسكرية وقواعد للتدخل السريع، ولعل من بين أهم هذه القواعد نجد قاعدة جيبوتي والتي يتمركز بها حوالي 2900 جندي وعدد من المركبات المدرعة، بالإضافة إلى عدد من الطائرات متعددة المهام وطائرات للاستطلاع،[1]إلى جانب هذه القواعد هناك قاعدة داكار وقاعدة بالكوت ديفوار والغابون والتشاد.

وكمثال على الاتفاقيات التي وقعتها فرنسا نجد اتفاقية فرنسية- تشادية وقعت في أوت 1960 والتي بموجبها تدخلت فرنسا في تشاد أربع (04) مرات كان أخرها في 2008 من أجل تعزيز نظام الرئيس "إدريس ديبي"، ولم تكتفي فرنسا بهذه الاتفاقيات بل سارعت إلى تقديم مشاريع عملية من خلال وضع آلية لتنسيق الجهود الدولية المساعدة على تعزيز القدرات من خلال تشكيل قوة التدخل السريع الفرنسية FAR،[2]وهذه القوة تدخل ضمن إستراتيجية تخفيف الأعباء الاقتصادية الناجمة عن القواعد العسكرية.

وبالنظر إلى المنطقة الأهم بالنسبة إلينا في إفريقيا وهي منطقة الساحل فإن ثنائية "الاقتصاد- العسكر" كانت واضحة في السياسة الفرنسية، ففي إطار بحثها المتواصل على مصادر الطاقة عملت فرنسا على زيادة إنشاء المفاعلات النووية وهو ما يتطلب كميات كبيرة من اليورانيوم، وهذا الأخير متوفر في النيجر والذي يحوي رابع أكبر منجم في العالم تسيطر عليه شركة "أريفا" الفرنسية،[3]وقد سبق أن تعرض بعض عمال من هذه الشركة للاختطاف من طرف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

بعد هذه القراءة للعلاقات الفرنسية- الإفريقية (Françafrique) يمكننا إعطاء تفسير للتدخل العسكري الفرنسي في مالي من منظور النفوذ الجيوسياسي لمنطقة غرب إفريقيا ككل، وفي قراءة سريعة لمسوغات التدخل يمكن القول أنَّ المصالح الاقتصادية لفرنسا تمثل عاملاً تفسيرياً للإستراتيجية في هذا الإقليم الغني بثرواته الطبيعية وعلى الرغم من محدودية مصالح فرنسا الاقتصادية المباشرة في مالي –بحكم محدودية استثماراتها فيها- إلا أنَّ تهديد استقرار هذا الإقليم يمثل تهديداً لمصالحها في دول مجاورة وبالأخص في النيجر بإعتبار مناجم اليورانيوم التي تنتج

---

[1]: محمود أبو العينين، السيد فليفل، **"التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2006-2007".** معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جويلية 2007، ص455

[2]: **نفس المرجع**. ص456

[3]: Roland Marchal, Richard Banegas, "Une relecture critique de la Politique de la France en Afrique: 1995-2007". **Politique Africaine**, Numéros special (Mars 2007), p04

20% من كهرباء فرنسا،[1] وتمثل منطقة بالغة الأهمية بحكم وقوعها على الحدود مع شمال مالي، وهو ما يعطي لهذه الأخيرة أهمية إستراتيجية ونقطة ارتكاز مهمة.

من هنا يمكننا أن نستشف الأهمية الإستراتيجية التي تكتسيها منطقة غرب أفريقيا والساحل الإفريقي كما يمكننا قراءة الإستراتيجية الفرنسية للتدخل في مالي، والتي تعتمد على ثلاث استراتيجيات مركبة في إطار الحفاظ على نفوذها في إفريقيا وتنافسها مع القوى الكبرى:[2] أول هذه الاستراتيجيات هي العلاقات التاريخية البنيوية بين فرنسا ومستعمراتها السابقة، وثانيها استثمار العلاقات الاقتصادية القائمة أصلاً وتوسيعها وتعميقها، وأخيراً الإستراتيجية العسكرية والأمنية التي قد تتطور في حال الأزمات إلى تدخل عسكري مباشر.

في الأخير يمكن القول أن العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي وخاصة تلك الواقعة في الغرب وبين الدول المغاربية والواقعة في الساحل الإفريقي، تتسم بعلاقات متشابكة ومعقدة يتداخل فيها الأمني مع الإقتصادي مع الثقافي، لذلك نحن بحاجة إلى مقاربة مركبة حتى يتسنى لنا التعرف على منطوق هذه العلاقات، وما زادها –أي العلاقات بين الطرفين- أهمية هو التحول في طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهها، فمع الطبيعة اللادولتية للفواعل المهددة للأمن أصبح الجنوح نحو التعاون أكثر أهمية من ذي قبل.

المطلب الثاني: التصور الأمريكي للأمن في الساحل الإفريقي

كانت ولا تزال أفريقيا تشكل رقعة شطرنج لصراع طويل في تصاعد مستمر بين القوى العظمى، فطالما سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير خططها في توسيع رقعة النفوذ في أفريقيا، إلا أنها في السنوات الأخيرة تجد تنافس قوي من الصين الصاعد الجديد، كما أن فرنسا كثيراً ما تستخدم إرثها التاريخي في المنطقة للتشبث بمنطقة نفوذها، أمام هذا التنافس الكبير توجهت الولايات المتحدة لتشكيل قيادة عسكرية "أفريكوم".

---

[1]: محمد البشير أحمد موسى، "خريطة القوى المتداعية على إفريقيا". **قراءات إفريقية.** العدد 09، جويلية 2011، ص16

[2]: مركز الجزيرة للدراسات، "التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات". **تقدير موقف.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 16 جانفي 2013، ص05

والمتتبع للسياسة الأمريكية اتجاه أفريقيا يجد أنها مرت بمراحل، في فترة الحرب الباردة لم تكن الدبلوماسية الأمريكية جادة في التدخل في القضايا الإفريقية بشكل مباشر وكانت تركز في سياستها تجاه إفريقيا على:[1]

- احتواء المد الشيوعي
- حماية خطوط التجارة البحرية
- الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام
- دعم ونشر القيم الليبرالية

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي انتهى الاهتمام الأمريكي بإفريقيا وشهدت السياسة الأمريكية تجاه القارة إعادة ترتيب في الأهداف والأولويات،[2]إلاَّ أنه ومع نهاية التسعينات رجعت إفريقيا لتحتل قائمة أولويات الإستراتيجية الأمريكية نتيجة إعادة النظر في تصورات السياسة الخارجية الأمريكية، ونتيجة لتعدد المرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في عصر العولمة، لأنَّ المحددات الثنائية مثل الموقع الاستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دوماً إلى تأكيد أهمية إفريقيا، هذا إلى جانب تغير الوعي والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق الإفريقية، وما يمكن تأكيده هو أنَّ التحول الواقع في تصورات السياسة الخارجية الأمريكية أصبح يحدده العامل الاقتصادي كمرتكز استراتيجي.

هذا التحول دفع وزير التجارة الأمريكي أثناء زيارته لبعض الدول الإفريقية في منتصف العام 1998 للقول "إن إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين وفيها إمكانيات كبيرة وواعدة، ولقد سبق وأن ترك رجال الأعمال الأمريكيين الأسواق الإفريقية لزمن طويل لتكون منطقة نفوذ للمنافسين الأوروبيين".[3]

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفكيك منظومة الاقتصاد المخطط والمركزي وإنهاء ما يسمى بالقطاع العام لكي يسهل على مؤسساتها الخاصة التغلغل في النسيج الاقتصادي الإفريقي، ولم ويتوانى الكونغرس في دعم خطوات الإدارة الأمريكية المتعاقبة تجاه السياسة الإفريقية لأمريكا ووافق مجلس النواب على مبدأ الشراكة بدلا من المساعدات والعمل على إزالة الحواجز الجمركية وفتح الاستثمارات الأمريكية في القارة.

---

[1]: محمد العقيد محمد أحمد، "المهمة الكونية الأمريكية في إفريقيا". قراءات إفريقية. العدد 09، **مرجع سابق**. ص48

[2]: محمود أبو العينين، السيد فليفل، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001-2002**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2002، ص337

[3]: **نفس المرجع**. ص78

يمكن تفسير الاهتمام الأمريكي بإفريقيا في هذه الفترة مرده إلى أن هذه الأخيرة مصدر رئيسي للموارد الطبيعية،[1] فإفريقيا أصبحت تحتل موقعاً مهماً في خريطة إنتاج النفط العالمي حيث بلغ إنتاجها بحسب اللجنة الإفريقية للطاقة 11% من الإنتاج العالمي، كما يبلغ 08% من الاحتياطي العالمي الخام بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية ويتركز النفط بالخصوص في منطقة غرب إفريقيا والبحيرات العظمى وشمال إفريقيا،[2] هذا التمركز فرض خريطة منافسة دولية على احتياطات القارة الإفريقية، وما جعل المنافسة تزداد هو امتلاك النفط الإفريقي لمميزات تجعله محط أنظار القوى الكبرى باعتباره الأفضل من ناحية الجودة والنوعية فهو يمتاز بالخفة وقلة الحموضة وسهولة الاستخراج.

الشكل رقم (12)
شكل يوضح نسب استهلاك الولايات المتحدة للطاقة الأولية
المصدر: http:// www.eia.gov

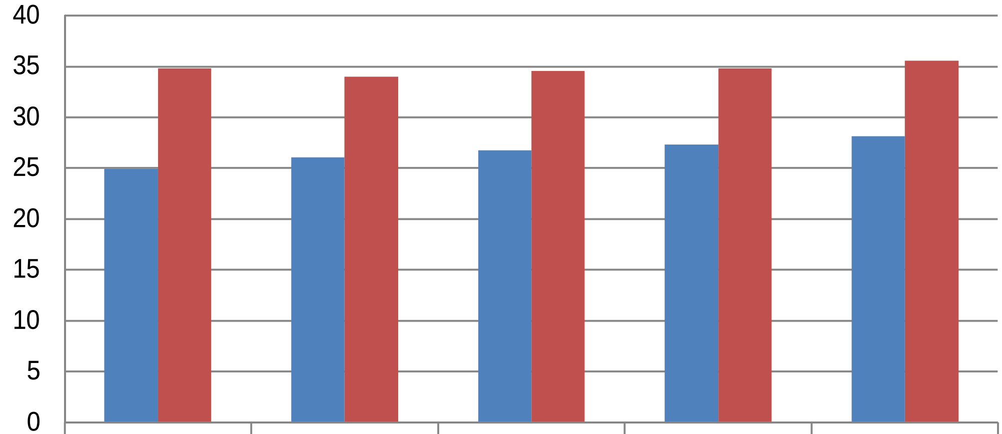

	2011	2012	2013	2014	2015
الغاز (Btu)	24,955	26,089	26,805	27,383	28,191
البترول (Btu)	34,828	34,012	34,619	34,874	35,605

هذه النسب المرتفعة لإستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية دفعها للبحث عن مصادر أكثر أمناً خاصة بعد ارتفاع حجم التهديدات لمصادرها في الشرق الأوسط، أين شكلت أفريقيا منطقة أكثر أمناً بالنسبة لها إلى جانب قرب المسافة بين القارتين، إلا أن هذه المميزات لاقت بعض التحديات ويأتي على رأسها المنافسة الصينية في الأسواق الإفريقية، أين نجد الصين تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية في عقد اتفاقيات توريد المواد الطاقوية من أفريقيا (النفط)، وقد بلغ احتياطي النفط الخام المثبت في أفريقيا جنوب الصحراء فقط ما نسبته 62.6 مليار برميل، وهو ما يجعل أفريقيا شريك مهم في سوق الطاقة.

---

[1]: محمد جده، "متغيرات الحركة الداخلية والرهانات الدولية على منظمة الإتحاد الإفريقي". **دراسات دولية**، العدد 102، جانفي 2007، ص96

[2]: خالد حنفي علي، "النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي". **السياسة الدولية**، العدد 146، أفريل 2006، ص86

الشكل رقم (13)
رسم بياني يوضح صادات أفريقيا جنوب الصحراء من النفط (2012)
المصدر: http// : www.eia.gov

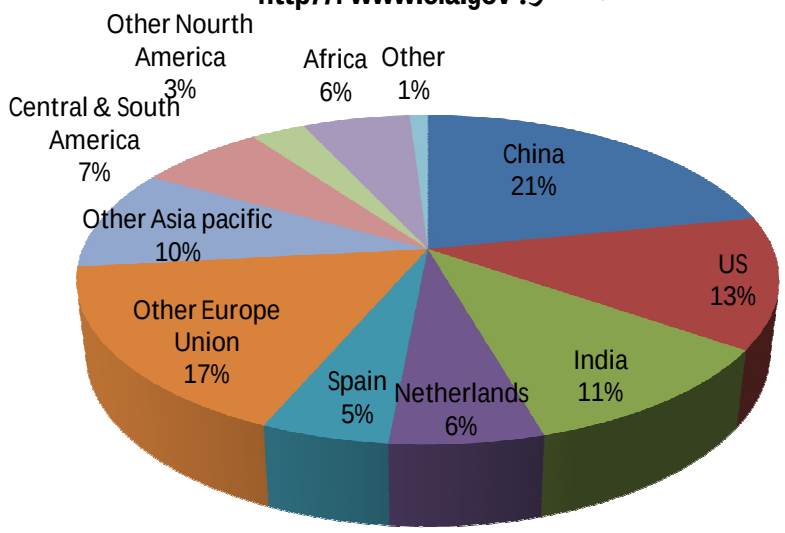

من خلال هذه المعطيات البيانية يمكن ملاحظة المنافسة الكبيرة بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في القطاع الاقتصادي والطاقوي بالخصوص، فاليوم كلا القوتين تسعيان إلى تنويع مصادرها وأسواقها في سياق ما يعرف بتعدد المخاطر، وذلك في سبيل تجاوز عقبة وقوع مصادر التمويل في منطقة نزاعات مما يؤثر على مستويات النمو لديها، فنجد أن الولايات المتحدة بدأت تدريجياً في استغلال السوق الإفريقية وبالأخص مع الدول الواقعة على المحيط لكي تتجاوز التهديدات في الشرق الأوسط كما سبق الإشارة إليه.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حدث تحول كبير في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية وخاصة على مستوى العوامل المتحكمة والمحددة التي تتصل بالاعتبارات الإستراتيجية ذات الطابع الأمني والعسكري والعوامل المتصلة بتأمين الطاقة (الأمن القومي المتعلق بالطاقة)، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية في فحص الدول الإفريقية من حيث الإرهاب وطلبت من هذه الدول ضرورة:[1]

- المشاركة في التحالف ضد الإرهاب
- التعاون مع الاستخبارات الأمريكية
- تشديد أنظمة أمن الحدود وفرض الرقابة

[1]: إسماعيل محمد علي، "الدور المرتقب للقوات الأمريكية في إفريقيا- قوات "أفريكوم" (الآثار، الانعكاسات، الخيارات)". **مركز الراصد للدراسات**، [د، ت، ن]، الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، ص12

يمكن القول أنَّ إفريقيا دخلت الأجندة الأمنية للولايات المتحدة وميدان الاهتمام وقائمة الأولويات من زاوية الأمن القومي المتصل بالطاقة والحرب على الإرهاب، ومقاومة انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالتالي تغير الموقف الهامشي لإفريقيا في الأجندة الأمريكية.

ولم تستثنى منطقة الساحل وغرب إفريقيا من هذا الاهتمام الأمريكي المنصب على إفريقيا ككل، بل إنَّ هذه المنطقة (أي الساحل الإفريقي) شكلت المحور الأهم في خارطة التفكير الاستراتيجي في إفريقيا، والمبرر لهذا الاهتمام – بحسب الولايات المتحدة الأمريكية- مرده تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل وما يشكله من تهديد للأمن الدولي وللأمن القومي الأمريكي بالأخص، ونحن بدورنا نتساءل حول مدى صدقية المبرر الأمريكي وهل فعلا يشكل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي تهديدًا للأمن العالمي؟، ولتجسيد اهتمامها بالساحل اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الآليات اتخذت طابعاً أمنياً وعسكرياً، وذلك كون الدافع نحو الساحل هو أمني بالدرجة الأولى بحسب الإدارة الأمريكية.

ومن أجل التحكم في مفاصل اللعبة الأمنية وحتى يتسنى لها رسم خارطة نفوذها ركزت الولايات المتحدة على منطقة الساحل عبر مبادرة "عموم الساحل" (Pan Sahel Initiative)،[1] والتي ترجع إرهاصاتها الأولى إلى العام 2002 وتهدف من وراءها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مساعدة دول الساحل على تحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب، ومنع استخدام أراضي الدول الشركاء كملاذ آمن للإرهاب.

كما يبرر الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي من منظور استراتيجي بحكم قربه من منطقتين إستراتيجيتين هما المغرب الغربي وخليج غينيا، وقد أدرجت الولايات المتحدة في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2002 إفريقيا ضمن المناطق الإقليمية التي تعرف وجود جماعات إرهابية والأولويات الإستراتيجية هي مكافحة الإرهاب العالمي.[2]

وتمثل مبادرة "بان الساحل" والتي تشمل كل من " النيجر، مالي، تشاد، موريتانيا" تمثل أداة مهمة في مكافحة الإرهاب، إذ يقول العقيد في الجيش الأمريكي "فيكتور نيلسون" (Victor Nelson) "إن مبادرة "بان الساحل" هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كان تجاهلنا لها إلى حد

(1): Elli Stephan, "Briefing: The PAN-SAHEL Initiative". **African affairs**, Vol. 103, noº 412, July 2004, p59

(2): Jim Fisher Thompson, "**L'Initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et du Maghreb**". 25 Mars 2004, in: www.america .gov/st/washfilefrench /2004/march/20040325 15472html (11/01/2017)

كبير في الماضي وخاصة المنطقة بين الجزائر ومالي، النيجر والتشاد"،[1]ليضيف "كريغ سميث" (Craig Smith) "إن مبادرة عموم الساحل الإفريقي هي الجبهة القتالية لمحاربة الإرهاب فبعض القادة العسكريون يخشون من تحول منطقة الساحل الإفريقي إلى قاعدة جغرافية لتنظيم القاعدة"،[2]وقد أصبحت هذه المبادرة سارية المفعول في جانفي 2004، أين تم نشر ما يقارب 400 جندي أمريكي.

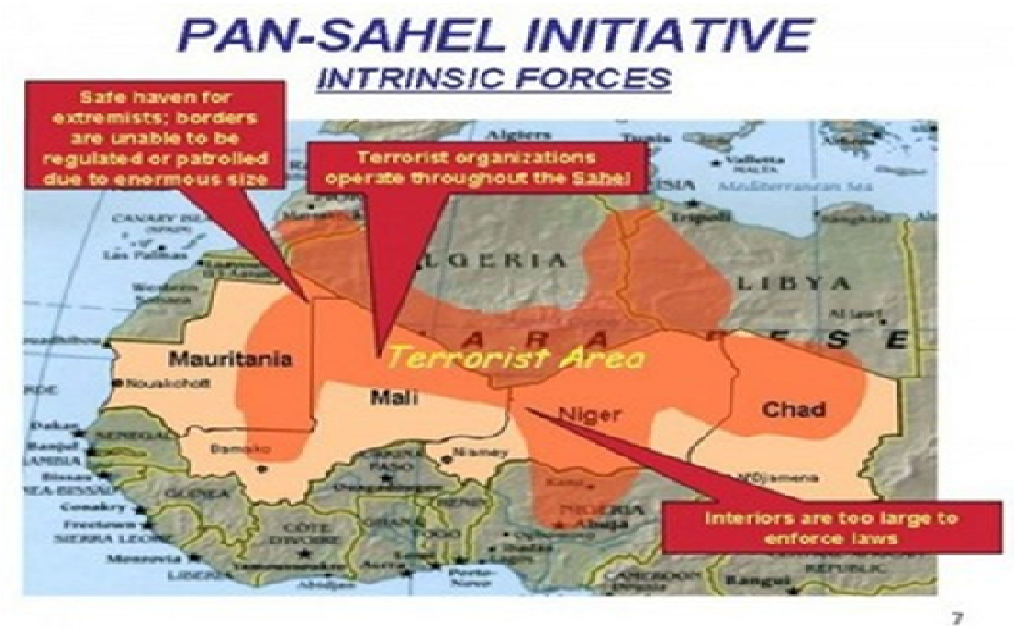

الخريطة رقم (12)

خريطة توضح الحيز الجغرافي لمبادرة بان الساحل

source: www.toutsaurkozy.com/cc/article04/EKAUZIWEY/WRq.shtml

ويعتبر المحللون أن التجسيد الفعلي لتلك الشراكة بدأ مع المناورات المشتركة التي جرت في جوان 2005 تحت اسم "فلينتلوك" (Flintlock 2005) في السنغال والتي باتت تقليداً سنوياً،[3]ورمت المناورات إلى تكريس الرؤية العسكرية التي صاغتها القيادة الأمريكية في سنة 2003 والتي تقول بأن حماية الولايات المتحدة الأمريكية من الأخطار الإرهابية لا تبدأ من الأراضي الأمريكية بل من منابع الإرهاب في آسيا وأفريقيا.

---

(1):Jeremy Keenan, "**The collapse of second frant**". FPIF, septembre 26, 2006, p2. In: http//: www.FPIF.org/articles. (11/01/2013)

(2): Graig Smith, "**US is Training African Forces to urpoot Terroriste**". New York Times, in: www.nytimes.com/2004/05/11/politices/pan-sahel.Hotml (03/01/2013)

(3): إسماعيل محمد علي، **مرجع سابق**. ص18

إلا أنه وحسب الإدارة الأمريكية أنَّ هذه العمليات المشتركة أصبح من الضروري توسعتها لتشمل المساعدات الإنسانية، وهو ما تجسد في مبادرة "مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" (TSCTI)، وتوسيع نطاق المشاركة فيها لتشمل كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين.

الخريطة رقم (13)

خريطة توضع مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء

source: www.esctremnews.com/hachrichtem/weltgeschehem/3742/3742/430e430e628/defc143

وبحسب التقارير المتعلقة بالإرهاب فإن مبادرة "محاربة الإرهاب عبر الصحراء" استراتيجية متعددة الأوجه تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية وترسيخ قيم التعاون بين قوات الأمن وتعزيز الحكم الديمقراطي، وهذا كله في إطار مهاجمة العدو وحرمانه من الملجأ الآمن ومعالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هدم الملاجئ الآمنة والنجاح التكتيكي الهجومي في مكافحة الإرهاب.

إلا أن الأمر من ناحية أخرى يمكن ربطه بالمتغير الاقتصادي، فالولايات المتحدة تستشعر شراسة المنافسة من طرف القوى الكبرى لها أين تبحث عن أسواق تضمن لها الهيمنة الاقتصادية، الأمر الذي دفع بها لمحاولة الربط بين المجالين الأمني والاقتصادي تحت موضوع الحرب على الإرهاب، فمن خلال هذه المبادرة الأخيرة استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الربط بين القوتين الكبيرتين في إفريقيا، نيجيريا (المنتجة للنفط) والجزائر (المنتجة للغاز) وذلك ضمن ترتيبات عسكرية أمنية بتصميم أمريكي.

وهذا كله في إطار حماية المصالح الأمريكية الحيوية ولاسيما الاعتبارات الأمنية وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتمام كبير لقضايا انتشار الأسلحة ودعم بعض الدول لأنشطة تقع في إطار التصور

الأمريكي للإرهاب، وثمة قضايا أخرى محل اهتمام أمريكي مثل منع تدفق المخدرات والجريمة الدولية، ويبقى أهم تحول تشهده العلاقات الأمريكية- الإفريقية هو إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا (أفريكوم) (AFRICOM).[*]

وقد شكل تأسيس قيادة "أفريكوم"انعطافاً بارزاً في خريطة البنتاغون الدولية من خلال منح إفريقيا وزناً أكبر من خلال ما سبق التطرق إليه، فقد شكلت هذه القيادة نقلة نوعية في الحضور الأمريكي في القارة دون الاكتفاء بالحضور السياسي والاقتصادي وتعداه إلى الحضور العسكري المباشر.

ففي 07 فيفري 2007 كان الإعلان عن "أفريكوم" من طرف الرئيس "جورج وبوش" في خطابه قائلاً "يسعدني اليوم أن أعلن قراري إنشاء قيادة قتالية موحدة تابعة إلى وزارة الدفاع تختص بالقارة الإفريقية، وقد طلبت من وزير الدفاع أن ينشئ القيادة الأمريكية لإفريقيا بنهاية السنة المالية 2008"،[1]وتدخل هذه القيادة ضمن نظام القيادات العسكرية الموحدة التي أنشأت سنة 1946.

وقد أعلن الرئيس بوش في خطاب 07 فيفري 2007 المهام الرسمية المحددة في أوامره التنفيذية لإنشاء قيادة إفريقيا وهي:[2]

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن
- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الافريقي
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب
- دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من أثار الكوارث
- احترام حقوق الإنسان
- دعم المنظمات الإفريقية
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الافريقي

(*): United States Africon Command

(1): Bush annonce la création d'un commandement pour L'Afrique,6 février 2007 www.america.gov/st/Washfile.French/2007/February/2007020616005xjsnommis0788129.html (11/01/2018)

(2): حيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، شتاء 2009، ص94

ويمكن التأكيد أن "أفريكوم" تضمن إنشاؤها مؤشرين أساسيين هما: إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دخول حلبة التنافس مع القوى الأوروبية والآسيوية على النفوذ والثروات في القارة الإفريقية، خصوصاً مع تزايد أهمية المواد الأولية التي تضاعفت أسعارها في الأسواق العالمية، من جهة ثانية تصاعد الأخطار التي باتت تهدد السفارات والشركات الأمريكية في إفريقيا منذ الهجوم المزدوج على السفارتين الأمريكيتين في دار السلام ونيروبي في 1998وانتهاء بالهجوم الذي استهدف السفارة الأمريكية في ليبيا وتونس بعد سقوط نظام القذافي.

استغلت الولايات المتحدة الفراغ الأمني في فترة الحرب على القذافي وشاركت قوات "الأفريكوم" لأول مرة بشكل رسمي في عمليات عسكرية في القارة، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على ما يمكن تسميته "بمنصات القفز" بعدد قليل من القوات الدائمة ولكن ببنية تحتية تمكنها من إطلاق عمليات عسكرية كبيرة في إفريقيا، وفي ظل حرب مالي الأخيرة وبعد سيطرة الجماعات المتطرفة على شمال البلاد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على محاولة التأسيس لنقاط ارتكاز إستراتيجية جديدة من خلال إنشاء قاعدة إطلاق لطائرات بدون طيار في تشاد لرسم دوائر نفوذ إستراتيجية، لأن المنطقة دخلت حيز الصراع بين القوى الكبرى مبكراً والولايات المتحدة تسعى لاستغلال هذا "الخزان" الطاقوي خاصة وأن هذه المواد الطاقوية سهلة الاستخراج.

هذه التقاطعات الإستراتيجية بين القوى الكبرى وبالأخص الأمريكية والفرنسية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا تتخوف منه الجزائر، من منطلق أن مدخل هذه القوى الكبرى تحت مبرر الحرب على الإرهاب يقدم مسوغات للجماعات الإرهابية للانتشار أكثر واستغلال ضعف الوعي الديني لزيادة نفوذها تحت مبررات "محاربة الاحتلال وضرورة الجهاد"، كون الجماعات المتطرفة كثيراً ما تبحث عن هذه المسوغات الدينية للحفاظ على مشروعية وجودها وضمان التمويل في المنطقة ككل، وهو ما يفسر تواجد ما يعرف "بتنظيم الدولة في ليبيا" القادم من منطقة الشرق الأوسط بعد سقوط نظام القذافي.

المبحث الثالث: الجزائر ومركب الأمن الإقليمي

بعد إدراك حجم التهديدات والتحديات التي تواجهها الجزائر الأمر الذي يحتاج إلى مقاربة مركبة تمكننا من احتواء هذه المتغيرات، من هنا نحاول في هذا المبحث التطرق للأدوات التي من شأنها تكون كفيلة بمجابهة هذه التهديدات ذات الطابع الغير دولاتي (الإرهاب، الجريمة والهجرة غير الشرعية)، إلى جانب تبيان حجم التحديات التي تفرضها الرؤى والتصورات الغربية للأمن الإقليمي في الساحل الافريقي وشمال إفريقيا.

المطلب الأول: البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري

شكل الاعتداء على القاعدة الغازية "بتيقنتورين" علامة فارقة في الخارطة الأمنية للجزائر سواءاً من حيث الهدف أو مستوى الرد الأمني، ويمكن القول أنها كانت عملية غير مسبوقة في عمل الجماعات الإرهابية، إذْ ولأول مرة يتم استهداف مجمع نفطي بحجم قاعدة تيقنتورين، بحيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المركب 25 مليون متر مكعب يومياً موجهة للتصدير، وما أعطى لهذه العملية الإرهابية بعدًا في السياسة الأمنية الجزائرية وحتى الدولية كونها جاءت في وضع يعرف تحولات كبيرة في المنطقة بعد التدخل الفرنسي في مالي.

وبالرجوع لطبيعة الهدف نجد أنَّ الاعتداء شكل ضربة قوية للاقتصاد الوطني –الذي يمثل ضلع أساسي في سياسة الأمن القومي، فهذا المركب ينتج ما نسبته 12% من الإنتاج الوطني، أي ما يقارب 09 ملايير متر مكعب من الغاز سنويا،[1]من ناحية أخرى يعد هذا الاعتداء تحولاً في تكتيكات الجماعات الإرهابية التي تبحث على عمليات ذات صدى أوسع، كما أنها تحاول من خلال هذه العمليات استدراج للقوى الغربية للمنطقة حتى تقدم مبرراً في محاربتها، وهو الأمر الذي حدث في مالي من قبل.

من هنا جاء تعامل الجزائر مع أزمة احتجاز الرهائن في تيقنتورين حاًدا نتيجة تخوفها من أنْ تتحول إلى المكان الرخْو الذي يستوعب امتدادات التدخل الغربي في مالي، في استنساخ لتجربة باكستان من جراء سماحها للتدخل الغربي في أفغانستان باستخدام أجوائها، لذلك كانت الجزائر حازمة في موقفها في إنهاء الأزمة منفردة دون أية مشاورات دولية لاعتبارات مختلفة، وكانت عملية الحسم العسكري في تيقنتورين رسالة متعددة الأبعاد وجهتها الجزائر لجهات مختلفة يمكن قراءتها على الشكل التالي:

[1]: سمية يوسفي، "الجزائر خسرت 90 مليون دولار منذ توقف مصنع تيقنتورين". **الخبر اليومي**، العدد 6969، 20 جانفي 2013، ص03

- بعثت الجزائر عبر الحسم العسكري برسالة للتنظيمات الإرهابية مفادها أنها لْن تكون فنالاً خلفياً تحكمه توازنات الوضع في مالي كما انه على الجماعات الإرهابية أنْ لا تراهن على هكذا عمليات في المستقبل، فالجزائر لا تقبل التفاوض مع الإرهابيين.
- صدَّرت الجزائر أزمة تيقنتورين من منظور أنها نتيجة مباشرة للتدخل الأجنبي بالمنطقة لتبرر موقفها السابق في رفض هذا التدخل.

وفي عملية تحرير الرهائن كانت الجزائر قد أبانت على جاهزية عالية لقواتها المسلحة خاصة ما تعلق بقوات النخبة من القوات الخاصة وسرعتها في عملية التحرير، وهو ما يفسر التطور الكبير الذي تشهده المؤسسة العسكرية الجزائرية من حيث الجاهزية القتالية في الميدان، إلا أن هذا النوع من الحروب اللاتماثلية يشكل إرهاقاً للجيوش النظامية على المدى المتوسط والطويل، وهو الأمر الذي يدفع نحو التعدد في سبل مواجهة هذه التهديدات، وذلك من خلال البحث في خيارات التعاون الإقليمي وتفعيل الأدوات الدبلوماسية.

المطلب الثاني: الإعتماد الأمني المتبادل في المغرب العربي: مدخل لبناء الأمن الإقليمي

لم تقتصر المقاربة الأمنية للجزائر في مواجهة التهديدات والتحديات الراهنة على البعد العسكري فحسب بل اشتمل الدور الجزائري على المستوى الدبلوماسي من خلال محاولة تجفيف مصادر تمويل هذه الجماعات الإرهابية، إلا أن كل هذه الوسائل والأدوات التي تستخدمها الجزائر تبقى تعاني نوعاً من القصور أمام ظاهرة عابرة للأوطان لا يمكن محاصرتها في رقعة جغرافية محددة وهو ما يستلزم تعاون إقليمي فعَّال.

رافعت الجزائر في المحافل الدولية والإقليمية إلى ضرورة التفريق بين مفهوم الإرهاب والمقاومة وعلى ضوء هذا المفهوم تستصدر اللوائح والقوانين، وقد استضافت الجزائر لهذا الغرض في سبتمبر 2002 قمة الاتحاد الافريقي بهدف ضمان تطبيق الاتفاقية التي كانت منظمة الوحدة الإفريقية قد توصلت إليها عام 1999 حول الحيلولة دون وقوع الإرهاب ومكافحته.[1]

ولم يقتصر الوضع عند هذا الحد بل دعت الجزائر إلى إنشاء نظام الإنذار المبكر إلى جانب الدعوة إلى إنشاء المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب في أكتوبر 2004، ولم تتخلف الجزائر عن المحافل الداعية لمكافحة الإرهاب وفيما يخص تطبيق الاتفاقيات الدولية أقرت الجزائر 11 اتفاقية فيما يخص الاتفاقيات

[1]: محمد السيد عرفة، **تجفيف مصادر تمويل الإرهاب**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص303

والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب،[1] وكانت الجزائر وراء قرار مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بعقد اجتماع مجموعة عالية المستوى في مارس 2011 من أجل مناقشة حقوق الإنسان والمسائل الأخرى ذات الصلة بمسائل اختطاف الرهائن.

كما كانت وراء قرار مجلس حقوق الإنسان مطالبة اللجنة الاستشارية بتقديم دراسة حول هذه المسألة وكانت الجزائر تدعو صراحة إلى "مراجعة إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب" وتعزيز التوصيات الأممية المتعلقة بـ "تجريم دفع الفدية ومنع الإفراج عن الإرهابيين كمقابل لتحرير الرهائن"،[2] وهو ما تم فعلا في خضم المصادقة على اللائحة الأممية رقم 1904 المتعلقة بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، فالجزائر تحاول من خلال هذا المقترح الأممي شرح وجهة نظر مفادها أنَّ هذه الفديةتأخذْ شكلاً من أشكال تمويل الإرهاب، أي أنَّ هذه الجماعات الإرهابية تستغل هذه الفدية في تمويل نشاطاتها.

والجزائر بدبلوماسيتها وارثها التاريخي تأخذ دور المنسق والفاعل الإقليمي المحوري لمنطقة الساحل الافريقي والصحراء لمواجهة الإرهاب، ومن منطلق خبرتها في محاربة الإرهاب دُعِيت من طرف الحلف الأطلسي للمشاركة في العمليات الخاصة بمكافحة الإرهاب في المنطقة المتوسطية.

والإرهاب حسب الجزائر لا يكتسي طابعا دينياً أو عرقياً أو وطنياً، فمن هذا المنطلق ركزت جهودها الدبلوماسية في التعريف بالظاهرة الإرهابية التي سعت بعض الأطراف إلصاقها بالدين الإسلامي، لهذا دعت الجزائر إلى ضرورة إيجاد إجماع دولي للتوصل إلى ميثاق دولي ضد الإرهاب.

وتعتبر أزمة مالي الأخيرة 2012 أصعب اختبار تواجهه الدبلوماسية الجزائرية نظراً للتعقيد الذي تعرفه هذه الأزمة نتيجة تعدد وتنوع الفاعلين فيها، والجزائر تحركت لحل الأزمة باعتبارها متعددة الأبعاد كونها تشمل جوانب سياسية وأمنية واقتصادية وأخرى إنسانية، لذلك ترافع من أجل تجنيب مالي الانقسام،[3] ومن أجل ذلك فضلت الحل السياسي التفاوضي.

---

[1]: **نفس المرجع**. ص304

[2]: عاطف قدادرة، "الجزائر تحقق خطوة هامة نحو تجريم دفع الفدية". **الخبر اليومي**، العدد 6854، 03 أكتوبر 2012، ص03

[3]: مجلة الجيش، "النزاعات في القارة الإفريقية: لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية". **مجلة الجيش**، العدد 597، أفريل 2013، ص24

ورغم صعوبة الوضع وفشل المقترح الجزائري بإبعاد الحل العسكري في مالي إلاّ أنها لم تألُ جهداً في الدعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول الساحل للتصدي لظاهرة الإرهاب، من خلال تبني دبلوماسيتها لرؤية تركز على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع التنمية الشاملة، إلا أن التعامل مع تهديدات وتحديات لا دولتية ونظراً للطبيعة الجغرافية التي تحتاج جهود أكبر في مواجهة مثل هكذا أوضاع يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً ما هو الحل في هذه الظروف؟.

الإجابة على هذا السؤال تبقى تحتاج إلى إرادة سياسية من جهة ومن جهة أخرى تحتاج إلى التزام مقاربة شاملة لا تركز على بعد واحد فقط للأمن، وهنا نجد أن مفهوم "باري بوزان" للأمن كفيل بالإجابة على هذا السؤال، فأمن الدولة لم يعد مرتبط بالحدود الجيوسياسية فقط بل أمن الدولة لا يمكن فصله عن أمون دول الإقليم الجغرافي، فإذا كان التهديد أصبح لا يخضع لمنطق الجيوسياسي فالأمن كذلك، فمركب الأمن الإقليمي الذي سبق الإشارة إليه نحن بحاجة أكبر إليه اليوم خاصة في إطار الأمن المغاربي.

كل المؤشرات تدلل على أن خطر الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان والهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تستثني دولة دون غيرها من دول المغرب العربي، ومن خلال هذا يتضح حجم المصالح المشتركة بين دول المغرب العربي وتبرز الإمكانيات الموضوعية والمؤشرات العملية التي تسهم في تحويل منطقة المغرب العربي إلى قوة إقليمية ذات رهانات إستراتيجية كبرى تستفيد منها كل الأقطار المغاربية.

وهنا نستحضر قول "ميشال جوبير" (Michel Joubert) وزير الخارجية الفرنسي الأسبق أنه "لا بد أن تتمكن شعوب شمال إفريقيا بصورة عامة من تسوية غالبية مشكلاتها الخاصة ولعل أخر شيء يجب أن تفكر فيه هو اعتبار هذه المشكلات نهائية وأبدية، ويتعين على المسؤولين المغاربيين أن يقتنعوا بهشاشة الزمن الحاضر، ومن أجل حماية نفسه من الشمس الطاغية التي تطل عليه لا يملك المغرب العربي المتألق من أمل سوى ظل أيديه وعليه أنْ يجمع أيديه من نواكشوط إلى طرابلس في مسيرة تضامن وفي ثقة قوية وعالية بالنفس".[1]

منذ أزمة مالي الأخيرة 2012 بدأ هناك إدراك من دول المغرب لحجم التهديد التي أصبحت دولهم عرضة له، لذلك جرى اجتماع عقد بالمملكة المغربية في 21 أفريل 2013 وفيه استعرض وزراء داخلية المغرب العربي

[1]: توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص06

التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية،[1] وأكدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولاسيما الاتجار بالأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وما بينها من روابط وثيقة تشكل جميعاً تهديداً خطيراً على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور، وأمام هذه الأوضاع وفي مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة اتفق وزراء داخلية الدول المغاربية على:[2]

- التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره بإعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة بحكم علاقات الجوار والانتماء إلى نفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وبالنظر للتحديات والتهديدات المشتركة.
- توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات.
- التأكيد على اعتماد مقاربة شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع الشركاء الإستراتيجيين.
- العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل الإفريقي والصحراء.
- التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية والعمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن وأي شكل من أشكال الدعم والمساندة.
- الدعوة إلى تكثيف التعاون بين دول المغرب العربي في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود وتسليمهم للدول الطالبة استناداً للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها.
- اتخاذ التدابير الميدانية العملياتية والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المختصة بدول المغرب العربي للتصدي لظاهرة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود لمنع الجماعات الإرهابية وتلك الضالعة في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها.

---

[1]: بيان الرباط، **"نحو إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة"**. اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، 21 أفريل 2013، **متحصل عليه:** http://www.interieur.gov.dz

[2]: **نفس المرجع.**

من خلال النقاط سابقة الذكر يتبين مدى حجم التهديد الذي تعانيه الدول المغاربية، من هنا وجب التفكير في بلورة رؤية مغاربية مشتركة لمفهوم الأمن في إطاره الإقليمي، لأنه من الخطأ القول بأن أحد دول المغرب العربي يمكنها تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول المغاربية الأخرى، فهنا نتحدث عن فضاء جغرافي معقد يساعد على التخفي بالنسبة لهذه التهديدات، والأمر الذي زاد من خطورة هذه التهديدات هو انتشار السلاح بعد الأزمة الليبية والحدود المفتوحة والتشابك الحاصل بين جماعات الجريمة والارهاب.

من هنا وجب التأكيد على أن مكافحة هذه التهديدات اللاتماثلية تتطلب مقاربة شاملة محاورها دول المغرب العربي، فهناك ضرورة ملحة إلى تنمية المناطق الحدودية لدول المغرب العربي، وهو ما من شأنه أن يشكل حلقة وصل اقتصادية تكون بداية لانتشار أوسع في مجال التعاون بين أعضاء المغرب العربي، ومنه يكون تكامل مغاربي حقيقي.

رغم أن مؤشرات التعاون الجماعي لدول المغرب العربي في مواجهة التهديدات والتحديات التي تواجهه هناك تركيز من قبل الجزائر على الاتفاقيات الثنائية مع الدول المغاربية، وهو ما يعكسه مستوى التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس مثلا، إلى جانب المساعدات المالية التي قدمتها الجزائر لتونس بعد 2011، من جهة أخرى تسعى الجزائر نحو التنسيق الأمني مع دول الجوار الإفريقي من خلال "لجنة الأركان العملياتية"، ورغم فشل هذه الأخيرة في أول اختبار لها بعد أزمة مالي 2012، إلا أنها تبقى خطوة مهمة نحو التنسيق والتعاون الإقليمي.

كما وجب ضرورة الاهتمام بالأمن المجتمعي من خلال ضرورة بناء منظومات التعليم ذات الكفاءة والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية التي تكون كفيلة بامتصاص البطالة، فالبيئة التي تسهم في انتشار هذه التهديدات هي البيئة المهتزة اقتصادياً وثقافياً، أي تلك البيئة الفاقدة للوعي ويكون مستوى التعليم متدني.

خلاصة

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أن الجزائر ظلت متمسكة بمبادئ عقيدتها الأمنية التي تم تبنيها منذ الاستقلال، والتي بنيت أساساً على ضوء تهديدات صلبة (عسكرية)، ورغم التحول في طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهها إلا أن مستوى التعديل على هذه العقيدة ظل مقتصراً على جوانب بسيطة متعلقة بالتنسيق فقط، وهو الأمر الذي انعكس على مستويات الإنفاق العسكري.

وما يزيد الأمر تعقيداً أن الجزائر ظلت تنادي بضرورة أن يقتصر الأمني الإقليمي على الدول الأعضاء في الجوار الإقليمي بما لا يسمح بتدخل الأطراف الدولية (الأمريكية والأوروبية تحديداً) إلا أن هذا يظل أمراً مستبعداً لعدة أسباب، نذكر منها أن مستوى التنسيق الأمني الإقليمي غائب بين الدول.

هناك أسباب متعددة لغياب هذا التنسيق نذكر على سبيل المثال لا الحصر أن الدعوة لبناء أمن إقليمي بين الدول الواقعة في هذا الإقليم الذي تنادي به الجزائر يتعارض مع أحد أهم مبادئ عقيدتها الأمنية وهو عدم التدخل في شؤون الدول، وعدم عمل القوات العسكرية للجزائر خارج حدودها، في حين أن أغلب دول الجوار الإقليمي إما دول منهارة أو فاشلة، فكيف يمكن الحديث عن ضمان الأمن لمالي أو ليبيا دون التدخل في هذه الدول، من جهة أخرى هناك عدم ثقة بين دول المنطقة، فالجزائر تتخوف من تبادل المعلومات الإستخباراتية المهمة مع دول الجوار الإقليمي خوفاً من تسريبها لجهات أجنبية، وبالأخص فرنسا والولايات المتحدة.

كما أنه لا يمكن إغفال مبدأ غياب العدالة التوزيعية بين أقاليم بعض دول الجوار مما يسهم في بناء التهديدات في المنطقة، أين نجد على سبيل المثال عدم امتثال الحكومة في مالي للاتفاقات التي تم ابرامها من قبل في الجزائر بين أطراف الأزمة وهو من بين أهم أسباب تجدد النزاع في المنطقة، الأمر الذي تكون له انعكاسات سلبية على الأمن الإقليمي للجزائر.

وتجدر الإشارة أن الدول اليوم لا يمكنها تحقيق مفهوم الأمن منفردة، كون طبيعة التهديدات والتحديات اليوم تجعل من أمن الدول جزء من أمون الدول الأخرى (مفهوم باري بوزان)، لذلك تبقى الحاجة للأمن الإقليمي المركب ضرورية في ظل هذا الوضع، وبالنسبة للجزائر فإن الفضاء المغاربي بأبعاده المختلفة يبقى ضرورياً لبناء الأمن القومي، إلى جانب التعاون الأمني الإقليمي مع دول الساحل الإفريقي.

الخاتمـــــــــة

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة يمكننا القول أن موضوع الأمن يتسم بالغموض واللبس، وحضوره الدائم في اهتمامات الأفراد والدول على حد سواء جعله الشغل الشاغل لصناع القرار والفلاسفة والباحثين، ومن منطلق التطور والتغير والتأثير والتأثر الذي ميز الظاهرة الأمنية ظل الاختلاف حول وحدة التحليل لهذه الظاهرة قائماً وحتى يتم التحكم في هذه الظاهرة معرفياً كنا بحاجة إلى قولبتها في إطار نظري، كون النظرية تزودنا بأدوات تحليلية تمكننا من استيعاب الظواهر في العلاقات الدولية.

ومن منطلق أن المفاهيم ترتبط بالأفكار شكل موضوع الأمن نقاشاً مستفيضاً بين الباحثين والفلاسفة والمفكرين المشتغلين في حقل العلاقات الدولية، أين ترجم هذا النقاش في حوارات نظرية كبرى، وما زاد من تعقيد موضوع الأمن هو ارتباطه بالحيز المكاني، أين أصبح الحديث عن الأمن الوطني حاضراً في كل المواضيع وعلى كافة الصعد، فالأمن كقيمة مجردة متعدد الجوانب والأبعاد لذى نحن بحاجة إلى مقاربة شاملة من أجل المقاربة للمفهوم ويجب عليها أن تأخذ الأبعاد الزمانية والمكانية بعين الاعتبار.

وفي ظل جغرافيا معقدة ومترامية الأطراف مثل ما هو الحال مع الجزائر من الطبيعي أن تتأثر بما يدور حولها من تحولات وهو ما وقفنا عليه في هذه الدراسة، إذ لاحظنا كيف أن الأمن الوطني الجزائري مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمدارات الإقليمية، سواءاً من منظور تأثره بما يقع من أحداث إقليمية أو من منظور سلوكها الأمني تجاه هذه التهديدات والتحديات، والتي أصبحت أكثر تعقيداً مع التحولات المصاحبة للحراك الشعبي 2011.

هذا الحراك الذي عرفته بعض الدول العربية خلف فوضى شاملة على عدة مستويات، أمنية سياسية اقتصادية ومفاهيمية، كونها ظاهرة جديدة في دولة ما بعد الاستقلال لم يألفها الفرد العربي، أين كانت الحاجة ضرورية بالعودة إلى مجال الفلسفة لمحاولة ضبط هذه المفاهيم، فكان أن وجدنا أن مفهوم الحراك العربي من بين المفاهيم التي اشتهرت بممارسة رياضة "التخفي والتجلي" في تاريخ الفلسفة، وذلك يرجع إلى أن ماهية الفعل ظلت بمنأى عن البحث والتنقيب.

فقد كان الحراك الشعبي في تونس فرصة للباحثين كي يكتشفوا مدى حاجتنا كعرب لمنظومة فكرية ونظرية تمكننا من فهم واقعنا، فأغلب ما يتم اعتماده في التأصيل للمفاهيم هو وليد بيئة تختلف كلية عن بيئتنا العربية لذلك كثيراً ما نقع في بعض التناقضات المفاهيمية في بحوثنا الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على مدى أهمية

النتائج التي نتوصل إليها، ففي حالة الحراك الشعبي في تونس وليبيا نجد هناك من يصف "الفعل" على أنه ثورة وهناك من يرى أنه حركات احتجاجية، وهو الأمر الذي سيجعل الباحث الأكاديمي في حالة من السكون، كون هذه المفاهيم تختلف فيما بينها ابستومولوجياً وانطولوجياً.

من هذا المنطلق الفلسفي نجد أن واقعنا العربي بحاجة إلى مراجعة جذرية في كل المجالات وخاصة في المجال المعرفي حتى يتسنى لنا استيعاب وفهم واقعنا، وذلك من خلال أدوات تحليلية تكون كفيلة بتفسير هذا الواقع، فمن أكبر العوائق "المعرفية" هو أن الرصيد السوسيولوجي العربي لا يزال مرتبطاً في مستواه الابستمولوجي بالواقع الغربي وماينتجه من أدوات ونظريات، في حين نجد البيئة العربية تختلف اختلافاً كلياً عن البيئة الغربية، الأمر الذي يجعل البيئة العربية عليلة وتتسم بعدم الموضوعية بل وحتى غير المنطقية، كون الفرق كبير بين مشاكل ونظريات وليدة الدورة الزمنية الغربية ومشاكل أخرى ولدت في الدورة الزمنية العربية والإسلامية.

من هنا يمكننا القول بأننا بحاجة إلى جهد فكري كبير، نحتاج إلى رؤية داخلية من رحم الواقع العربي يمكنها أن تأصل للظاهرة ابستومولوجيا، وهو الأمر الذي يكون كفيلاً بفهم واقعنا العربي عموماً لفترة ما بعد 2011 لأنه دون مقاربة فكرية عربية سنظل رهينة مقاربات استشراقية ثقافية ومقاربات بنيوية متحيزة معرفياً، الأمر الذي يجعل منها مقاربات غير مدركة للتحولات العميقة العربية ويجعل منها مقاربات غائية، وربما قد يحولها إلى مقتربات "تشكيكية" في الفعل العربي.

إلى جانب الفوضى المفاهيمية للحراك الشعبي في تونس وفي ليبيا الذي تحول إلى احتراب في هذه الأخيرة كان هناك تداعيات أمنية كبيرة على الدول هذه وجوارها الإقليمي وبالأخص الجزائر موضوع دراستنا، ففي الحالة التونسية كان تأثر الاقتصاد بشكل كبير، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى تقديم مساعدات اقتصادية ومالية.

أما الحالة الليبية فقد شكلت الفوضى حالة جذب للجماعات الارهابية وجماعات الإجرام انتشار السلاح وانهيار الدولة الوطنية، فأصبحت الحدود مفتوحة تسمح بتحرك الجماعات الارهابية وجماعات الإجرام بكل سهولة ويسر، بل وصل أن سيطرت جماعات إرهابية على مناطق واسعة من البلاد، أين لا تزال ليبيا في حالة فشل دولاتي مكشوف من بين مظاهره الانقسامات المجتمعية الأمر الذي انعكس على شكل صراعات قبلية، كون ليبيا لم تعرف شكل التحديث من قبل، ففي ظل حكم القذافي كانت كل مظاهر التحديث العميق غائبة ليس هناك أحزاب أو مجتمع مدني أو مؤسسة عسكرية قوية، واقتصر الأمر على تحديث سطحي في شكل تهيئة عمرانية وهو الأمر الذي انعكس سلباً على ليبيا بعد انهيار نظام معمر القذافي.

ومن منطلق العلاقات البنيوية التي ظل "معمر القذافي" يوظفها في علاقاته مع القبائل والجماعات في دول منطقة الساحل الإفريقي الأمر الذي كان له تداعيات على هذه الأخيرة بعد 2011، ومن أهم تداعياته تجدد الصراع في شمال مالي 2012 وارتفاع وتيرة التهريب والنشاط الإرهابي.

هذه التهديدات والتحديات البنيوية التي أعقبت 2011 كان لها عميق الأثر على الجزائر، الأمر الذي دفع بنا للتركيز عن المقاربة الجزائرية لضمان الأمن، هذا الأمن الذي أصبح مركب إقليمي –على حد تعبير باري بوزان- لذلك نجد أن التصور الجزائر يتشكل أساساً من مستويين للأمن، على المستوى الداخلي وعلى المستوى الإقليمي، لذلك كانت الجزائر حريصة على المساعدة في تحقيق الأمن في دول الجوار الإقليمي.

من هنا تكون الجزائر بحاجة إلى ضرورة تبني مقاربة شاملة كفيلة بضمان تحقيق الأمن الوطني بأبعاده المختلفة، ويمكننا أن نجمل محتوى ذلك في مستويين:

أولا: على المستوى الوطني:

- العمل على تطوير وتحديث المنظومة العسكرية الدفاعية بما يتوافق ومقتضيات العصر من تكنولوجيا وإنتاج علمي وتصنيع عسكري، كون التهديدات اليوم أصبحت مرتبطة أكثر بموضوع التكنولوجيا وهو الأمر الذي يتطلب مستوى علمي وتكوين جيد، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالقطاعات المختلفة البرية والبحرية والجوية، والعمل على خلق قوة عسكرية سريعة الحركة والانتشار.
- ضرورة إعادة النظر في محتوى العقيدة الأمنية الجزائرية بما يتواءم وطبيعة التهديدات الأمنية، فالجزائر لا تزال تتبنى نفس المفهوم لعقيدتها الأمنية منذ الاستقلال بالرغم من التحول في طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهها، خاصة بعد 2011، وبالحديث عن مضمون العقيدة الأمنية الجزائرية هنا تجدر الاشارة إلى مستويين، مستوى قانوني من خلال محتوى الدستور حول ما يتماشى مع طبيعة التهديد، ومستوى عملياتي فيما يتعلق في قضية الملاحقات الأمنية للجماعات الارهابية والإجرامية خاصة أننا أمام حالة انهيار للدولة في حالة ليبيا وفشل دولاتي في مالي وبعض الدول الأخرى، بعبارة أخرى ضرورة الاهتمام بالعمق الاستراتيجي للأمن الوطني الجزائري.
- ضرورة العمل على برنامج لتنمية الولايات الحدودية للجزائر وذلك في سبيل خلق جدار أمني طبيعي، كون المناطق الحدودية إذا غاب فيها مستوى تنمية حقيقية تصبح تلجأ إلى عمليات التهريب هذا من جهة، من جهة أخرى تباعد المجمعات السكنية خاصة في المناطق الجنوبية يعد

انكشافاً أمنياً يسمح بتوغل لجماعات الإجرام، فخيار التنمية بإمكانه منع الهجرة الداخلية بما يضمن عدم الانكشاف الأمني للحدود.

- ضرورة الاهتمام بمواضيع التنمية البشرية في الجزائر، وذلك من خلال الاهتمام بمستوى التعليم والعمل على نشر الوعي المجتمعي، كون الأمن الفكري يظل من بين مهدداته تدني مستوى الوعي وهو الأمر الذي تعمل الجماعات المتطرفة وجماعات الإجرام على استغلاله لضمان التجنيد.
- ضرورة الاهتمام بالمجال الاقتصادي والعمل على تنويع مصادره، فالجزائر لا تزال دولة ريعية تعتمد كلية في اقتصادها على مداخيل المحروقات، وهو الأمر الذي يجعلها رهينة للسوق الدولية التي لا تعرف الاستقرار في حين أنها تمتلك كل مقومات القوة الاقتصادية الكبيرة، ففي المجال الفلاحي تتوفر الجزائر على مناطق شاسعة صالحة للزراعة، كما تتوفر على المعالم الطبيعية والتاريخية التي بإمكانها أن تتحول إلى قطب سياحي عالمي، إلى جانب توفر اليد العاملة الشبانية التي بالإمكان استغلالها في مجال التصنيع، لذلك فنحن بحاجة إلى رؤية اقتصادية عميقة.

ثانيا: على المستوى الإقليمي:

- ضرورة تبني مقاربة الأمن التعاوني أو ما اصطلح عليه باري بوزان "مركب الأمن الإقليمي"، كون طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهها الدول اليوم لا دولتية عابرة للحدود، فالجزائر تتعرض لتهديدات وتحديات أكثر حدة منذ 2011 من جماعات إرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ومثال ذلك اعتداء تيقنتورين، الأمر الذي يدعو الدول نحو التنسيق والسعي إلى بناء منظومة أمنية إقليمية قوية، كانت هناك محاولة للجزائر من خلال مبادرة دول الميدان إلا أنها غير كافية، نتيجة انعدام الثقة بين الأطراف من جهة ومن جهة أخرى تحمل الجزائر للأعباء منفردة وبالتالي هناك الحاجة إلى ضرورة توسيع التعاون والتنسيق الأمني مع الدول المغاربية ليشمل كل الدول المغاربية، فالعلاقات الجزائرية التونسية عمدت للتنسيق أكثر فيما بينها على عدة مستويات ومنها الأمني لكن مع باقي الأطراف المغاربية ظل مستوى التنسيق ضعيفاً بل منعدماً، وهو ما ينعكس على مفهوم الأمن الإقليمي المغاربي عموماً رغم توفر مقومات التعاون والتكامل.
- ضرورة تفعيل الأدوات الدبلوماسية فيما يتعلق بالصراعات في دول الجوار الإقليمي وخاصة ليبيا فالإرث التاريخي والمكانة الايجابية التي تحتلها الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي يؤهلها لأن تكون وسيطاً مقبولا لدى أطراف الصراع في دول الجوار، فمنذ الاستقلال والجزائر لم تتورط في

الصراعات الإقليمية لذلك كانت قد نجحت دبلوماسيتها من قبل في الوساطة في مالي منذ الستينات، إلا أنه مؤخراً في الحالة الليبية ونظراً لتعدد أطراف الأزمة وتدخل أطراف دولية كان دور الجزائر مقتصراً على المواقف، لذلك عليها أن تتحمل مسؤولية أكثر على الدفع السياسي نحو الحل السلمي للأزمة في ليبيا.

- العمل على تنبي خيار التنمية في دول الجوار الإقليمي والدفع بالاستثمار نحو السوق الإفريقية، وهو الأمر الذي بإمكانه أن يحد من تدفق الهجرة غير الشرعية من جهة، ويمنع الأطراف الدولية من استغلال هذا الضعف في دول الجوار من جهة ثانية، كون انتشار القوى الدولية في جوار الجزائر الإقليمي يشكل تحدياً لمفهوم الأمن الإقليمي للجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المصادر

1. القرآن الكريم
2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1963.
3. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1976.
4. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1989.
5. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996.
6. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2008.
7. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2016.
8. دستور الجمهورية التونسية 2014.

ثانيا: باللغة العربية

1/- الكتب

1. إبراهيم الديب محمد محمود، **الجغرافيا السياسية من منظور معاصر**. القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1995.
2. ابن منظور أبي الفضل محمد جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب**. المجلد13، بيروت: دار الفكر، 1979
3. ابن منظور، **لسان العرب**. ج2، بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د.س.ن].
4. أبو المعالي محمد محمود، **التنافس بين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017.
5. أبو المعالي محمد محمود، **القاعدة وحلفاؤها في أزواد: النشأة وأسرار التوسع**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
6. أبو عامر علاء، **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والإستراتيجية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.
7. أبو عيانة فتحي، **الجغرافيا السياسية**. الإسكندرية (مصر): دار المعرفة الجامعية، 1995.

8. أحمد هارون علي، **أسس الجغرافيا السياسية**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.

9. أرندت حنة، في الثورة. (تر: عطا عبد الوهاب)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

10. أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**. الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2009.

11. بالمر جلين، مورجان كليفتون، **نظرية السياسة الخارجية**. (تر: عبد السلام علي نوير)، الرياض: جامعة الملك سعود، 2010.

12. بخوش مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

13. البداينة ذياب، **الأمن وحرب المعلومات**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.

14. البدوي إبراهيم، المقدسي سمير، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز الوحدة العربية، 2011.

15. برقاوي أحمد، **أنطولوجيا الذات بيان من أجل ولادة الذات في الوطن العربي**. المغرب: المركز الثقافي العربي، 2014.

16. بشارة عزمي، **"في الثورة والقابلية للثورة: نحو تأسيس نظرية علمية عن الثورة العربية الحديثة"**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

17. بلقزيز عبد الإله، **ما بعد الربيع العربي**. المغرب: المركز الثقافي للكتاب، 2017.

18. بلهول نسيم وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

19. بن أبي الضياف أحمد، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**. ج2، تونس: الدار التونسية للنشر، 1977.

20. بن أشنهو عبد الحميد بن أبي زيان، **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**. الجزائر: الطباعة الشعبية للجيش، 1972.

21. بن خرف الله الطاهر، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982: بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية**. ج1، الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2007.

22. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

23. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

24. بن محمد الشقحاء فهد، **الأمن الوطني: تصور شامل**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.

25. بن محمد الهلالي الميلي مبارك، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**. ج3، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، [د.ت.ن].

26. بن نبي مالك، **شروط النهضة**. (تر: عبد الصابور شاهين)، سوريا: دار الفكر، 1986.

27. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

28. بوزنادة معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

29. بوعزيز يحي، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، الجزائر: [د. م. ن]، 1999.

30. بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**. (تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

31. التريكي فتحي، **الفلاسفة والحرب**. (تر: زهير المدنيني)، بيروت: دار الروافد الثقافية- ناشرون، 2015.

32. تشابمان بيرت، **العقيدة العسكرية: دليل مرجعي**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

33. توفيق إبراهيم حسنين، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**. ط2، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2008.

34. توفيق المدني أحمد، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792)**. ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976.

35. تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**. (تر: ديما الخظرا)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

36. ثابت عادل، **النظم السياسية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.

37. جابرييل ايه آلموند، جي بنجهام باويل الان، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**. (تر: هشام عبد الله)، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

38. جاد الرب حسام الدين، **الجغرافيا السياسية**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008.

39. جلال محمد نعمان، **الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

40. جنداري ادريس، **من لأجل مقاربة فكرية لإشكاليات الربيع العربي: العروبة، الإسلام، الديمقراطية**. المغرب: المركز الثقافي العربي، 2015.

41. جوليان شارل أندري، **تاريخ إفريقيا الشمالية**. ج2، ط،2 (تر: محمد مزالي والبشير بن سلامة)، تونس: الدار التونسية للنشر، 1983.

42. جون ب. وولف، **الجزائر وأوروبا (1500-1830)**. (تر: أبو القاسم سعد الله)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986.

43. الجوهري يسري، **الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية**. الإسكندرية (مصر): مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

44. حجازي محمد محمد، **دراسات في أسس ومفاهيم الجغرافيا السياسية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1973.

45. الحكيم توفيق، **ثورة الشباب**. القاهرة: مكتبة مصر، 1988.

46. حمدي عبد الرحمان، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007.

47. خاطر نصري ذياب، **الجغرافيا السياسية الجيوبولتيكا**. عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2010.

48. داورتي جيمس، بلستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. (تر: وليد عبد الحي)، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة التوزيع، 1985.

49. ديدان مولود، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**. الجزائر: دار النجاح للكتاب، 2005.

50. رايت وليم ، **تاريخ الفلسفة الحديثة**. (تر: محمود سيد أحمد)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001.

51. رياض محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية الجيوبولتيكا.** بيروت: دار النهضة العربية، 1974.

52. زكريا فريد، **من الثورة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي.** (تر: رضا خليفة)، القاهرة: شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990.

53. زمام نور الدين، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث.** الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003.

54. سعود صالح، **الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر، منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبلية).** الجزائر: طاكسج. كوم، 2009.

55. سعيد آل عياش الشهراني محمد، **أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني.** الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.

56. سعيد محمود شاكر، عبد العزيز حرفش خالد، **مفاهيم أمنية.** الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

57. سليمان غبريال أشرف، **علم الإجتماع العسكري: دور المؤسسة الرئاسية والعسكرية في تحقيق الأمن القومي.** الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

58. السماك محمد أزهر، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق.** عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

59. السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية.** القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989.

60. شايب خالد، **بوتفليقة الرئيس وحصيلته: التحدي.** الجزائر: دار الحكمة، 2004.

61. شفيق ألعاني حسان محمد، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة.** بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986.

62. شفيق محمد، **لمحة عن 33 قرن من تاريخ الأمازيغيين.** الرباط: دار الكلام للنشر والتوزيع، 1982.

63. شفيق منير، **علم الحرب.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972.

64. شوقي كامل ممدوح، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي.** القاهرة: دار النهضة العربية، 1985.

65. صالح نهار غازي، **الأمن القومي العربي.** عمان: دار الأمل ودار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993.

66. صبري مقلد اسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات.** الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985.

67. صبري مقلد إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات.** الكويت: دار السلاسل، 1985.

68. صن أمارتيا، **العنف والهوية: وهم المصير الحتمي.** (تر: سحر توفيق)، الكويت: عالم المعرفة، 2008.

69. الطاهر شعبان، **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة.** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

70. عباس أشواق، **أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة: مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني.** بيروت: مركز الوحدة العربية، 2016.

71. عباس الخفاجي نعمة، **الفكر الإستراتيجي قراءات معاصرة.** عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008.

72. عباس مراد علي، **مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح.** الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2005.

73. عبد الحي وليد، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية.** الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، 1991.

74. عبد الحي وليد، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية.** الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.

75. عبد الرحمان آل ثاني فهد، **دراسات في الجغرافيا السياسية الجيوبولتيكا.** عمان: دار وائل للنشر، 2000.

76. عبد الرحمان زيدان مسعد، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي.** الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.

77. عبد الله أمين محمود، **دراسات في الجغرافيا السياسية المعاصرة.** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2003.

78. عبد المولى طشطوش هايل، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد.** عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012.

79. عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية.** الجزائر: مديرية النشر بجامعة قالمة، 2006.

80. عرفة محمد السيد، **تجفيف مصادر تمويل الإرهاب.** الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.

81. عرفة محمد أمين خديجة، **الأمن الإنساني المفهوم التطبيق في الواقع العربي والدولي.** الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.

82. عرفة محمد خديجة، **أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية.** الرياض: جامعة محمد نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014.

83. عصمت كارس هايدي، **المستمر والمتغير في السياسة الخارجية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.

84. عصمت كارس هايدي، **المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.

85. علي إبراهيم أحمد، **العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

86. عمرو العملة محمد يوسف، **الأمن القومي العربي عقيدة الجهاد والاستراتيجية العسكرية في الإسلام.** عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009.

87. غالي الحديثي عباس، **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات.** عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004.

88. غولدمان لوسيان، **العلوم الإنسانية والفلسفة.** (تر: محمد العدلوني الإدريسي، يوسف عبد المنعم)، المغرب: دار الثقافة، 2001.

89. فارس الهيتي صبري، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية.** عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

90. فان كرفلد مارتن، **حرب المستقبل.** (تر: السيد عطا)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.

91. فرحاتي عمر، أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.** الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016.

92. قطوش عز الدين، **الناتو والجزائر: من العداء إلى الشراكة.** الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015.

93. قطيش نواف، **الأمن الوطني –الأزمات-.** الأردن: دار الراية، 2011.

94. قوي بوحنية وآخرون، **العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي.** عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017.

95. قوي بوحنية، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن.** عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2017.

96. كانتي مادي إبراهيم، **التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.

97. كرازين يوري، **علم الثورة في النظرية الماركسية.** (تر: سمير كرم)، بيروت: دار الطليعة، 1975.

98. كرم يوسف، **تاريخ الفلسفة الحديثة.** بيروت: دار القلم، [د.ت.ن].

99. كلو أندري، **سليمان القانوني.** (تر: البشير بن سلامة)، بيروت: دار الجيل، 1991.

100. كي يونس الفاروق، **الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي.** ط2، القاهرة: عالم الكتب، 1978.

101. لاكوست إيف، **الجغرافيا السياسية للمتوسط.** (تر: زهيدة درويش جبور)، أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2010.

102. لوك جون، **الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجون جاك روسو.** (تر:محمود شوقي الكيال)، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د.ت.ن].

103. ماكنمار روبرت، **جوهر الأمن.** (تر: يوسف شاهين)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

104. محمد الأسطل كمال، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.** الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1999.

105. محمد الخزرجي ثامر كامل، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة.** عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

106.محمد السعيد ادريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

107.محمد ربيع نوار الخير، **مبادئ الجيوبولتيك.** بغداد: دار ومكتبة عدنان للنشر والتوزيع، 2014.

108.محمد ربيع نوار الخير، **مبادئ الجيوبولتيك.** بغداد: دار ومكتبة عدنان للنشر والتوزيع، 2014.

109.محمد صلاح صديق، عثمان أحمد سامح، **موسوعة المعرفة.** ط4، الإسكندرية (مصر): مكتبة عتبة الثقافة، [د، ت، ن].

110.محمد عارف نصر، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي في النظرية- المنهج.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

111.محمد فرح أحمد، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة.** العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

112.محمد فهمي عبد القادر، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية.** عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

113.محمد فهمي عبد القادر، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية.** عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

114.المديني توفيق، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل.** دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.

115.المسكيني فتحي، **الهجرة إلى الإنسانية.** لبنان: منشورات الاختلاف، 2016.

116.المسيري عبد الوهاب، التريكي فتحي، **الحداثة وما بعد الحداثة.** دمشق: دار الفكر، 2003.

117.مصباح عامر، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية.** الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010.

118.معاطي صلاح، عطيات أبو العينين، **البدو أمراء الصحراء.** عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014.

119.معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، [د.ت.ن].

120.معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. ستوكهولم: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، 2011.

121.مكيافيللي نيكولا، **الأمير**. (تر: أكرم مؤمن)، القاهرة: مكتبة الساعي للنشر والتوزيع، 2004.

122.المنوفي كمال، **أصول النظم السياسية المقارنة**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1985.

123.ميهوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**. القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

124.نوار ربيع الخيري محمد، **مبادئ الجيوبولتيك**. بغداد: دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

125.هاشم نعمة كاظم، **الوجيز في الإستراتيجة**. بغداد: شركة أياد للطباعة، 1988.

126.هاشم نعمة كاظم، **الوجيز في الإستراتيجية**. طرابلس (ليبيا): أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 2000.

127.هايدغر مارتن، **الفلسفة، الهوية والذات**. (تر: محمد مزيان)، تونس: كلمة للنشر والتوزيع، 2015.

128.الهرماسي عبد القادر، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

129.هلال علي الدين، **العرب والعالم: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

130.هلال علي الدين، **تطور النظام السياسي في مصر 1805 – 2005**. القاهرة: القاهرة: كتب عربية، 2006.

131.هلال علي الدين، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**. القاهرة: كتب عربية، [د.ت.ن].

132.هنتغتون صامويل، **صدام الحضارات: إعادة بناء النظام العالمي**. (تر: مالك عبيد شهيوة، محمود محمد خليف)، طرابلس (ليبيا): مكتبة الدار الجماهيرية للنشر، 1999.

133.هوبزباوم إيريك، **عصر الثورة: أوروبا 1789-1848**. (تر: فايز الصياغ)، بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

134.هويدي أمين، **العسكرة والأمن القومي في الشرق الأوسط.** القاهرة: دار الشروق، 1991.

135.والتز كينيث، **الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري**. (تر: عمر سليم التل)، أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، 2013.

136.ولد الديب سيدي محمد، **الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية.** عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2011.

137.ولد النقره اكناته، **الطوارق من الهوية إلى القضية**. الرباط: طوب بريس الرباط، 2014.

138.وناس المنصف، **الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة**. تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2014.

139.يحي جلال، **تاريخ المغرب الكبير**، ج3، بيروت: دار النهضة العربية، 1981.

2/- الدوريات والتقارير

1. إبراهيم إسماعيل كاخيا، "الإستراتيجية العسكرية المعاصرة والمذاهب العسكرية العالمية"، **مجلة الطيران والدفاع**. العدد 51، سبتمبر 2012.
2. إبراهيم الحيدري، "مدرسة فرانكفورت". **مجلة أبواب**، العدد 17، صيف 1997.
3. أبو العينين محمود، السيد فليفل، **"التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2006-2007"**. معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جويلية 2007.
4. أبو العينين محمود، السيد فليفل، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001-2002**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2002.
5. أحمد شوقي الحنفي، "الأمن القومي: دراسة نظرية في الأصول والمفاهيم". **مجلة المنار**، العدد 40، 1985.
6. أحمد موسى محمد البشير، "خريطة القوى المتداعية على إفريقيا". **قراءات إفريقية.** العدد 09، جويلية 2011.

7. أعلية علاني، "**التيار السلفي: المكونات والفئات الاجتماعية**"، في: أعلية علاني وآخرون، **السلفيون في دول المغرب العربي**. الإمارات: مركز المسبار للدراسات والبحوث، العدد49، جانفي 2011.

8. برونو بوميه، "استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني: حالة ليبيا وما بعدها"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد 93، ع884، سبتمبر 2011.

9. بن عنتر عبد النور، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، **تقارير**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 02 ماي 2018.

10. بوزيد عمار، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار". **مجلة الجيش**. العدد561، أفريل 2010.

11. بوقاره حسين، "مشكلة الأقلية التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي". **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2008.

12. جاسم خيري عبد الرزاق، "قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، شتاء 2009.

13. جده محمد، "متغيرات الحركة الداخلية والرهانات الدولية على منظمة الإتحاد الإفريقي". **دراسات دولية**، العدد 102، جانفي 2007.

14. جعفر هشام، "الثورة والنماذج المعرفية الجديدة". **مجلة الديمقراطية**. العدد 49، جانفي 2013.

15. جلال الورغي، "الصراع الإسلامي- العلماني على المنظومة القانونية في تونس". **قضايا**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014.

16. الحاج دواق وآخرون، الدين والهوية: بين ضيق الانتماء وسعة الإبداع"، **الدراسات والأبحاث**. مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ماي 2016.

17. الحناشي محمد الهادي، "**الساحل الإفريقي.. الحرب المقبلة على القاعدة**". المرصد، مركز الدين والسياسة للدراسات الإستراتيجية، 08 أفريل 2012.

18. حنفي علي خالد، "النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي". **السياسة الدولية**، العدد 146، أفريل 2006.

19. زبير يحي، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب". **تقارير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012.

20. زياني صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر** ، العدد5، مارس 2012.

21. سيدي أحمد ولد أحمد سالم، **"أزمة شمال مالي.. والاحتمالات المفتوحة"، تقارير.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2012.

22. الشعيبي رياض، "السلفية التونسية: مخاضات التحول"، **تقارير.** الدوحة: مركز الجريرة للدراسات، 2012.

23. الشعيبي رياض، "العنف السلفي في تونس: الواقع والخيارات". **تقارير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

24. عبد الحليم إيمان أحمد، "عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي". **السياسة الدولية.** 21 جانفي 2013.

25. عبد الله الحربي سليمان، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة في المفاهيم والأطر)". **المجلة العربية للعلوم السياسية.** صيف 2008.

26. قوي بوحنية، "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي". **تقارير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 03 جوان 2012.

27. لزهر عبد العزيز، "السياسة الأمنية الجزائرية 1962-2010". **مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية**، العدد01، 2014.

28. محمد سالم ولد محمد، "السلفية العلمية في منطقة الساحل وموقعها في الخريطة الجهادية". **تقرير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 27 جوان 2012.

29. مركز أكاكوس للدراسات الإستراتيجية، **"دورية أكاكوس".** العدد 02، فيفري 2005.

30. مركز الجزيرة للدراسات، **"الأمن في ليبيا: شرعية الدولة وسطوة السلاح"، تقدير موقف.** مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي 2012.

31. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أزمة مالي والتدخل الخارجي". **تقرير**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 فيفري 2013.

32. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **"التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا".** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 مارس 2012.

33. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، "تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني إلى مسؤولية الحماية"، **مسارات**. ماي 2013.

34. مضوي صديق، "الساحل الإفريقي: الواقع الاجتماعي والتطورات السياسية". **الإسلام والعالم المعاصر**، العدد الثاني، الخرطوم: مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، 2008.

35. ممادو باه عبد الله، " آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي". **تقارير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 29 أوت 2012.

36. ممدوح شوقي، "الأمن القومي والعلاقات الدولية". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 127، جانفي 1997.

37. منذر سليمان، "نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته". **مجلة كنعان**، العدد 1544، ماي 2008.

38. المهدي سعد، " قضية الطوارق في مالي". **قراءات افريقية**. العدد 13، سبتمبر 2012.

39. نواف بن عبد الرحمن القديمي، "الإسلاميون وربيع الثورات: الممارسة المنتجة للأفكار". **دراسة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2012.

40. نيتاسي، كرا وفورد، "دراسات الأمن: ماضيها وحاضرها ومستقبلها". **مجلة الفكر الإستراتيجي العربي**، العدد 42، أكتوبر 1992.

41. نيوكوسموس مايكل، "نحو فهم للأشكال الجديدة من حكم الدولة في إفريقيا في عصر العولمة". (تر: صفاء أحمد صالح)، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، العدد03، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جانفي 2003.

42. هيثم الكيلاني، "مفهوم الأمن القومي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري". ندوة **الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**. باريس: مركز الدراسات العربي – الأوروبي، 1996.

43. وزارة الدفاع الوطني، "النزاعات في القارة الإفريقية: لا مناص من الحلول السلمية التفاوضية". **مجلة الجيش**، العدد 597، أفريل 2013.

44. وزارة الدفاع الوطني، "على درب اكتساب القوة"، **مجلة الجيش**، ع662، سبتمبر 2018.

45. وزارة الدفاع الوطني، "مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة". **مجلة الجيش**، ع663، أكتوبر 2018.

3/- الجرائد

1. أمحند برقوق، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي". **جريدة الشعب**، العدد 14466، 06 جانفي 2008.
2. عثمان لحياني، "السلفية في تونس". **الخبر اليومي**، العددد6889، الجمعة 09 نوفمبر 2012.

4/- الدراسات الغير منشورة

1. زقاغ عادل، "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2009/2008).
2. شلبي محمد، "الأمن في ظل التحولات الأمنية الراهنة"، (من أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، منشورات الكلية. الجزائر: دار هومة، 2004).
3. العايب أحسن، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2000"، (رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر، 2008).
4. عمر سعداوي، **"أمن الطاقة في العلاقات الأورومتوسطية على ضوء الأزمة الليبية الراهنة: مقاربة القوة بالتسلل"**، (مداخلة في الملتقى الدولي سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 30-31 جانفي 2017).

5/- روابط من النت

1. أسس ومبادئ الأمن الوطني"، **متحصل عليه**: www.moqatel.com
2. بن عنتر عبد النور ، "نطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية" في:
http:www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahram/2005.
3. ستيفن والت، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة". (تر: عادل زقاغ، زيدان زياني)، **متحصل عليه**: http//:www.Geacities.com/adelZeggagh/IR
4. مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط". **متحصل عليه:**
www.Siyassa.Org
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية 2010"، **متحصل عليه:**
http://www.un.org/fr/index.html
6. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، متحصل عليه: https://data2.unhcr.org/en/country/lby

7. بيان الرباط، "نحو إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة". اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، 21 أفريل 2013، **متحصل عليه:** http://www.interieur.gov.dz

ثانيا: باللغة الأجنبية

1/- Books/ Livres

1. Badiou Alain, **Le réveil de l'Histoire**. France: Edition linges, 2011.
2. Barrea Jean, **Théories des Relations Internationales. De L'déalisme a la Grande Stratégie**. Belgique: Erasme, 2002.
3. Battistella Dario, **Théories des Relations Internationales**. 2nd ed. Paris : Presses de Siences Politiques, 2006.
4. Belhamissi Moulay, **Histoire de la marine Algérienne (1516-1830)**. Alger: Entreprise nationale de Livre, 1983.
5. Benchérif Adib, **Al Qaida au Maghreb islamique: Une organisation changeante entre survivance et pragmatisme**. Canada: Institut Québécois des Hautes Etudes Internationales, Université Laval, 2012.
6. Buzan Barry & Ole Woever, **Region and Powers: The Structure of International Security.** Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
7. Buzan Barry, **People states and Fear**. 2nd ed, New York: Lynne Rienner publishes, 1991.
8. Caplow Theodore, Pascal Vennsson, **Sociologie militaire, U Sociologie**. Paris: Armond Colin, 2000.
9. Charles Philippe David & Jean- Jacques Roche, **Théories de la Sécurité**. Paris: Montchrestien, 2002.
10. Clausewitz K. Van, **On War**. Reprinted, London: Rotledge, 1966.
11. Dussay Gérard, **Les Théories Géopolitique Traité de Relations Internationales**. Bordeous: Université Montesquieu, 2003.
12. Dussay Gérard, **Quelle Géopolitique au XXIe siècle?.** Paris: Les Edition complexe, 2001.
13. Eric Heinze, **Waging Humanitarian War :The Ethics ,Laws and Politics of Humanitarian Intervention**, New York :State University of New York Press, 2009.
14. Frank N . Trager & Kronenberg (eds), **National Security & American Society :Theory Process & Policy**. Kanses: Press of Kansas university, 1973.

15. Gustave Le Bon, **La Révolution Française et la Psychologie des Révolutions**. Paris: édition électronique réalisée 2001.

16. Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**. 3eme ed, New York: Alfred A. knopt, 1967.
17. Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**. 3eme ed, New York: Alfred A. knopt, 1967.
18. Jack Donnelly, **Realism and International Relations**. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.
19. Lénoir Frédéric, **Les Métamorphoses de Dieu: Des Intégrismes aux nouvelles spiritualités**, Paris: Hachette littératures, 2005.
20. Mantzikos Ioannis, **Boko Haram: Anatomy of a Crisis**. UK: E-International Relations, 2013.
21. Martinez Luis and Rasmus Alenius Boserup, **Algeria Modern: From Opacity to Complexity**. London: Hurst, 2016.

22. May Ernest, " National Security in American History". **In** Graham Allison & Gregory Trevertion (eds), Rothinking Americas Security: Beyand cold War to New World Order, New York, Northan, 1992.
23. Pace Michelle, **The Politics of Regional Identity: Meddling With Mediterranean**. New York: Rotledge.

24. Roche Jean-Jacques, **Théories des Relations Internationales**. 2eme ed, Paris: Montchrestien, 1997.
25. Vershave Français Xavier, **La Françafrique: Le Plus Long Scandale de République**. Paris: Éditions STACK, 1998.
26. Wilhelm Heitmeyer and others, **Control of Violence: historical and international Perspectives on Violence.** New York: Business media+spring science, 2011.
27. Zartman William, **the desintegration and restoration of legitimate Authority**.USA: Lynne Rienner, 1995.

2/- Periodicals/ Working papers

1. : Roland Marchal, Richard Banegas, "Une relecture critique de la Politique de la France en Afrique: 1995-2007". **Politique Africainne**, Numéros special Mars 2007.

2. Balzacq Thierry, " Qu'est Ce que la Sécurité Nationale?". **La revue International et Stratégique**. Hiver nº52, 2003-2004.

3. Corri Zoli ,Sahar Azar ,and Shani Ross, "**Patterns of Conduct: Libyan Regime Support for and Involvement in Acts of Terrorism"** ,New York: institute for National Security and counter terrorism studies, Syracuse University, 2010.
4. Djallil lounnas, "Al Qaida au Maghreb islamique et la crise malienne".**sécurité globale**, n°22, été 2012.
5. Elli Stephan, "Briefing: The PAN-SAHEL Initiative". **African affairs**, Vol. 103, noº 412, July 2004.
6. Gedean Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy". **World Politics**, Vol 51, Nº01, Oct 1998.
7. Humann Development Report 1994-new demonsion of Humann Security, New York, UNDP 1994.
8. Keith Krause, "A Cortical Théory and Security Studies: The Rosearch Program of Criticol Security Studies". **Cooperation and Conflict**. Vol 33, nº03, Hiver: Septembre1998.
9. Luc Mathieu, "Qualités d'un bon Stratège". **CESA**, Nº 08, Juin 2006.
10. Mohamed fall ould bah, "**Économie politique des conflits au Nord-Mali**". Rapport sur la paix et la sécurité dans l'espace CEDEAO, institut d'études de sécurité (IES), n°02, Avril 2013.
11. Retaillé Denis et Walther Olivier, "Guerre au Sahara-Sahel: la reconversion des savoirs nomades". L'Information géographique, Vol 75, 2011.
12. Richard Ulman, "Redefining Security". **International Security**. Vol 08,nº01, Summer 1983.
13. Silva Costach, "German School of Geopolitics, Evolution, Idias, Prospects". **Revist Rômânâ de Géographie Politica**.Year XIII, 2 Novembre 2011.
14. Winrow Gareth**, "Geopolitics and Energy Security in the Wider Black Sea Region"**. Southeast European and Black Sea Studies, Vol7,No2, 2007.
15. Xu Yi – Chong**, "China's Energy Security"**. Australian Journal of International Affairs, Vol.60, No.2, June 2006.

3/- Lien Web

1. Ceyhan Ays, " Analyser la Sécurité: Dillan, Waever, Williams et les autres". **Cultures et Conflits**. Hiver 1998, Avalable http//WWW.Conflites.Org/index541.htm

2. Devost, M. G, **"National Security in the information age"**. In the: http://www.terrorism.com./documents/htm1
3. Mahdi Taje, "**Introduction à la Géopolitique**". University Virtuelle de Tunis, 2008, In: http//: www. Ebookbrause.com
4. Aaron Zelin, "**The Islamic State's Model**". THE WASHINGTON INSTITUT, January 28, 2015 at: www.washingtoninstitute.org
5. Andrew Walker, **What Is Boko Haram?**. UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, May, 30, 2012, at: https://www.usip.org/publications.
6. Fracis Sempa, **"US national Security doctrines historically viewed"**. American Diplomacy, 2003, www.americandiplomacy.org
7. Andrew Rettman, **EU Registers First Energy Shock From Libya Unrest**. EU Observers. Retrieved December 4, 2011 http//:euobserver.com.
8. Jeremy Keenan, **"The collapse of second frant**". FPIF, septembre 26, 2006, In: http//:www.FPIF.org/articles.
9. Graig Smith, "**US is Training African Forces to urpoot Terroriste**". New York Times, in: www.nytimes.com/2004/05/11/politices/pan-sahel.Hotml.
10. Bush annonce la création d'un commandement pour L'Afrique,6 février 2007 www.america.gov/st/Washfile.

فهرس الأشكال والخرائط

الصفحة

فهرس الأشكال

مخطط يوضح العلاقة الارتباطية بين الأمن الوطني والسياسات الوطنية العليا والقوى الشاملة للدولة	45
مخطط يوضح مستويات الأمن	49
العلاقة الارتباطية بين الأمن القومي والسياسة العليا والسياستين الداخلية والخارجية	53
مخطط يلخص طروحات النظرية الواقعية	82
جدول يوضح توسيع وتعميق مفهوم الأمن	85
شكل يوضح اجمالي استيراد دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي 2010	97
جدول يوضح انتاج الجزائر من الطاقة	99
مخطط يوضح أبعاد ومؤشرات التنمية البشرية وفق تقرير الأمم المتحدة 2010	159
رسم توضيحي يعبر على كيفية تغير اللغة المستخدمة للتعبير على التدخل	171
شكل يوضح البناء الهيكلي لإمارة الصحراء في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي	199
رسم بياني يوضح الإنفاق العسكري للجزائر	228
رسم بياني يوضح عدد المهاجرين الذين تم اعتراضهم في البحر من طرف حرس السواحل الليبي	234
رسم بياني يوضح اجمالي استهلاك الاتحاد الأوروبي من الطاقة 2010	239
رسم بياتي يوضح اجمالي استيراد الاتحاد الأوروبي من النفط 2010	239
رسم بياني يوضح نسبة الواردات الأوروبية من النفط الليبي الخام من اجمالي الواردات عام 2010	240
رسم بياني يوضح نسب استهلاك الولايات المتحدة للطاقة الأولية	246
رسم بياني يوضح صادرات أفريقيا جنوب الصحراء من النفط 2012	247

فهرس الخرائـــــط

نظرية ماهان للقوى البحرية	64
نظرية سبيكمان الهامش القاري	66
نظرية القوى الجوية دي سفرسكي	70
خريطة الجزائر السياسية	94
خريطة توضح انتشار القبائل والجماعات الاثنية في ليبيا	161

خريطة توضح الدول المشكلة لمنطقة الساحل الافريقي	178
خريطة تبين انتشار السكان التوارق	185
خريطة توضح سيطرة الحركات المتمردة على المدن الكبرى في شمال مالي	193
خريطة توضح مثلث النشاط الافتراضي لتنظيم القاعدة وحلفاؤه في منطقة الساحل الافريقي والصحراء	202
خريطة توضح تداخل مناطق انتشار تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة	206
خريطة توضح طرق الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا	235
خريطة توضح الحيز الجغرافي لمبادرة بان الساحل	249
خريطة توضع مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء	250

فهـرس المحتويـات

الصفحة

إهداء	
شكر وتقدير	
خطة الدراسة	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأمن الوطني والإشكالات المنهجية: نحو تصور جيوبولتيكي للأمن الوطني	13
المبحث الأول: الأمن والأمن الوطني: الإشكالات المنهجية	14
المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الأمن الوطني	14
المطلب الثاني: الأمن الوطني وبعض المفاهيم ذات الصلة	36
المطلب الثالث: الأمن الإقليمي: نحو تصور وجودي للأمن الوطني	47
المبحث الثاني: الوضع الجيوبولتيكي للأمن الوطني	50
المطلب الأول: الأهداف الوظيفية للأمن الوطني	50
المطلب الثاني: الأمن الوطني في السياقات الجيوبولتيكية والتأسيس النظري	55
المطلب الثالث: السياسة العسكرية كدعامة أساسية للأمن الوطني	71
المبحث الثالث: الأطر النظرية لضبط مفهوم الأمن الوطني	73
المطلب الأول: المدرسة الواقعية والأمن	73
المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاجن والطروحات الموسعة للأمن	83
المطلب الثالث: الأمن من منظور نقدي	86
الفصل الثاني: أثر التحولات السياسية الإقليمية على الجزائر: من منظور التحليل الجيوسياسي	92
المبحث الأول: جيوسياسية الجزائر	93

المطلب الأول: جغرافية الدولة الجزائرية	93
المطلب الثاني: جيواقتصاد الجزائر	95
المبحث الثاني: بيئة النظام السياسي الجزائري	101
المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: مدخل نظري	101
المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الجزائري	109
المبحث الثالث: سوسيولوجيا الحراك العربي 2011 وإشكالية الراهنية: مقاربة نقدية	133
المطلب الأول: من أجل مقاربة فلسفية لإشكاليات الحراك العربي	133
المطلب الثاني: ظاهرة الحراك العربي: مقاربة مفاهيمية	136
الفصل الثالث: الرهانات الأمنية للجزائر 2011: من منظور جيواستراتيجي	146
المبحث الأول: الحراك الشعبي في منطقة المغرب العربي من منظور بنائي	147
المطلب الأول: الحراك الشعبي في تونس: مدخل سوسيو-سياسي	147
المطلب الثاني: الحراك الشعبي في ليبيا: مدخل سوسيو-أمني	156
المبحث الثاني: إشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل الافريقي: التداعيات والمحاذير	174
المطلب الأول: الساحل الافريقي والإشكاليات البنيوية: مقاربة الدولة الفاشلة	174
المطلب الثاني: المسألة التارقية/ الطوارقية والصراع الهووي: تصور انثروبولوجي	179
المبحث الثالث: الفراغ الاستراتيجي في منطقة الساحل الافريقي وإشكالية الإرهاب	190
المطلب الأول: الأزمة في مالي 2012 والإشكالات البنيوية	190
المطلب الثاني: الإرهاب والتهديد العابر للفضاءات في منطقة الساحل والصحراء	194
المطلب الثالث: التنافس بين تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة في الساحل والصحراء	203
الفصل الرابع: تصور الجزائر للأمن بين الترتيبات الإقليمية والدولية	209
المبحث الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية بين المستلزمات الأخلاقية والمصلحة	210
المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية بين الثابت والمتغير	210

المطلب الثاني: الجيش الوطني الشعبي ونهج الاحترافية	224
المبحث الثاني: التصورات الغربية للأمن في منطقة الساحل: جدلية الأمن والاقتصاد	230
المطلب الأول: التصور الأوروبي للأمن في الساحل الافريقي	230
المطلب الثاني: التصور الأمريكي للأمن في الساحل الإفريقي	244
المبحث الثالث: الجزائر ومركب الأمن الإقليمي	253
المطلب الأول: البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري	253
المطلب الثاني: الإعتماد الأمني المتبادل في المغرب العربي: مدخل لبناء الأمن الإقليمي	254
الخاتمة	261
قائمة المراجع	267
فهرس الأشكال والخرائط	287
فهرس المحتويات	290

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

جاءت هذه الأطروحة الموسومة بـ "البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن: دراسة في المضامين والأبعاد" لتناقش موضوع الأمن الوطني الجزائري في ظل التفاعلات الإقليمية، أين ركزت على التهديدات والتحديات التي أضحت تواجهها الجزائر في ظل الحراك الشعبي في بعض الدول المغاربية منذ 2011 وبعض أزمات دول الجوار الافريقي.

تمحورت اشكالية الدراسة على مدى تأثير التفاعلات والتحولات في الجوار الإقليمي على الأمن الوطني الجزائري بعد 2010، كما تم التركيز على المتغيرات المتحكمة في التصور الجزائري تجاه الجوار الإقليمي.

ومن منطلق أهمية موضوع الأمن في اهتمامات الدولة والفرد على حد سواء جاء التركيز في هذه الدراسة على طبيعة التهديدات والتحديات التي يواجهها الأمن الوطني الجزائري بعد 2010، أين تم التركيز على ظاهرة الحراك الشعبي في المنطقة المغاربية وتداعيات ذلك على عدة صعد، وبالأخص الصعيد الأمني، وتم التركيز على الأزمة الليبية وإفرازاتها الإقليمية.

هذه التحديات والتهديدات فرضت على الجزائر تبني مقاربة متعددة المداخل تضمن أمنها، إلا أن هذه الأطروحة عمدت إلى إثارة التساؤل حول مضمون العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل هذه الظروف، من خلال التركيز على ثنائية التغير والثبات في العقيدة الأمنية الجزائرية، كما لم تغفل الدراسة اشكالية المقاربات الدولية المطروحة في الاقليم المغاربي والساحل الإفريقي من منطلق أنه يتعارض وتصور الجزائر للأمن الإقليمي.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أين أكدت على أن الأمن كظاهرة أضحت أكثر تعقيداً وغموضاً في ظل طبيعة التهديدات والتحديات الراهنة، لذلك تم تبني تصور "باري بوزان" للأمن على أنه لا يمكن للدولة ضمان أمنها منفردة في ظل طبيعة التهديدات الراهنة بمعزل عن "أمون" باقي دول الجوار الإقليمي، لذلك الجزائر مدعوة إلى تبني مقاربة متعددة المداخل تكون كفيلة بضمان أمنها في ظل جوار إقليمي غير مستقر.

Résumé

La présente thèse intitulée « la dimension régionale de la sécurité nationale Algérienne à la lumière de la mobilité arabe actuelle: Etude dans les contenus et les dimensions », vise à discuter l'objet de la sécurité nationale Algérienne dans le cadre des interactions régionales. L'étude se concentre sur les menaces et les défis auxquels l'Algérie est confrontée tel que les mouvements populaires dans certains pays du Maghreb depuis 2011 et de certaines des crises des pays africains voisins.

L'étude portesur l'impact des interactions et des transformations du voisinage régional sur la sécurité nationale algérienne après 2010, ainsi que sur des variables contrôlant la perception algérienne du voisinage régional.

À partir de l'importance de la sécurité dans les préoccupations de l'Etat et de l'individu, la présente étude a mis l'accent sur la nature des menaces et des défis auxquels doit faire face la sécurité nationale algérienne après 2010, l'accent étant mis sur le phénomène de la mobilité populaire dans la région du Maghreb et ses répercussions à plusieurs niveaux, notamment le niveau de sécurité. L'accent a été mis sur la crise libyenne et ses répercussions régionales.

Ces défis et menaces ont imposé à l'Algérie d'adopter de multi-approches pour assurer sa sécurité. L'étude a entrepris de soulevé la question du contenu de la doctrine de sécurité algérienne se concentrant sur le changement et la stabilité de la doctrine de sécurité algérienne. L'étude n'a pas ignoré la problématique des approches internationales dans la région du Maghreb ainsi que dans le Sahel contredisant la perception de la sécurité régionale de l'Algérie.

L'étude a débouché sur un ensemble de résultats. Elle a confirmé que la situation sécuritaire, en tant que phénomène, est plus complexe et qu'elle est d'une grande ambiguïté compte tenu de la nature des menaces et des défis actuels, raison pour laquelle le concept de sécurité de Barry Buzan a été adopté: l'État ne peut garantir sa propre sécurité à cause de la nature des menaces actuelles, c'est pourquoi l'Algérie est appelée à adopter une approche à plusieurs entrées permettra d'assurer la sécurité dans un voisinage régional instable.